تطور العلاقات القطرية الإيرانية

وأثرها على أمن دول الخليج

دكتور

مفتاح الحسوني



بطاقة فهرسة

مكتبة جزيرة الورد

اســـم الكتاب : تطور العلاقات القطرية الإيرانية وأثرها على أمن دول الخليج

المـــــــؤلف : د. مفتاح الحسوني الجمل

رقــم الإيداع :

الطبعة الأولى ٢٠١٧

مكتبة جزيرة الورد

القاهرة : ٤ ميدان حليم خلف بنك فيصل

ش ٢٦ يوليو من ميدان الأوبرا ت [illegible]

Tokoboko_5@yahoo.com

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾

صدق الله العظيم

[الآية 88، سورة هود]

فهرس المحتويات

فهرس الجداول

فهرس الخرائط



الإطار العام للدراسة

الإطـــار العـــام للـــدراسة

المقدمة

تمثل العلاقات الإيرانية- القطرية أحد أكثر العلاقات الدولية إثارة للجدل، وذلك بحكم التناقضات التي تتسم بها تلك العلاقات، المتمثلة في وجود خلافات عميقة بين إيران من جهة، ودول الخليج ومن بينها قطر أصغر تلك الدول مساحة وسكاناً من جهة أخرى. بالإضافة إلى ذلك فإن قطر تمتع بعلاقات متميزة مع القوى الدولية والإقليمية المعادية لإيران التي يصل عدائها إلى التهديد بشن حرب عليها، إذا لم تستجب للشروط التي تفرضها القوى العالمية كأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية بشأن السلاح النووي الإيراني، مع الوضع في الاعتبار أن قطر تمثل المصالح الأمريكية في منطقة الخليج. وعلى المستوى الإقليمي، تتمتع قطر بعلاقات جيدة مع قوى إقليمية وحليفة للولايات المتحدة وإسرائيل، وهو ما يمثل تناقضاً في علاقتها مع إيران خصوصاً أن الأخيرة لا تتمتع بعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، بل تعتبر أن أمريكا هي الشيطان الأكبر، ولا تقيم علاقات مع الجانب الإسرائيلي. هذه التناقضات تمثل معضلة كبرى أمام السياسة الخارجية القطرية في تعاملها مع الجانب الإيراني، غير أن البراجماتية القطرية تساهم – إلى حد كبير – في تطوير العلاقات القطرية الإيرانية وجعل علاقاتها الدولية على قدر كبير من التطور.

هذه الدراسة معنية بدراسة العلاقات القطرية – الإيرانية وأثر ذلك على أمن دول الخليج، وتبدوا هذه الدراسة أهمية إذا ما أدركنا صغر حجم دولة قطر وضعفها مقارنة بإيران كقوة إقليمية كبرى في المنطقة. وبالرغم من أن قطر صغيرة في الجغرافيا والسكان وإمكانيات القوة العسكرية، إلا أنها تتمتع بإمكانيات اقتصادية وإعلامية جعلت منها دولة مهمة إقليمياً، إضافة إلى الدور الذي بدأت تلعبه على المستوى الدولي من خلال علاقاتها مع الدول الكبرى وبخاصة الولايات المتحدة في المجالات الجيوسياسية والاقتصادية. إن البعد الجغرافي بين قطر وإيران والذي يمثل عاملاً مهما وحيوياً جعل قطر تلعب دوراً مهماً في حفظ الأمن بالمنطقة، وخصوصاً في ظل التوتر بين دول الخليج وإيران، والذي أضحت معه الأمور الأمنية

مثار اهتمام الدول الخليجية وسعي تلك الدول إلى حماية أمنها الداخلي، المرتبط بأمنها الخارجي المهدد بالقوة الإيرانية في المنطقة.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة من الناحيتين النظرية والعملية فيما يلي :

1- الأهمية العلمية:

وتكمن في محاولة سد النقص الشديد والواضح في الدراسات والكتب التي تناولت هذا الموضوع، حيث يلاحظ عدم وجود دراسات سابقة تناولت هذا الموضوع على الرغم من أهميته، لذلك تأتي هذه الدراسة كمحاولة للإسهام في سد هذا النقص من خلال التعرض لموضوع العلاقات القطرية – الإيرانية، وتأثيرها على الأمن في منطقة الخليج العربي.

2- الأهمية العملية:

تتمثل في قيمة أخذ البحث من الناحية العملية بحيث يمكن الاستفادة منه والاسترشاد به من قبل المهتمين بالشأن السياسي الإقليمي في منطقة الخليج وإيران.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

1- التعرف على البيئة التي تؤثر في العلاقات القطرية الإيرانية.

2- التعرف على كيفية تطور العلاقات القطرية الإيرانية.

3- تحليل كيفية تأثير العلاقات بين قطر وإيران على الأمن القومي لدول الخليج العربي.

4- تقييم العلاقات القطرية – الإيرانية، ومدى تأثيرها على أمن الخليج العربي.

مشكلة الدراسة :

تحاول قطر أن تلعب دوراً مؤثراً في المحيطين الإقليمي والدولي على الرغم من عدم توافر الإمكانات الداعمة لذلك سواء من الناحية الجغرافية أو السكانية، غير أنها استطاعت أن تجد الوسائل المؤثرة في السياسة الخارجية، والتي تمثلت في السياسة الإعلامية، والدعم المالي، حيث نجحت – إلى حد

كبير – في أن تخلق لنفسها مكانة دولية غير مبررة، الأمر الذي يشكل لغزاً أمام العديد من الباحثين.

وعلى الرغم من نجاح قطر في خلق مكانة مميزة لها، إلا أن ذلك له الأثر الكبير عندما تتمتع بعلاقات مميزة مع إيران أحد أهم الأطراف الإقليمية التي قد تضر بأمن الخليج بكامله. وبعلاقاتها مع إيران فإنها تؤثر بذلك على الدور السعودي المحوري في الخليج بكامله، وهو ما يظهر في صورة التنافس الإقليمي بين قطر والسعودية على الصعيدين الخليجي بصفة خاصة، والعربي بصفة عامة.

وفي إطار التناقضات السياسية هناك خلافاً عميقاً حول طبيعة توجهات السياستين القطرية والإيرانية تجاه ما يحدث في سوريا والبحرين، فبينما تُعتبر قطر أهم داعم خليجي للحرب في سوريا، نجد أن إيران تقف بجوار النظام السوري ضد مناهضيه. وفيما يخص البحرين، فإن الاحتجاجات البحرينية ضد النظام تدعمها إيران باعتبار أنها ثورة شعبية، في حين تقف قطر بجوار باقي دول الخليج ضد المحتجين وتدعم النظام البحريني في قمعهم، وهذه الأمور تشكل خلافات جذرية بين السياستين القطرية والإيرانية .

بيد أننا إذا نظرنا إلى العلاقات الثنائية بين إيران وقطر سيتضح لنا أن كلتا الدولتين تربطهما علاقات طيبة، ومن ثم سيعكف البحث على فهم طبيعة العلاقات القطرية – الإيرانية، ومدى تأثير تلك العلاقات على أمن منطقة الخليج العربي خصوصاً أن ثمة اتفاقاً على أن إيران لا تزال هي الخطر الحقيقي على دول الخليج، وإذا سلمنا جدلا بصحة هذه الراوية، فإن المشكلة البحثية تكمن في تنوع الأسئلة التالية:

تساؤلات الدراسة:

تقوم الدراسة على التساؤل الرئيس التالي: **إلى أي مدى تؤثر العلاقات القطرية الإيرانية على أمن دول الخليج؟**

ويتفرع عن هذا التساؤل عدد من التساؤلات الفرعية على النحو التالي:

1- كيف نشأت وتطورت العلاقات القطرية – الإيرانية ؟

2- ما أثر المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية على صنع السياسة الخارجية القطرية تجاه إيران، وصنع السياسة الخارجية الإيرانية تجاه قطر؟
3- ما هي التحديات والتهديدات التي تواجه أمن الخليج في الوقت الراهن؟

فروض الدراسة :

تقوم هذه الدراسة على الفروض التالية :

الفرض الأول: أن للعلاقات القطرية الإيرانية تأثيرها الواضح على أمن الخليج.

الفرض الثاني: يؤدي تطور العلاقات القطرية الإيرانية إلى تهديد واضح لأمن الخليج.

الفرض الثالث: للمتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية أثراً كبيراً في صنع السياسة الخارجية الإيرانية تجاه قطر وصنع السياسة القطرية تجاه إيران.

الفرض الرابع: هناك الكثير من التحديات التي يواجهها أمن الخليج في الوقت الراهن، ويمثل التقارب بين قطر وإيران أحد تلك التحديات.

أسباب اختيار موضوع البحث:

تم اختيار موضوع هذه الدراسة لعدة أسباب منها:

1- الرغبة في التعرف على طبيعة العلاقات القائمة بين قطر وإيران منذ نشأتها وحتى الوقت الراهن، والتعرف كذلك على البيئة الداخلية والإقليمية والدولية لكل من قطر وإيران ومدى تأثير ذلك على العلاقات بين البلدين.
2- رغبة الباحث في تحليل وتوصيف السياسة البراجماتية القطرية تجاه إيران، وتحليل وتوصيف التناقض بين السياستين القطرية والإيرانية خصوصاً في بعدهما الدولي المتعلق بالعلاقات بين كلا الطرفين منفردين والولايات المتحدة الأمريكية .
3- التعرف على أدوات صنع السياسة الخارجية القطرية والإيرانية، وكيفية تأثيرهما في دول الخليج العربي.
4- تحليل التطور الذي لحق بسياسة قطر الخارجية، وتزايد مستوى علاقاتها مع الدول الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية، خصوصاً فيما بعد عام 2000، ورؤية تلك السياسة القطرية للعلاقات مع إيران على اعتبار أن هذه الأخيرة لديها أطماع إقليمية.

حدود الدراسة:

لهذه الدراسة حدوداً زمنية ومكانية نوردها فيما يلي :

1- الحدود الزمنية:

تمتد فترة الدراسة منذ إستقلال قطر في عام 1971م وحتى عام 2015 م، ويتم التعرف من خلالها على كافة تطورات العلاقات القطرية – الإيرانية، غير أن البحث قد يعود للوراء قليلاً لتتبع مدى تطور العلاقات القطرية الإيرانية .

وقد اختار الباحث الحد الزمني من سنة 1971م وذلك لتطور السياسة القطرية إبتداءً من هذا التاريخ، حتى شهدت العلاقات الدولية تطورا وتغيراً هائلاً تبعاً للتغيرات التي لحقت بالسياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، والتي كانت أحد مبررات الغزو الأمريكي للعراق إنطلاقا من الأراضي القطرية.

2- الحدود المكانية:

لا ترتبط هذه الدراسة بنطاق جغرافي محدد، حيث إن الباحث سيحدد البيئات المختلفة المؤثرة في العلاقات بين قطر وإيران ومن بين ذلك البيئة المحلية، والبيئة الإقليمية، والبيئة الدولية.

منهجية الدراسة:

أ- **المنهج الاستنباطي:** وفيه يربط العقل بين المقدمات والنتائج وبين الأشياء وعللها، فهو يبدأ بالكليات ليصل إلى الجزئيات ومنهج الاستنباط قد استفادت منه العلوم الإنسانية، كما استفاد منه الباحثين في تفسير البيانات والمعلومات وسيستخدمه الباحث كمنهج من أهم مناهج البحث العلمي وخاصة أن البحث يشمل الكثير من الأمور التي يفسرها المنهج الاستنباطي.

ب- **المنهج الاستقرائي:** يستخدم الباحث المنهج الاستقرائي كأهم مناهج البحث العلمي لاستقراء الظواهر التي توجد من خلال الأحداث، وكإطار للتحليل، ويعتبر المنهج الاستقرائي من المناهج المشتركة بين العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية فهو المنهج الذي ينتقل فيه الباحث من الجزئيات إلى الكليات فهو يسير متدرجاً من الملاحظة الحسية المباشرة إلى الفرضية ومنها إلى المفاهيم والقوانين ومنها إلى النظرية وأخيراً إلى الممارسة.

ج- **المنهج التاريخي:** من خلال إستعراض الأحداث التاريخية واكتشاف العلاقة بين الأحداث والظواهر والتغيرات السياسية لتأكيد أو رفض فرضية محددة عن ظاهرة الدراسة.

د- **مدخل دراسة الحالة:** هذا المدخل في المدخل المعرفي المتبع في دراسة حالة معينة محددة زمنياً ومكانياً وموضوعياً، وذلك من خلال الحصول على معلومات دقيقة تستلزم التحليل والنقاش من أجل الوصول إلى نتائج عملية ومنطقية بما يتناسب والمعطيات الفعلية محل الدراسة.

هـ- **المدخل التحليلي:** يقوم على تحليل الوقائع والأحداث كما هي تحليل أبعادها الاستراتيجيات ومعرفة دوافع تلك الأحداث.

و- المدخل السياسي – المقارن: وذلك لتحديد أوجه الشبه والاختلاف لظاهرة الدراسة وتحديد العلاقة بين متغيراتها.

مصادر جمع البيانات:

تعتمد هذه الدراسة على العديد من الدراسات المتنوعة التي تناولت الموضوع في الكتب العلمية والأبحاث والدوريات الصادرة عن مراكزالأبحاث العربية والأجنبية والندوات العلمية، والمؤتمرات التي تناولت الموضوع محل الدراسة والصحف والتقارير والرسائل العلمية الجامعية المتعلقة بالموضوع بشكل مباشر، أو غير مباشر، وتم الاستعانة ببيانات إحصائية صادرة عن جهات رسمية أو مدينة متعلقة بالدراسة.

تقسيم الدراسة:

تم إجراء هذه الدراسة بواقع ثلاثة فصول مترابطة يمكن بيانها فيما يلي :

الفصل الأول: نشأة وتطور العلاقات القطرية الإيرانية.

تناولت في هذا الفصل الدراسة كيف تطورت العلاقات القطرية – الإيرانية منذ مرحلة الثمانينيات من القرن العشرين، ومسار تلك العلاقات إبان الحرب العراقية – الإيرانية، ثم خلال عقد التسعينيات، وتأثير الغزو العراقي للكويت وانعكاساته ذلك على العلاقات القطرية – الإيرانية. وأخيراً تطور العلاقات القطرية – الإيرانية بعد العام 2001 وأحداث 11 سبتمبر عام 2001م في الولايات المتحدة وما تلاه من غزو للعراق عام 2003م.

الفصل الثاني: متغيرات صنع السياسة الخارجية القطرية والإيرانية

تناولت الدراسة في هذا الفصل تأثير البيئات المختلفة على تطور العلاقات بين قطر وإيران سواءاً كانت البيئة المحلية (البيئة السياسية من حيث طبيعة النظام السياسي في كل من قطر وإيران، والنظام الاقتصادي في البلدين)، والبيئتين الثقافية والدولية وأثرهما على العلاقات القطرية – الإيرانية.

الفصل الثالث : أمن الخليج بين التحديات والتهديدات

تناول هذا الفصل من الدراسة مفهوم ومقومات أمن دول الخليج العربي، وعوامل تهديده، ورؤية كل من إيران وقطر لأمن الخليج والرؤية المستقبلية لانعكاس العلاقات بين كل من قطر وإيران على أمن الخليج.

الفصل الرابع: رؤية مستقبلية للعلاقات القطرية الإيرانية وتأثيرها على أمن دول الخليج.

تناولت هذه الدراسة ثلاثة سيناريوهات مستقبلية للعلاقات القطرية – الإيرانية وتتمثل السيناريوهات على النحو التالي:

- سيناريو استمرار الوضع الراهن.
- سيناريو الإصلاحي.
- سيناريو التباعد.

الخاتمة، والتوصيات، ومراجع البحث.

الدراسات السابقة.

نستعرض فيما يلي أهم الدراسات العربية والأجنبية ذات الأهمية للموضوع وفقاً لما يلي :

أولاً : الدراسات العربية :

1-دراسة : خالد العواملة1992م[1]:

وقد تناولت هذه الدراسة "أزمة الشرعية" التي تعاني منها الأنظمة السياسية العربية، وذلك خلال التعرف على مدى الاختلاف بين أسس الشرعية للنظم السياسية العربية ومصادرها، ومصدر شرعية الثورة الإيرانية، وأثر ذلك على علاقاتها الإقليمية والدولية في محاولة للتعرف على التأثير والتأثر المتبادلين بين النظم السياسية العربية والنظام الذي نتج عن الثورة الإيرانية. ولقد أثار الباحث تساؤلاً مهماً مفاده: هل يؤدي تطابق حدود الانقسام والتهميش الاقتصادي والاجتماعي والسياسي مع الانقسام المذهبي إلى تبني الجماعة المذهبية المخالفة سياسات عنيفة للدفاع عن هويتها ومصالحها؟ وسعت الدراسة للإجابة على هذه الأسئلة من خلال دراسة حالة النظام الإيراني بعد الثورة الإيرانية التي عُدَّت ثورة شيعية عملت قيادتها – وعلى رأسها الإمام الخميني – على توطيد دعائم النظام السياسي الثوري كنظام شيعي إسلامي يقوم على ولاية الفقيه، والدور المحوري لرجال الدين في هذا النظام السياسي، والذي استهدف إسباغ الطابع الشيعي على الدولة، والحفاظ على الأيديولوجية الثورية من خلال إقامة مؤسسات جديدة، وتبني العديد من السياسات، ومن ناحية أخرى فقد فرض وجود جماعة مذهبية مخالفة من أهل السنة والجماعة على النظام الجديد تطوير رؤى وسياسات للتعامل مع هذه الجماعة المذهبية في إطار الطبيعة المذهبية للدولة، وقد أكد الباحث على أنه توجد علاقة عكسية بين التعدد المذهبي والاستقرار السياسي، كما توجد علاقة ارتباط إيجابي بين ارتفاع درجة الطابع المذهبي للدولة، وتبني الجماعة السنية سياسات عنيفة للدفاع عن هويتها ومصالحها.

تختلف الدراسة الحالية عن هذة الدراسة في ان الدراسة الحالية تركز علي تحديد طبيعة العلاقة مابين قطر وبين ايران ومدي تأثير تلك العلاقة علي دول

---

(1) خالد العواملة ،الثورة الإيرانية وشرعية النظم السياسية العربية، (رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد العلوم السياسية، جامعة القاهرة،1992م).

الخليج العربي. وكيف تسعي قطر الى تبوؤ موقع ودور يفوق حجمها ودورها خليجيًا وعربيًا وإقليميًا ودوليًا، وكيف تحاول تجاوز الدور السعودي الذي يحتل الصدارة الخليجية وفي الاقليم وعلى المستوى العالمي.

2-دراسة: محمد السعيد إدريس 1998 م[1]:

تناولت الدراسة البيئة الداخلية للنظام الإقليمي الخليجي من حيث هيكله، وخصوصية نشأته، ومستويات القوة وتوزيعها وخصائصها، والعلاقة بينه وبين النظام العربي والدولي، وأشارت إلى أن التكامل الإقليمي قد ظهر في إطار الحديث عن مفهوم النظام الإقليمي الذي يعني نظام التفاعلات الدولية في منطقة معينة، ويحدد وفق عدة أسس قد تكون جغرافية مثل النظام الإقليمي الخليجي، وقد تكون أسساً ذات مرجعية واحدة مثل النظام الإقليمي العربي، وقد تكون هذه الأسس اقتصادية مثل ما قام عليه الإتحاد الأوروبي. ولم يكثر الحديث عن مفهوم التكامل الإقليمي إلا منذ الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين مع تعدد الأدبيات والدراسات التي تناولته، وتم النظر إليه من اتجاهين أساسيين: الاتجاه الأول اعتبر أن التكامل هو أي شكل من أشكال التعاون بين الدول دون أن يترتب عليه أي نيل أو تحجيم من سيادة أية دولة من تلك الدول المتعاونة، ولم يكن الاختلاف في تحديد مفهوم التكامل الإقليمي سوى تعبير عن وجهات النظر والمدارس الفكرية التي تناولت تحليل ورصد توجهات هذا المفهوم، وهو ما أنتج مدارس للتكامل أهمها المدرسة التقليدية التي نظرت إلى التكامل الإقليمي من الناحية الوظيفية فيما عرف باسم النظرية الوظيفية للتكامل، وكان من أهم روادها ديفيد ميتراني وكارل دويتش، وعقب ظهور الوظيفية، ومع تطورها ظهرت الوظيفية الجديدة التي حاولت معالجة القصور الذي شاب سابقتها. هذا ويعنى التكامل تحرير التجارة بين الدول الأعضاء بما يصاحب ذلك من تحرير لرأس المال، وتدفق الاستثمار بينها. وقد خلصت الدراسة إلى أن النظام الإقليمي الخليجي يواجه أزمة حقيقية، وأنه في حاجة إلى فكر جديد يضع حدودا للتدخل

(1) محمد السعيد إدريس ، النظام الإقليمي للخليج العربي من 1971-1992، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1998).

الأمريكي ويطرح مفهوما جديداً للأمن الإقليمي عبر مفهوم الأمن العسكري، مفهوما يؤسس على قاعدة الاعتماد المتبادل بين الدول الأعضاء في النظام.

هذة الدراسة تتناول بشكل موسع أثر العوامل الداخلية علي طبيعة العلاقات العربية العربية علي العموم والعربية الخليجية علي وجة الخصوص دون تحديد، اما الدراسة الحالية فأنها تركز علي دراسة تطور العلاقات الايرانية القطرية ومدي تأثير البيئات الداخلية لكلا البلدين علي العلاقة بينهما.

3-دراسة: وليد عبد الله محمد عامر 2002 م[1]:

وقد أشار الباحث إلى طبيعة التحولات السياسية التي أدت إلى تغير الموقف الإيراني تجاه دول الخليج، ومن أهم ما أشار إليه هو أن أزمة الخليج الثانية جاءت لتعصف بكثير من المسلمات، فقد تصدع على أثرها التحالف الذي كان قائماً بين دول مجلس التعاون الخليجي والعراق في أعقاب نجاح الثورة الإيرانية، وانتقلت العلاقات من التحالف الخليجي العربي لاحتواء خطر الثورة الإيرانية إلى مرحلة جديدة من التحالف ضد العراق، ولكن هذه المرة مع القوى الخارجية، وليس مع إيران، فما تمخضت عنه أزمة الكويت على المدى المتوسط بات يوحي بعهد الوفاق، بل الانفراج في علاقات غالبية دول مجلس التعاون مع إيران، ولم يكن أثر أزمة الخليج الثانية هو تصدع العلاقات العربية- العربية فحسب، بل اختلال ميزان القوة على صعيد النظام الإقليمي الفرعي الخليجي بعد التدمير الشامل للقوة العراقية برعاية الولايات المتحدة الأمريكية، ولا تزال المنطقة تواجه الكثير من العقبات والصعاب التي تفتعلها الأطراف الخارجية- وعلى رأسها الولايات المتحدة - بين الحين والآخر، وهو ما يعزز من حالة عدم الاستقرار، إذ إن الوجود الأمريكي لم يجلب إلى المنطقة الأمن والاستقرار المنشود، بل ساهم في خلق وضع شاذ قد يؤدي إلى تراكم التحديات الداخلية، وزيادة قبضة الدولة السلطوية، وتكريس تبعية المنطقة للخارج، وهي من العناصر الرئيسية لعدم الاستقرار السياسي الذي سيواجه منطقة الخليج في القرن الحادي والعشرين، كما ساهمت التحولات الداخلية التي شهدتها إيران لصالح

---

(1) وليد عبد الله محمد عامر ، التحولات السياسية الإيرانية وأثرها على دول الخليج العربية في عقد التسعينيات"، (رسالة ماجستير فى العلوم السياسية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2002).

التيار الإصلاحي في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، ونزوع هذا التيار نحو تأكيد دور الدولة على حساب الثورة في جعل إيران تنتهج سياسة خارجية أكثر اعتدالاً تجاه دول الخليج، وبخاصة المملكة العربية السعودية من خلال الاعتراف بدورها المركزي في منظومة مجلس التعاون الخليجي، إلى جانب رغبة إيران في تحسين صورتها في أنظار شعوب العالم الثالث وخصوصاً الشعوب الإسلامية بعد نجاحها في استضافة مؤتمر القمة الإسلامي في ديسمبر 1997، في انتهاج سياسة تقوم على مبدأ حسن الجوار مع الدول العربية في الخليج، والعمل على الاستفادة من دور المملكة العربية السعودية المحوري في العالم الإسلامي.

هذة الدراسة درست الموقف الخليجي تجاة ايران كوحدة سياسية واحدة، اما الدراسة الحالية فتدرس بشكل محدد العلاقة بين ايران وبين قطر كوحدة سياسية مستقلة عن الموقف الخليجي من ايران.

4-دراسة: علاء محمد العبد مطر 2004 م[1] :

وفيها يرى الباحث أن تغيير نظام الحكم في إيران من ملكي علماني إلى جمهوري ديني أدى إلى تغيير كبير في الصورة التي يظهر فيها الدور أو المشروع الإيراني، فالثورة الإسلامية في إيران في عام 1979م، جاءت بنظام ديني إسلامي شيعي وسط محيط علماني، وتلا هذا التغيير حدث كبير تمثل في الحرب العراقية الإيرانية، والتي فسرت على أنها تصدير للنموذج الثوري، وتهديد البوابة الشرقية للنظام العربي، كما قدمها النظام الرسمي العربي، ولعل مما ضاعف من الشعور بخطورة الدور أو المشروع الإيراني النهج الإيراني في بناء علاقات مع حركات المعارضة للحكومات القائمة في بعض البلدان العربية، وبخاصة الأقليات الشيعية، فالعلاقات التي حاولت إيران بناءها مع بعض الحركات الإسلامية، والتي كانت علاقاتها تمر بأزمة كبيرة مع حكوماتها عززت من الشعور بالقلق من الدور الذي تطمح إيران في أن تحصل عليه في الجزء العربي من الشرق الأوسط، ورغم التقارب الإيراني مع دول الإقليم العربية، ومساندة إيران للكويت في مواجهة آثار الاجتياح

---

[1] علاء محمد العبد مطر ، أيديولوجية الثورة الإيرانية وأثرها على توجهات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول الخليج 1979 -2003، (رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، 2004).

العراقي لها في عام 1990م، إلا أن القلق الأمني ظل قائماً عند كلا الطرفين، واستمر تطور العلاقات ينمو ببطء وحذر شديدين. كما أوضح الباحث أن الدور الإيراني شهد تغيراً مرتبطاً بالتغير الذي شهدته الساحة السياسية الداخلية الإيرانية؛ فبعد الانتخابات الرئاسية السابعة في عام 1997، والتي أتت بالرئيس الإصلاحي محمد خاتمي رئيساً لإيران، ساد نوع من التفاؤل الإقليمي، والذي شكل انعكاساً للتفاؤل الدولي، فالخطاب عن وقف التدخل في شئون الغير، واتباع سياسة التغير الداخلي في إيران ساعد في جانب التقارب أكثر مع إيران، ولكن جاء الاحتلال الأمريكي للعراق، وسقوط نظام صدام حسين ليمنح إيران فرصة ذهبية. وتكمن الاستفادة من هذه الدراسة في أنها قدمت لنا تحليلاً وافياً للأثر الذي تركته أيديولوجية الثورة الإيرانية، وتغير توجهاتها السياسية، والدور الإقليمي الذي تبحث عنه الثورة الإيرانية في منطقة الخليج العربي، وهو ما يمكن معه استشراف مستقبل العلاقات القطرية الإيرانية، ومدى انعكاسات ذلك على الأمن الخليجي.

هذة الدراسة تركز بشكل واضح علي اختلاف النظم السياسية وتأثيرها علي العلاقات بين البلدين، والدراسة الحالية تتطرق لهذا الجانب بشكل واضح وتدرس تأثير اختلاف النظام الايراني (الاسلامي) عن النظام القطري (الملكي) ومدي تاثير ذلك علي العلاقات بينهما.

5-دراسة: منصور حسن عبيد حاش العتيبي 2004 م[1]:

يرى الباحث أن البحث في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي هو – في جزء كبير منه – بحث في العلاقات الإيرانية العربية في منطقة الخليج؛ فإيران هي دولة إقليمية كبرى في منطقة ذات أهمية دولية سواء من الناحيتين الجيوبولتيكية والتاريخية، أو من الناحيتين السياسية والاقتصادية، وتعتبر ركيزة أساسية من ركائز التوازن الاستراتيجي الدولي، فضلاً عن أنها منطقة خصبة ومجال مفتوح للصراعات الإقليمية والدولية إلى جانب الصراعات الداخلية على حد سواء.

---

(1) منصور حسن عبيد حاش العتيبي ، السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي (1979-2000)، (رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2004).

كما أشار الباحث إلى أن الولايات المتحدة، وفي إطار سياستها التصعيدية تجاه إيران، رأت أهمية ممارسة المزيد من الضغوط الدبلوماسية لحث طهران على التوقف عن برنامجها لتخصيب اليورانيوم، وعلى الرغم مما تدركه الإدارة الأمريكية بشأن طبيعة العلاقات الخليجية- الإيرانية، إلا أنها رأت أن حث الدول الخليجية الست على مطالبة إيران بالتوقف عن استكمال برامجها النووية هو ضرورة حتمية لاستكمال "حلقات الاتهام لإيران" خصوصاً أن الدول العربية، ومن بينها الدول الخليجية، لم تبد مواقف علنية بشأن تلك القضية، وعلي الرغم من كافة التأكيدات الإيرانية الرسمية بأن الجمهورية الإسلامية لا تسعى لامتلاك سلاح نووي، وما لديها هو مجرد برامج للطاقة السلمية، حيث تعلن إيران أنها تستهدف الوصول إلى ستة آلاف ميجاوات من الطاقة النووية سنويا، وبالتالي فإن البرنامج النووي الإيراني أن يستهدف تأمين 20% من طاقتها الكهربائية بواسطة مفاعلاتها النووية؛ وذلك لخفض الاستهلاك المحلي من الغاز والنفط، فضلا عما أشارت إليه بعض المصادر من أن إيران قد وضعت لنفسها هدفا بأن تصبح القوة الأكبر في الاقتصاد والطاقة في منطقة غرب آسيا. ويستفاد من هذه الدراسة في تحليل واقع العلاقات القطرية الإيرانية من خلال التوغل في مضمون السياسة التي تتبعها إيران تجاه دول مجلس التعاون الخليجي ومن ضمنها قطر، حيث تتبع إيران سياسة تكاد تكون ثابتة تجاه كل دول المنطقة، وهي سياسة تقوم على ضرورة تحقيق التعاون فيما بينهما، غير أن بؤر التوتر والتناقض بين مصالح كل طرف تبدو ظاهرة، وإن كانت غير معلنة.

هذة الدراسة تختلف عن الدراسة الحالية في انها تعتمد علي تحليل العلاقة بين ايران كوحدة سياسية في مقابل العلاقات الخارجية الخليجية كوحدة سياسية واحدة رغم التباين الوضح داخل الموقف الخليجي من العلاقة مع ايران، اما الدراسة الحالية تستعرض المواقف الخليجية المتباينة من العلاقة مع ايران وتركز اكثر علي تطور العلاقات القطرية الايرانية.

6-دراسة: هبة الله أحمد محمد البدري 2009 م [1]:

وقد أشارت الباحثة إلى أن منطقة الخليج العربي شهدت عدة حروب ونزاعات وذلك خلال الفترة من 1990م وحتى 2003 م؛ بدءاً بالحرب العراقية الإيرانية، ومروراً بحرب تحرير الكويت في عام 1991م، وانتهاء بالحرب الأمريكية البريطانية على العراق، والتي ترتب عليها سقوط الحكومة العراقية في التاسع من أبريل من عام 2003 م، وتلك الحروب الثلاثة، وما نجم عنها من تداعيات عكست بوضوح حاجة منطقة الخليج العربي لإيجاد نظام أمني يتسم بالديمومة في واحدة من أكثر مناطق العالم أهمية، حيث يعد الخليج أحد أهم المناطق الحيوية والاستراتيجية بالنسبة للمصالح الغربية عموماً، والأمريكية على وجه الخصوص ابتداء بالموقع الاستراتيجي المهم لتلك المنطقة، ومروراً بأهميتها الاقتصادية المتمثلة في معدلات التبادل التجاري بين الجانبين، وانتهاء بالأهمية النفطية؛ حيث تعد هذه المنطقة أهم مستودع للنفط في العالم، إذ تمتلك أكثر من ثلثي الاحتياطي العالمي من تلك السلعة الاستراتيجية التي يتوقف عليها النمو الاقتصادي العالمي. كما أشارت الباحثة إلى أنه على دول مجلس التعاون العمل على تفادي الوقوع تحت الهيمنة الإيرانية من خلال التعاون فيما بينها من أجل تفويت الفرصة على طهران كي لا تحقق إحدى قدراتها الثلاث. ولعل القدرة السياسية هي أسهل مدخل لها لتقويض خطط طهران التي وصل نفوذها السياسي إلى لبنان وفلسطين واليمن، بل وإلى دول الخليج العربي نفسها، ولمن يقلل من جدوى هذا العامل ينبغي أن ينظر ملياً إلى ضعف نفوذ الصين لضعف قدرتها السياسية، وضعف هيمنة اليابان لضعف قدرتها العسكرية، وروسيا لضعف قدرتها الاقتصادية. ومع التسليم بأهمية أمن الخليج فإن دول الخليج مطالبة بضرورة أن تكون طرفا رئيسيا ضمن أي معادلات أمنية إقليمية مستقبلية، بغض النظر عن أطرافها، وذلك ضمن منظور خليجي جماعي بعيدا عن الرؤى الفردية، ولن يتحقق لها ذلك سوى بالتحول لمفهوم القوة الموازنة، وخصوصاً على

---

(1) هبة الله أحمد محمد البدري ، أثر التحولات الدولية على أمن الخليج العربي، (رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2009) .

صعيد التكامل الدفاعي بما يمكنها من التفاعل مع الصراعات التي تشهدها منطقة الخليج.

هذة الدراسة ركزت علي دراسة تأثير الحروب التي وقعت في منطقة الخليج علي العلاقات الإيرانية الخليجية، اما الدراسة الحالية فأنها تدرس تأثير تلك الحروب علي علاقة قطر بأيران تحديدا ومدي تاثير تلك العلاقة علي الامن الخليجي.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

1-دراسة : أنتوني كوردسمان (Anthony H Cordesman 1998): [(1)]

وفيها اهتم الكاتب بتحليل التغيرات التي طرأت على ميزان القوة العسكرية في منطقة الخليج العربي، حيث يرى أن ذلك التوازن قد تغير بشكل جذري منذ حرب الخليج الثانية 1990-1991، وخصوصاً مع التدمير الذي لحق بآلة الحرب العراقية في تلك الحرب، وما تلاها من حصار ورقابة من جانب الأمم المتحدة، هذا في الوقت الذي بدأت فيه إيران تنهض وتطور قوتها بعد انتهاء حربها مع العراق؛ فقامت بتطوير قواتها المسلحة، وزادت من قدرتها الصاروخية والكيميائية والبيولوجية، بينما لم تسع دول مجلس التعاون الخليجي إلى تطوير قدراتها العسكرية بقدر ما تسعى إلى الحفاظ على الوضع القائم في ظل الوجود الأمريكي الذي اعتمدت عليه تلك الدول بشكل كبير، ونتيجة لذلك يرى كوردسمان أن العراق وإيران في ظل الوجود الأمريكي في منطقة الخليج العربي من الصعب أن يمثلا تهديداً حقيقيا لدول الخليج العربي؛ لعدم قدرة أي منهما على خوض حرب تقليدية ضد التحالف القائم في المنطقة، غير أن هذا التهديد قد يكون وارداً في المستقبل في حالة تطوير كل من إيران والعراق قدرتهما على امتلاك أسلحة دمار شامل في الوقت الذي تتخلي فيه الولايات المتحدة عن دعم وحماية الدول الخليجية، أو تخشى فيه الدخول في مواجهة نووية مع إحدى هاتين الدولتين في حالة امتلاك أحدهما للسلاح النووي.

(1) Anthony H Cordesman, The Changing Military Balance in the Gulf, (Middle East Policy, Vol, vi, No. 1, June 1998).

وعلى الرغم من أن الدراسة كانت قد أعدت قبل الغزو الأمريكي للعراق إلا أنه يمكن الاستفادة منها في استشراف طبيعة العلاقات القطرية الإيرانية، ومدى تأثير ذلك على الأمن الخليجي. فعلى الرغم من انتفاء إمكانية امتلاك السلاح النووي للعراق، أو حتى تهديدها للولايات المتحدة بحكم الواقع الدولي، والاحتلال القائم لها، إلا أن الاحتمال لا يزال قائماً بالنسبة لإيران، حيث يمكن أن تمتلك سلاحاً نووياً (معلناً) في المستقبل، وهو ما يشكل تهديداً لأمن الخليج العربي.

2-دراسة: لونج والسويدي((David long and Jamal AL swidi 2003)[1]

يشير المؤلفان إلى أن نظرية الأمن الخليجي تسعى في مطلع القرن الحادي والعشرين إلى بناء قيم عالمية أهمها التعايش السلمي، والرخاء الاقتصادي، وتعزيز أمن الطاقة، وتحقيق الاستقرار للبيئة الأمنية المضطربة، والتي عانت من ويلات الحروب التي مازالت آثارها واضحة حتى خلال المستقبل القريب، ولذلك فإن نظرية الأمن القومي الخليجي قائمة على حزمة من الأهداف الشاملة بأبعادها المختلفة يتقدمها الهدف التنموي، والأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية. وتعمل نظرية الأمن الخليجي على تشخيص التحديات الأمنية، والتحكم في مساراتها وترويضها نحو أهداف ذاتية للخليج في مطلع العقد الأول من القرن الحادي والعشرين (وفق منظور قوة الضعف – ضعف القوة)، وتستند الرؤية الخليجية إلى فلسفة مفادها أن النظام الطبيعي للتفاعلات الدولية قائم على رؤية واقعية تنطلق من فكرة المصالح المتبادلة، والرغبة في العيش المشترك، وينبغي عليها أن توجد فرص الاستقرار الإقليمي لمنطقتها بكل السبل المتاحة سواء ذاتياً أو بالمشاركة أو الاستعارة لنموذج خارجي تتقدم به إحدى القوى العظمى في العالم، لكنه قائم على الشراكة المتعادلة، وبالتالي فإن نظرية الأمن الخليجي تسعى إلى بناء الأمن والسلم والاستقرار في ظل العولمة، والانطلاق نحو بناء القرية الكونية والخليج جزء مهم من هذه القرية الكونية، وبالفعل نجحت النظرية الأمنية في إيجاد محاكاة لتجارب إقليمية لجعلها إحدى المناطق المهمة في العالم كمنطقة آسيا – الباسيفيك، أو الاتحاد

---

[1] David E Long and Jamal AL Swidi, Gulf Security in the Twenty First Century, (London, LB, Tauris, 2003).

الأوروبي خصوصاً أن عصب الاقتصاد العالمي ينبض في أراضيها، ألا وهو النفط والنقل والتجارة الدولية، كما أن بناء نظرية الأمن الخليجي يتم من خلال العامل الخارجي، والمتمثل في القوة القائدة للنظام الدولي، والتي تمثلها الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى من خلال هذا الاتجاه الاستراتيجي إلى تثبيت موطئ قدم للمصالح الاستراتيجية الأمريكية، والمتمثلة في المكامن النفطية والقواعد العسكرية العملاقة للقيادة الوسطى، وبذلك فإن هذه النظرية تحمل التكاليف غير المباشرة من خلال صفقات السلاح العملاقة مقابل الاستمرار في الترتيبات الأمنية الأمريكية.

التعقيب على الدراسات السابقة:

يبرز من استعراض الأدبيات السابقة أنها – في معظمها – تناولت بالدراسة الشأن الإيراني في جوانبه المختلفة، وبخاصة موضوع العلاقات العربية – الإيرانية بجوانبها المتعددة؛ السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية، كما استعرضت القضايا المثيرة للخلاف بين الجانبين العربي والإيراني. ويلاحظ على هذه الدراسات أنها تناولت عدداً من القضايا التي تعد مثار اهتمام الجانبين الإيراني والعربي، غير أنها حصرت تلك القضايا في قضايا الحدود، والأقليات، والأمن، والعلاقات الاقتصادية، ولم يجد الباحث – في حدود اطلاعه – دراسات تناولت موضوع العلاقات القطرية الإيرانية بشكل محدد، وإنما عملت معظم الدراسات السابقة على دراسة وتحليل العلاقات المشتركة بين دول الخليج العربي، وبخاصة دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة وما بين إيران، وأثرها على المنطقة العربية، وشملت معظم العناصر التي يمكن أن يدور حولها هذا الدور، ويلاحظ أن الدراسات السابقة عنيت بتوضيح العلاقة فيما بين الدولة الإيرانية وبين دول الخليج العربي بشكل عام، وهناك عدد من الدراسات التي أبرزها تأثير تلك العلاقة على الأمن في منطقة الخليج العربي، ومن ثم يمكن الاستفادة منها في معرفة حجم التغير في تلك العلاقة، وفي أي الفترات حدث ومدى انعكاس ذلك على الأمن في منطقة الخليج العربي، غير أن الدراسات السابقة لا يلاحظ أنها تناولت طبيعة العلاقة القائمة بين إيران كدولة وبين إحدى دول الخليج العربي باستثناء المملكة العربية السعودية، حيث انصبت هذه الدراسات على فهم طبيعة التعامل الإيراني مع دول الخليج ككتلة واحدة، وليس كنظم سياسية منفصلة،

وهو ما تحاول الدراسة التي نحن بصددها استيعابه من خلال فهم وتحليل طبيعة العلاقات القائمة بين قطر كدولة فاعلة في المحيطين الخليجي والعربي، واستغلال العلاقات القطرية القائمة في تحليل توجهات وسياسات إيران، ومدى تفاعلها، وأخطارها على الأمن الخليجي، ومعرفة ما إذا كانت العلاقات القائمة بين إيران وقطر يمكن أن تكون من بين العوامل المساعدة على تحول إيران من دولة قد ينظر إليها على أنها دولة معادية للنظام الخليجي إلى دولة متعاونة، كما أن دراستنا تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الدولية والإقليمية والمحلية وتأثيرها على أمن الخليج العربي .

وتختلف دراسة الباحث عن الدراسات السابقة في أنها تهتم – بشكل دقيق – بتحديد كيفية تأثير العلاقات بين قطر وإيران على أمن الخليج العربي، كما تختلف في البعد الزمني للموضوع حيث تعتبر دراسة الباحث من الموضوعات الحديثة التي تعرضت لهذا الموضوع، ووضع رؤية مستقبلية لطبيعة تأثير هذه العلاقات على الأمن القومي للخليج العربي .

الفصل الأول

مراحل تطور العلاقات القطرية - الإيرانية

الفصل الأول

مراحل تطور العلاقات القطرية - الإيرانية

يعيش العالم اليوم في ظل تحولات اجتماعية واقتصادية وسياسية وعسكرية متسارعة تؤدي إلى صياغة السياسة الخارجية للدول على نحو برجماتي، وتشكل العلاقات الإيرانية – القطرية منذ اندلاع الثورة الإيرانية عام 1979 وحتى الآن أحد أبرز النماذج القائمة على البراجماتية. وفيما يلي يمكن استعراض مراحل تطور العلاقات القطرية – الإيرانية منذ استقلال قطر عام 1971 وحتى الوقت الحالي، وذلك من خلال ثلاث مباحث رئيسية بحيث يتعرض الأول لتلك العلاقات منذ استقلال قطر وحتى قيام الثورة الإيرانية (1971–1979) ؛ أما المبحث الثاني فهو لتلك العلاقات منذ الثورة الإيرانية وحتى الغزو العراقي للكويت (1979–1991)؛ أما المبحث الثالث والأخير من هذا الفصل فهو لذات العلاقات بين قطر وإيران في الفترة من عام 2001م وحتى عام 2011.

المبحث الأول

العلاقات القطرية الإيرانية منذ إستقلال قطر عام 1971 وحتى قيام الثورة الإيرانية عام 1979.

أتسمت العلاقات الإيرانية – العربية بصورة عامة، والعلاقات الإيرانية – الخليجية بصورة خاصة بكونها علاقات فرضتها عوامل الجغرافيا والتاريخ والدين والمصالح المشتركة السياسية والاقتصادية (على وجه التحديد) لما لها من تأثير على إستقرار الوضع الإقليمي بمنطقة الخليج العربي. ففي عهد الشاه رضا بهلوي (1926–1979) كان الصراع هو العنصر الحاكم في إدارة العلاقات بين الجانبين. وحتى بعد ظهور دعوات لإقامة تحالفات وعلاقات تعاون وصداقة وثيقة بين البلدين، فإن هذه الدعوات لم تحدث أثرا كافياً، بل غلب على تلك العلاقات التباين الحاد في الرؤى لأبرز القضايا المصيرية، واختفاء صورة التعاون المشترك إلا في حدوده الدنيا، الذي اقتصر على الجانب الثقافي والديني، أما في الإطار الاستراتيجي والإقليمي فقد تأرجحت علاقات البلدين السياسية والاقتصادية بين

الصعود والهبوط من فترة إلى أخرى، والتي تعد المرتكز الفعال في تحديد طبيعة مسار أوجه تلك العلاقات[1].

وعندما حصلت قطر على استقلالها السياسي في الأول من سبتمبر عام 1971، بعد إلغائها معاهدة الحماية التي وقعتها مع الحكومة البريطانية في نوفمبر من عام 1916. وعلى الرغم من أن تلك المعاهدة تنص على عدم تدخل بريطانيا في شئون الحكم الداخلية لمحمية قطر، إلا أن العلاقات الخارجية كانت في يد الحكومة البريطانية، ومن ثَمّ استطاعت قطر بعد إلغائها لتلك المعاهدة أن تتخلص من القيود التي كانت تفرضها بريطانيا على سياستها الخارجية.

وقد أوضح بيان الاستقلال الذي أعلنه خليفة بن حمد ولي العهد ونائب حاكم قطر آنذاك إنهاء كافة العلاقات والالتزامات المترتبة على المعاهدة المذكورة المبرمة مع الحكومة البريطانية، وأن قطر أصبحت من الآن فصاعدا دولة مستقلة إستقلالاً تاماً، وذات سيادة، وأنها ستبدأ على الفور بإتخاذ الإجراءات الكفيلة بانضمامها إلى الجامعة العربية وهيئة الأمم المتحدة[2].

وقد عرفت العلاقات الإيرانية – القطرية ما بين 1971–1979 عدة تطورات مهمة شكلت نقاطا بارزة في هذه العلاقات،سواءً في عهد الشاه قبل أو أثناء الثورة الإسلامية في إيران عام 1979، هذا الموضوع سيتم بحثه من خلال مطلبين وذلك على النحو التالي :

المطلب الأول

العلاقات بين البلدين في عهد الشاه رضا شاه بهلوي

تعتبر مسألة استقلال قطر من القضايا المهمة في تاريخ العلاقات القطرية – الإيرانية، فدولة قطر التي كانت تحت السيطرة العثمانية تم التنازل عنها للمملكة البريطانية بموجب اتفاقية عام 1916، التي وفرت لها الحماية من تدخل أمراء وشيوخ البحرين في شئونها ومحاولة ضمها إليها. وقد تفردت العلاقات القطرية السعودية بحكم الروابط الأسرية، والتي بفضلها تمت تسوية الحدود بين البلدين بكل

([1]) محمد سالم أحمد الكواز، العلاقات الإيرانية– السعودية 1979 إلى 2007 ، (دراسة سياسية، مركز دراسات إقليمية ، السنة الرابعة، العدد 7، كانون 2007 م). ص87.

(2) Government of Qatar , Qatar in the Seventies (Qatar, 1968), p. 8

هدوء، ودخلت قطر في مفاوضات مع جيرانها لكي يكون لها دور بارز لأنها الإمارة الوحيدة التي لم تكن لها نزاعات حدودية مع جيرانها، ولا ادعاءات إيرانية فيها، ولم تكن بها جالية إيرانية مؤثرة كما في دبي، وعندما لم تجد لها دوراً بارزاً سعت نحو الاستقلال، ودعم هذا الإستقلال الملك فيصل، وأقنع الإيرانيين بالوقوف إلى جانب قطر حتى تحصل على إستقلالها، وكان ذلك خلال زيارة الملك فيصل لطهران في عام 1971، ثم أنضمت قطر إلى جامعة الدول العربية[1].

وجاء حصول قطر على إستقلالها نتيجة الجهود السعودية – الإيرانية، ولم تمض بضعة أشهر على إستقلالها حتى حدث إنتقال للسلطة من الشيخ أحمد بن ثاني إلى إبن عمه وولي عهده ورئيس وزرائه الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني، الذي أتيح له الوصول إلى الحكم في 22 فبراير 1972، وتَم انتقال السلطة في حركة هادئة وصفت بكونها حركة تصحيحية استهدفت ترتيب البيت القطري من الداخل. وفي أول سبتمبر 1971 قام الشيخ خليفة بإعلان بيان الاستقلال الذي استند فيه إلى معظم المواد التي نص عليها النظام الأساسي المؤقت للحكم في مجالات السياسة الداخلية، إضافة إلى المجالات العربية والدولية [2].

ولم تكن هناك ملامح واضحة لطبيعة العلاقات القطرية – الإيرانية في فترة الشاه سوى السعي الدائم من الطرفين لتوطيد علاقات حسن الجوار مثلها مثل الدول الصغرى في منطقة الخليج.

المطلب الثاني

العلاقات بين البلدين أثناء الثورة الإسلامية في عام 1979م

كان من المتوقع أن ترتاح دول الخليج إلى ما ستخلفه الأزمة الداخلية في إيران من قيود على تحركات الشاه في الخليج استناداً إلى ميراث التنافس، وإعلانات الشاه المتكررة بأن دولته هي الوحيدة القادرة على حماية الخليج، لكن المواقف الرسمية تجنبت هذا الاحتمال، وعكست نقيضه، وشاركت الشاه آلامه، وأملت أن

(1) الطحاوي عبد الحكيم عامر، العلاقات السعودية الإيرانية وأثرها في دول الخليج العربي 1951 – 1980، (مكتبة العبيكان، الرياض ، 2004)، ص 44.

(2) Kelly, Arabia, The gulf, and the west, A critical view of the Arabs, and their oil, policy , London, 1988, p 189.

يستقر عرشه سريعاً. وفي المجمل سعت دول الخليج ومن بينها قطر إلى مد جسور التواصل بينها وبين نظام الشاه في إيران خلال فترة اندلاع أحداث الثورة من خلال:

- دعم كل نظام يتمتع بالشرعية في بلده، وكما ترى قطر فإن نظام الشاه تنطبق عليه هذه الشرعية.وهذا يكشف عن توجهات قطر المحافظة على من يرعى مصالح الغرب وإسرائيل والولايات المتحدة بالمنطقة.
- أن الأحداث في إيران لا تخدم أحداً، ولا حتى مصالح الإيرانيين، بل إنها تخدم العدو الشيوعي، وتأمل دول الخليج أن يضع الإيرانيون نهاية لهذه الأحداث بأنفسهم. ولاشك في ذلك بأن قطر قد أفصحت إنحيازها ودفاعها عن مصالح الولايات المتحدة ومعسكرها الغربي ضد الاتحاد السوفيتي المعادي للسياسات الأمريكية الغربية في المنطقة وأن الإطاحة بحكم الشاه هي خسارة كبرى لأمريكا وبريطانيا وحلفائهم في المنطقة بما في ذلك إسرائيل، وهذا أمر لا ترغب فيه قطر.
- إن استمرار ما يحدث في إيران هو بمثابة تهديد مستقبلي للاستقرار السياسي في كل منطقة الخليج.[1]، وهذا يدل على تبعية قطر الأمبريالي الغربي وكأنها بذلك تقول بأن مصالح الولايات المتحدة وبريطانيا وإسرائيل قد تهدد بسبب الثورة الإيرانية.

ولكن حكم الشاه لم يصمد طويلاً أمام الثورة الإسلامية بقيادة أية الله الخميني، وكان على دول الخليج ومن بينها قطر أن ترسم ملامح علاقاتها بالنظام الإيراني الجديد، وهذا ما دفع معظم دول الخليج إلى سرعة الاعتراف بالنظام الجديد رغم تأثيره العميق في الساحة الخليجية، ويعتبر بمثابة تحذير مرعب، وخطر كبير يهدد تلك الدول. وقد أتسمت هذه الفترة (فترة الخميني) بالتشدد في السياسة الخارجية الإيرانية، حيث حاولت هذه السياسة تصدير الثورة الإسلامية إلى الدول المجاورة.[1]

(1) سيار كوكب الجميل ، ورقة مقدمة إلى ندوة العلاقات العربية الإيرانية، الاتجاهات الراهنة وأفاق المستقبل ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع جامعة قطر ، شهر سبتمبر عام 1995، (مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ط2 ، 2001)، ص 43.

(1)عبد الجليل زيد مرهون ، أمن الخليج بعد الحرب الباردة ، (دار النهار للنشر، بيروت ، 1997، ص 24).

يتضح مما سبق أن قطر تلك الدولة الصغيرة انتهجت منذ استقلالها نهجا برجماتيا في تعاملها مع الدول الإقليمية الكبرى، وأنها في نفس الوقت كانت تسير على خطى المملكة العربية السعودية، وتدور في فلكها، كل ذلك من أجل الحفاظ على التوازن في التعامل مع الدول الإقليمية الكبرى (العراق، إيران، المملكة العربية السعودية).

المبحث الثاني

العلاقات القطرية - الإيرانية منذ الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979 م وحتى الغزو العراقي للكويت عام 1991م.

أخذت العلاقات الدبلوماسية العراقية– الإيرانية في التدهور منذ عام 1980م بعد صراعات حدودية متفرقة، وبعد أن قام صدام حسين بتاريخ 17 سبتمبر 1980 بتمزيق اتفاقية الجزائر لعام 1975 والتي وقعها حينما كان نائباً للرئيس العراقي آنذاك مع شاه إيران ليستعيد العراق نصف شط العرب الذي تنازل عنه لإيران بموجب هذا الاتفاق، وإعتبار شط العرب كاملاً جزءاً من المياه الإقليمية العراقية. ومما زاد الوضع تعقيدا محاولة اغتيال وزير الخارجية العراقي آنذاك طارق عزيز من قبل عناصر حزب الدعوة الإسلامية العراقية التي كانت مؤيدة للنظام الإسلامي في إيران. وقد ادعى نظام الرئيس العراقي السابق صدام حسين أن القوات الإيرانية بدأت عملياتها العسكرية ضد العراق بقصفها للمخافر الحدودية في منطقة المنذية، كما ادعى تقدم القوات الإيرانية باتجاه المناطق العراقية في منطقتي سيف سعد وزين القوس، الأمر الذي جعل وزارة الخارجية العراقية تقوم بإرسال رسائل للأمم المتحدة حول ما وصفته بالانتهاكات الحدودية، وردت القوات العراقية بقيام مقاتلاتها بغارة جوية في العمق الإيراني مستهدفة المطارات العسكرية الإيرانية في عدد من المدن الإيرانية الرئيسية، وردت إيران بضربات في العمق العراقي لتندلع الحرب بين البلدين(1).

المطلب الأول

حرب الخليج الأولى وتأثيرها على العلاقات القطرية الإيرانية

واجهت قطر الحرب العراقية ـ الإيرانية بصعوبة بالغة، وكان يتعين عليها أن تختار الوقوف إلى جانب أحد طرفيها، ولم يكن خيار الانحياز بالنسبة لها بالأمر السهل نظراً للحساسية المتناهية للأوضاع الخليجية السائدة آنذاك، كما كانت إيران تسعى من جانبها إلى تحييد دول الخليج، والضغط عليها بكافة السبل للتخلي عن

(1) Hiro, Dilip, The Longest War: The Iran-Iraq Military Conflict.Rutledge. (New York, 1991)، p. 205

دعمها للعراق مادياً. أما العراق فقد كان يرى أن على قطر مساندته باسم العروبة، وبما ينص عليه ميثاق الدفاع العربي المشترك[1].

وقد اتسم الموقف القطري في بداية الحرب العراقية الإيرانية بالحياد على الصعيد الرسمي، وبعض الميل والإنحياز نحو العراق على الصعيد العملي، مع وجود بعض الإستثناءات التي لعبت فيها المصالح الاقتصادية وعلاقات الصداقة القديمة المميزة مع إيران دورها، ناهيك عن التخوف من إنتقام إيراني لا تستطيع دولة مثل قطر الصغيرة مواجهته نظراً لقدرتها المحدودة من جهة وعدم ثقتها بقدرة شركائها في دول مجلس التعاون على حمايتها والوقوف معها من جهة أخرى[2].

وكان موقف قطر خلال سنوات الحرب 1980ـ 1988 يتطور مع تطور مجريات الحرب، فكلما زاد تأثير خطر هذه الحرب على أمنها ومصالحها، كلما أزدادت ردود أفعالها السياسية والدبلوماسية بما يتناسب مع قدراتها[3].

يتضح مما سبق أن قطر أتخذت موقف الحياد في بداية الحرب، ولكن مع تزايد الأخطار الإيرانية إنحازت للعراق إنحيازاً غير معلن (في الخفاء)، ثم تحول موقفها مع تحول مواقف دول مجلس التعاون الخليجي نحو السعي لإيجاد حلول سلمية لإنهاء الحرب بين البلدين، وانفردت قطر بعلاقات وطيدة متميزة مع إيران، وانتهاجها خطاً متوازناً منذ نجاح الثورة الإيرانية في عام 1979 وإلى يومنا هذا ظّلت الدوحة العاصمة الخليجية الأكثر قرباً إلى طهران، وحققت توازناً ملموساً بين علاقاتها مع إيران ومستلزمات عضويتها في مجلس التعاون الخليجي، وهو ما يعني أن مواقفها التي كانت تتخذها ضد إيران كانت مجرد دعاية إعلامية، وفي الحقيقة كانت الدوحة العاصمة الأكثر قربا من إيران .

(1) نايف على عبيد ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل، (مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت، 2002) ، ص 46.
(2) عبد الجليل زيد مرهون، مرجع سبق ذكره، ص 27.
(3) حسن أبو طالب، التطورات الأخيرة في حرب الخليج، (مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الأهرام ، السنة 24، العدد 92 ، القاهرة، نيسان ، 1988) ص26.

المطلب الثاني

حرب الخليج الثانية عام 1991 -2001 وتأثيرها على العلاقات القطرية الإيرانية

بعد احتلال العراق للكويت بفترة قصيرة بدأ الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب بإرسال القوات الأمريكية إلى السعودية، وأطلق على هذه العملية إسم درع الصحراء، وفي نفس الوقت حاول إقناع عدد من الدول الأخرى بأن ترسل قواتها إلى مسرح الأحداث، فأرسلت ثماني دول قوّات أرضيّة لتنضم إلى القوات الخليجية المكونة من البحرين، والكويت، وعُمان، وقطر، والسعودية، والإمارات العربية المتحدة، وألوية الولايات المتحدة الثقيلة البالغ عددها 17 لواءً، والخفيفة البالغ عددها (6) ألوية، بالإضافة إلى تسعة أفوج بحرية أمريكية(1).

وقد اشتركت قطر في تلك الحرب لقناعتها بأن العراق انتهكت الحقوق الكويتية، ولذلك كان ينبغي الوقوف في وجهها بالقوة، وكانت إيران تراقب بحذر ما يحدث على الساحة العراقية حتى تتمكن من اقتناص الفرص التي تمكنها من حصاد المزيد من المكاسب، وسارعت إلى بناء علاقاتها من جديد مع بلدان الخليج سياسياً واقتصادياً عبر تفعيل المشاريع المشتركة بينهما ليكون أحدى أبرز مظاهر التعاون الإيراني – الخليجي فيما يخص العلاقات الاقتصادية (النفطية والتجارية) على وجه التحديد(2).

وعلى صعيد العلاقات القطرية الإيرانية، فإنه وعلى مدى نحو أربعة عقود من عمر الجمهورية الإسلامية في إيران لم تصل العلاقات بين البلدين إلى حد الخصام أو الشقاق، كما حدث مع بعض الدول الخليجية الأخرى، فلم يتسرب الوهن الشديد إليها، وإن كانت لم تتسم بالحرارة في بعض الفترات مثلما أشرنا إلى ذلك سابقاً بفعل الدعم الخليجي للعراق في حربه ضد إيران(3).

---

(1)Hiro, Dilip . Desert Shield to Desert Storm: The Second Gulf War .(Routledge, NY, 1992) P 21

(2) حسام حمدان، (قطر وإيران علاقات متميزة على ضفتي الخليج ، الجزيرة. نت، منشور على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) في 2007 / 2 / 14 على الموقع الالكتروني:
www.aljazeera.net/ur/exeres/8c14ec38-c946-41fa-8

(3) نايف علي عبيد، مرجع سبق ذكره، ص50

ثم جاء التقارب الكبير بين البلدين في عام 1991 عندما تم الاتفاق على إقامة مشروعٍ مائي مشترك(*) ليفتح الباب على مصراعيه للدخول في شراكة قوية على صعيد التعاون في مجال استثمار المياه كخطوة مشجعة لتعزيز العلاقات بينهما. أعقبه بعد عدة سنوات قيام وزير الكهرباء والماء القطري بزيارة طهران ولقائه بنظيره الإيراني في عام 1995م(1).

وقد أثمرت زيارة وزير الكهرباء القطري عن العديد من الاتفاقيات بين حكومة دولة قطر وبين الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ومنها:

1- **اتفاق التعاون العمالي والاجتماعي بين حكومة دولة قطر وحكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية بتاريخ 10 /11/ 1991**، ونص هذا الاتفاق على أن يعمل الطرفان على تبادل الخبرات والمعلومات والدراسات في مجال القوى العاملة، وخصوصاً في مجال تخطيط القوى العاملة وتطويرها، والسلامة والصحة المهنية. وأن يوفر كل طرف للطرف الآخر، في حدود الإمكانيات المتاحة، فرص المشاركة في البرامج التدريبية التي ينظمها، وأن يتعاون الطرفان في مجال التأمينات الاجتماعية العمالية عن طريق تبادل الخبرات والدراسات والبحوث، ويعملا على تنسيق مواقفهما في المنظمات الإقليمية والدولية ذات العلاقة، ويتبادلا الدراسات والخبرات في مجال برامج التنمية الاجتماعية(2).

2- **الاتفاق التجاري بين حكومة دولة قطر وحكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية بتاريخ 10 /11/ 1991 م**. ونص هذا الاتفاق على أن يتخذ الطرفان جميع الإجراءات المناسبة لتنمية التعاون الاقتصادي والفني، وتعزيز التجارة، وتشجيع تصدير واستيراد المنتجات الصناعية والزراعية، وكذلك المواد الخام المحلية من وإلى الطرف الآخر، على ألا تكون من المنتجات التي تقضي الأنظمة المحلية بحظر استيرادها أو تصديرها، وتقديم كافة التسهيلات الممكنة لدعم حركة

(*) أعلنت الحكومة الإيرانية في عام 1991 إستعدادها لمد خط أنابيب يقوم بنقل المياه من نهر الكارون الواقع جنوب غربي البلاد إلى قطر بهدف سد العجز في مواردها المائية.

(1) عبد العزيز بن محمد بن جبر آل ثاني، السياسة الخارجية القطرية خلال الفترة 1995- 2005، (مطابع دار الشرق، الدوحة، 2005)، ص 12.

(2) الجريدة القطرية الرسمية ، بتاريخ 1/1/ 1995، الملحق رقم (5).

الاستيراد والتصدير بين البلدين، وانتقال رؤوس الأموال بين البلدين في مجالات الاستثمار، وإنشاء المشاريع المشتركة. وتعزيز التعاون الفني وتبادل الخبراء والفنيين لتقديم المساعدات اللازمة في هذا المجال[1].

3- **الاتفاق التربوي والعلمي بين حكومة دولة قطر وحكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية بتاريخ 10 /11/ 1991م**. ونص هذا الاتفاق على تعزيز الجهود بين قطر وإيران من أجل توطيد الصلات بينهما وتطويرها في مختلف المجالات والأنشطة العلمية والتربوية، وأن يقدم كل طرف للطرف الآخر خبراته في مجالات تعليم الكبار، ومحو الأمية، والتربية الخاصة، ورعاية الموهوبين، ومجال التعليم التخصصي والمهني والتقني. كما يوفر كل طرف للطرف الآخر، وفي حدود الإمكانيات المتاحة، فرص التدريب في مختلف المجالات التربوية، وكذلك فرص المشاركة في المؤتمرات والحلقات الدراسية التي تعقد في بلد الطرف الآخر. ويعمل كل طرف على تضمين مناهجه المدرسية قدراً كافياً عن تاريخ وجغرافية وثقافة الطرف الآخر بالشكل الذي يسمح بتكوين فكرة صحيحة وسليمة عن البلدين، وكذلك عمل الطرفان على تنمية وتوثيق علاقات التعاون العلمي والتربوي في إقامة المعارض الفنية المدرسية في كلا البلدين، وتبادل الزيارات للفرق المسرحية المدرسية[2].

وكانت هذه الاتفاقيات التي أبرمت بين قطر وإيران خطوة جادة على طريق توثيق وتطوير العلاقات بين البلدين على كافة الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والعلمية.

غير أن الحدث الأبرز الذي يمكن أن نلمسه في مسيرة هذه العلاقات هو الزيارة المهمة التي قام بها حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني[*] وزير خارجية قطر إلى إيران في عام 1996 حاملاً معه رسالة خطّية من الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر إلى الرئيس الإيراني علي أكبر هاشمي رافسخاني، تعكس رغبة الحكومة القطرية في تعزيز علاقاتها الودية مع بلاده، ومع ذلك فقد مثّلت زيارة

(1) الجريدة القطرية الرسمية، بتاريخ 1/1/ 1994 ، الملحق رقم (6).
(2) الجريدة القطرية الرسمية ، بتاريخ 1 /1/ 1994 ، انظر الملحق رقم (7).
(*) حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني رئيس وزراء ووزير خارجية سابق في دولة قطر عينة أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني رئيسًا للوزراء بعد استقالة رئيس الوزراء الشيخ عبد الله بن خليفة آل ثاني في 3 أبريل 2007 انظر في ذلك موسوعة ويكيبديا الحرة على الموقع ttps://ar.wikipedia.org/wiki

الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني إلى طهران في عام 2000 علامةً بارزة في سلسلة التقارب بين البلدين لكونها عدت أول زيارة يقوم بها حاكم دولة خليجية إلى إيران منذ عاماً، حملت في أجندتها تصميماً على تنشيط وتفعيل الأطر العامة لهذه العلاقات من خلال ما تم التوقيع عليه من بروتوكولات واتفاقيات متعددة في مختلف المجالات بهدف تنشيط تلك العلاقات وتطويرها نحو الأفضل والأحسن[1].

ولقد شكّلت زيارة ولي عهد دولة قطر حمد بن خليفة أل ثاني إلى طهران في عام 1991 نقلةً نوعية مهمة في تاريخ العلاقات بين البلدين، تمثلت في قيام بعض المسئولين في الحكومة الإيرانية بتقديم مقترحٍ يرمي إلى نقل المياه العذبة من أحد الأنهار الواقعة في جنوب غربي البلاد إلى قطر وقد لاقت هذه الفكرة قبولاً واستحساناً لديه ووافق على توقيع اتفاقية مشتركة بهذا الخصوص. وبعد ذلك سارعت إيران من جانبها إلى الإعلان في الأول من أكتوبر من العام نفسه رسمياً عن هذا المشروع، واختارت أن تطلق عليه اسم مشروع (مياه الإيمان). ويظهر أن بعض الدول الغنية بمصادر المياه قد راق لها استخدام مصطلحات ومفاهيم كثيرة تخص السلام كتعبيرٍ عن حسن النية لديها في مساعدة دول المنطقة على حل مشكلاتها المائية، ومع ذلك فإن العامل السياسي لا يمكن إغفاله أو تجاهله عند طرح هذه المشاريع على الساحة الدولية، كما هو الحال مع مشروع الرئيس المصري الراحل أنور السادات (1970- 1981) المسمى بترعة السلام، ومشروع المياه الإسرائيلي المعروف بـ (قناة السلام)، ومشروع المياه التركي (أنابيب السلام)[2].

وبعد مرور عدة أعوام على توقيع هذا الاتفاق التقى وزير الكهرباء والماء القطري مع نظيره الإيراني في سنة 1995، وعقد معه سلسلةً من المباحثات تناولت إمكانية قيام إيران بتأمين ما تحتاجه قطر من المياه العذبة. وفي ختام هذه المباحثات أكد الجانبان على ضرورة الإسراع بتنفيذ هذا المشروع طبقاً لما نصت

(1) محمد حسن العيدروس، العلاقات العربية الإيرانية 1921-1971، (دار السلاسل للنشر، 2002)، ص 369.
(2) طه ممدوح، أمن الخليج : رؤية من الزوايا الأربع (مركز الخليج للأبحاث، العدد 41، 2008) ، ص 72.

عليه بنود الاتفاقية الموقعة بينهما، وقد ذكرت وكالة الأنباء الإيرانية تفاصيل هذا اللقاء في نوفمبر 1995[1].

وفي يوليو من عام 1996 قام وزير الخارجية القطري الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني بزيارة طهران، والتقى خلالها بالرئيس الإيراني هاشمي رافسنجاني، وسلمه رسالةً شخصية من حمد بن خليفة آل ثاني أكد فيها على ضرورة تعزيز تعاونهما المشترك في نقل المياه من نهر الكارون[2].

ويمكن القول بأن الزيارات المتبادلة التي قامت بها الوفود القطرية والإيرانية أسهمت في تحسين العلاقات بين الجانبين، في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والصحية والثقافية، وهذا ما أثمرت عنه زيارة الدوحة التي قام بها الرئيس الإيراني (محمد خاتمي) في شهر مايو 1999 تلبيةً للدعوة التي وجهها إليه الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني.

وذكر رئيس اللجنة التحضيرية المسئول عن هذه الزيارة، وكيل وزارة الطاقة، في المؤتمر الصحفي الذي عقده في قطر أن الجانبين وقعا في ختام مباحثاتهما على ثمانية اتفاقيات مختلفة تخص مجالات السياحة والثقافة والداخلية والعمل والتجارة والاستثمار، مشيراً في الوقت ذاته إلى أن مشروع تزويد قطر بالمياه الإيرانية قد تمت إحالته إلى القطاع الخاص الإيراني بغرض القيام بدراسته من الناحية الفنية، مؤكداً أيضاً أن حكومته سوف تقوم باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتنفيذه في ضوء ما ستسفر عنه النتائج[3].

وبالإضافة إلى ذلك فأن قطر تشترك مع إيران في غاز حقل الشمال[*]الذي يمثل أكبر حقول الغاز في العالم، وتقدم الشركات الغربية لقطر التكنولوجيا التي تساعدها على تجميد الغاز المستخرج وتحويله إلى غاز مسال قابل للتصدير، في

---

(1) عبد العزيز بن محمد بن جبر آل ثاني "السياسة الخارجية القطرية خلال الفترة 1995- 2005 (مطابع دار الشرق، الدوحة، 2005)، ص 439.

(2) المرجع السابق ، ص 441.

(3) مخلد مبيضين، العلاقات الخليجية الإيرانية 1997 – 2006 (مجلة المنارة ، المجلد 14، العدد 2، 2008) ص 356.

(*) حقل غاز الشمال أو حقل فارس الجنوبي هو حقل غاز طبيعي مشترك بين قطر وإيران يقع في الخليج العربي، ويعد الحقل الأكبر بين حقول الغاز بالعالم، وهو يضم 50.97 تريليون متر مكعب من الغاز، وتبلغ مساحة حقل غاز الشمال نحو 9,700 متر مربع، منها 6,000 في مياه قطر الإقليمية، و3,700 في المياه الإيرانية، وقد اكتشف الحقل في عام 1971، وبدأ الإنتاج فيه في عام 1989.

حين منعت وصول مثل هذه التكنولوجيا إلى إيران التي ظلت عاجزة عن منافسة قطر في استغلال حصتها من الغاز في حقل الشمال بسبب العقوبات الدولية المفروضة عليها، وهذا ما دفع إيران لإبداء الحذر من أن تتجاوز قطر حصتها القانونية، حيث إنها تستخرج كمية كبيرة تستهلك بموجبها إمكانيات هذا الحقل بمعدل أسرع من المعدل الإيراني، ولهذا نتائجه على المستوى البعيد من حيث إسقاطاته على التنمية المستدامة، واستثماراته الحالية في دعم البنية التحتية طويلة المدى(1).

وعلى مدى نحو أربعة عقود هي عمر جمهورية إيران الإسلامية لم يحدث خلاف بارز في العلاقات القطرية الإيرانية كما حدث مع بعض الدول الخليجية الأخرى، ولم تكن العلاقات جيدة على المستوى الرسمي فقط، بل على المستوى الشعبي حيث لم ينقطع التواصل بين الشعبين، وظلت الجالية الإيرانية في الدوحة ومازالت تحظى بالمعاملة الحسنة، وتُفتح لها أبواب العيش والاستقرار. كما أن السياسة الداخلية إزاء شيعة قطر لم تتأثر بأية تطورات سلبية منذ الثورة الإيرانية وحتى اليوم، حيث يمارس الشيعة شعائرهم الدينية بكل حرية، ويتمتعون بحقوق المواطنة دون أي تمييز. وفي عام 1999 تم إبرام اتفاقيتين بين حكومة قطر، وحكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وهما:

الأولى: اتفاقية بشأن التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات بين حكومة دولة قطر وحكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية بتاريخ 20 / 5/ 1999 م. ونصت هذه الاتفاقية على تشجيع التعاون الاقتصادي لتحقيق المنفعة المتبادلة بين قطر وإيران، واستغلال مواردهما الاقتصادية وإمكانياتهما المتاحة في مجال الاستثمارات، وخلق ظروف مواتية لاستثمارات مستثمري كل منهما في إقليم الدولة الأخرى(2).

الثانية: إتفاق التعاون بين حكومة دولة قطر وحكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية في مجال الشباب والرياضة بتاريخ 20 / 5/ 1999 م. وقد نص هذا الإتفاق على أن يعمل الجانبان على دعم وتشجيع كافة جهود التعاون بين الهيئات

(1) World Energy Outlook 2008 , Natural Chapter 12- Gas Resources and Production Prospects, (WEO, 2008, Chaprer12) p.29

(2) الجريدة الرسمية القطرية ، بتاريخ 30 / 6/ 2008 ، الملحق رقم (4).

والجهات العاملة في مجال الشباب والرياضة فيهما، ودعم علاقات التعاون في المجال الشبابي من خلال تبادل زيارات مسئولي العمل الشبابي في كلا البلدين، وتبادل زيارات الوفود الشبابية لتحقيق المزيد من التعارف والتفاهم بين شبابهما، وتبادل المعلومات والبحوث والدراسات المتعلقة بالعمل الشبابي، والتعاون في شتى المجالات التي تخدم الحركة الشبابية، وتعمل على تنميتها[1].

وفي عام 2000 م قام الطرفان الإيراني والقطري بعقد اتفاقية للتعاون الثقافي والفني بين حكومة دولة قطر وحكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ونصت هذه الاتفاقية على: تطوير وتوطيد العلاقات الثقافية بين قطر وإيران في جميع المجالات الثقافية والفنية على أساس الحقوق المتساوية، واحترام جميع القوانين والأنظمة الداخلية المعمول بها في كلا البلدين. ويسعى البلدان إلى الارتقاء بمستوى العلاقات الثقافية فيما بينهما من خلال : تبادل زيارات الوفود الثقافية والفرق الفنية القومية للفنون الشعبية لتقديم العروض في بلد الطرف المتعاقد الآخر على أساس المعاملة بالمثل، من ناحية الاستضافة، وتسهيلات الإقامة، والاتفاق المسبق على أماكن وبرامج العروض[2].

ومما تقدم يستخلص الباحث ما يلي:

1. أنتهجت إيران نهجاً متوازنا في علاقتها مع قطر منذ نشأة العلاقة بين البلدين من خلال مساعدة إيران قطر في الحصول على استقلالها .
2. سارت قطر في أغلب مواقفها في فلك المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة.
3. بالرغم من علاقات التعاون بين قطر وإيران، إلا أن قطر تشعر بالقلق حيال أهدافها، ومن الأسباب التي تدعوها للقلق كبر حجم وقوة إيران، وإمكانية إستغلال ذلك.
4. تغلب التقية على السياسة الخارجية القطرية تجاه إيران في الفترة من عام 1971 وحتى عام 2001، فما كانت تعلنه تجاه إيران كانت تفعل عكسه.

---

(1) الجريدة الرسمية القطرية، بتاريخ 6/30 / 2008 ، انظر الملحق رقم (3)
(2) الجريدة الرسمية القطرية ، بتاريخ 17 / 11/ 2013 ، الملحق رقم (4).

5. في هذه الفترة أصبحت قطر في حالة من الاستقلال والتمايز في مواقفها الخارجية عن المواقف السعودية، والاستقلال عنها، بل ومناقضتها أحياناً إذا لزم الأمر، وهو ما أزمّ علاقة الدولتين لفترات طويلة تخللتها فترات من المصالحة، والاتفاق على قضايا بعينها، وخصوصاً أن المصلحة الكلية للدولتين تصب في مصلحة دول مجلس التعاون الخليجي تجاه أخطار محددة تهدد البنية الخليجية كاملة، وأهمها التهديد الإيراني.

المبحث الثالث

العلاقات القطرية الإيرانية في الفترة من 2001 م وحتى 2015م

يتطلب فهم السياسة الخارجية لقطر في هذه الفترة الانتباه إلى أنها كانت تنتهج إستراتيجية البقاء، حيث إن جزءاً كبيراً من حقولها للغاز الطبيعي تقع على السواحل داخل مناطق الحدود المتنازع عليها مع البحرين، وتمتد إلى الحدود البحرية مع إيران. هذا الوضع أقنع قطر بأن تتبني توجها غير صدامي فيما يتعلق بإيران لكي تضمن التدفق السلس للغاز حتى أثناء أوقات التوتر بين إيران وجيرانها، أو بينها وبين الولايات المتحدة، بالإضافة إلى رغبة قطر في تحقيق المكانة الإقليمية والدولية من خلال الخروج من مدار الهيمنة السعودية على دول الخليج العربي، حيث انتهجت قطر واحدة من أكثر السياسات الخارجية ابتكارا في المنطقة من خلال الجمع بين المتناقضات، والمحافظة على شبكة تحالفات غاية في التعقيد والتضارب في الوقت نفسه، وعلى سبيل المثال، في الوقت الذي تستضيف فيه قطر أكبر قاعدة عسكرية أمريكية في المنطقة، وهي قاعدة العديد، فإنها في ذات الوقت تحتفظ بعلاقات قوية مع إيران وغيرها من أقطاب "محور الممانعة" في الوطن العربي[1].

ولعل المتغيرات الدولية الخاصة بانهيار الاتحاد السوفيتي 1989 وما تلاها من أحداث سواءاً حرب الخليج الثانية وأحداث سبتمبر 2011 في الولايات المتحدة كانت من المعطيات التي رسمت العلاقة بين قطر وإيران وأثرت في مجرياتها. هذا المبحث المعني بتلك العلاقات من تاريخ 2001 وحتى 2015 يمكن تناوله في عدد من المطالب على النحو التالي:

---

(1) جمال عبد الله، السياسة الخارجية لدولة قطر (1995-2013): دوافعها واستراتيجياتها، (مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2014)، ص 87.

المطلب الأول

انهيار الاتحاد السوفيتي وأحداث سبتمبر وأثر ذلك على العلاقات الإيرانية - القطرية (نظرية أمن الخليج الإيرانية)

في أوائل التسعينيات فرض إنهيار الإتحاد السوفيتي على إيران قدرًا من درجات الواقعية في سياستها الخارجية، وإن كان لا يعني تغييرًا كليًا، حيث شعر الجوار الإيراني بقدر من التغيير مع مجيء الإصلاحيين، لكن هذا التغيير حمل معه شيئًا من التذكير بأن إيران ذات الخطاب القومي – في إشارة للحركة الإصلاحية برئاسة الرئيس الأسبق محمد خاتمي– لا تقل في تحديها لمصالح جوارها العربي عن إيران ذات الخطاب الديني غير البعيد عن المذهبية. وزاد من مخاوف جيرانها الجهود التي كانت تُبذل في أواخر القرن العشرين للتقارب بين واشنطن وطهران، والمباحثات السرية التي كانت تجري لكسر الجمود في العلاقات بين البلدين، والتي انتهت مع الهجوم على كل من نيويورك وواشنطن في سبتمبر 2001[1].

لقد اعتمدت إيران في تقاربها مع دول الخليج العربية على وجه العموم، وقطر على وجه الخصوص على أسلوب المبادأة، وهو أسلوب لا ينتظر مبادرات، بل يقدمها. وما جاء به الرئيس خاتمي من مبادرات، وبخاصة حوار الحضارات، والانفتاح على دول العالم بعامة، ودول الجوار الجغرافي بخاصة، لهو خير دليل على ذلك. وكان ذلك نابعاً من الحرص الإيراني على هذا التقارب بعد أن خططت له معتمدة على خبرتها في علاقاتها مع هذه الدول؛ فمثلاً نظرية أمن الخليج الإيرانية تقوم على نفس فكرة المبادأة على اعتبار أن من حق إيران بما لديها من مبررات تاريخية وجغرافية وبشرية وسياسية وعقائدية أن تضع نظرية لأمن الخليج تحقق مصالحها بما لا يتعارض مع مصالح الدول الأخرى، وهذه النظرية مبنية على التضامن والتعاون بين دول المنطقة وحدها من خلال القضاء على الخلافات بين هذه الدول، أو خفضها إلى أدنى مستوى، خصوصاً في المسائل المهمة مثل الخلافات الحدودية، والخلافات المذهبية، والخلافات العرقية، والخلافات

(1) جمال عبد الله، تحولات وآفاق السياسة الخارجية لدولة قطر (1995-2014)، (الدبلوماسي، العدد العاشر، يونيو/حزيران 2014، الدوحة، (المعهد الدبلوماسي بوزارة الخارجية القطرية ، الدوحة ، 2014 ، ص32.

الأيديولوجية. كذلك فإن النظرية الأمنية الإيرانية تتطلب ضرورة توفر عدة عناصر للمشروع الأمني من أهمها الإدراك المشترك لمعنى الأمن بعيد المدى، وعدم التعارض مع الأمن العالمي، والتطرق إلى كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية(1).

وتبلور الاهتمام المشترك بين إيران وقطر في هذه الفترة في مظاهر عدة كان أهمها الزيارات الرسمية وغير الرسمية بين الجانبين، وتوقيع اتفاقيات مشتركة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية بما يهدف إلى تنشيط المبادلات التجارية البينية، وتفعيل الاستثمارات المشتركة، إضافةً إلى تبادل الخبرات الفنية، وتوظيف العمالة، إلى جانب التنسيق المستمر في إطار المنظمات والهيئات السياسية العالمية كمجلس الأمن(2).

وفي الوقت الذي عصفت فيه أحداث سبتمبر 2001 بالعلاقات الأمركية العربية، وسمحت واشنطن لنفسها بالتدخل حتى في النظم التربوية لبعض الدول العربية، خرجت إيران بشكل الدولة التي طالما عانت من الإرهاب، وأنها الدولة التي تساعد ما يُعرف بالمجتمع الدولي على التخلص من كل حركات التطرف ضمن ما يسمى بالحرب على الإرهاب. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل تحقق لإيران إنجازان كبيران ضمن تلك الحرب المسماة بالحرب على الإرهاب، وهما: التخلص من نظام طالبان في أفغانستان في العام 2001، ثم التخلص من النظام السياسي في العراق في العام 2003. وفي نفس السياق ضمنت تشكُّل حكومات ليست فقط غير معادية لإيران، بل حكومات فتحت الأبواب للإنتاج الاقتصادي الإيراني المحاصر لكي يتم تصديره، ويتحول إلى مليارات من الدولارات التي يعود أثرها على الاقتصاد الإيراني ومن هذه الحكومات الحكومة القطرية في الخليج(3).

(1) سيد عوض عثمان، العلاقات الإيرانية - الخليجية بين دروس الماضي وآفاق المستقبل، (مختارات إيرانية، العدد 28، نوفمبر 2012) ، ص 67.

(2) Will Fulton, Ariel Farrar-Wellman, "Qatar-Iran Foreign Relations", 22/7/2011 , at: http://www.irantracker.org/foreign-relations/qatar-iran-foreign-relations

(3) إيمان رجب، "التناقض: كيف يمكن فهم سياسات قطر تجاه الثورات العربية؟) السياسة الدولية، العدد 187، يناير 2012) ، ص 34.

ورغم أهمية الحديث عن أسباب إهتمام إيران بأمن الخليج، يلاحظ أنه بعد قيام الولايات المتحدة بغزو العراق ظن الكثيرون أن هذه الحرب سوف تفرض على إيران أن تكون هي الدولة التالية التي ستواجه الولايات المتحدة بعد العراق، ولكن ما آلت إليه الحرب الأمريكية على العراق من نتائج أكدت أن إيران كانت هي المستفيد الأكبر من هذه الحرب ونتائجها[1]، حيث ساهمت هذه الحرب في تخلص إيران من أكبر أعدائها وأهمهم في المنطقة وهو "صدام حسين" الذي كلف إيران حرباً أستمرت ثماني سنوات لا يزال الاقتصاد الإيراني يعاني من آثارها الاقتصادية والاجتماعية حتى الآن، وليس هذا فحسب، بل أسهم نظام الطائفية الذي اعتمدته الولايات المتحدة منذ أول يوم لها في العراق، والعملية السياسية التي تبنتها، والتي قامت أساساَ على نظام المحاصصة في صعود القوى الشيعية في العراق على حساب السنة، وهو ما صب في المقام الأول في صالح إيران التي ترتبط بعلاقات وثيقة مع شيعة العراق[2].

ويرى البعض أن الولايات المتحدة رغم ما أهدته لإيران من مكاسب، إلا أنها فرضت عليها المزيد من الضغوط من أهمها أن إيران على الرغم من تخلصها من عدوها الإقليمي وهو "صدام حسين"، إلا أنها أستبدلت به عدواً دولياً أكبر وأقوى وهو الولايات المتحدة، ويلاحظ ذلك من خلال الوجود الأمريكي المكثف على حدود إيران في العراق وأفغانستان، والقواعد العسكرية الأمريكية المنتشرة في دول الخليج. إلا أن هذا التصور لم يكن غائباً عن إيران، حيث ترى الأخيرة وجهاً إيجابياً لهذه الصورة، فالوجود العسكري الأمريكي المكثف في المنطقة ربما يعطي إيران ميزة مهمة في حالة المواجهة العسكرية مع الولايات المتحدة، حيث أصبحت القوات العسكرية الأمريكية الموجودة في المنطقة في مرمى الصواريخ الإيرانية[3].

(1) Rezaei, Ali Akbar: Foreign Policy Theories: Implications for the Foreign Policy Analysis Of Iran, in Iran's Foreign Policy from Khatami to Ahmadinejad, (I theca press, London, 2008), pp17-36

(2) على الكواري، مخاطر السّياسة الأمريكية وتحديات مواجهتها: حالة دول مجلس التعاون ، مركز الخليج لسياسات التنمية 2010) على الموقع الالكتروني:
http://www.dr.alkuwari.net/sites/akak/files/ameraca-and-gulf.pdf.

(3) المرجع السابق ، ص 8.

ولا تزال مقولة "هاشمي رفسنجاني" رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام في إيران ماثلة في الأذهان، عندما سئل عما ستفعله إيران وهي محاطة بالجيوش الأمريكية من كل الاتجاهات وماذا بمقدورها أن تفعل وهي محاصرة على هذا النحو؟ فكانت إجابته الشهيرة: "لا ندري من يحاصر من؟". إجابة تكشف إلى أي مدى كانت إيران تراهن على حلفائها داخل العراق، وكيف كانت تنظر إلى القوات الأمريكية في العراق باعتبارها أشبه بـ "الرهائن" أو "الصيد الثمين" الذي يوفر لإيران قدراً كبيراً من الحماية والطمأنينة مما يدفع الولايات المتحدة إلى عدم التفكير أبداً في الاعتداء عليها[1]. وقد غيرت هذه التطورات من سياسة إيران الخارجية تجاه دول الخليج، وأعطت دلائل متزايدة على أن النظرة إليها على أساس أنها دولة قائمة على الايدويوجيا (نشر المذهب الشيعي) لم تكن دقيقة، الأمر الذي ربما يدفع اللاعبين الإقليميين إلى الاستفادة من مثل هذا التطور في إعادة قراءة سياسات إيران الإقليمية، وهذا ما شكل طبيعة العلاقات القطرية الإيرانية[2].

وتتسم العلاقات الخليجية الإيرانية بالتعقد والتشابك الشديد، والذي قد يصل إلى حد التناقض، ففي الوقت الذي باتت فيه قضية احتلال الجزر الإماراتية الثلاث أهم البنود الثابتة في البيانات الختامية لاجتماعات المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون الخليجي، فضلا عن التباينات الحادة بين إيران ودول المجلس بشأن عدد من القضايا منها أمن دول الخليج، بالإضافة إلى الوضع في العراق، وبالرغم من ذلك نجد أن التبادل التجاري بين إيران والدول الخليجية الست يشهد تزايدا واضحا مقارنة بعلاقات إيران التجارية بدول أخرى، فضلا عن كثافة التفاعلات السياسية التى شهدت مزيجا غير عادي من حالات المد والجزر[3].

وقد شهدت الفترة الأخيرة مزيدا من التدهور الحاد بالنسبة لعلاقات إيران بالمجتمع الدولي ككل خصوصاً بعد إعلان إيران إستئنافها تخصيب اليورانيوم، وفشل

(1) Adam Hanieh, Capitalism and Class in the Gulf Arab States, Palgrave Macmillan, New York, 2011). pp. 35-36

(2) طلال عتريسي، علاقات إيران مع دول المشرق العربي ودول الخليج، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 17 يناير 2011 ، ص 82.

(3) محمد السيد سعيد، "مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج"، سلسلة عالم المعرفة، العدد 158، الكويت، 1992، ص224.

المفاوضات الإيرانية الأوروبية في التوصل إلى حل سلمى لتلك الأزمة والتي ترى فيها الولايات المتحدة تهديدا لأمنها ومصالحها في منطقة الخليج العربي[1].

على الرغم من البروز العلني خلال السنوات الماضية لقضية أخطار البرنامج النووي الإيراني، والادعاء الافتراضي بإمكانية قيام إيران بامتلاك القدرات النووية العسكرية خلال فترة زمنية قصيرة، فإن قيادات دول المجلس الست لم تحاول أن تتخذ موقفًا علنيًا يحدد طبيعة مواقف دولها بشكل انفرادي.

وعلى المستوى الجماعي، اختارت قمم مجلس التعاون الخليجي واجتماعاته الرسمية تجنب طرح هذا الملف للنقاش الجماعي بغرض المداولة، أو بغرض تقرير موقف وسياسة موحدة محددة المعالم تجاه ما يمكن اعتباره تهديدًا محتملاً وخطيرًا للوضع الاستراتيجي في منطقة الخليج[2].

وتنبع دوافع هذا الموقف الخليجي الذي يؤمن بمبدأ وجوب منع إيران من امتلاك القدرات النووية العسكرية من حقيقة الواقع الجغرافي والسياسي لهذه الدول الذي سيجعل منها ومن شعوبها ضحية محتملة. وعلى الرغم من أن دعم فكرة وجوب منع إيران من تطوير قدراتها النووية يعد، وبشكل غير مباشر، إقرارًا تلقائيًا بحق إسرائيل في احتكار امتلاك السلاح النووي في المنطقة، وهو حتمًا يعتبر عاملاً سلبيًا في مواقف دول الخليج، ودول المنطقة بشكل عام، إذ المصالح الذاتية وحتى الجماعية لهذه الدول تتطلب الفصل بين الأمرين؛ فامتلاك إيران للقدرات النووية سيعتبر تطورًا جديدًا ذا انعكاسات كبيرة على الاستقرار الإقليمي لمنطقة الخليج، وعلى طبيعة العلاقات الإيرانية الخليجية، والعلاقات العربية – الإيرانية على نحو أوسع[3].

وفي ميزان الحسابات الخليجية أو العربية، بشكل عام، لا يعد امتلاك إيران للقدرات النووية بالضرورة عامل ردع وتوازن أمام القدرات النووية الإسرائيلية،

(1) خليفة الكواري: نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، (مجلة المستقبل العربي، العدد 267، مايو 2001)، ص 23.

(2) محمد سعد أبو عامود، محددات صناعة الغاز في دول مجلس التعاون الخليجي، (السياسة الدولية، العدد 168، يوليو 2007)، ص 34.

(3) عبد الجليل زيد المرهون، الخليج ونذر الحرب الرابعة، (مجلة المستقبل العربي، العدد 338، 2007)، ص24.

فالمصالح العليا لإيران قد تلتقي في الوقت الراهن مع المصالح العربية العليا في وجوب إيجاد وسيلة للحد من احتكار إسرائيل للقدرات النووية العسكرية في المنطقة، ولكن هذه المصالح تتعارض وتتقاطع بشكل جذري في مواقع عديدة أخرى، مما يجعل قبول مبدأ دخول إيران للنادي النووي، في الحسابات الاستراتيجية الخليجية والعربية، عامل تطور سلبي أكثر من كونه عاملاً إيجابيًا[1].

وفي ضوء هذه الحقائق يعد تطوير القدرة النووية الإيرانية، من وجهة نظر الخليج، عاملاً سلبيًا إضافيًا، وتطورًا حاسمًا ستكون له تأثيرات على الأمن والاستقرار الإقليمي لا يمكن التكهن بنتائجها القريبة، أو على المدى البعيد.

المطلب الثاني

صعود التيار المحافظ في إيران وسياسة قطر تجاهه

ولعل انتخاب الرئيس المحافظ أحمدي نجاد في إيران، والذي جعل من تطوير البرنامج النووي أحد أهدافه الرئيسية، قد خلق أوضاعا قلقة في الخليج العربي، والشرق الأوسط، والمنطقة العربية ككل، وزاد من درجة الاحتقان التي تعانيها المنطقة، كما واجه هذا الطموح الإيراني رفضا قويا من قبل الدول الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية. ذلك أن التيار الرئيسي في الإدارة الأمريكية لديه قناعة بأن هناك احتمالات قوية لامتلاك إيران أسلحة نووية، وأن تلك المسألة تمثل، في ظل وجود ما يعتبر نظاما مارقا – مصدر تهديد للأمن القومي الأمريكي[2].

وقد برزت على الساحة الدولية والإقليمية مشكلة البرنامج النووي الإيراني، وهذا التطور زاد من حدة الشكوك في السياسات الإيرانية تجاه دول الخليج، واعتُبر نوعًا من استراتيجية فرض الأمر الواقع المتعلقة بفرض النفوذ الإيراني، و التي زادت من حدة التوتر بين إيران وبين الكثير من دول الخليج، وأصبح البرنامج النووي إحدى المفردات المهمة المثيرة للجدل فيما يتعلق بسياسات إيران، وأصبح ضمن قائمة غير قصيرة من المشكلات التي تثيرها إيران في منطقة الخليج العربي، ومنها:

(1) عبد الجليل زيد المرهون، (أمن الخليج بين نظريات ثلاث، (صحيفة الرياض، العدد 13766، بتاريخ 2006/3/3 ، ص 32.

(2) Abu Dhabi, UAE :Emirates Center for Strategic Studies and Research, 1996), PP. 101-102

1 – التدخل في شئون الجيران من دول الخليج .

2 – تصدير الثورة .

3 – تحريض المعارضة ضد بعض الحكومات .

4 – دعم حركات المقاومة.

5 – نشر المذهب الشيعي، وسلوك مسارات مذهبية وطائفية.

6 – تطوير برنامج نووي يهدد الأمن والاستقرار في منطقة لم تعرف معنى الاستقرار خلال المائة سنة الماضية على الأقل[1].

ورغم كل تلك التخوفات الخليجية من إيران إلا أن قطر رفضت باعتبارها عضواً غير دائم في مجلس الأمن من عام 2006 فرض أية عقوبات على إيران تتعلق ببرنامجها النووي[2].

وفي نفس العام تم إبرام اتفاقية تعاون إداري مشترك من أجل التطبيق الأمثل للقانون الجمركي، ومنع ومكافحة المخالفات بين حكومة قطر وبين الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ونصت هذه الاتفاقية على ضرورة الاحتساب الدقيق للرسوم الجمركية، والرسوم والضرائب الأخرى المحصلة على الواردات والصادرات، والتأكد من التنفيذ الأمثل لإجراءات المنع والتقييد والمراقبة بين البلدين[3].

كما دعت الدبلوماسية القطرية إلى التهدئة بين إيران ودول الخليج لتجنيب المنطقة أية حروب، وأن حل الملف النووي الإيراني لن يتم إلا من خلال المفاوضات، وينبغي استنفاد جميع القنوات الدبلوماسية، وفي هذا الإطار جاءت الدعوة التي وجهتها القيادة القطرية إلى الرئيس الإيراني أحمدي نجاد لحضور قمة دول مجلس التعاون الخليجي المنعقدة في الدوحة في أواخر عام 2007، حيث كانت مبادرة شجاعة، وسابقة مهمة على الصعيد الخليجي تلقاها الجميع بترحيب كبير، ومكنت من تخفيف حدة الأجواء في المنطقة، ومن إبراز نوع من استقلال القرار الخليجي عن المواقف الأمريكية[4] وهذا في نفس الوقت الذي ترغب فيه قطر في رؤية إيران كدولة نووية، لكنها لم تحبذ توجيه ضربة عسكرية لمنشآتها النووية

(1) عبد الجليل زيد المرهون : مرجع سبق ذكره ، ص 5.
(2) محمد السعيد إدريس، مجلس التعاون الخليجي ، في: "التقرير الاستراتيجي الخليجي 2002- 2003"، (جريدة الخليج، الشارقة، شباط 2003)، ص53 - 54.
(3) الجريدة الرسمية القطرية بتاريخ 6/20/ 2011 ، الملحق رقم (2)
(4) محمد السعيد إدريس، مجلس التعاون الخليجي ، مرجع سبق ذكره ، ص53- 54 .

لخشيتها من انتقام إيراني يطالها ومنشآتها النفطية والغازية التي استثمرت فيها أموالاً طائلة، والتي تقع بكاملها في مدى الصواريخ الإيرانية، ونتيجة للتشاركية في الموارد النفطية بين الدولتين؛ ورغم خشية إيران من أن تسحب قطر مخزوناً نفطياً أكبر من حصتها نتيجة قدرتها على تطوير وسائلها، إلا أن إيران تعترف بأن قطر وثرواتها النفطية والغازية خط دولي أحمر، وبالتالي فمهما بلغ الخلاف معها فإن إيران لن تقدم على ما أقدم عليه العراق مع الكويت في عام 1990. وتفرض تلك الحقائق على الطرفين حداً أدنى من العلاقات، حيث تجد إيران في علاقتها مع قطر سبيلاً للتأثير على الموقف الخليجي حيالها[1]. وكان على لاريجاني رئيس البرلمان الإيراني قد وصف العلاقات مع قطر بأنها علاقات مع شريك استراتيجي، وذلك أثناء لقائه مع الأمير حمد بن خليفة آل ثاني في قطر في (يوليو 2009)، وتلا ذلك لقاء بين وزير الدفاع الإيراني ورئيس الأركان القطري في (يوليو 2009)، حيث أكد وزير الدفاع الإيراني على أن العلاقات الدفاعية مع قطر تشكل مثالاً لما تطمح إليه إيران في التعاون الدفاعي مع منطقة الخليج العربي، وذلك عبر لعب إيران دوراً بارزاً في أمن الخليج العربي، ومضيق باب السلام (هرمز)[2].

وكان على الناصري أحد قيادات الحرس الثوري الإيراني قد التقى بقائد القوات البحرية القطرية في (ديسمبر 2010) بغية تعزيز العلاقات العسكرية البحرية، ورحبت قطر بإجراء مناورات عسكرية مشتركة مع إيران، حيث استمرت اللقاءات بين المسئولين العسكريين طيلة الفترة اللاحقة ليعلن الأميرال على رضا أن الحرس الثوري قد أرسل أسطولاً مجهزاً بالصواريخ والسفن الحربية وزوارق الدعم إلى قطر في بعثة رصد بحرية، كما كان من المقرر أن يقوم وفد عسكري إيراني بتفقد المنشآت العسكرية القطرية[3] لتسير علاقاتها نحو مزيداً من التعزيز مع زيارة رئيس الوزراء القطري الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني لإيران، ولقائه بالرئيس الإيراني السابق أحمدي نجاد، والمرشد الإيراني على خامئني في ديسمبر عام 2010، وشهد التنسيق الدبلوماسي بين الدولتين تحسناً ملحوظاً، حيث التقى وزير الداخلية

(1) إيمان رجب وريهام مقبل ، التداعيات الإقليمية المحتملة للصفقة بين واشنطن وطهران، على الموقع الإلكتروني: www.ncmes.orgpublications/middle-east-mpapers/167
(2) جلال، محمد نعمان ، (صحيفة الوسط البحرينية، العدد 3166، الاثنين 9 مايو، 2011) ، ص 38.
(3) إيمان رجب وريهام مقبل، مرجع سبق ذكره ، ص 56.

الإيراني محمد نجار نظيره القطري في طهران، وفي هذا اللقاء تم إبرام اتفاقية للتعاون الأمني بين حكومة دولة قطر وحكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ونصت هذه الاتفاقية على: ضرورة تنمية أوجه التعاون الثنائي والدولي في المجالات الأمنية، ومكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ضمان الأمن الوطني للبلدين ورفاهية ورخاء الشعبين، ضرورة تعزيز التعاون في مضمار مكافحة (الإرهاب، وتهريب المخدرات والمؤثرات العقلية، والمواد الكيميائية الأساسية) وبخاصة الاتفاقية الخاصة بالمخدرات (لسنة 1961 ميلادية) واتفاقية المؤثرات العقلية (لسنة 1971 ميلادية) واتفاقية منظمة الأمم المتحدة الخاصة بمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية (لسنة 1988 ميلادية).

ورغم أن قطر لم تؤيد التدخلات الإيرانية في البحرين في عام 2011، إلا أنها امتنعت كذلك عن توجيه أي نقد مباشر لإيران، على عكس موقف دول الخليج العربي الأخرى، فيما كان مسئولو البلدين يتبادلان في الوقت نفسه التنسيق في الملفات الأمنية والنفطية والنقل البحري [1]، كما ناصرت الحكومة القطرية الموقف الإيراني بشأن ملفه النووي إقليمياً ودولياً – في الفترة السابقة على توقيع اتفاق جنيف النووي بين القوى الدولية 5+1 وإيران– وسعت قطر إلى ترويج النظرية الإيرانية حول "سلمية" برنامجها وأحقية إيران في امتلاك بدائل للطاقة دون أن تضغط باتجاه إلزام إيران بتقديم ضمانات تؤكد طبيعة برنامجها، أو ضمان فتح كافة المنشآت الإيرانية أمام التفتيش، حيث لم يكن لقطر دور حقيقي في التوصل إلى الاتفاق الدولي مع إيران[2].

ويتضح من العرض السابق ما يلي:

- استمرت العلاقات بين قطر وإيران على ذات المنحى حتى عام 2011،ومع وقوف قطر إلى جانب الحرب ضد سوريا في موقف يتفق مع التوجه العام

(1) الحسن، عمر، دول الخليج والأزمة السورية: مستويات التحرك وحصيلة المواقف، (مركز الجزيرة للدراسات، 2012 على الموقع الالكتروني :
http://studies.aljazeera.net/reports/2012/06/201262873127604373.htm

(2) تعتاع، عبد الناصر. الموقف العربي من الثورة السورية، دراسة منشورة على موقع مركز أمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية. http://umayya.org/?p=1386

لدول مجلس التعاون الخليجي، وهو ما شكل بداية القطيعة بين قطر والنظام السوري من جهة، وتأزماً في العلاقات القطرية– الإيرانية من جهة أخرى.

- وجدت إيران أن الدعم الذي تقدمه قطر والسعودية للمتمردين في سوريا ضد النظام السوري هو بمثابة حرب ضد إيران ذاتها، باعتبار سوريا حلفاً استراتيجياً لإيران في البيئة العربية، وسقوط سوريا ونظام الأسد هو بمثابة كسر للمحور الإيراني عبر أهم أركانه عربياً.
- انتهجت قطر دبلوماسية نشطة في إطار جامعة الدول العربية، من خلال رئاستها للجنة الوزارية العربية المكلفة بالتعامل مع الأزمة. وجاءت المبادرة العربية لتعكس – إلى حد كبير – الرؤية القطرية التي لا ترغب في تجاوز الخطوط الحمراء التي حددتها إيران– الحليف الأقوى للأسد– خصوصاً في ظل تهديد الأخيرة بأن قطر ستكون أول من يواجه الرد في حالة التدخل في سوريا.
- عملت الدوحة على خلق إجماع – أو شبه إجماع – عربي على ممارسة الكثير من الضغط على النظام السوري، وهو الجهد الذي تكلل بتعليق عضوية سوريا في الجامعة العربية، بالإضافة إلى حزمة من العقوبات الاقتصادية. كذلك تصاعدت حدة الخطاب السياسي الرسمي القطري ضد نظام الأسد، مثال ذلك مقولة "إن رفض دمشق التعاون مع خطة السلام العربية هو الذي سيؤدي إلى حل دولي للأزمة"، وهذه المواقف القطرية جعلت إيران توجه إليها انتقادات لاذعة؛ إذ اعتبر وزير الدفاع الإيراني حينها الجنرال أحمد وحيدي أن "دول ما يسمى أصدقاء سورية، التي تقودها السعودية وقطر، تسعى إلى صداقة إسرائيل بدلاً من قلقها من العمليات الإرهابية وعمليات القتل في سورية.

المبحث الرابع

العلاقات القطرية الإيرانية من 2011 م وحتى الآن

تتسم السياسة الخارجية القطرية بتنوع سلوكها في مسارات عدة متباينة، وقد تكون متناقضة في كثير من الأحيان، ولعل ذلك يعود إلى ضعف مؤسسة آلية صنع السياسة الخارجية، وارتباطها بشكل مباشر بالسلطة الأميرية، سواءً بشكل شخصي، أو بتوجيه عبر رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية، مما يجعل السياسة الخارجية القطرية رهناً بالعلاقات الشخصية والمزاج المسيطر على المؤسسة الأميرية في الدولة[1].

ومن الجدير بالذكر إن ضعف المؤسسية، واقتران السياسة بالعلاقات الشخصية صفة غالبة على كثير من السياسات العربية، وليست حكراً على قطر فحسب، لكن ما يميزها في قطر هو اتخاذها – في كثير من الحالات – مواقف متضادة تجاه قضية معينة[2].

المطلب الأول

أحداث الربيع العربي وأثره على العلاقات بين قطر وإيران

وقد كان ما يسمى بالربيع العربي هو الاختبار الصعب لإيران الدولة، وكذلك الشعب، فالدولة المتفاجئة بدت إضافة إلى التردد في المواقف، تتبع سياسة رد الفعل تجاه التطورات المتسارعة؛ فبعد زوال الاعتقاد بأن ما يجري هو حدث قصير الأمد، أخذت طهران تنظر إلى قواعد سياستها التقليدية، والتي ترى أن حلفاءها مستهدفون، وأن التغيير عندهم لا يندرج ضمن تطورات ما يسمى الربيع العربي، وهنا تحضر سوريا وأحداثها؛ حيث تبنّت إيران التفسير الرسمي السوري الذي يتحدث عن الحاجة إلى الإصلاح، وأن الإصلاح ضرورة لإبقاء سوريا "المقاومة" قوية[3].

---

(1) عبد العزيز بن محمد بن جبر آل ثاني، السياسة الخارجية القطرية خلال الفترة 1995-2005، (مطابع دار الشرق، الدوحة، 2005)، ص 12.

(2) المرجع السابق ، ص 13 .

(3) Ehteshami, Anoush: Iran and its Immediate Neighborhood, (Iran’s Foreign Policy, Ithaca Press, London 2011), 129-140.

ومع استمرار التطورات في المشهد السوري زاد التركيز على السياسة الإيرانية التي لم تقف عند حد الدعم السياسي للنظام في سوريا، بل تجاوزته إلى الوقوف مع روسيا والصين في شكل من أشكال التحالف لمنع أي قرار أممي ضد سوريا. كما أنها – وفق تقارير متعددة– لم تتردد في تقديم الدعم العسكري لسوريا في المراحل الأولى لاندلاع العنف و الحرب فيها، حيث كان النظام يتمتع بسيطرة شبه كاملة على التراب السوري(1).

وفي الوقت الذي تقوم فيه الجمهورية الإسلامية الإيرانية بدعم سوريا والنظام السوري كانت تؤيد حركة الاحتجاجات البحرينية، والتي تصفها إيران بأنها مشروعة، وتهاجم بشدة موقف الجامعة العربية، ومجلس التعاون الخليجي الذي أرسل قوات درع الجزيرة لحماية المؤسسات السيادية في البحرين، وقد كانت الانتقادات الإيرانية موجهة بشكل خاص للمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة اللتين أرسلتا قواتهما إلى البحرين(2).

ولا يبدو الموقف الإيراني منفصلاً عن الانتقاد الشديد الذي يُوجّهه كلا من السعودية والإمارات إلى إيران بسبب قضية الجزر الثلاث (أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى) المتنازع عليها بين الإمارات العربية المتحدة وبين إيران. كما أنه لا ينفصل عن الانتقادات التي لا تتوقف لإيران بسبب سياستها المتعلقة بدعم حزب الله في لبنان، وكذلك محاولة التدخل في شئون البلدان الخليجية في إشارة إلى العلاقة مع المواطنين الشيعة في تلك الدول. لقد كانت الخطوات الخليجية المتخذة نحو ما كان يجري في البحرين متسارعة، وكذلك كان الموقف المتدحرج نحو المسألة السورية، ونزع الاعتراف عن النظام السوري، في حين كانت هذه الخطوات تعني الكثير بالنسبة إلى إيران التي ترى في سوريا حليفًا إستراتيجيًا لها(3).

---

(1) طلال عتريسي، مرجع سبق ذكره .

http://www.dohainstitute.org/release/ea9a44bd-a864-4f4d-

(2) سيد عوض عثمان، العلاقات الخليجية بين دروس الماضي وأفاق المستقبل، مرجع سبق ذكره، ص72.

(3) Philip Seib. 2011"The Resignation of Wadah Khanfar and the Future of Al Jazeera: Why the Arab Spring Was the Best- And Worst- Thing to Happen to the Network". Foreign Affairs 09 (5).

وتكشف متابعة السياسة القطرية منذ بدء الأحداث العنيفة في المنطقة العربية في مطلع عام 2011 عن أن الدول الصغيرة، والتي منها قطر، لها نمط مميز لسياستها الخارجية يعكس مخاوفها، ومصالحها، ويمتاز – في جزء كبير منه – بغياب "تأثير" الأيديولوجية، وغلبة الطابع البراجماتي. والحديث عن سياسة خارجية مميزة للدول الصغيرة ليس فيه أي نوع من المبالغة؛ فالدول الصغيرة لها وضع مختلف، سواء على مستوى المدركات، أو على مستوى السياسات التي تتبعها لتحقيق مصالحها. وتفسر موقف قطر غلبة الطابع البراجماتي على سياسات الدول الصغيرة التي فيها قدر كبير من التناقض تجاه قضايا محددة، مثل دعمها القضية الفلسطينية، واستضافتها العديد من قيادات حركة حماس، في الوقت الذي تحتفظ فيه بعلاقات "جيدة" مع إسرائيل في مخالفة لموقف مجلس التعاون – التي هي عضو فيه– من مسألة التطبيع مع إسرائيل[1].

وقد شكلت الأحداث في سوريا ورقة الاختبار الصعبة لإيران، ولحلفائها في المنطقة مثل حماس وحزب الله؛ فسوريا التي اعتُبرت مسانداً أساسياً لحركات مثل حماس والجهاد الإسلامي خسرت في الحقيقة كلتا الحركتين اللتين لم تترددا في الانخراط في ربيع الإخوان ضد النظام السوري المدعوم من القوى الأمبريالية العالمية وإسرائيل المعادية لإيران. مما أدى إلى تفكّك العلاقة بين سوريا وتلك الحركات، لكن المتضرر الآخر كان إيران التي حاولت أن تحصل على نوع من المساندة للنظام السوري من تلك الحركات، وهو الأمر الذي لم يتحقق.

وزاد الانكباب الإيراني على النظام السوري – مع عدم تقديم أي دليل على وجود دور لحماية الفلسطينيين داخل سوريا– من عوامل الإحراج لإيران لدى الرأي العام العربي الذي بدأ "يتأكد له" أن السياسة الإيرانية تنضبط إيقاعاتها بالبُعد المذهبي، وهي خلاصة التي طالما حاول البعض في المنطقة تجنبها –لاسيما القوى السياسية العربية التي كانت تنظر بإيجابية إلى دور وسياسة إيران في المنطقة[2].

---

(1) جمال عبد الله، الموقف القطري من ثورات الربيع العربي: السياسة الخارجية القطرية من الحياد إلى التأثير مشار إليه لدى : محمد بدري عيد ، وجمال عبد الله، الخليج في سياق استراتيجي متغير، (مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة ، 2014)، ص82.

(2) جمال عبد الله ونبيل الناصري: "سياسة قطر الخارجية: استمرارية أم إعادة توجيه؟"، الدوحة، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 2 يوليو 2014 م ص66.

ومع مزيد من التطورات في المنطقة العربية تزداد الاختبارات للسياسة الإيرانية فيها، والتي تطرح أسئلة حول مدى تطابق المفاهيم التي روجت لها بأنها تدافع عن المظلومين، وأنها الدولة الضحية "التي جمع الناس لها" مع فعل السياسة الإيرانية خلال عامي 2011 و2012. و هكذا تبدو تلك السياسة في نظر الرأي العام – الذي طالما نظر إلى التجربة الإيرانية بإعجاب – قد أخفقت، وأن إيران تُمعن في الاستمرار في مواقفها دون تغير يُذكر؛ فالموقف من الأحداث الجارية في سوريا بقي في الدائرة الأولى حيث لا ترغب في تغيير يطال النظام السياسي الحليف بها، وهو ذات موقف الحكومة العراقية برئاسة نوري المالكي الذي ترى حكومته أن أي انهيار للنظام السوري يعرّض وحدة سوريا للخطر[1].

المطلب الثاني

التغيرات السياسية المتعلقة بالحكم في كل من قطر وإيران عام 2013

إلا أن التغيرات السياسية التي حصلت في عام 2013 في كلا الدولتين باعتلاء ولي العهد القطري الشيخ تميم بن حمد آل ثاني سدة الحكم خلفاً لوالده، وتنصيب حسن روحاني رئيساً لإيران مع إعادة هيكلة جزئية للسياسة الخارجية الإيرانية، وخصوصاً في ملفاتها الشائكة، وعلاقاتها مع الغرب، أدت إلى إصلاح تدريجي للعلاقات بين الدولتين على طريق استعادة ذات الزخم السابق بينهما[2].

وقد أكد أمير دولة قطر الجديد في خطابه الأول حول السياسة القطرية الجديدة، إعتبارها إمتداداً للسياسة القديمة خلال الألفية الجديدة، ولكن بشكل أكثر هدوءاً. وفى الإطار الخليجي طمأن أمير قطر الجديد دول الجوار، مؤكداً أنه ملتزم باستحقاقات مجلس التعاون الخليجي، ولن يكون هناك إشكال كبير معه، رغم الخلافات الظاهرة عملياً بين دول مجلس التعاون الخليجي فيما يتصل بالعلاقة مع

(1) David B. Roberts, ‘Understanding Qatar’s foreign policy objectives’, Mediterranean Politics 17: 2, July 2012, p – 223
David B. Roberts, ‘Understanding Qatar’s foreign policy objectives’, Mediterranean Politics 17: 2, July 2012, pp.112.

(2) Blake Hounshell, ‘The Qatar bubble’ Foreign Policy, May–June 2012, http://www.foreignpolicy.com/

إيران على وجه التحديد. وهكذا بدا من الخطاب أن الأزمة السورية قد تكون هي المعضلة، والمحدد المحوري لمستقبل العلاقات القطرية– الإيرانية الجديدة، وقد تكون أحد المؤثرات التي تغير من طبيعة السياسة القطرية. وفي أول تصريح لوزير الخارجية الإيراني عقب تولى الأمير تميم مقاليد الأمور في قطر طلب الوزير منه إعادة النظر في سياسة بلاده تجاه الأزمة السورية. وهنا لابد من التوقف أمام هذا التصريح الإيراني، وما يحمله من رسائل إيرانية للسياسة القطرية الجديدة، في ظل التأكيد القطري على أن السياسة الآن هي امتداد للسياسة الخارجية، وهى من الثوابت، وتأثير ذلك على مستقبل العلاقات القطرية – الإيرانية[1].

ويفسر المحللون تلك التصريحات الإيرانية بأنه من الطبيعي أن يميل الإيرانيون إلى قدر من الهدوء في التعاطي مع الأمير الجديد على أمل أن يكون أقل تحدياً لطموحاتهم الإقليمية من والده، لكن المتابع للشأن الإيراني خلال الفترة الماضية يلاحظ جملة من التهديدات الإيرانية الصريحة لقطر بسبب موقف الأخيرة المعادية لسوريا؛ لأن إيران تعتبر سوريا حليفاً استراتيجاً لها فى المنطقة، والموقف القطري التابع للولايات المتحدة بإنحيازه لمعاداة سوريا يستفز الدوائر الإيرانية، وهي بالتالي تعول على أن الرسائل الهادئة بعد جملة من الرسائل التصعيدية يمكن أن تؤدى إلى تغيير ما في السياسة القطرية[2]. وإذا كانت الأنظمة السياسية الجديدة قد فاجأت إيران – إلى حد كبير – بسياستها نحوها، فإن الإسلاميين في موقفهم شكّلوا – فيما يبدو– مفاجأة أخرى؛ فالإسلاميون الذين كانت إيران ترى فيهم امتدادًا فكريًا للثورة الإسلامية، وكانت علاقاتها معهم سببًا للخلاف مع كثير من حكومات المنطقة لا يبدو أنهم على وئام مع سياسة إيران خلال عامي 2011 و2012، ومن ثم يبدو حاضرًا عدم الرضا عن الموقف الإيراني تجاه سوريا، والدعم المتواصل للنظام السوري، كما يظهر التفسير الذي يبدو رائجًا حول طائفية إيران ومذهبيتها كمحفز

(1) سيد عوض عثمان : العلاقات الإيرانية - الخليجية بين دروس الماضي وآفاق المستقبل"، مختارات إيرانية، العدد 28، نوفمبر 2012، ص 54.

(2) إيمان رجب، "الانخراط المشروط: احتمالات التقارب بين إيران ودول الخليج بعد اتفاق جنيف"، التقديرات الإقليمية، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، تقرير غير منشور لوحدة العلاقات السياسية الإقليمية، 28 نوفمبر 2013، ص58.

لسياستها الخارجية نحو كل من البحرين وسوريا[1]، وقد تطورت محاولات قطر لردم الهوة في علاقاتها مع إيران إلى محاولة إصلاح علاقاتها مع حزب الله ونظام الأسد في أواخر شهر نوفمبر من عام 2013، حيث ذكرت صحيفة الأخبار اللبنانية أن "مسئولاً قطرياً موفداً من أمير دولة قطر زار بيروت حاملاً رسالة من الشيخ تميم بن حمد إلى الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله .. وأن الوفد القطري كان مرتاحاً إلى بدء العمل على مسار يؤدي إلى إعادة العلاقات مع حزب الله إلى ما كانت عليه سابقاً .. مع إصرار قطر على أن يلعب حزب الله دوراً مباشراً في كسر الجليد مع نظام الأسد[2].

كما دارت محادثات حول إنشاء خط ملاحي بين الدوحة وبوشهر؛ وهي المدينة الإيرانية التي يتوقع أن تنشأ فيها منطقة تجارة حرة بين إيران وقطر، فحتى شهر مارس من عام 2014 كانت قطر تحتل المرتبة 33 على لائحة الشركاء التجاريين لإيران، حيث بلغ حجم التجارة المتبادلة بينهما حوالي 114 مليون دولار[3].

خلاصة الفصل الأول:

في ختام هذا الفصل يمكن تسجيل الملاحظات التالية :

1 – أن العلاقات القطرية الإيرانية منذ نجاح الثورة الإسلامية في إيران، وتولي الأمير حمد بن خليفة آل ثان إمارة قطر تدور في أطر ثابتة، وتوجهات لا تتغير إلا من حيث التفاصيل البسيطة، وغير المؤثرة، والمتعلقة بلغة الخطاب السياسي المستخدمة في التعبير عن توجهات النخبة الحاكمة في كلا البلدين، وهي علاقات طيبة، وتتسم بالتعاونية، وتتقدم باستمرار.

---

(1) Pollack, Kenneth M., "Securing the Gulf", Foreign Affairs, July-August 2013, p37.

(2) نبيل الناصري، "سياسة قطر الخارجية في عهد الشيخ تميم: قطيعة أم استمرار"، مركز الجزيرة للدراسات، 2013/7/1، ص26.

(3) كريستيان كوتس أوربكسن، "قطر والربيع العربي: الدوافع السياسية والمضاعفات الإقليمية"، مركز الجزيرة، 24 سبتمبر/أيلول 2014، ص31.

2 – نجحت إيران وقطر في أن يفصلا بين الملفات السياسية وبين العلاقات التعاونية الاقتصادية، وأن سياستهما قائمة على البرجماتية، وبعيدة عن الشعارات الدينية .

3 – أثبت تطور العلاقات بين البلدين أن هناك صراعا وتنافسا بين البلدين، ولكن في نفس الوقت يوجد قدر كبير من التعاون لتحقيق المصالح المشتركة، وان الحوار هو اللغة القائمة بين البلدين طول الوقت، وهذا النهج أثبت فاعليته في حل كثير من قضايا المنطقة.

4 – مرت العلاقات القطرية الإيرانية بفترات من التوتر في فترة الحرب العراقية الإيرانية، وما تلاها من تداعيات، غير أن أمير قطر أصر على تحسين العلاقات مع جميع دول المنطقة ومنها إيران، وقد استمر ذلك التحسن في العلاقات بين قطر وإيران رغم اعتلاء الرئيس أحمدي نجاد سدة الحكم في إيران، والذي كان معروفا بالتشدد.

الفصل الثاني

أثر المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية على طبيعة العلاقة بين قطر وإيران

الفصل الثاني

أثر المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية على طبيعة العلاقة بين قطر وإيران

تمهيد

لكل بلد أهدافها ومصالحها التي تسعي إلى تحقيقها عبر الكثير من القنوات السياسية، وأهمها تلك القنوات المتعلقة بإدارة العلاقات الخارجية التي تتم صياغتها من خلال خبراء لهم دراية بالتفاعلات السياسية الإقليمية والعالمية. ويمكن تلمس أدوار أية دولة في السياسة الخارجية من خلال مواقفها وآرائها في السياسة العالمية، وما يجري من أحداث في العالم، وكيف تنظر إلى قضية أو حدث يشغل الأسرة الدولية وإلى القضايا السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية كافة، وكيف تنظر إلى حاضرها ومستقبلها وسط كم من الأحداث المتضاربة؟[1].

فالسياسة الخارجية Foreign policy هي السلوك السياسي الخارجي الهادف والمؤثر على صانع القرار، أو هي منهاج مخطط للعمل يطوره صناع القرار في الدولة تجاه الدول أو الوحدات الدولية الأخرى بهدف تحقيق أهداف محددة في إطار المصلحة الوطنية[2]، كما تعني أيضاً القرارات التي تحدد أهداف الدولة الخارجية، والأعمال التي تتخذ لتنفيذ تلك القرارات. كما أن سياسة الدولة ليست من صنع الدولة ذاتها، وإنما هي من صنع أفراد رسميين يمثلون الدولة، ويعرفون بصناع القرار [3].

وتأسيساً على ذلك فالسياسة الخارجية هي كل ما يتعلق بعلاقات الدولة الخارجية. والدبلوماسية مع البلدان الأخرى، سواءً أكانت مجاورة أو غير مجاورة. وفي أغلب البلدان والأمم تهتم وزارة الخارجية بتنظيم هذه السياسة[4]. وتسعى الدول عبر سياساتها الخارجية إلى حماية مصالحها الوطنية وأمنها الداخلي، وأهدافها الفكرية

---

(1) سعد محمد النعيمي، أمير قطر لاعب خارج الملعب انتهازية محسوبة أم تبعية مقيدة ؟ (دار الوكرة، باريس، ٢٠٠٤) ص15.

(2)حسين عبد الله، المخاطر المحيطة بنفط الخليج (مجلة السياسة الدولية، عدد (١٧١)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، يناير ٢٠٠٨) ص٣٤.

(3)فاضل زكي محمد، السياسة الخارجية وأبعادها في السياسة الأمريكية، (الناشر ، بغداد، ١٩٧٥) ص ٢٣.

(4)Barry Buzan, Richard Little. International Systems in World History: Remaking the Study of International Relations. published 2000، p. 8

والأيديولوجية، وازدهارها الاقتصادي. وقد تحقق الدولة هذه الأهداف عبر الطرق السلمية مع الأمم الأخرى، أو عبر الحروب والعدوان والاستغلال للشعوب الأخرى.[1]

وتختلف عملية صناعة القرار الخارجي من دولة إلى أخرى حسب تركيبة النظام السياسي للدولة. إلا أنه رغم هذا الاختلاف في النظم السياسية للدول فإن هناك أصولاً مشتركة في صنع السياسة الخارجية. وبغض النظر عن طبيعة النظام السياسي يشارك في صناعة القرار الخارجي عدد من الأجهزة الحكومية، والتي عادة ما تكون لها مفاهيم ومواقف مختلفة. إلا أنه خلال عملية صناعة القرار تقل التناقضات بين الأجهزة المختلفة، وتقرب وجهات النظر بقدر الإمكان. وعموماً يمكن أن نميز بين مجموعتين من المؤسسات التي تساهم في صنع السياسة الخارجية هما المؤسسات الحكومية، والمؤسسات غير الحكومية؛ وتتمثل المؤسسات الحكومية في السلطة التنفيذية وما يتبعها من أجهزة فرعية مثل الوزارات والمؤسسات العامة، وكذلك السلطة التشريعية بما تشمله من لجان مختلفة. أما المؤسسات غير الحكومية فتشمل الأحزاب السياسية، وجماعات المصالح، والإعلام، والرأي العام.[2]

في هذا الفصل نتناول المتغيرات (المقومات) التي ترتكز عليها السياسة الخارجية في كل من قطر وإيران وذلك في ثلاثة مباحث بحيث نعرض في الأول منها إلى المتغيرات الداخلية لصنع السياسة الخارجية في البلدين، ونتناول في الثاني المتغيرات الإقليمية أما المبحث الثالث فهو المتغيرات الدولية وذلك وفقاً لما يلي:-

---

(1) سيد أبو ضيف أحمد، العلاقات الدولية: مفاهيم وموضوعات (دار الفكر العربي ، القاهرة، 2013) ص179.

(2) Carlsnaes, Walter, <u>*Handbook of International Relations*</u> (SAGE Publications, 2012) p 123

المبحث الأول

العوامل الداخلية لصنع السياسة الخارجية القطرية والإيرانية

ترتكز السياسة الخارجية على العديد من المحددات (المقومات أو العناصر) الداخلية والإقليمية والدولية لكل دولة، وتلك المحددات تساهم – بشكل كبير – في بلورة وصنع السياسة الخارجية لتلك الدولة. هذا المبحث يتناول المحددات الداخلية التي ساهمت في بلورة السياسة الخارجية لكل من دولة قطر (المطلب الأول) والجمهورية الإيرانية (المطلب الثاني) وذلك كما يلي:

المطلب الأول

المتغيرات الداخلية الخاصة بقطر

أولا: العوامل التاريخية:

يذكر البعض بأن قطر تأثرت في إطار تكوين بنائها التاريخي بمرحلتين "الأولى تتعلق بمرحلة السيادة العثمانية – رغم أنها كانت سيادة اسمية – والتي انتهت في عام 1914م، والثانية تتعلق بالحماية البريطانية التي بدأت بصورة غير رسمية خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، وأصبحت رسمية بعد رحيل الأتراك خلال الحرب العالمية الأولى، وانتهت بإعلان الاستقلال لدولة قطر في عام 1971م، ويذكر أنه خلال الفترة من عام 1850م حتى عام 1995م تعاقب على حكم شبه الجزيرة القطرية عدة شيوخ من عائلة آل ثاني[*] كان آخرهم الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني الذي تولى الحكم عبر الانقلاب على أبيه في سبتمبر عام 1995م[1].

* في عام 1848م وصلت أسرة آل ثاني إلى الدوحة قادمة من فويرط بزعامة الشيخ محمد بن ثاني الذي ولد في فويرط، وبعد وفاة والده ثاني بن محمد أصبح هو زعيم عشيرته في فويرط. وفي نهاية الأمر بسط الشيخ محمد بن ثاني نفوذه على مختلف أنحاء قطر، كما عزز مركزه خارجياً بالتحالف مع فيصل بن تركي أمير الدولة السعودية الثانية الذي قام بزيارة قطر في أوائل عام 1851م ، وفي أوائل الستينيات من القرن التاسع عشر ظهر الشيخ محمد بن ثاني كأهم شخصية ليس فقط في قطر، بل أيضاً في شبه الجزيرة العربية كلها، وفي 12 سبتمبر من عام 1868م وقع معاهدة مع الكولونيل لويس بيلي المقيم البريطاني في الخليج تم بمقتضاها الاعتراف باستقلال قطر.

(1) آل ثاني، العنود : التجربة التنموية لدولة قطر (مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم، بيروت، 2012) ص 16 – 19 .

ومنذ العام 1995 وبوصول حمد بن ثاني إلى السلطة أصبحت قطر أكثر مشاركة ونشاطا في القضايا الرئيسية في المنطقة، حيث سعت قطر لأن تكون أكثر استقلالا عن دول المنطقة، فسعت إلى إقامة علاقات خارج منطقة الخليج[1] مثل الولايات المتحدة التي أبرمت معها اتفاقية للدفاع والحماية في عام 1991م واحتضان اكبر قواعد عسكرية امريكية في أراضيها وهما قاعدتي السيلية والعديد. وفي سبيل رسم سياساتها واجهت قطر بعض المشاكل الصغيرة مع جارتها البحرين، وكذلك مع الجارة الأكبر السعودية، المتنازعة معها على الحدود منذ عام 1992م. ووقعت معها اتفاق ترسيم الحدود في عام 2011م. ومنذ ذلك الحين حافظت قطر على علاقات طيبة مع السعودية، وحرصت – بشكل كبير – على عدم توتير علاقاتها مع أي من دول الجوار[2].

ثانياً: العوامل الجغرافية

تعتمد الجغرافيا السياسية للدولة على الموقع الجغرافي والبيئة والإنسان، وبناء على هذه الثلاثية فإن العنصر الجيوبوليتكي يحدد كلا من القرار الأمني، ومسرح الأحداث، وعادة ما يدرس من منظورين: الأول يتعرض لدارسة محيط الدولة الخارجي، وموقعها الجغرافي، وحدودها السياسية، بينما يتعرض الثاني إلى التقسيم الداخلي وأثره في النشاط البشري، ومركزية السلطة السياسية[3].

أ- الموقع الجغرافي

قطر هي شبة جزيرة تمتد داخل المياه على مساحة 11437 كيلو متر مربع، وتقع في منتصف الساحل الغربي للخليج العربي وتتصل بالسعودية براً، وتجاورها كل من الإمارات والبحرين وإيران.

(1) عبد الواحد، أثير، دور السياسة الخارجية القطرية في ظل الأزمات العربية والإقليمية (مجلة دراسات دولية. العدد 20، بغداد) ص 117

(2) Akhmetov, T. : Explaining Qatar's foreign policy. (2012). http://www.opendemocracy.net/

(3) محمد، مصطفى، التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط ودور مصر، (مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة) ص 65.

خريطة رقم (1) دولة قطر



المصدر: www.maps of world.com

ويبلغ طول شبه جزيرة قطر حوالي 160 كلم، وتتصل قطر بالمملكة العربية السعودية بحدود برية طولها 60 كلم، وتجاور كلا من الإمارات والبحرين(1).

(1) التميمي، نواف، الدبلوماسية العامة وتكوين السمة الوطنية، النظرية والتطبيق على نموذج ، قطر، بيروت (مركز الجزيرة للدارسات والدار العربية للعلوم، 2012) ص 61 .

إن الموقع الجغرافي المميز لقطر جعلها موضعا للتنافس الاستعماري بين فرنسا وبريطانيا منذ تقسيم الوطن العربي بموجب اتفاقية سايكس بيكو(*).
وقد اختلف منظرو العلاقات الدولية حول أهمية دور الموقع الجغرافي في السياسة الخارجية للدولة فانقسموا إلى اتجاهين؛ الأول يرى أن التطور التكنولوجي في ميادين الأسلحة التكتيكية والإستراتيجية، وتطور وسائل المواصلات والاتصال أدى إلى تآكل تأثير العوامل التقليدية في السياسات الداخلية والخارجية للدول المعاصرة، أما الاتجاه الثاني، فيرى أن الجغرافيا تعد في مقدمة العوامل المادية الدائمة في السياسة الخارجية، وهي من أكثر مقومات سياسة الأمة ثباتاً[1].

ومن الواضح أنه لا يمكن إغفال العوامل الجغرافية لقطر من حيث المساحة والموقع وعدد السكان، لكن يبدو أن قطر تحاول تبني الاتجاه الأول بدرجة كبيرة كي تتغلب على واقعها الجيوبوليتيكي خصوصاً مع اقتصاد قوي، وإمكانيات مادية وفيرة.

ب – الموارد الطبيعية:

وقد زادت الشركة القطرية للبترول انتاجها من 593.000 برميل يوميا في عام 1999 إلى 822.000 برميل يوميا عام 2006. وتطمع قطر إلى استغلال كامل احتياطها من الغاز في المستقبل القريب، وبالرغم من ذلك فإن الاستثمار الأجنبي في قطر بحاجة إلى الكثير من رأس المال ومن ثم فقد اقترضت قطر بنك التوريد والتصدير الأمريكي مبلغ مليار دولار لتنمية صناعة الغاز بها بمشاركة شركات أمريكية وأوروبية وأسيوية.

(*) تم التوصل إلى هذه الاتفاقية بين نوفمبر من عام 1915 ومايو من عام 1916 بعد مفاوضات سرية بين الدبلوماسي الفرنسي فرانسوا جورج بيكو والبريطاني مارك سايكس، وكانت على صورة تبادل وثائق تفاهم بين وزارات خارجية فرنسا وبريطانيا وروسيا القيصرية آنذاك. ثم الكشف عن الاتفاق بوصول الشيوعيين إلى سدة الحكم في روسيا في عام 1917، مما أثار الشعوب التي تمسها الاتفاقية، وأحرج فرنسا وبريطانيا، وكانت ردة الفعل الشعبية - الرسمية العربية المباشرة قد ظهرت في مراسلات حسين وبموجبها تم تقسيم الهلال الخصيب لتحصل فرنسا على الجزء الأكبر من الجناح الغربي من الهلال (سوريا ولبنان) ومنطقة الموصل في العراق، أما بريطانيا فامتدت مناطق سيطرتها من طرف بلاد الشام الجنوبي متوسعة بالاتجاه شرقا لتضم بغداد والبصرة وجميع المناطق الواقعة بين الخليج العربي والمنطقة الفرنسية في سوريا. كما تقرر أن تقع فلسطين تحت إدارة دولية يتم الاتفاق عليها بالتشاور بين بريطانيا وفرنسا وروسيا.
Fromkin, David . *A Peace to End All Peace: The Fall of the Ottoman Empire and the Creation of the Modern Middle East* (New York: Owl. 1989) pp. 286, 288

(1) مهنا، محمد : علم السياسة، دار غريب للنشر، القاهرة، ص 525

شكل النفط ومن قبله اللؤلؤ عصب الحياة الاقتصادية لدولة قطر، وهو ما أثر في طبيعة الحياة الاجتماعية السائدة، ونوع القيم والتقاليد في الخليج العربي(1). وقد تم اكتشاف البترول الخام لأول مرة في قطر في شهر أكتوبر من عام 1938م على عمق 2500 قدم، وتوجد في قطر عدة حقول بترول برية وبحرية(2). وفي قطر لم يلعب الموقع البحري فقط الدور الاستراتيجي، بل كان للبترول والغاز أيضاً أثرهما في إضفاء أهمية عالية على موقع قطر على المستويين الإقليمي والدولي، كما قادت صناعات البترول والغاز قطر لتكون دولة مهمة من حيث الانتاج والتصدير(3). وبالرغم من ذلك، فإن قطر التي رأت أن في ثروتها النفطية والغازية مسألة مهمة لخدمة سياسيتها، فإنها تعاني من منافسيها في المنطقة الأكبر منها حصة إنتاجية لدى الأوبك بل وأكثر تأثيراً ومنها إيران والسعودية والعراق(4).

ونلاحظ أن دولة قطر تتمتع باحتياطيات مؤكدة من الغاز الطبيعي تبلغ 24.7 تريليون قدم مكعب، التي تمثل نحو نسبة 13.3% من الاحتياطي العالمي منه، ويقع هذا الاحتياطي في الحقل الشمالي المغمور تحت المياه، وهو حقل ضخم تعادل مساحته بالتقريب مساحة كل قطر على اليابسة 110437 كيلو متراً مربعاً كما أنه يعتبر امتداداً لحقل "بارس" الجنوبي الإيراني(5).

وتعتبر قطر الدولة النفطية مثل أشقائها من دول الخليج مهمة بالنظر إلى ما يشكله النفط والغاز من تأثير كبير على صنع السياسة الخارجية من خلال خضوعه لتقلبات الأسعار، فضلاً عن تأثره بالأزمات العالمية الاقتصادية والاجتماعية، وتأثيره في سياسات الدول، سواء السياسية كالحروب، أو الأزمات الاقتصادية كالتضخم، وزيادة المعروض منه، أو زيادة الطلب عليه. كل هذا جعل

(1) عبد العزيز محمد المنصور، التطور السياسي لقطر، ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٤، ص١٥ .
(2) الديليمي، محمد : نظرة على قطاع النفط الخام في قطر. ورقة عمل غير منشورة ، 2012، ص 2.
(3) Barakat, S. (2012 .(The Qatari Spring: Qatar's Emerging Role in Peacemaking (The London School Of Economic And Political Science, London) p. 3
(4) Jim Krane and Steven Wright, Qatar "rises above" its region: Geopolitics and the rejection of the GCC gas market (LSE, London, 2014, p 6).
(5) أحمد، السر: الغاز يرسم صورة قطر السياسية، صحيفة السفير العربي. تاريخ الاسترجاع / 1/5/ 2013
http://arabi.assafir.com/Article.asp?aid=596&refsite=assafir&reftype=leftmenu&refzone=switcher

دولـة مثـل قطـر صـغيرة الحجـم، والسـكان، تمـارس دوراً سياسيـاً علـى الصـعيدين الإقليمي والدولي[1].

3 – المتغيرات البشرية

تلعب القوة البشرية دوراً كبيراً في تقييم القوة القومية للدولة باعتبارها قوة العمل، كما تمد القوات المسلحة باحتياجاتها منها، فضلاً عن أنها عامل مهم في تبوؤ الدولة موقعاً مهماً في المجتمع الدولي[2].

ويبلغ عدد سكان قطر حسب آخر الإحصاءات في شهر يونيو من العام 2014، 10963.124 ستون في المائة منهم أجانب، وتدل الإحصاءات على أن القطريين يشكلون نسبة صغيرة جداً تقدر بحوالي 250 ألف نسمة[3]. فعلى سبيل المثال، فإن حجم المكونات العرقية والدينية فيها يتوزعون كالتالي عرب قطريون 40%، هنود 18%، باكستانيون 18%، إيرانيون 10%، آخرون 14%[4].

وقد استمد الحجم السكاني القطري بالأساس مقوماته من هجرة قبلية رئيسية، ويتضح أن عامل الهجرة يلعب دوراً كبيراً في حجم السكان وخصائصهم، حيث يمكن القول بأن أكثر من نصف سكان قطرهم من غير مواطنيها في الأصل، ويمثل الوافدون نسيجا غير متجانس من العرب والآسيويين والأفارقة وعدد من الأوروبيين، غير أن هناك بعدين مهمين في هذا الأمر وهما:

البعد الأول ويتمثل في قلة مساهمة العنصر الوطني في الدخل القومي، حيث يعمل الجانب الوطني في مجال التملك، ومجالات الإدارة غير المباشرة، أما البعد الثاني فهو اللاتجانس اللغوي بين الطوائف المختلفة، واللاتجانس الثقافي والاجتماعي من حيث العادات والتقاليد الأمر الذي يحمل في طباعة أخطاراً عديدة وظواهر وافدة على المجتمع القطري[5].

---

(1) محمد عبد العزيز ربيع، صنع السياسة الأمريكية والعرب، دار الكرمل، صامد، مان، ١٩٩٠، ص١٥٥.

(2) طشطوش، هايل : مقدمة في العلاقات الدولية. الأردن: جامعة اليرموك،قسم العلوم السياسية 2010 م، ص 29

(3) Wikipedia free encyclopedia, at wokipedia.org, P4.

(4) إيناس عبد السادة وعلى حسين العيساوي، معادلة التفوق في العلاقات الإيرانية، الخليجية _(توان أم احتلال). مجلة قضايا سياسية العدد 17،ـ كلية العلوم السياسية، جامعة النصرين، بغداد، 2009، ص86.

(5) آل ثاني، عبد العزيز : السياسة الخارجية القطرية، مطابع دار الشرق، الدوحة، 2005، ص 35 ، 36.

وهناك اقتناع بأن قضية الخلل السكاني قضية تهم قطر، وتنطلق السياسة السكانية لقطر من استشعار الأخطار المستقبلية التي يمكن أن تنجم عن الارتفاع غير الطبيعي لمعدل النمو السكاني فيها، ومن اعترافها باختلال تركيبتها السكانية، وتصحيحا لهذه الاختلالات وضعت السياسة السكانية ثلاث غايات رئيسية لهذه الأبعاد الثلاثة تمثلت في:

أ. زيادة معدلات النمو الطبيعي للمواطنين، وتحقيق التوازن في النمو السكاني العام.

ب. تصحيح الخلل بما يؤدي إلى زيادة نسبة عدد المواطنين من بين مجموع السكان.

ت. زيادة مساهمة القطريين في النشاط الاقتصادي، وخفض نسبة البطالة بينهم، وبالتالي تخفيف عدم التوازن في سوق العمل[1]. وقد تكون أحد الحلول لعلاج المشكلة السكانية في قطر في استقطاب الخبراء والعلماء والمفكرين في المجالات المختلفة، وينصح بعض الباحثون بأن تركز قطر على استقطاب العرب حتى تحافظ على الوجه العربي للدولة[2].

رابعاً: العوامل السياسية:

يقوم النظام السياسي القطري على حكم الفرد العائلي الوراثي الذكوري لعائلة آل ثاني مدى الحياة. وبالرغم من أن نص المادة 60 من الدستور القطري نصت على أن نظام الحكم (يقوم على أساس الفصل بين السلطات على الوجه المبين في الدستور) إلا أن ذلك لا يغير من واقع الحال شيئا، حيث نصت المادة8 من ذات الدستور على أن (حكم الدولة وراثي في عائلة آل ثاني وفي ذرية حمد بن خليفة بن حمد بن عبد الله بن حاسم من الذكور).

هذا من حيث النظام السياسي لقطر التي ترتكز في ممارستها للسياسة على عدد من المتناقضات سواء تلك المتعلقة بدول الجوار او تحالفتها الدولية والإقليمية ويرى البعض[3]. أن ذلك راجع إلى عدد من العوامل ومنها المخاوف الأمنية والسياسية

(1) الخليفي، محمد. الخلل السكاني، قراءة في السياسة السكانية لدولة قطر، صحيفة العرب، 2011/11/15 م ، ص 9.

(2) قاسم يونس، سياسة دول الخليج، المعرفة، بغداد، 2013، ص23

(3) Peterson, J.E.(2000) .Qatar and the world: branding for micro-state.Middle East journal, volume 60, no. 4, autumn. P, 741

لقطر في المنطقة، ومن ثم فهي تسعى أن تكون شيئاً يذكر وتطمح أن تكون لها مكانة دولية فريدة.

ولعل توريث أمير قطر حمد بن خليفة لابنه تميم بين خليفة آل ثان له دلالات سياسية من حيث توقيته. بعد ثمانية أيام فقط من تنازل حمد بن خليفة لابنه عن الحكم حدثت ثورة 30 يونيو ضد الإخوان المسلمين وحكمهم في مصر بقيادة وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي، ومن ناحية أخرى فإن التغيير في قطر دل على فشل قطر في إسقاط نظام بشار الأسد في سوريا. فالتغيير السياسي في قطر يفهم منه الاعتراف بفشل السياسة القطرية في كل من مصر وسوريا[1].

ويضاف إلى ذلك الإصلاحات السياسية التي حققتها قطر داخليا، وسعيها إلى بناء دولة ديمقراطية عصرية ولكن الواقع يناقض ذلك. وقد شهدت دول مجلس التعاون الخليجي في السنوات الماضية – بشكل عام – تطورات سياسية مهمة على صعيد الإصلاح السياسي يوضحها العديد من المؤشرات، ومنها: إجراء انتخابات برلمانية وبلدية، والتطور النسبي في اختصاصات المجالس النيابية بها، وازدياد الاهتمام الشعبي تجاه القضايا المطروحة عليها. وقد نفذت قطر – على وجه الخصوص – عددا من الخطوات الإصلاحية مثل إطلاق حرية الإعلام، ومشاركة المرأة، كما صادق الشيخ حمد بن خليفة في الثامن من يونيو 2004م على الدستور الدائم لدولة قطر بناء على استفتاء شعبي عبر فيه القطريون عن تأييدهم لمشروع الدستور[2].

وقد نصت المادة الستون من الدستور القطري على أن نظام الحكم يقوم على أساس الفصل بين السلطات، مع تعاونها على الوجه المبين في الدستور، والسلطات الثلاث هي: السلطة التشريعية ويتولاها مجلس الشورى/ والسلطة التنفيذية ويتولاها الأمير ويعاونه مجلس الوزراء، والسلطة القضائية وتتولاها المحاكم (الدستور الدائم لدولة قطر16: 2005 م). كما نصت المادة الثامنة منه على أن " حكم الدولة

---

(1) Andrew Hammond, Qatar's Leadership Transition: Like father, like son. (European councial on forign relations, policy brief, 2014) p1

(2) قطي، فراس، إطلالة على مستوى الحماية الدستورية في كل من المسودة الثالثة للدستور الفلسطيني والدستور القطري، دراسة مقارنة (جامعة بيرزيت، برنامج الديمقراطية وحقوق الإنسان، بيرزيت، فلسطين المحتلة، 2007) ص 7 .

وراثي في عائلة آل ثاني، وفي ذرية حمد بن خليفة بن حمد بن عبد الله بن جاسم من الذكور(الدستور الدائم لدولة قطر 5 : 2005) . كما جدد أمير قطر الالتزام بمبادئ التعايش السلمي، والتعاون الدولي على أساس الاحترام المتبادل، والمصالح المشتركة، والانفتاح على الحضارات، والتفاعل معها، والإيمان بضرورة احترام حقوق الإنسان، والالتزام بتسوية النزاعات بالطرق السلمية خلال خطابه في الدورة الرابعة والثلاثين لمجلس الشورى القطري، كما دعا إلى تعزيز العلاقات مع دول مجلس التعاون معتبرا إياها في مقدمة أولويات السياسة الخارجية القطرية، وأكد على هذا المعنى سياسيون قطريون بقولهم: إن قطر تميزت منذ استقلالها عبر سياستها الخارجية ذات الأهداف الواضحة على مختلف الأصعدة والساحات من خلال مواكبة المستجدات والمتغيرات السياسية المختلفة في العالم[1]. ولا يخفي في هذا السياق القول بأن السياسة الخارجية القطرية هي سياسة تابعة ومنفذة لسياسة الولايات المتحدة واسرائيل والغرب في المنطقة ولا تتمتع باستقلالية ذاتية.

وقد شكلت الإصلاحات التي قام بها الأمير حمد بن خليفة آل ثاني منطلقاً نحو تحول ملموس في السياسة الخارجية القطرية، وقد برز هذا في الملتقيات الدولية المهمة التي استقبلتها قطر، فضلاً عن الجولات والتحركات السياسية على كافة القارات، وهذا يؤكد على أن صياغة القرارات الخارجية هي نتاج التداخل بين التفاعلات الداخلية والخارجية إلى حد أضحى من الصعب معه إقامة حدود فاصلة بين ما يندرج ضمن السياسة الداخلية، وما يرتبط بالسياسة الخارجية للدولة، وهذا ما يصدق على النموذج القطري، فالإصلاحات التي حققتها قطر على الصعيد الداخلي، وسعيها لبناء دولة ديمقراطية عصرية، والمشاريع التنموية التي استفاد منها البلد، ساهمت كلها في نجاح قطر في رسم سياسة خارجية متميزة في منطقة الخليج العربي[2]. بيد أن انتهاج السياسة القطريين لأسلوب الحياد مبرر لحيرة الأطراف المختلفة تجاه المواقف القطرية، إلا أن سياسة قطر ليست سياسة غامضة تماما، وبالتالي يفرض أمير قطر نفسه على الساحة العربية وفقاً لرؤية مفادها أنه قادر على

(1) قنديل، حاتم : السياسة الخارجية القطرية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي في ظل حكم الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، رسالة ماجستير غير منشورة (معهد البحوث، قسم الدراسات السياسية، القاهرة، 2012) ص 28.
(2) نفس المصدر، ص 26.

التأثير من الناحيتين المالية والسياسية، ومن خلال دعم الولايات المتحدة الأمريكية لها لوجود القواعد العسكرية فيها.

خامساً: العوامل الاقتصادية

هناك وفرة مالية كبيرة تقدر بالمليارات من الدولارات التي تدخرها قطر كل عام، وتشير الإحصاءات إلى ارتفاع الناتج الإجمالي لدولة قطر سنوياً، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (1) الناتج المحلي الإجمالي لقطر بحسب النشاط لسنة 2014م.

الناتج المحلي الإجمالي لقطر 2014		
النشاط	**القيمة**	**النسبة %**
التعدين واستغلال المحاجر (النفط والغاز)	102.62مليارريال قطري	% 53.342
القطاعات غير التعدينية	89.77 مليار ريال قطري	%46.662
إجمالي تقديرات الناتج المحلي: 192.38مليار ريال قطري		

المصدر: وزارة التخطيط والإحصاء القطري، نافذة على الإحصاءات الاقتصادية لدولة قطر (العدد الثامن، الفصل الأول، 2014)، ص 31.

ويوضح الجدول رقم (1) أن الناتج المحلي الإجمالي لدولة قطر في العام 2014 وبحسب الأسعار الجارية قد بلغ 192.38 مليار ريال قطري، وهو ما يعكس زيادة قدرها 2.6% مقارنة بسنة 2013 م، وأن نسبة مساهمة قطاع التعدين واستغلال المحاجر بلغت حوالي 102.62 مليار ريال قطري، وبلغت نسبة مساهمة القطاعات غير التعدينية حوالي مليار ريال قطري.

وتواصل قطر نموها الاقتصادي المتمثل في الارتفاع المطرد لمستويات المعيشة، هذا مع المحافظة على تقاليدها الثقافية وقيمها بوصفها دولة عربية إسلامية تعد الأسرة الركيزة الأساسية فيها. وتقف قطر في ظل هذا الازدهار في مفترق طرق، فثروتها الوفيرة تقدم فرصاً متعددة للتنمية، وتفرز تحديات كبيرة في آن معاً، و هو ما

حتم على قطر أن تختار الطريق الأمثل الذي يتماشى مع رغبات قيادتها، وتطلعات شعبها. وتهدف الرؤية الوطنية القطرية إلى جعل قطر بحلول العام ٢٠٣٠ دولة متقدمة قادرة على تحقيق التنمية المستدامة، وعلى تأمين استمرار العيش الكريم لشعبها جيلاً بعد آخر(1).

6 – المتغيرات العسكرية:

يبلغ عدد القوة البشرية العسكرية القطرية حوالي 11800 فرد، 60 % منهم تقريباً أجانب لا يحملون الجنسية القطرية، وتعتبر قطر ثاني أصغر قوة عسكرية من حيث العدد في الشرق الأوسط، وقد زودت فرنسا قطر بحوالي 80 % من أسلحتها بالرغم من التعاون القطري الأمريكي، والقطري البريطاني في مجال الدفاع، وقد أنفقت قطر 32,5 % من إجمالي إنفاقها في الفترة ما بين 2000م و2004م لصالح قواتها العسكرية، كما أنفقت حوالي 2.91 مليار دولار أمريكي على قطاع الدفاع، ومنذ ذلك الحين سارت قطر وفق برنامج محدود من التسلح، كان فقط هو ما تم شراؤه من أنظمة الأسلحة الأمريكية للدفاع ضد الهجمات الصاروخية المحتملة(2).

أما عن المعدات العسكرية القطرية؛ فنجد أن سلاح الطيران القطري ليس مجهزا للقيام بأنشطة عسكرية جادة بدون مساعدات خارجية، كما أن موارد الجيش الآلية متواضعة الحجم، وفي بعض الأحيان محدودة الجودة، وعلى سبيل المثال فإن القنوات البحرية القطرية تتمتع بمؤهلات محدودة لخوض معارك جادة، ولكنها صالحة للقيام بمهام مكافحة الإرهاب، وعمليات التهريب(3).

ونظرا لوقوع قطر في منطقة الخليج العربي المتنافس عليها بين عدة قوى عالمية وإقليمية لكونها منطقة إستراتيجية من حيث الموقع وغنية بالثروات النفطية، ومخزون الغاز الطبيعي، وبناء على عدم فاعلية وكفاية أدوات قطر العسكرية في الدفاع عن نفسها مثل إيران، وإتقانا للدور السياسي المرسوم لدولة قطر من الولايات

---

(1) www.almethaq.info/news/article1438.htm2030

(2) Blanchard, C.(2012(Qatar: Background and U.S. Relations ،Congressional Research Service Report for Congress, Washington,p 11

(3) القطارنة، يسار، حالة خاصة كيف تدير قطر تفاعلاتها الإقليمية (ملحق اتجاهات نظرية،العدد 188 / 2012 م)، ص24.

المتحدة في المنطقة خدمة لأهدافها الاستراتيجية فقد قامت قطر بقبول استخدام الولايات المتحدة لقاعدتي العديد والسيلية كبديل لوجيستي لإقامة مقر القيادة المركزية الوسطى مقابل توفير الحماية والمظلة الأمنية لها[1].

وقد قامت قطر بذلك خدمة لمصالح الولايات المتحدة وإسرائيل ودول غربية لها ذات النسق من التوجهات وكذلك إدراكاً منها لأهمية المرتكز العسكري لها، ليس لأنه ليس لعنصري الأمن القومي والسياسة الخارجية تأثيره على المرتكزات الأخرى، ولكن لكونه العنصر الوحيد المسئول عن تحقيق الحماية المباشرة للدولة عند تعرضها للتهديدات المباشرة في الوقت الذي تفشل فيه العناصر الأخرى، حيث وجدت نفسها محتاجة إلى مظلة أمنية إلى جانب السبل والوسائل الأخرى[2].

وكان من جملة اهتمامات دول الخليج ثلاثة أشياء رئيسة هي[3]:

1 – السعي إلى إضعاف القدرات العسكرية لكل من العراق وإيران لإضعاف كلتا الدولتين، وهذا هدف مشترك للولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وحلفائهما في المنطقة.

2 – الرغبة في تهدئة إيران، فإذا كان النظام السياسي الإيراني يشكل خطورة على دول الخليج، إلا أن الرغبة في وجود نظام سياسي أكثر اعتدالا وأقل خطورة على دول الخليج أمراً مرحباً به كثيراً.

3 – حماية نفسها عبر عقد الاتفاقيات الأمنية والعسكرية نظراً لعدم قدرة الدول الخليجية على الدفاع عن نفسها بمفردها لعوامل عدة، إذاً فاللجوء إلى الاتفاقيات الثنائية أو الجماعية هو الطريقة المثلى في مثل هذه الحالة، لتبرير الوصاية الأجنبية في المنطقة.

أما بخصوص النشاطات العسكرية لقطر فقد بدت محدودة جدا خلال العشرين عاما الماضية، ففي عام 1991م، خلال حرب الخليج الثانية لاسيما خلال معركة الخفجي قامت الدبابات القطرية بتوفير الدعم الناري لقوات الحرس الوطني السعودي

---

(1) محمد المنفي، العلاقات الخليجية الإيرانية (دار النهضة، دمشق، 2014)، ص66.
(2) عبد العزيز وعلي حسين، معادلة التفوق في العلاقات الإيرانية الخليجية، مرجع سبق ذكره، ص71.
(3) اليزابيث ، ستيفنز : العلاقات العسكرية والاقتصادية بين دول مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي (مركز الخليج للأبحاث، دبي، ٢٠٠٤) ص ص ٢٣ ـ ٢٤

خلال قتالها في شوارع مدينة الخفجني ضد القوات العراقية، كما سمحت قطر لقوات التحالف الكندية باستخدام قاعدة جوية داخل البلاد، وبعد اندلاع الاحتجاجات في البحرين تم إرسال القوات القطرية في سابقة هي الأولى من نوعها في إطار قوات درع الجزيرة التي دعمت النظام الحاكم في البحرين في مارس 2011م[1] ، كما شاركت قطر عسكريا وماديا ولوجستيا بالتعاون مع الولايات المتحدة وحلفائها إلى جانب الإمارات والأردن، في عمليات الحلف الاطلسي العدوانية ضد ليبيا والتي كان لها الأثر الكبير في تدمير ليبيا وقدراتها وإسقاط قيادتها المعادية للتوجهات والسياسات الاستعمارية.

كما شاركت إلى جانب المتمردين والمرتزقة والمتطرفين الإسلاميين والقوات الأجنبية في خوض عمليات حرب برية ضد ليبيا عبر إمدادهم بالمال والسلاح إلى جانب مشاركتها في فرض المنطقة العازلة

سابعاً: العوامل الإعلامية:

لا يخفى على أحد أن لوسائل الإعلام دوراً كبيرا وواسعاً في إدارة وتوجيه الرأي العام الداخلي والدولي إزاء قضايا معينة تطرح هنا وهناك، كما تُبيِّن اهتمام هذه الدولة أو تلك بقضية معينة، وأيضاً يمكن أن نستوضح طبيعة السياسة الخارجية لدولة ما من الدول، وكذلك سلوكها تجاه القضايا التي تتعلق بالسياسة الخارجية من خلال وسائل إعلامها وطبيعتها ونوعيتها وقراءتها للأخبار الخام وتوجيهها وتسييسها بما يتلاءم وتوجهاتها السياسية. فوسائل الإعلام تقوم باستعراض أخبار العالم الخارجي وتطوراته يومياً من خلال برامج إعلامية مقتضبة أو مطولة، وبرامج تلفزيونية تذاع كل مساء بوجه عام، كما تخصص الإذاعات ومحطات التلفزة برامج خاصة لقضايا السياسة الخارجية، كل ذلك يدفع باتجاه تكوين رأي عام ضاغط

(1) سلطان، محمد صباح : إدارة المؤسسات الإعلامية أنماط وأساليب القيادة (دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان 2011) ص132.

باتجاه يتناسب وميول تلك الدولة التي صممت ورعت تلك البرامج، ومن ثم يصب في بوتقة السياسة الخارجية [1].

قناة الجزيرة:

وللجزيرة منذ تأسيسها عام 1996 بمبلغ قدره 140 مليون دولار أمريكي كان لها أهداف سياسية، معلنة وأخرى غير معلنة[2]، وهذه الأهداف تتصل بدولة قطر حاضنة وممولة القناة، وبدورها وطموحها السياسي الإقليمي والدولي، وبالمشروع الذي جاء به الأمير حمد بن خليفة عند استلامه لمقاليد حكم البلاد، حيث كانت الجزيرة إحدى أولوياته، وأحد أول المشاريع "الكبيرة" التي دشن بها فترة حكمه، ويمكن إجمال أهدافها السياسية في الآتي:

1. أن تمنح القناة قطر صوتًا خليجيًا وإقليميًا ودوليًا مسموعًا ومؤثراً، وهو ما تم فعلا، حيث باتت قطر بعد الجزيرة ليست كقطر قبل الجزيرة سياسيًا على المستوى الإقليمي والدولي، وبالطبع كان ذلك بالتناغم مع الدبلوماسية والسياسة القطرية الجديدة التي تم انتهاجها بفضل الأمير حمد ووزير خارجيته حمد بن جاسم[3].
2. على ضوء العلاقة القطرية السعودية، والخلافات التاريخية بين البلدين وخصوصًا في مسألة النزاع الحدودي فيما بينهما على منطقة غنية بالنفط والغاز الطبيعي، حيث كانت للسعودية منابر إعلامية كثيرة مؤثرة تتبنى رأيها في هذا الموقف الخلافي مثل فضائية MBC، وصحيفتي الحياة والشرق الأوسط، فيما كانت قطر وقتها مجردة من هذا السلاح الإعلامي المهم[4].

نجحت القناة خلال فترة قصيرة نسبيًا من عمرها، ومن تاريخ ولادتها ونشأتها في تحقيق إنجازات إعلامية عربياً وإقليمياً ودولياً، حيث نبعت هذه الإنجازات بالأساس من تغطيتها لعدد من الملفات والقضايا الشائكة والساخنة في المنطقة والعالم، إلا أن

---

(1) محمد عبد الشفيع عيسى، الخليج والاقتصاد السياسي للاستثمارات الأجنبية، مجلة السياسة الدولية، العدد (171) مركز الدارسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة، ٢٠٠٨ ، ص 39.

(2)الشمري، طارق آل شيخان: الجزيرة قناة أم حزب أم دولة ، دور قناة الجزيرة الإعلامي والشعبي والسياسي في العالم العربي والإسلامي والغربي، مرجع سبق ذكره، ص 16.

(3) Hugh Miles, AL Jazzier : the inside story of the Arab News Channel that is Challenging the West (New York, Grove Press, 2005) P. 438

(4) Hugh Mile، ibid : P. 438

مكانتها ازدادت وتعززت مع أحداث 11 سبتمبر 2001، وتغطيتها للحرب على أفغانستان، والبث الإخباري المتواصل للحرب في ظل غياب وسائل الإعلام العالمية الأخرى، حيث وصلت إلى المشاهد الأمريكي والغربي، كما حظيت القناة باهتمام كبير من القنوات الفضائية الغربية مثل CNN ، CBC، NBC، وأصبحت مرجعًا لعدد كبير من وسائل الإعلام الغربية في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، كما تابعت أشرطة بن لادن على شاشتها والتقارير الإخبارية من أرض المعركة في أفغانستان، والتقارير الموثقة حول طالبان والقاعدة[1].

ويبدو أن الهدف القطري المبدئي من إنشاء قناة فضائية جديدة هو وضع قطر على خريطة السياسة الإقليمية والدولية، حيث كان هذا توجها شخصيا للأمير ومعه مجموعة من الأمراء الشبان وعلى رأسهم وزير الخارجية القطري الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني، ويبدو أن العامل الأساسي في نشوء الفكرة، ومن ثم برزوها واستمرارها وتطورها هو رغبة الأمير شخصياً وأركان الحكم والسياسة القطرية في أن تمنح هذه القناة قطر صوتا خليجيا وإقليميا دولياً مؤثراً، وأن تكون المدافع عن قطر وسياساتها التابعة للسياسات الأمريكية[2].

وقد انتهجت قطر منذ بدايتها لقناة الجزيرة إعلاماً يخدم السياسة والنظام السياسي القطري ذو الميول الإخوانية، والدليل على ذلك استقاطبها واستضافتها لأبرز رؤوس الإخوان في الوطن العربي وعلى رأسهم يوسف القرضاوي وأتباعها[3].

مركز الجزيرة للدراسات:

هذا المركز منبثق عن شبكة الجزيرة الإعلامية، وقد تأسس عام 2006، وهو عبارة عن مؤسسة لدعم النظام القطري وسياسة قطر والمشروع الشرق اوسطي الجديد في المنطقة العربية. ومن إصدارته الكتب والدراسات والتقارير التي تخدم

(1) غريب، إدموند وخالد منصور، الإعلام العربي على مشارف القرن الحادي والعشرين بين مطرقة العولمة وسندان الدولة، (بيروت2000) ص 24.

(2) محمد أبو الرب، الجزيرة وقطر خطابات السياسة وسياسات الخطاب، (أبو غوش للنشر والتوزيع، القدر، 2010م) ص132.

(3) Andrew Hammon, Qatar's Leadership transition: Like father like son (ECFA, Brief Policy, 2014) p2.

النظام القطري وسياسته، كما يقوم بتنظيم الندوات والمؤتمرات ذات العلاقة بأهداف المركز [1].

مركز الدوحة لحرية الأعلام:

وهو مؤسسة تعمل وفق ما تراه قطر ونظامها تحت اسم حرية الصحافة في قطر والشرق الأوسط، وقد تأسس بقرار من أمير قطر عام 2007، ويعمل على تدريب الصحفيين وإجراء الندوات والمؤتمرات ودعم المؤسسات الإعلامية التي تخدم النظام القطري ومشروع الشرق الأوسط الجديد في المنطقة العربية[2].

الصحافة القطرية:

إلى جانب قناة الجزيرة والمركزين المذكورين للدراسات وحرية الإعلام، أوجد النظام القطري صحفاً بالعربية والإنجليزية تخدم أهدافه وسياساته في المنطقة فهي صحف نظامية تتبع نظام آل ثان في قطر. ومن بين الصحف، صحيفة الراية، صحيفة الشرق، صحيفة العرب القطرية وصحف أخرى بالإنجليزية[3].

ومما سبق يمكن القول:

1. أن لكل قناة إعلامية أو نافذة ثقافية أهدافها التي تسعي إلى تحقيقها، وقناة الجزيرة غير بعيدة عن ذلك، فإنشاء القناة كان من أجل تحقيق جملة من الأهداف السياسية والإعلامية، ولا يهمنا كثيراً معرفة أهدافها الإعلامية، ولكن ما يهمنا معرفته أهدافها السياسية، وخصوصا أن القناة نشأت في ظروف سياسية غامضة.
2. أن قناة الجزيرة لم تكن حيادية ولا موضوعية في نقلها لأحداث 25 يناير في مصر وفي غيرها من البلدان العربية، وأنها ساعدت على تغذية الصراعات في البلدان العربية. وكان ذلك واضحاً من الكذب والدجل والتضليل الإعلامي الذي مارسته وتمارسه ضد ليبيا حتى اليوم، وسوريا ومصر أيضاً.
3. إن النظام القطري يستخدم قناة الجزيرة لتصفية الحسابات مع خصومه، وقد نجح في أكثر من مرّة في تأجيج الأوضاع في عددٍ من البلدان العربية منها

---

(1) موقع الجزيرة للدراسات على الرابط: http://studies.aljazeera.net/ar

(2) الدوحة لحرية الإعلام الرابط:http://www.dc4mf.org/ar

(3) موقع وزارة الخارجية القطرية على الرابط: http://www.mofa.gov.qa/a91r/

مصر وسوريا واليمن، وأنها الحاضنة لكل الأصوات المعادية لاستقرار البلدان والشعوب العربية وتوظيفها من أجل تهديد تلك الأنظمة الحاكمة في الوقت المناسب.

4. قناة الجزيرة تبتعد عن تناول القضايا الداخلية لقطر، فهناك الكثير من الأمور الكارثية التي تُحجم الجزيرة عن نشرها مثل حقيقة انقلاب أمير قطر على والده، ووجود أكبر قاعدتين أمريكيتين (العديد والسيليه) في منطقة الشرق الأوسط داخل قطر، وبحث العلاقات القطرية الوطيدة مع تل أبيب، والزيارات العلنية والسرية .
5. إن السياسة التي تعتمدها قناة الجزيرة من ناحية التعاطي المهني مع مختلف قضايا المنطقة لا تشمل الدولة القطرية، فالاقتراب من الشأن القطري الداخلي هو خط أحمر، فالصواريخ الذكية التّي استخدمتها إسرائيل في قصفها لأهدافٍ مدنية في لبنان في عام 2006، والتي راح ضحيتها المئات من الشهداء كان مصدرها مخازن القاعدة العسكرية الأمريكية في قطر، لكنّ أحدًا لم يشر إلى الأمر، واكتفى الجميع بالتصفيق والتهليل للحكومة القطرية على دعمها المفرط لإعادة إعمار الجنوب وعلى، منحها المالية التي قدمتها للشعب اللبناني الذي ساهمت في قتله بدون شك.
6. قامت الجزيرة في عام 2009 بتضليل الرأي العام العربي، فبينما كانت الطائرات الأمريكية من طراز سي هيركوليز تنقل الأسلحة والذخائر من القاعدة الأمريكية في قطر إلى إسرائيل لدعم أعمال قتال الجيش الإسرائيلي في عدوانه، كانت الجزيرة تصرف أنظار الشعوب العربية إلى مصر وسوريا واليمن وتونس وبدلًا من أن يتّجه الغضب العربي إلى أمريكا باعتبارها شريكًا لإسرائيل في عدوانها، وإلى قطر بوصفها حليفًا لوجيستيًا أساسيًا في المنطقة، اتّجه الغضب نحو مصر وليبيا وسوريا واليمن وتونس.
7. تسعى الدولة لكي تكون سياستها الخارجية مجسدة لقوتها البشرية، والاقتصادية والعسكرية، وإمكانية تفاعلها بشكل مؤثر في المحيط الإقليمي بما يتطلب الحفاظ على مصالحها الوطنية، وسيادتها الإقليمية. والسياسة

الخارجية هي امتداد للسياسة الداخلية، وتعبر عن فلسفة من يقود السلطة، وإن ما تسعى إليه السياسة الخارجية القطرية لم يخرج عن هذا الاتجاه العام، وهناك مجموعة من الركائز أدت إلى صياغة السياسة الخارجية القطرية تجاه الدول العربية والإقليمية والدولية، وتلك المرتكزات تمثلت في الاقتصاد، والموقع الجغرافي، والقدرة العسكرية، وعدد السكان. وتنبثق السياسة الخارجية القطرية في الأساس من السياسة الخارجية الأمريكية، وما هي إلا أداة في يد الولايات المتحدة الأمريكية لتنفيذ ما تريده ليس فقط في دول الخليج، ولكن على الصعيد العربي، فالولايات المتحدة الأمريكية منحت قطر مظلة أمنية، وفي المقابل أصبحت قطر الوكيل الحصري لتنفيذ برامج وسياسات ومخططات الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط.

المطلب الثاني

العوامل الداخلية الإيرانية

لمعرفة طبيعة الدور الذي تلعبه إيران في جوارها الإقليمي، فيما يخص منطقة الخليج العربي، وعلاقاتها بدول المنطقة لابد لنا من الاطلاع على أهم المقومات الطبيعية التي تشتمل على الموقع والمساحة والموارد الطبيعية، بالإضافة إلى النظام السياسي والإعلامي والمقومات المجتمعية، والتي تعكس البيئة الداخلية للدولة الإيرانية.

أولاً: المتغيرات الجغرافية:

إن دراسة الموقع لدولة ما في إطار الجغرافيا السياسية ليس المقصود منه التحديد المجرد الذي يربط بين أرض الوحدة السياسية وبين معالم معينة مرتبطة بتحديدات فلكية أو وصفية، بل تهدف الجغرافيا السياسية من وراء هذا التحديد أو الوصف إلى إبراز القيمة الفعلية للموقع الجغرافي؛ لأنه يعطي للدولة وضع معين، ويوجه سياستها باتجاهات معينة، ويؤثر في قوتها، وفي الكيفية التي تكون عليها مصالحها الحيوية، وفي الدور الذي يمكن أن تمارسه في الوسط الإقليمي والدولي[1].

---

(1) بيار رينوفان وجون باتيت، مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية، ترجمة فايز النقاش (منشورات عويدات، بيروت، لبنان، 1989) ص28.

وتقع إيران في الجنوب الغربي من قارة آسيا، وقد ارتبط تاريخها السياسي والاقتصادي ارتباطا قويا بدول الخليج العربي.

الجدول رقم (2) سواحل إيران البحرية

المسطحات المائية المطلة عليها إيران	طولها	النسبة المئوية من إجمالي المسطحات المائية
الخليج العربي	118 كيلو متراً مربعاً	% 46.75
خليج عمان وبحر العرب	700 كيلو متر	% 27.37
بحر قزوين	644 كيلو متر	% 25.51

المصدر: جودت حسنين جودت : جغرافيا أورأسيا الإقليمية (منشأة المعارف، الإسكندرية، 2000) ص 656

ويتضح من الجدول السابق أن إيران تتمتع بإطلالتها على أهم المسطحات المائية، وهي: الخليج العربي في الجنوب الغربي، والبحر العربي والمحيط الهندي في الجنوب، وبحر قزوين، ويبلغ مجموع أطوال سواحل إيران البحرية 2524 كيلو متراً مربعاً، بنسبة 32.66 % من مجموع الحدود الكلية البالغة 5204 كيلو مترات مربعة، وتتوزع هذه السواحل على الخليج العربي بـ 118 كيلو متراً مربعاً بنسبة 46.75 % من مجموع السواحل البحرية، وعلى خليج عمان وبحر العرب بـ 700 كيلو متر مربع، بنسبة 27.37 % من السواحل البحرية، وعلى بحر قزوين بـ 644 كيلو متراً مربعاً بنسبة 25.51 % من مجموع السواحل البحرية.

رقم (2) حدود إيران السياسية



المصدر: www.maps of world.com

توضح الخريطة رقم (2) أن إيران تطل على مساحات شاسعة من السواحل البحرية، ولديها الكثير من الدول المجاورة مما يؤدي إلى رسم سياسة خارجية معينة.

ولا يساعد الموقع الجغرافي وحده على سياسة الدولة الخارجية، بل هناك الكثير من المحددات، وأطماع إيران في السيطرة على الخليج العربي ليست وليدة تلك الأيام، بل هي أطماع تاريخية قديمة قدم الإمبراطورية الفارسية، فإن الجوار الجغرافي يترك إثره على العلاقات بين الدول المتجاورة، سواء في وقت السلم، أو في وقت الحرب. ويمكن القول بصورة عامة بأن احتمالية ظهور المشاكل تزداد كلما زد عدد الدول المتجاورة.

ثانياً: المتغيرات الاقتصادية:

تملك إيران ثاني أكبر اقتصاد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بعد المملكة العربية السعودية في عام 2014م. ويوضح الجدول التالي العديد من المؤشرات الاقتصادية المهمة والتي توضح بجلاء الحالة الاقتصادية لإيران في الوقت الراهن.

جدول (3) المؤشرات الاقتصادية الإيرانية في عام 2014 م.

1	**إنتاج واحتياطي إيران من الغاز في عام 2014 م**		
الإنتاج	159 تريليون متر مكعب / النسبة العالمية 14.6% من إنتاج العالم		
الاحتياطيات المؤكدة	33.8 تريليون متر مكعب / النسبة العالمية 18.2% من احتياطي العالم		
2	**الناتج الإجمالي المحلي = 997.430 مليار دولار**		
النشاط	النسبة %		
الزراعة	%10.9		
الصناعة	%42.2		
الخدمات	%43.9		
2	**الصادرات والواردات**		
قيمة الصادرات =70.16 مليار دولار		**قيمة الواردات =57.16 مليار دولار**	
النفط	%80	المواد الخام	%46
البتروكيماويات	%4	السلع	%35
الفواكه	%2	المواد الغذائية	%19
السيارات	%2		
السجاد	%1		
3	**المالية العامة**		
الدين العام	19.4 مليار دولار من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2014		
المصروفات	84.78 مليار دولار من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2014		
احتياطي النقد الأجنبي	81.31 مليار دولار		

المصدر : "World Economic Outlook Database, October 2014". International Monetary Fund. Retrieved December 2014 / 3.

ويوضح الجدول رقم (3) أن إيران من الدول ذات الموارد الاقتصادية الكبيرة المتمثلة في الثروات الطبيعية، والنفط والغاز، والناتج القومي الإجمالي، ومعدل دخل الفرد من إجمالي الناتج القومي، وعدد القوى العاملة في مجالات الصناعة والزراعة والخدمات، ونسبة الصادرات والواردات، وأهم الصناعات والمنتجات الزراعية. فإيران من الدول الغنية بالثروات الطبيعية، بحيث يقدر الاحتياطي النفطي لديها بـ10% من احتياطي النفط العالمي، بالإضافة إلى 18.2% من احتياطي الغاز في العالم، كما تعتبر ثاني أكبر دولة في العالم لديها احتياطي من الغاز بعد روسيا. وتعتبر القدرات الاقتصادية للدول من المعايير الرئيسية المشكلة للقوة القومية. وفي هذا الصدد فإنه بالنظر إلى المحددات الاقتصادية مثل إجمالي الدخل القومي، ودخل الفرد، أو الإنتاج الصناعي والزراعي من الناحية الكمية والكيفية، ووفرة الثروات الطبيعية سوف نجد أنها من العوامل التي تحظى بأهمية كبيرة لدى صانعي القرار الإيراني من أجل بناء دولة قوية.

ولعل ما يؤكد هذا العامل هو اعتماد المعارضة في تأثيراتها الموجهة نحو النظام على السياسات الاقتصادية، وما لهذه الأخيرة من أهمية للنهوض باقتصاد الدولة وعلاقاتها الخارجية. ويعد النفط الأساس الذي يقوم عليه الاقتصاد الإيراني، إذ تعتمد عليه إيران اعتماداً كبيراً في علاقاتها الخارجية، وتؤثر تقلبات أسعاره تأثيراً كبيرا على السياسات الخارجية الإيرانية، لذلك فإن التوتر الذي تشهده العلاقات الإيرانية – الإماراتية، فيما يخص الجزر المتنازع عليها، قد يؤثر على إيران كدولة تشترك مع دول الخليج في منظمة أوبك[1]. بسبب إمكانياتها الاقتصادية الكبيرة، حيث تعد إيران في أفضل وضع يسمح لها بتلبية طلبات أسواق المنطقة، وخلق فرص اقتصادية لشركات التجارة الإيرانية، وكذلك الصناعات الصاعدة. ويعتبر نقل مصادر الطاقة، والوضع الجيوسياسي لخطوط الأنابيب والعديد من مصادر نقل الطاقة، وكذلك تلبية الاحتياجات الاقتصادية لأسواق المنطقة وتلك القوة الاقتصادية من العوامل المهمة للوجود الإقليمي الإيراني . ويتطلب هذا النشاط الاقتصادي

(1) صحيفة الوسط البحرينية ، العدد ٣٧٧٨ ، ١٠ يناير ٢٠١٣ ، alwasatnews.Www

الكبير سياسة خارجية براجماتية لتأسيس علاقات استراتيجية وسياسية وثيقة مع الحكومات المجاورة [1].

ثالثاً: العوامل السياسية:

نشأت مؤسسات النظام الإيراني وتشكلت على شرعية وعدت بتحقيق نظام إسلامي يجمع بين الديمقراطية والإسلام، وجَعْل تلك المؤسسات والهيئات أدوات وآليات مناسبة لتنفيذ أحكام المذهب الشيعي. وهكذا تشكلت مؤسسات وهيئات النظام والمرافق العامة ضمن صياغتي الجمهورية والإسلام، واللتين بدأتا متناسقتين، ومع اكتمال صيرورة النظام أخذ هذا التناسق يواجه صعوبات أدت إلى جعل ديمومته أمرا في غاية الصعوبة. إذ أدت هذه الصياغة إلى حصر السلطة وتحديد التوجهات والسياسات في ولاية الفقيه والمتمثلة في القيادة الدينية، فضلا عن تكريس أنماط معينة من ممارسات السلطة التي تستند إلى قاعدة اجتماعية حيث القيمة العليا للمبادئ والتعاليم الدينية، مما أدى إلى ابتلاع الدولة والمجتمع. فالدولة هنا تستند إلى جانب واحد وهو السلطة، بدون جانب الأمة، فأصبح الولي الفقيه كأنه معين من قبل الله، فتجاوزت صلاحياته كل حدود، فلا يحق للأمة أن تنتقده أو تعصي أوامره، أو تخلع طاعته[2].

وتؤدي هذه التركيبة المعقدة إلى حالة دائمة من التوتر بين الدولة والمجتمع تتخللها حالة من الانقسامات السياسية العميقة. لذا تلجأ الطبقة الحاكمة إلى إنهاء حالة التوتر وتصديرها إلى خارج حدودها حتى تحافظ على كيانها، وألا يرتد هذا التوتر إلى تدمير ذاتي يؤدي إلى انهيار النظام الحاكم الذي يستند إلى أيديولوجية ولاية الفقيه[3].

فرئيس الدولة يمثل أعلى منصب بعد القائد (الولي الفقيه)، وهو ليس المرجع الوحيد الذي يقرر سياسات الدولة، كما هو معروف في بعض الدول، وهذا ما يجعل

---

(1) Geoffrey Kempt, Iraq and its neighbors, Iran and Iraq The Shia Connection, Soft Power, and the Nuclear Factor, Special Report (156),United States Institute of Peace, Washington, DC 20036, November 2005, p 6.

(2) عياد البطنيجي، السياسة الخارجية الإيرانية : دراسة نقدية مقارنة في تفسير التدخل الإيراني في دول الخليج، تاريخ دخول الموقع 3 / 6/ 2013
http://Albutniji.maktoobblog.com/1618897

(3) طلال عتريسي، الجمهورية الصعبة: إيران فى تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية (دار الساقي، بيروت، 2006) ص 104.

من الصعب فهم عملية صنع القرار الخارجي إلا من خلال فهم فلسفة النظام الإيراني الذي يعتمد على نظرية ولاية الفقيه. وقد وضحت المادة(110) من الدستور وظائف القائد العام وصلاحياته، حيث يتعين عليه وضع السياسات العامة للدولة بعد التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام، ويعتبر هو الرئيس الأعلى للقوات المسلحة، ويخول له الدستور عزل وقبول استقالة بعض القيادات العليا، وله صلاحية إقرار منصب الرئيس، وإن لزم عزله، بعد التشاور مع مجلس الشورى والمحكمة[1].

توضح لنا هذه النصوص مدى قوة وتأثير القائد على عملية صنع القرار، وهذا يشكل نقطة الاختلاف بين الإصلاحيين والمحافظين حول ضرورة نزع بعض هذه الصلاحيات من القائد وتوكيلها لرئيس الجمهورية. وتبرز ولاية الفقيه لنا دور رجال الدين في صياغة السياسات الخارجية الإيرانية وتوجيهها، وهنا تظهر أهمية دراسة النظريات الإسلامية لقائد الثورة الخميني، حيث يرتكز تفكير هذا القائد في السياسة الخارجية على مفهومي المستكبرين والمستضعفين[2].

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو هل إيران بالفعل تسعى إلى تحقيق الشعارات الأيديولوجية التي ترفعها (رفع الظلم عن المسلمين المستضعفين في كل مكان، نشر المذهب الشيعي... إلخ تلك الشعارات)، أم أن سياستها الخارجية قائمة على البراجماتية ؟

هناك العديد من البراهين التي تؤكد على برجماتية السياسة الخارجية الإيرانية بما يتماشى مع مصالحها بعيداً عن الشعارات الأيديولوجية التي تتبناها، فكل هذه الشعارات الأيديولوجية فارغة تماما من محتواها، وأكبر دليل على ذلك المساعدة التي قدمتها إيران لقوات التحالف وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية في احتلال أفغانستان، والقضاء على حكومة طالبان، وكذلك المساعدة على احتلال العراق، ويذكرنا التاريخ بما قامت به إيران أثناء حربها مع العراق عندما قامت بطلب المساعدة العسكرية من الولايات المتحدة وإسرائيل فيما عرف وقتها بفضيحة إيران

---

(1) Kayhan Barzegar ،Iran Foreign Policy towards Iraq and Syria،September 2007,/ www.esiweb.org/pdf/esipdf

(2) محمد السعيد عبد المؤمن،إيران .. لماذا ؟ الصراع بين الأصوليين التقليديين والأصولية الثورية، (مختارات إيرانية العدد 113، فبراير 2009) ص 51.

جت، والتي أكدت على أن لإيران مصالح مهمة – كما هو معروف – بالنسبة للدول الكبيرة والقوية.

رابعاً: المتغيرات القيمية والثقافية:

تعتبر إيران الفارسية قوة حضارية قديمة؛ فقد كانت أهم القوى الحضارية الموازية والمنافسة للإمبراطورية الرومانية. وقد شكلت النزعة التوسعية الإيرانية تجاه الأطراف الإقليمية أحد أهم السمات التي ميزت توجهاتها الخارجية؛ فقد سعت إيران على مدى حضورها التاريخي إلى صبغ سياستها الخارجية بالصبغة الأيديولوجية، حيث برزت القومية الفارسية قبل الفتح الإسلامي، أما الأيديولوجية الدينية فبرزت مع قيام الدولة الصفوية بترسيم كمذهب رسمي لإيران في العام 1501م لمواجهة الإمبراطورية العثمانية، السنية المذهب، غير أن سنوات حكم الشاه رجحت الكفة للقومية الفارسية، وللحكم العلماني على حساب الحكم الثيوقراطي[1].

وقد لعبت الهوية الأيديولوجية للثورة الإسلامية الإيرانية دورا بارزا في تغيير توجهات السياسة الخارجية، وتقليص مساحة الخيارات بالنسبة لصانع القرار، حيث أصبحت مبادئ الثورة مرجعية السلوك الخارجي، في المقابل كانت هناك توجهات سياسية داخلية تَعْتبر إيران دولة أمة عليها أن تتسم بدور القوة الإقليمية في النظام الشرق أوسطي، ووسيلتها في ذلك العلاقات الاقتصادية والسياسية مع دول الجوار الإقليمي أو القوى الكبرى، وبخاصة روسيا والصين وأوروبا. وهنالك من يعتبر أن مبادئ الإسلام تدخل ضمن المصالح القومية الإيرانية، فالحفاظ على بقاء الجمهورية مرهون بالحفاظ على بقاء هياكل الدولة المادية، والأهم من ذلك البناء القومي الذي تعد الثورة المنبع الأساسي له، لذلك نجد أفكار الإصلاح والتجديد، والتي تدخل جميعها في إطار عملية إعادة النظر في مبادئ الثورة، وتكيفها مع المستجدات الإقليمية والعالمية، تؤخذ بعين الريبة من طرف رجال الدين والتيار المحافظ[2].

---

(1) فاضل رسول، العراق – إيران: أسباب وأبعاد النزاع (المعهد النمساوي للسياسة الدولية، فيينا، 1996)، ص 8.

(2) طلال صالح بنان، إيران معضلة التعايش بين نظرية ولاية الفقيه والديمقراطية،(مجلة السياسة الدولية العدد 155، يناير 2004) ص 16.

خامساً: المتغيرات البشرية:

بلغ تعداد السكان في إيران حسب إحصائيات عام2014م حوالي 80.84.713 مليون نسمة، ويوضح الجدول التالي توزيع السكان الإيرانيين حسب أعراقهم ودياناتهم ومذاهبهم.

الجدول رقم (4) تعداد السكان في إيران حسب إحصائيات عام 2014 م.

بلغ تعداد السكان في إيران حسب إحصائيات عام 2014 م 80.84.713 مليون نسمة	
1	**توزيع السكان حسب النوع**
رجال	49.3 % من عدد السكان
لنساء	68.4 % من عدد السكان
2	**توزيع السكان حسب العرق**
الفرس	51 % من السكان
الأذريون	%24 من السكان
الجيلاك	%8 من السكان
الأكراد	%7 من السكان
العرب	%3 من السكان
البلوش	%2 من السكان
العرقيات الاخري	%1
3	توزيع السكان حسب الديانة
المسلمون	%97 من عدد السكان
باقي الديانات	%3 من عدد السكان
4	**توزيع السكان حسب المذهب**
الشيعة	%90 من عدد السكان
السنة	%10 من عدد السكان
5	**توزيع السكان حسب مكان المعيشة**
سكان المدن	%68.4 من السكان
سكان الريف	%31.6 من السكان

المصدر : https://www. World Factbook. /publications /the /library cia.gov geos/ir.htm -world- factbook/

ويشير الجدول رقم (4) إلى أن إيران من الدول ذات التعددية العرقية، وأن التركيب الديني الإيراني يوضح أن المسلمين يشكلون نسبة 97% من عدد السكان،

وأن إيران تحكمها المؤسسة الدينية التي تضع العامل الديني غاية ووسيلة للبحث عن هوية مشتركة تجمع القوميات الإيرانية المتعددة، وتصهرها مع بعضها البعض، وكما يشير أيضاً إلى أن المذهب الشيعي هو مذهب الدولة الرسمي. ويتسم المشهد القومي الإيراني كذلك بالتداخل ما بين المذهبية والقومية، كما أن امتدادات إيران الجغرافية الإقليمية تضيف إليه بعدا إقليميا، مما يجعل الأمر غاية في التعقيد، فمعظم الأقليات العرقية في إيران يقطن المناطق الحدودية، وهذا ما يجعل للعامل العرقي، والمذهبي دوراً بارزاً في رسم السياسة الخارجية لإيران، وتلك العوامل تساعد – بشكل كبير – على تحقيق أهداف ومصالح إيران في الدول التي بها نفس العرقيات، وتعيش فيها أعداد سكانية تنتمي للمذهب الشيعي، ونجد هذا واضحاً في العراق والبحرين ولبنان واليمن في الوقت الراهن. وهناك العديد من التناقضات الواضحة بين المحددات البشرية القطرية والإيرانية، وهذه التناقضات هي:

1- أن تعداد قطر لا يتجاوز 0.5% من تعداد إيران.
2- أن غالبية سكان قطر يتبعون المذهب السني، في حين أن غالبية سكان إيران يتبعون المذهب الشيعي.
3- أن غالبية سكان إيران من الفرس، في حين أن غالبية سكان قطر من العرب.

وعلى الرغم من التناقض الواضح بين المحددات البشرية في كل من قطر وإيران، إلا أن العلاقات بين البلدين في مجملها منذ استقلال قطر عام 1971 هي علاقات تعاون. وهذا يوضح بجلاء أن الأبعاد الدينية والعرقية والمذهبية رغم أهميتها في صنع السياسة الخارجية إلا أن الواقعية السياسية تطغى على تلك العوامل.

سادساً: المتغيرات العسكرية:

ولدت الصناعة العسكرية الإيرانية الحديثة خلال حكم شاه إيران الأخير محمد رضا بهلوي، حيث كان العمال الإيرانيون يقومون بتركيب وتجميع قطع الطائرات والطائرات العمودية والصواريخ الموجهة والقطع الإلكترونية والدبابات لصالح شركات أمريكية مثل بال وليتون ونورثروب. وفي سنة 1973 تم إنشاء الشركة الإيرانية للإلكترونيات (IEI) بهدف تركيب وصيانة المعدات العسكرية الأجنبية التي تمتلكها

إيران. ورغم تضييق قوانين تصدير السلاح الأمريكي، فقد ضلت إيران حتى الثورة الإسلامية تستلم كميات كبيرة من السلاح الغربي وخصوصاً من أمريكا[1].

وفي سنة 1979 قامت المؤسسة الإيرانية للصناعات العسكرية بُخطاها الأولى في الميدان الصناعي بتقليد أسلحة سوفياتية مثل الـ R.B.J، وصواريخ SAM-7. كما دخلت في شراكة مع إسرائيل في برنامج تطوير صاروخي يسمى Project Flower، فيما رفض طلبها الانضمام إلى برنامج أمريكي للتطوير الصاروخي. وبعد الثورة الإسلامية الإيرانية أدى الحصار الاقتصادي والحظر الدولي للأسلحة على إيران، والذي كانت تقوده الولايات المتحدة الأمريكية إلى جعل إيران تعتمد على قدراتها الخاصة لتطوير صناعتها العسكرية، حيث قامت الدولة بتكليف قوات حرس الثورة الإسلامية بالتعهد وتتبع الصناعة العسكرية. وقد شهدت الصناعة العسكرية الإيرانية توسعا مهاماً برعاية الحرس الثوري الإيراني، مما جعل إيران – نظرا للموارد الكبيرة التي وضعتها وزارة الدفاع في خدمة هذا المشروع – تنتج في زمن وجيز ترسانة صاروخية[2] كبيرة ولا يستهان بها.

ولم تكن القدرات العسكرية العادية حلم يراود القادة الإيرانيين منذ رضا شاه بهلوي، ولكنهم كانوا يطمحون إلى امتلاك أسلحة غير تقليدية (أسلحة نووية) لاستخدامها في الأغراض السلمية من جهة، ولكي تساعدهم في تحقيق أحلامهم التوسعية، وردع أي قوى أخرى من جهة ثانية .

تهدف إيران إلى تأمين 20 % من الطاقة الكهربائية التي تحتاج إليها البلاد من الطاقة النووية، لا سيما في ضوء الزيادة السكانية المطردة، والخطط الاقتصادية الطموحة للبلاد التي تسير قاطرة اقتصادها بوتيرة تصل إلى 5% سنوياً، من أجل تقليل الاعتماد على ثروتها الكبيرة من النفط والغاز الطبيعي لزيادة صادراتها النفطية، وضمان الحصول على المزيد من عائدات العملة الصعبة[3].

---

(1) كينيت كاتزمان : الحرس الثوري الإيراني (مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 1998) ص.48

(2) نظرة عامة على إيران من الداخل، تاريخ التصفح 2014/5/15 م.
http://www.alanba.com.kw/AnbaPDF/NewsPaper/2008/03.../iranreport632008.pdf

(3) Jalil Roshandel"‹Iran,Nuclear Technology and International Security (The Iranian Journal of International Affairs,Vol,VIII,NO.1,Spring1996)p,p151-152

ويتضح مما سبق أن لإيران موقع استراتيجي متزايد الأهمية عبر التاريخ، وذلك بوقوعها ضمن مناطق التحكم والقوة في العالم، فضلا عن تواجدها بين منطقتين غنيتين بالنفط، بالإضافة إلى امتداد ساحلي كبير يضمن حرية الملاحة والتبادل التجاري، لذا فالموقع الاستراتيجي لإيران من أهم محددات القوة على المستوى الإقليمي، وأن مؤشر التحول الاقتصادي الإيراني هو في مدى تنوعه، ومدى زيادة نصيب القطاعات الإنتاجية غير النفطية في إجمالي الناتج المحلي، خصوصا في مجال استغلال التكنولوجيا النووية لأغراض سلمية، فيما يخص توليد الطاقة الكهربائية، وتطوير بعض الصناعات. كما أن للقوة العسكرية دور بارز في صنع السياسة الخارجية الإيرانية، فإيران تستند إلى قوة عسكرية يحسب لها حساب في دول الخليج العربي، وهذه القوة جعلت سياساتها الخارجية تتسم بالتوسعية. كما يتسم المجتمع الإيراني بالتنوع الإثنى والمذهبي نظرا لنمط التشكل التاريخي، كما أن احتمالات التفكك على أسس عرقية أو مذهبية غير وارد في الوقت الحالي، وأن البرجماتية هي السمة التي تتسم بها السياسة الخارجية الإيرانية لتحقيق مصالحها بعيدا عن الشعارات الدينية التي ترفعها.

المبحث الثاني

المتغيرات الإقليمية وأثرها في صنع السياسة الخارجية القطرية والإيرانية

المتغيرات أو المحددات الإقليمية ذات أهمية كبرى في رسم السياسة الخارجية للدول، فالدولة يمكنها لعب دور سياسي إقليمي ودولي، ليس فقط استناداً إلى المقومات المادية لها، ولكن استناداً إلى قدرتها على فهم القضايا الإقليمية، ومدى مشاركتها في تلك القضايا إيجابيا مما يدعم دورها الإقليمي، ويؤهلها للعب دور سياسي عالمي .

ولدراسة المتغيرات السياسية الإقليمية أهميتها؛ لأنها تعد من الأنماط المتداخلة والمتشابكة التي تؤثر على النظام السياسي في تفاعلاته الداخلية والدولية، وكونها مجموعة من العناصر التي ترتبط بعملية صنع القرار، وتنعكس على أداء السياسة العامة، وعلى تنفيذ استراتيجيات مستمرة تحافظ على ديمومة التوجه الذي يستند إلى ديناميكية الدور في جعل المتغير ومختلف القضايا الظاهرة تتوافق مع أهداف النظام السياسي القائم[1].

ومن الجدير بالذكر أن دراسة المتغيرات ذات العلاقة بالنظام السياسي تستند إلى أسباب علمية وأخرى عملية، فالعلمية تهدف إلى تعميق المعرفة بالتحولات المجتمعية، ورصد أنماط السلوك، وتحليل الدور السياسي في ظل البيئتين الداخلية والخارجية اللتين تخضع لهما العملية السياسية، ومبررات النهج السياسي الظاهر، أما الجوانب العملية فتكون في حسابات القوى الإقليمية في ضوء المتغيرات التي تؤثر في واقع ومستقبل الدولة الجيوسياسي،وفي قدرة النظام على توظيف الإمكانيات المادية والسياسية لخدمة تطلعات البرنامج السياسي والمرتكز الفكري الذي يسيطر على سلوك رموز السلطة الحاكمة[2].

في هذا المبحث المتعلق بالمتغيرات الإقليمية وأثرها في صنع السياسة الخارجية لكل من قطر وإيران، نتناول موضوعه في مطلبين، بحيث يخصص الاول منهما إلى

(1) المنوفي، كمال، السياسة العامة وأداء النظام السياسي (النهضة المصرية، القاهر، 1988) ص 28.
(2) الحديثي، مها، النظام السياسي والسياسة العامة (مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية ، بغداد، 2010 م) ص14.

المتغيرات الإقليمية القطرية، والثاني لتلك المتغيرات الإقليمية بالنسبة لإيران وذلك في النحو التالي:

المطلب الأول

المتغيرات الإقليمية القطرية

في عالم تتداخل فيه الأبعاد الداخلية والخارجية، وتسقط فيه الحواجز بين النظامين الإقليمي والعالمي، اضطلعت العلاقة التفاعلية بين الدولة والبيئة المحيطة بها بدور الجسر الواصل بين التفاعلات الجزئية النابعة من سياقات داخلية، والأطر الكونية الناظمة لصيغ وممارسات العلاقات الدولية. ومن ثم فإن العلاقات بين الدول الخليجية وبقية دول المنطقة تمثل أهمية خاصة عند تحليل مجمل التفاعلات الخارجية الخليجية[1].

والواقع أن الدور الذي تقوم به قطر هو وليد البيئة الإقليمية المحيطة بها؛ فمنذ الانسحاب البريطاني في عام 1971م، وما استتبعه من استقلال دول مجلس التعاون الخليجي، وجدت هذه الدول نفسها في خضم نظام إقليمي فرعى هو النظام الإقليمي الخليجي، والذي يتسم بوجود ثلاث قوى كبرى هي: السعودية، وإيران، والعراق[2] حيث حاول كل من هذه القوى فرض ما يسمى بسياسة "الاستتباع" في تعامله مع دول الخليج الخمس الأخرى، وهي: قطر والبحرين والكويت وسلطنة عمان والإمارات، بما يعنى الضغط على الدول الخمس لانتهاج سياسة تتوافق مع مصالح إحدى هذه القوى الثلاث[3]، وبحكم خصوصية الارتباط الاجتماعي والسياسي بين الدول الخمس الصغرى والسعودية، والتي تميزها عن القوتين الأخريين في النظام الإقليمي: إيران والعراق، كانت سياسة الاستتباع السعودية هي الأكثر بروزاً في تلك اللحظة. لكن ثمة مشكلات عدة واجهت السعودية في سبيل تحقيق هيمنتها على الدول الخمس الأخرى، أهمها عدم رضا هذه الدول عن هذا الدور القيادي الذي تلعبه

(1) أثير ناظم عبد الواحد، دور السياسة الخارجية القطرية في ظل الأزمات العربية والإقليمية، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٠.
(2) منير الحمش، تقرير عن : أعمال منتدى الدوحة التاسع للديمقراطية والتنمية والتجارة الحرة، ومؤتمر إثراء المستقبل الاقتصادي للشرق الأوسط ، الدوحة، مايو ٢٠٠٩ (مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٦٤)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٩) ص ١٧٩ .
(3) سعد محمد النعيمي ، مرجع سبق ذكره، ص 20.

السعودية، خصوصا في ظل وجود خلافات – معظمها على الحدود – بين السعودية ومعظم هذه الدول، إلى جانب محاولات القوتين الأخريين الحيلولة دون انفراد السعودية بالدول الخمس الصغرى، وهى محاولات نجحت – أحياناً– في تحقيق بعض الاختراقات في السياسة السعودية، وهو ما وفر للدول الصغرى هامشا للمناورة لانتهاج سياسات مستقلة عن السياسة السعودية[1].

ومع عدم وجود تناسب في المساحة والسكان بين قطر وجارتيها القويتين السعودية وإيران كان من أهم أهداف السياسة الخارجية القطرية أن تردع جيرانها عن غزوها، حيث يرى رئيس مركز الشرق للدراسات الإقليمية والاستراتيجية في القاهرة مصطفى اللباد بأنه تحتم على قطر أن تتحالف مع قوة دولية من خارج المنطقة لضمان أمنها في مواجهة جيرانها العمالقة من الشمال والجنوب، وأن كون قطر الدولة الوهابية الثانية بعد السعودية فأنها تتخوف من قيام السعودية بضمها في وقت من الأوقات[2].

وفيما يلي سيتم استعراض حزمة الإجراءات السياسية الخارجية التي اتخذتها قطر في إطار محيطها الإقليمي لتصبح لاعباً إقليمياً فاعلاً ليس في منطقة الخليج فحسب، بل على الصعيد العربي ككل.

أولاً: تطلع قطر إلى دور إقليمي فاعل ومؤثر:

تعد قطر نموذجاً للدولة الصغيرة الطامحة إلى لعب دور إقليمي مميز وسط بيئة إقليمية غاية في التشابك والتعقيد، حيث تتخذ في سبيل تحقيق ذلك مواقف برجماتية تتجاوز الخط العام الذي تنتهجه القوى الإقليمية الكبرى فى المنطقة، ولا تلتزم – فى كثير من الأحيان – بالمعطيات الموجودة على الأرض، بل تحاول القفز على مجمل تناقضات منطقة الشرق الأوسط وأزماتها؛ فكانت المبادرة القطرية لتسوية الأزمة السياسية الفلسطينية بين حركتي حماس وفتح، ثم الموقف القطري الرافض لدعم المرشح الأردني لمنصب الأمين العام للأمم المتحدة خلفا لكوفى عنان، آخر عناوين هذه السياسة البرجماتية[3].

(1) اللباد، مصطفى، قطر:أحلام كبيرة وقدرات محدودة، موقع مركز الخليج لسياسات التنمية، 2012م.
https://www.gulfpolicies.com/index.php?option=com_content&view=article&id=113

(2) غطاس منير : ماذا وراء الدور القطري المتصاعد دوليا وإقليميا. 2012
http://www.daoo.org/dim/news.php?action=show&id=38731

(3)Politique du Qatar . http://fr . org wikipedia. /wiki/politique _du_Qatar

فلقد أدرك صناع السياسة الخارجية القطرية أنهم في حاجة إلى تبني منهج جديد في السياسة الخارجية الإقليمية يقوم على البرجماتية، والسعي إلى تحقيق المصالح بعيدا عن الشعارات القومية، ولذلك اتخذت قطر حزمة من الإجراءات أهمها :

1 – الخروج من دائرة التأثير السعودي:

كان الخروج من دائرة التأثير السعودي، أو الانفلات من الدوران حول القطب الذي تتزعمه الرياض من أولويات النظام السياسي القطري الذي تشكل في سنة ١٩٩٥م، وقد تجلي ذلك في الاعتراض الذي عبرت عنه الدوحة ضد تسمية أحد السعوديين لتولي رئاسة مجلس التعاون الخليجي خلال القمة الخليجية التي عقدت في مسقط في ديسمبر من عام 1995م[1].

كما أشرف النظام القطري على إنشاء قناة الجزيرة في نوفمبر من عام ١٩٩٦م، والتي أصبحت الصوت الآخر أو القناة الإضافية التي تستطيع من خلالها الدوحة انتقاد سياسات الدول الأخرى، وخصوصاً الإقليمية المعارضة لسياسة قطر الخارجية، حتى أن بعض الأطراف العربية وصفتها بأنها الذراع غير الرسمي للنظام القطري[2]. على الرغم من الادعاء بأنها قناة مهنية وموضوعية ومستقلة عن سلطة القرار السياسي القطري، ويبدو أن ما حدث في عام ١٩٩٢م من نزاع حدودي بين الرياض والدوحة على منطقة الخفوس، حيث أدت المواجهة العسكرية إلى مقتل جنديين من القوات القطرية، والانتقاد العلني للسياسة السعودية، وعلى الرغم من تسوية النزاع الحدودي بين البلدين إلا أن القيادة الجديدة برئاسة حمد بن خليفة الثاني أدركت أن التوازن السياسي في التعامل مع الأحداث والمتغيرات الإقليمية والدولية هي الطريق القويم للابتعاد عن سياسات مرتجلة، وعدم الانجرار إلى مواقف وسياسات تكون صدى لسياسات قوى إقليمية ودولية مهيمنة لا مصلحة لقطر فيها، ولكن بلا تفريط في الثوابت التاريخية والقومية[3].

(1) اللباد، مصطفى، قطر أحلام كبيرة وقدرات محدودة، مرجع سبق ذكره.

(2) Seteven. A. cook and others, The contest for Regional Leadership (Center for a new American Society, New York, 2014) P7

(3) عارف أحمد الكفارنة، العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية، مركز الدارسات الدولية، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، عدد (٤٢) ، ٢٠٠٩ ، ص ٣٥ ، ٣٦.

3- توطيد العلاقات مع إيران:

من بين دول مجلس التعاون الخليجي التي تربط بعلاقات جيدة مع إيران هي دولتي قطر وعمان[1] وقد وثقت قطر علاقاتها مع طهرن ابتداء من عام ١٩٩٣م في كافة المجالات، حيث أثارت الزيارات المتبادلة لمسئولين قطريين وإيرانيين حفيظة الأوساط السياسية الخليجية وقلقها. فالقيادة القطرية حاولت إقناع الدول الخليجية الأخرى في تجمع مجلس التعاون بضرورة قيام حوار خليجي إيراني يفضي إلى إرساء قواعد مشتركة للأمن الإقليمي، والابتعاد عن التدخل في الشئون الداخلية، وحل الخلافات بالطرق السلمية، وخصوصاً أن المنطقة لا تتحمل أزمات جديدة بعد كوارث حروب الخليج الثلاث. وإذا كانت دعوة قطر للرئيس الإيراني لحضور قمة مجلس التعاون التي عقدت في ديسمبر ٢٠٠٧ قد واجهت بعض الانتقادات، إلا أنها فتحت الباب لتخفيف التوتر في المنطقة، وأفسحت المجال للحوار الإيجابي لحلحلة بعض الملفات العالقة من خلال الزيارات المتبادلة[2].

وقد نجحت قطر في تقريب وجهات النظر الخليجية – الإيرانية بمشاركة طهران في قمة مسقط في نهاية عام ٢٠٠٨، ومن وجهة النظر القطرية فإن استمرار الحوار يمكن أن يوحد الأرضية المشتركة للبحث عن السبل الكفيلة بإيجاد مخرج لحل مختلف القضايا والأزمات، ويحول دون تكرارها، ويحفظ مصالح الجميع على الرغم من سياسة التعنت والمماطلة التي تلجأ إليها طهران في علاقاتها مع بعض دول الخليج العربي عندما تتأزم علاقاتها مع الولايات المتحدة، أو عندما تصل المفاوضات بصدد ملفها النووي إلى طريق مسدود[3].

وفي الواقع فإن ما ترمي إليه قطر من مساعيها السياسية والدبلوماسية خدمة للأهداف والسياسات الأمريكية والغربية والاسرائيلية في المنطقة. هو بناء نمط جديد من العلاقات مع طهران يصب في مصلحة قطر وحدها، وهذا النمط الجديد الذي تسعى إليه الدوحة هو في جعل من إيران القوية عامل استقرار في المنطقة، وعدم

---

(1) Nader Habibi The impact of sanctions on Iran GCC Economic Relations (Middle East Brief, Crown centre for middle east studies, USA, 2010) P3

(2) المرجع السابق، ص 38 .

(3) سيد حسين موسوي، الملف النووي الإيراني والتحديات المقبلة (مجلة شئون الأوسط ، العدد ١٣٣ صيف – شتاء ، ٢٠٠٩) ص 34.

افتعال معارك جانبية معها، وأن تجعل من إيران العدو البديل عن إسرائيل، والعمل على تقويض أي أسس يمكن أن تفضي إلى تقارب عربي– إيراني من شأنه أن يوحد المواقف المشتركة تجاه الهيمنة الخارجية. ونبهت قطر إلى أن الحوار الإيراني – الأمريكي من المتوقع أن يتطور إلى خطوات ملموسة يمكن أن تؤدي إلى صفقة شاملة تعترف فيها واشنطن بالدور الإيراني في المنطقة، وفي حالة فشله فإن الذي سيدفع ثمن الصراع بين إيران والولايات المتحدة هم العرب الذين سيقعون بين فكي كماشة السياسة الأمريكية ومصالحها الإستراتيجية والطموحات القومية الإيرانية في بيئة مجاورة تناصبها "العداء بالنيابة"، ومحاطة بحزام كامل من الاضطرابات والأزمات التي يتطلب حلها عبر الحوار الدبلوماسي دون اللجوء إلى الحرب كما في العراق وأفغانستان(1).

ثانياً– مواقف قطر الدبلوماسية من القضايا الإقليمية:

برزت قطر، وفي أكثر من مناسبة، عندما تتصاعد أزمة إقليمية أو دولية، طامحة في لعب دور سياسي إقليمي برجماتي، وتحولت الدوحة إلى طاولة لفض المنازعات، وملتقى لكل الأطراف المتصارعة على السلطة في الدول المجاورة من دارفور، ولبنان، واليمن، إلى أفغانستان والعراق، والعلاقات بين فتح وحماس، وبين السودان وتشاد، وبين فرنسا وسوريا، فضلاً عن استضافتها للمنتديات ومؤتمرات القمة، مما جعلها تنحت موقعا متميزا للتأثير الدبلوماسي والسياسي على الصعيدين الإقليمي والدولي(2).

أ – موقف قطر من العدوان الإسرائيلي على لبنان 2006:

برز الموقف القطري تجاه العدوان الإسرائيلي على لبنان في مجلس الأمن، وخلال المداولات لإصدار القرار (١٧٠١) بشأن الحرب، إذ تم اختيارها رئيسا لوفد الجامعة العربية من قبل مؤتمر وزراء الخارجية العرب في بيروت، حيث اتخذت

(1) سليم مطر، أخطر إسرار الاستراتيجية الأمريكية في العراق والشرق الأوسط، (دار الكلمة، الحرة، بيروت، ٢٠١١) ص ١٣٣.
(2) المرجع السابق، ص 135 .

موقفاً واضحاً في تعديل الكثير من العبارات التي رأت فيها إجحافا بالحقوق اللبنانية(1)، وأكد وزير الخارجية القطري في بداية جلسة مجلس الأمن على ضرورة وقف القتال في المنطقة ليس بحسب المنظور الإسرائيلي، وإنما استنادا إلى قرارات الأمم المتحدة، وإعادة الحقوق إلى أصحابها لاسيما أن إسرائيل أرادت أن تزج بحزب الله وسلاح المقاومة في نص القرار، وتحميله مسئولية الحرب، والمغامرة "غير المحسوبة "النتائج مثلما طبلت بعض وسائل الإعلام العربية في معسكر الاعتدال، وكذلك فرضت قطر أن تكون قواتها ضمن قوات حفظ السلام في لبنان تحت اسم اليونيفيل، فضلاً عن أنها سارعت بكسر الحصار الجوي الذي فرضته إسرائيل على مطار بيروت، وعَدَّت هذا الحظر خرقاً لقرار مجلس الأمن ١٧٠(2).

ب – قضية دارفور والوساطة القطرية:

كان من أسباب الصراع في إقليم دافور العداوة العرقية والقبلية المتجذرة، وفشل النظام السياسي في إرساء منهج ديمقراطي يسمح بالمشاركة السياسية الواسعة في السلطة، وغياب التنمية الاقتصادية الفاعلة التي تنتشل الشعب من حالة الفقر المدقع التي يعاني منها، وشدة التدخلات الخارجية، وقد أختبر هذا الصراع العديد من الوساطات منذ فبراير٢٠٠٣، إلا أنها لم تؤد إلى ردم الهوة العميقة بين الأطراف المتنازعة، وخصوصاً تلك الوساطات التي رعاها كل من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، على الرغم من جولات التفاوض العديدة التي جمعت الفرقاء السودانيين.

ثم جاءت بالتوقيع على اتفاقية وقف إطلاق النار في الدوحة في السابع عشر من فبراير ٢٠١٠ م من قبل الحكومة السودانية وحركة العدل والمساواة بعد سنة من اتفاقية الإطار ثمرة للجهود الدبلوماسية القطرية برعاية أمير قطر والرئيسين التشادي والاريتري. وإذا كان الاتفاق قد نص على وقف إطلاق النار الذي دخل حيز التنفيذ عند منتصف 18 فبراير 2010م، فإن الاتفاقية اشترطت مشاركة حركة العدل والمساواة في مستويات السلطة كافة، وأن تؤسس "حزبا سياسيا" ضمن إطار التعددية

(1) محمد خواجة ، المشهد العسكري بين المقاومة وإسرائيل بعد حرب تموز / يوليو ٢٠٠٦ (مجلة شئون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية ، بيروت، العدد ١٣٣ ، صيف – خريف ٢٠٠٩) ص 119.

(2) آدم محمد أحمد عبدا لله، قضية دارفور : الأسباب والتداعيات وسبل المعالجة (المجلة العربية للعلوم السياسية ، الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد ٢٢، ربيع ٢٠٠٩) ص ٣٠.

الحزبية والسياسية ومُؤمِناً بتداول السلطة سلميا، ودمج مقاتلي حركة التمرد في وحدات الجيش والشرطة، فضلاً عن إطلاق سراح المعتقلين، والتعويض للنازحين، وتنمية الإقليم، حيث قررت قطر الاشتراك بملياري دولار في صندوق إعادة بناء السودان[1].

ج- العدوان الإسرائيلي على غزة في عام 2009:

شكل العدوان الإسرائيلي على غزة في الفترة ما بين ديسمبر ٢٠٠٨و يناير ٢٠٠٩، والذي أطلقت عليه تل أبيب عملية " الرصاص المسكوب " منعطفا حاسما في الصراع العربي – الإسرائيلي، إذ أنه لأول مرة تقف بعض الأنظمة العربية متفرجة على المذابح وماكينة التدمير الإسرائيلية وهي تحصد سكان القطاع، وتحيل منازلهم إلى أكوام من الحجارة، لا بل ووصل الأمر إلى حد أن بعض الأجهزة الأمنية لعدد من الدول العربية قدمت المعلومات اللوجستية عن حركة حماس وقادتها. وأمام هذا العجز والتخاذل العربي في وقف المجازر التي ترتكبها إسرائيل، كما حصل في حرب عام ٢٠٠٦ م، أفسح المجال لتدخل قوى إقليمية للجوار العربي، ودول أخرى بعيدة جدا مثل فنزويلا وبوليفيا لتأخذ زمام المبادرة وتقف مدافعة عن الشعب الفلسطيني في غزة ومنددة بالعدوان الإسرائيلي الذي استمر لأكثر من أربعين يوماً[2].

ومن هنا كانت الدعوة القطرية لانعقاد مؤتمر قمة عربية طارئة في الدوحة للخروج بموقف عربي موحد لوقف العدوان الإسرائيلي، ورفع الحصار وسياسات التجويع عن سكان غزة، إلا أن هذه الدعوة واجهت معارضة عدد من الأنظمة العربية التي رفضت حضورها، وأعطت المسوغات الكافية لإسرائيل لتنفيذ أهدافها العسكرية والسياسية بالتحديد، ومن بينها القضاء على البنية العسكرية والبيئة السياسية لحركة حماس في القطاع، وتدمير بنيتها التحتية[3].

د – دعم قطر الواضح للإسلاميين في مواقف متعددة:

---

(1) المرجع السابق ، ص ص30 - 33 .

(2) محمد نور الدين،" تركيا والعدوان على غزة: تساؤلات وإجابات"، مجلة شئون الأوسط، العدد ١٣١، شتاء ٢٠٠٩ ، ص ٥.

(3) أحمد أبو هيبة، التقرير الإسرائيلي (مجلة شؤون الأوسط ، العدد 133 ، 2009) ص167.

يسود اعتقاد لدى كثير من المحللين بأن السياسة الخارجية لقطر تدعم الإسلاميين أكثر من غيرهم؛ وأن قطر قدمت الدعم للمقاتلين الشيشان؛ كما منحت فيما بعد اللجوء السياسي لرئيس الشيشان و733 من حاشيته[1].

ويرى الباحث أن استضافة قطر ودعمها للإسلاميين يأتي من خلال محاولة تحقيق مكاسب إقليمية ودولية وبث الشعور القوي لدى الشعوب المسلمة بأنها داعم قوي للمذهب الإسلامي السني، ومدافعة عن القضايا الإسلامية . ولكنها في الواقع دولة لها مصالح تريد تحقيقها بعيدا عن الشعارات الدينية، وهي فقط تدرك أن الإسلاميين هم القوة الجديدة في العالم العربي، وأن التحالف معهم سيضع الأساس لقاعدة النفوذ في المنطقة وإنهم عن عمد أو بدون عمد ينفذون ما يريده الغرب من تقسيم الدول العربية علي أساس ديني ومذهبي، وأن دعم قطر للإسلاميين يرمي إلى توسيع دائرة نفوذها، ويسهل عليها طرق الأبواب الخلفية، والضغط على بعض الدول.

ح - موقف قطر بما يسمى ثورات الربيع العربي:

السياسة القطرية ليست ذات مرجعية أيديولوجية، لكن الدوحة ترى في الإسلاميين القوة الجديدة في العالم العربي[2]. ومن ثم فإن التحالف معهم سيزيد من نفوذها في المنطقة. وفيما يخص الإسلاميين تحديداً هناك سهولة في التواصل معهم نظرا لوجود علاقات سابقة نتيجة إقامة بعضهم داخل قطر لسنوات عديدة.[3] وتحلم قطر بدور لها في المنطقة لا يتناسب بالضرورة مع إمكانياتها كدولة، ومن ثم جاء الربيع العربي بمثابة فرصة ذهبية أمامها لبلورة وصقل هذا الدور مستفيدة في ذلك من غياب دور القوى التقليدية في المنطقة المنشغلة بأوضاعها الداخلية، أو تخشى زعزعة النظام الإقليمي الهش. [4] وقد تمكنت الدوحة نتيجة لصغر حجمها، وهيكل اتخاذ القرار فيها، من التعامل بسرعة وجرأة مع الأحداث المتلاحقة، وهو ما يعطيها

---

(1) ينظر للبيان الختامي لقمتي الدوحة والكويت (مجلة شئون الأوسط، العدد ١٣١، شتاء ٢٠٠٩) ص ص ٨٧ – 90.

(2) David Roberts, The Grumbles about Qatar'S Role in Libya Grow. Mideastposts.com. Available at: http://mideastposts.com/52/01/1102/the- Retrieved: 15 –5 - 2014

(3)مروة فكري، ما بعد القوة الناعمة: السياسة القطرية تجاه دول الثورات العربية (السياسة الدولية ، 1 يناير 2012) ص 63- 65.

(4) David Roberts, op,cit , Retrieved: 15 –5 - 2014

ميزة نسبية وفرصة لتخطي القوى الكبرى.[1] وإن ما تريده قطر هو أن تظل في قلب أحداث المنطقة، وأن تقوم بدور الوسيط بين المنطقة والعالم الغربي، وهذا بدوره يفسر حرص قطر على الحفاظ على علاقات مع مختلف الأطراف السياسية في المنطقة، وخاصـة المعاديـة للغـرب، أو التـي يتـوجس الغـرب منهـا خيفـة، ويجـد صـعوبة فـي التواصـل معهـا مثـل القوى الإسـلامية[2]. كمـا أنـه أصـبح واضـحا لقطـر مـن خـلال خبرتهـا فـي التوسـط فـي النزاعـات أنهـا تفتقـر إلـى العمـق والثقـل التـاريخيين، وكـذلك الوجـود علـي أرض الصـراع مـن خـلال علاقـات قويـة بـالقوى السياسـية المـؤثرة فـي مجريات الأمور، وهو الأمر الذي تحاول قطر بناءه من خلال الرهان على التيارات الإسلامية الصاعدة[3].

كما أن مجرد تصدر قطر للرأي العام العربي كمدافعة عن المتمردين واقطاب الخراب العربي وإعطائهم وصف الثوار الراغبين في الحرية والديمقراطية هو في حد ذاته فرصة لا تعوض بالنسبة لها لإثبات صحة قيامها بدورها في المنطقة[4] وقد كان لقطر دورها الفاعل علي صعيد الأحداث العربية وحروبها عام 2011[5]فعلى الصعيد الليبي لم تكن ليبيا حليفا لطرف محدد فيما يتعلق بتوازنات القوى في المنطقة، ولم تكن تمثل مصلحة استراتيجية سوى للأوروبيين الذين تحالفت معهم قطر، وبالتالي فقد قامت قطر بخدمة الغرب والسياسة الصهيونية في المنطقة العربية فيما يتعلق بليبيا. اذ ان من اليمن وسوريا والبحرين أهميتها الخاصة في سياق توازنات القوى الإقليمية؛ فهناك عوامل تحول دون لعب قطر دورا أكبر، خصوصاً فيما يتعلق بالتمويل والتسليح، من بينها الدور السعودي في اليمن، والإيراني في سوريا، وحساسيات وضع البحرين من حيث أغلبيتها الشيعية ونظامها السني. وفي الحالة السورية سيصعب على قطر القيام بأي دور مستقل، حيث لا يوجد إجماع

(1) David Roberts: Behind Qatar's Intervention in Libya: Why Was Doha Such a Strong Supporter of the Rebels Available at: http://www.foreignaffairs.com /articles/

(2) Justin Dargem. "Qatar Trades Support of Libyan Revolution for Oil and Gas (Harvard University, Belfer Center for Science and International Affair, p25

(3)مهدي محمد : قراءة في أسباب الصراع المسلح في ليبيا ومساراته المحتملة)مجلة آفاق أفريقية، العدد 20، 2011 م ، الهيئة العامة للاستعلامات) ص ص 73 – 90 .

(4)النابلسي شاكر، لماذا أصبحت قطر قاطرة الثورة العربية؟، صحيفة الوطن، السنة 2011، العدد5908، ص 67

(5)Keiswetter, A.(2012)The Arab Spring: implications for U.S. policy and interests ، Middle East Institute. 2012) P9

دولي على التدخل المباشر في سوريا، وبالتالي سوف تمثل تحديا أقوى بكثير من نظيرتها الليبية ؛ كما أن المطامع الغربية وتصفية الحسابات مع ليبيا معطيات لم تكن متوفرة في سوريا أو اليمن او مصر أو تونس[1].

ومما سبق يمكن القول: بأن أية دولة في العالم، سواء في الماضي أو في الحاضر، تسعى في محيط علاقاتها الدولية لكي تكون سياستها الخارجية متناغمة مع قوتها البشرية، الاقتصادية، والعسكرية، وإمكانية تفاعلها بشكل مؤثر في المحيط الإقليمي بما يتطلب الحفاظ على مصالحها الوطنية، وسيادتها الإقليمية. وبما أن قطر غير مؤهلة لذلك فإن السياسة الخارجية القطرية تهدف إلى لعب دور إقليمي فاعل وفقا لما تمليه عليها السياسة الخارجية الأمريكية فتقارب الأمريكان مع الإسلاميين، واعتبارهم أدوات سياسية يمكن توظيفها في أي وقت لتحقيق المصالح الأمريكية في المنطقة استتبعه تقارب ودعم قطري للجماعات الإسلامية ، والدولة القطرية تدور في الفلك الأمريكي والإسرائيلي والإيراني، وتغرد خارج السرب الخليجي والعربي؛ وبعيدة كل البعد عن التوجهات القومية العربية.

.

وقد تعاملت قطر في العديد من القضايا الإقليمية بانتقائية شديدة، الأمر الذي يوضح بجلاء انتهازية قطر السياسية، وأنها بعيدة كل البعد عن الموضوعية واستقلالها في سياساتها الخارجية بل هي منفذة فقط لمشروع شرق أوسطي جديد في المنطقة يأتي بحكومات موالية وعميلة للغرب وأمريكا واسرائيل في المنطقة العربية. ففي حين كانت تشجع وتدعم المحتجين في ليبيا ومصر واليمن وسوريا امتنعت عن دعم المحتجين في البحرين، ووقفت بجانب النظام البحريني بكل قوة، ولم يرد في قناة الجزيرة (البوق الإعلامي للسياسة القطرية) أي أخبار أو تحليلات حول الاحتجاجات في البحرين، وذلك لأن ما يراد لليبيا وغيرها من محور المقاومة ليس هو الذي يراد للبحرين الملكية التابعة.

---

(1) مهدي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 82.

المطلب الثاني

المتغيرات الإقليمية الإيرانية

سيتم تناول المتغيرات الإقليمية التي أدت إلى رسم السياسة الخارجية للجمهورية الإيرانية تجاه الدول العربية بصفة عامة، والدول الخليجية على وجه الخصوص، والوقوف على عوامل القوة والضعف التي تحكم العلاقات المتبادلة بين الطرفين الإيراني والعربي .

أولاً: طبيعة العلاقات الإيرانية الإقليمية

تكشف أنماط التفاعلات الإقليمية الراهنة عن أربع قوى إقليمية رئيسية تتصارع، بدرجة أو بأخرى، على الهيمنة الإقليمية، هذه القوى هي: إيران وإسرائيل وتركيا والعرب مع الوجود القوي والمكثف للولايات المتحدة مع القوة الإسرائيلية،[1]وهذا النوع من التفاعلات بدأ بإعلان إسرائيل نفسها قوة نووية عسكرية على لسان رئيس وزرائها إيهود أولمرت، وهو الإعلان الذي تزامن مع إعلان إيران رفضها القوي والصريح لقرار مجلس الأمن رقم (1737) الداعي إلى فرض عقوبات ضد إيران، ودعوتها للغرب على لسان رئيسها محمود أحمدي نجاد بالتسليم بواقع أن إيران دولة نووية.[2]

وبهذين الإعلانين يمكن القول بأن الصراع حول الهيمنة الإقليمية أضحى هو الأكثر بروزاً فى تفاعلات النظام الإقليمي الشرق أوسطي، وإن هذا الصراع يتركز بصفة أساسية في كل من إسرائيل وإيران، فكل منهما يسعى إلى أن يكون القوة الإقليمية المسيطرة أو المهيمنة على القوتين الأخريين (العرب وتركيا)، وعليهما تحديد مواقعهما ومواقفهما من هذين التطورين.[3]

ومن هنا يكتسب السؤال عن مستقبل العلاقات العربية – الإيرانية أهميته، فهو لم يعد مجرد سؤال عن طبيعة العلاقات العربية – الإيرانية وهل هي علاقات تعاونية أم صراعية، أم هي مزيج من التعاون والصراع؟ بل أضحى متركزاً حول الدور العربي في أنماط الصراعات الإقليمية حول الهيمنة الإقليمية، والسيطرة على الإقليم بين

(1) ريتشارد هاس وميجان أوسليفان، العسل والخل في الحوافز والعقوبات والسياسات الخارجية، ترجمة: إسماعيل عبد الحكيم (مركز الأهرام، القاهرة، 2002) ص 36.
(2) المرجع السابق، ص 36.
(3)Kayhan Barzegarop.cit, p 55.

مشروع تقوده إسرائيل باسم الولايات المتحدة، ومشروع آخر تقوده إيران يبدو ملتبساً وغامضاً في ظل تعثر الدبلوماسية الإيرانية في أكثر من مجال مثل الاحتكاك مع العرب سواء في العراق أو الخليج أو لبنان أو فلسطين أو البرنامج النووي.[1]

وتتأثر السياسة الإيرانية بطبيعة التفاعلات والتوازنات على مستوى الإقليم، وهذا ما ينعكس على قراراتها الخارجية تجاه الدول، وكل القضايا المتعلقة بالجوار الجغرافي. ويثير العديد من القضايا في المنطقة المجاورة لإيران الكثير من التعقيدات التي ينبغي على صانع القرار الإيراني التفاعل معها، القضية الأفغانية، وقضية تسوية الصراع العربي الإسرائيلي، والعلاقات التركية – الإيرانية، والعلاقات العربية – الإيرانية، والتي تعد من أهم القضايا المؤثرة في صنع القرار الإيراني نظرا للتقارب الجغرافي، وما يمكن أن يثيره على مستوى علاقتها بهذه الأطراف. وبالنسبة للقضية الأفغانية، إن ظهور حركة طالبان على الساحة الأفغانية في عام 1992، وبروز فكر زعيمها الملا عمر، أثار ذلك قلق إيران من تصدير هذا التكفيري إليها، إضافة إلى التنسيق أمريكي– طالباني، الذي أدركت إيران مخاطرة على أمنها القومي، وأيضاً التخوف من تكوين تحالف ثلاثي من طالبان وأفغانستان والإمارات، أو رباعي بانضمام السعودية التي دعمت تنظيم طالبان ولقاعدة منذ بدايتها إلا أنها أوقفت هذا الدعم في عام 1998[2] .

كما أن قرار الولايات المتحدة بشن حربها المفتوحة على الإرهاب ابتداء من أفغانستان شكل خطورة على الأمن القومي الإيراني، فمع توتر العلاقات الأمريكية – الإيرانية ازداد التخوف الإيراني من احتمال توجيه ضربة عسكرية لإيران انطلاقاً من أفغانستان. لذلك أصبح التعامل مع هذه التوترات يلزم إيران بعدم الانخراط في هذه اللعبة، بل التزام الحياد، مما يفتح المجال لحل المشكلات العالقة

بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية حول الوضع في أفغانستان لحفظ الأمن القومي الإيراني.[1]

---

(1)Kayhan Barzegar ،ibid , p 57

(2) محمد بن يوسف، العلاقات الخارجية الإيرانية (دار الشروق، القدس، 2012)، ص98.

(1) طلال عتريسي، مرجع سبق ذكره، ص 182.

ثانياً: دور إيران في القضايا العربية الإقليمية:

هناك العديد من القضايا العربية الإقليمية التي تلعب إيران دورا بارزا فيها، وهذه القضايا الإقليمية تحدد طبيعة العلاقة مع دول الجوار الإقليمي لإيران ومنها:

أ – قضية التسوية العربية – الإسرائيلية:

تعتبر القضية الفلسطينية من أهم القضايا المؤثرة في توجهات إيران الخارجية فى المنطقة العربية، بما فيها الدول التي ترتبط بعلاقات قوية ومتينة معها. فإيران منذ نجاح الثورة الإيرانية أعلنت مساندتها لحركات المقاومة ضد إسرائيل، وانعكس ذلك من خلال قطع علاقاتها الدبلوماسية مع مايسمى بإسرائيل وإغلاقها للسفارة الإسرائيلية في طهران.[2]

وقد نشأت منذ ذلك الوقت علاقات طيبة بين إيران و الثورة الفلسطينية، باعتبار أن القضية الفلسطينية محورا أساسيا من محاور السياسة الإيرانية، وعليه أعلنت إيران عداءها لإسرائيل، فرفضت كل مفاوضات التسوية من مدريد إلى كل الاتفاقيات التي جاءت فيما بعد. ويعتبر التحول الذي حدث في العراق بحكم تقاطعه الجغرافي مع إيران أحد أهم هذه المؤثرات الرئيسية في السياسة الخارجية الإيرانية، فقد كانت إيران من الدول التي وصفتها الولايات المتحدة الأمريكية بالمارقة، والتي يجب محاربتها بعد 11 سبتمبر 2001.[3] كما أن الوضع الجديد الذي عرفه العراق بعد التدخل الأمريكي فيه عام 2003 دفع الساسة الإيرانيين إلى تغيير توجهاتهم نحو هذه الدولة التي لطالما كان العداء هو العامل البارز في تعاملاتها معها، فقد استمرت إيران في التنديد بالحرب، ودعت إلى عدم القيام بها.[4]

ب – إيران ودول مجلس التعاون الخليجي:

بالرغم من الود الظاهر في علاقات دول مجلس التعاون الخليجي بإيران، إلا أن دول الخليج تشعر بالقلق حيال أهدافها، ومن الأسباب التي تدعوها للقلق قوة إيران وكبر حجمها، وإمكانية استغلالها للطائفة الشيعية في بلدانها والتي تتراوح

(2) نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية – الإيرانية، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002)، ص257.
(3) المرجع السابق، ص 25.
(4) شاهرام تشوبين، طموحات إيران النووية، ترجمة: بسام شيحا، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط 1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2003 م ، ص ص 186 – 187.

نسبتها ما بين 17 % في الكويت إلى نحو 21 % في البحرين، وحوالى 65 % في العراق، ويتعاظم هذا القلق اليوم مع احتمال ظهور أول دولة شيعية عربية في العراق، وهو ما قد يشجع شيعة الخليج على التحرك، مما يسمح بإمكانية أن تستغل إيران هذا الأمر كقاعدة للتحالف. وفي الواقع فإن الكثيرين في المنطقة يشاركون الملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز مخاوفه من تكوُّن هلال شيعي يمتد من لبنان إلى العراق وإيران، ثم يتوجه جنوبا إلى البحرين وما بعدها. كما أن النزاع الحدودي مع العراق، والنزاع حول الجزر الثلاث مع الإمارات المتحدة يوتر العلاقات الإيرانية الخليجية من وقت لآخر.[1]

وتأسيسا على ما سبق يمكن القول بأن النفوذ الإيراني في جميع مؤسسات الدولة العراقية، ومواقف السعودية وبعض الأطراف العربية الأخرى من حزب الله اللبناني، بالإضافة إلى تنامي المشروع النووي الإيراني، وكذلك التحرك الشيعي غير المسبوق فى بعض الدول الخليجية، يؤكد أن هناك فعلا تمدداً شيعياً بدأت ملامحه في التشكل، وهذا بالطبع يهدد معظم الدول السنية في المنطقة، والتي ما زالت علاقاتها بإيران مضطربة بشكل واضح ومثير للقلق، وهذا النفوذ الإيراني في المنطقة مصدره العراق. وقد حاولت دول مجلس التعاون الخليجي استخدام العديد من الطرق والأساليب لمناهضة المخاطر التي قد تأتيهم من إيران؛ لاعتقادهم بأن إيران تحاول دائما السيطرة على المنطقة، وامتداد نفوذها فيها، ويتجلى هذا في نموذج العلاقات الإيرانية مع العراق وسوريا وحزب الله اللبناني. وأن دول المجلس تشغلها مخاوف أمنية تتعلق بسلامة التجهيزات الشاطئية الخاصة بالنفط والغاز، وكذلك مخاوفها من حدوث قلاقل إقليمية، فالسعودية والبحرين ينتابهما القلق حول هذه الأمور، ولكنهما تعتقدان بأنه بالإمكان احتواء إيران بواسطة نوع من التعاون.

وتخشى دول مجلس التعاون الخليجي من تعاظم النفوذ الإيراني في المنطقة على حساب النفوذ الأمريكي الذي تراه هو الملاذ الآمن بالنسبة لأمنها واستقرارها، وتخشى

(1) طلال عتريسي، مرجع سابق، ص 252.

دول الخليج العربية أن بأي محاولة قيام نظام أمني خاص بالخليج سوف يكون لصالح إيران[1].

(1) Jane kinninmont, Iran and the GCC unnecessary insecurity (chatham House, the Royal institute of internaitnal Affairs, UK, July 2015) p1

المبحث الثالث

المتغيرات الدولية لصنع السياسة الخارجية القطرية الإيرانية

يمكن تلمس أدوار أية دولة في السياسة الخارجية من خلال مواقفها وآرائها في السياسة العالمية، وما يجري من أحداث في العالم، وكيف تنظر إلى قضية أو حدث يشغل الأسرة الدولية، وأيضاً من خلال القضايا السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية كافة، وكيف تنظر إلى حاضرها ومستقبلها. وسط هذا الكم من الأحداث المتضاربة، أتختار الدخول والتأثير بمحيطها بقوة، أم تختار العزلة والنأي بنفسها عن المشكلات التي يجلبها التدخل في خضم التفاعلات الدولية التي تجعل من الصعوبة على أية دولة النأي بنفسها عن الكثير من المشكلات الدولية.(1)

المطلب الأول

المتغيرات الدولية القطرية

برز في الآونة الأخيرة تزايد الحضور القطري على الساحتين الإقليمية والدولية، وسعت قطر بمبادرات عدة لوضع حلول للقضايا الإقليمية المهمة التي تشهدها الساحتين العربية والإقليمية سواء أكان ذلك في لبنان أو في السودان، ودورها في المشاركة في التدخل العسكري للحلف الأطلسي في ليبيا، سواء كان هذا الدور في المبادرات منفرداً أو مشتركاً مع دول أخرى، كما هو الحال في المبادرة الخليجية من أجل اليمن، حيث تعد قطر طرفاً مهماً فيها، وذات الأهمية تبرز في السلوك السياسي القطري تجاه قضية سوريا التي انفردت فيها بممارسة دور الوسيط بين الحكومة السورية والدول العربية لحين تولي الجامعة العربية مهمة إكمال هذا الدور بعد فشلها في التوصل إلى حل توافقي يرضي الأطراف كافة(2).

ويمكن تلمس الدور القطري من خلال تحليل العلاقات الدولية القطرية لكي نقف على أهم المحددات التي أدت إلى رسم السياسة الخارجية القطرية.

---

(1) محمد صبرة : التراب متفائل بمبادرة قطر لحل أزمة دارفور ، الرابط الإلكتروني net. http://www.islamonlian:

(2) سعد الشلماني، تقرير عن مؤتمر السياسات الخارجية لدول الشرق الأوسط، جامعة سانت اندروز، المملكة المتحدة ، ١٩٩٩، مجلة المستقبل العربي، العدد (٢٤٧) (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أيلول ١٩٩٩) ص ١٧٧.

1 – علاقة قطر بالولايات المتحدة الأمريكية:

العلاقات القطرية الأمريكية حديثة التطور، فواشنطن لم تقم علاقات دبلوماسية وفتح سفارة بالدوحة إلا في عام 1973. وخلال الثمانينات جمدت واشنطن تعاونها الأمني والدبلوماسي بعدما علمت بشراء قطر لصواريخ مضادة للطائرات أمريكية الصنع من السوق السوداء. وبعد أحداث حرب الخليج الأولى تطورت العلاقات بين البلدين وفتحت قطر أراضيها لاستقبال الطائرات الأمريكية وإنشاء قواعد لها وفي عام 1996 دفع حمد بن خليفة مليار دولار لإنشاء قاعدة العديد الجوية في منطقة النخلة جنوب غرب الدوحة. ورغبة في كسب ود ورضا الولايات المتحدة قامت قطر في العام 1996 بإنشاء مكتب تجاري إسرائيلي في الدوحة[1].

لاشك في أن وقوع أخطار في منطقة الخليج العربي التي تشهد أزمات وحروب عدة، وتكرار هذه الظاهرة في هذه المنطقة الإستراتيجية من العالم، فضلاً عن وجود أبار النفط الضخمة فيها، كل ذلك دفع دول العالم الكبرى إلى التنافس والصراع حولها، وكذلك القوى الإقليمية الصاعدة كإيران، ومحاولة فرض الهيمنة من هذه الدولة أو تلك على بلدان الخليج العربي.[2] ونتيجة للحضور الأمريكي المتزايد في هذه المنطقة، وبسبب هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على معظم الأقاليم الاستراتيجية في العالم بفضل ما تأتَّى لها من قوة عسكرية واقتصادية كبرى في العالم، دفع دول الخليج الست التي أصبحت في وضع أمني لا تُحسد عليه إلى التفكير في مظلة أمنية أمريكية، إن صح التعبير، فالترتيبات الأمنية بمنطقة الخليج العربي هي ترتيبات أمنية أمريكية، ونجحت الولايات المتحدة الأمريكية في إيجاد قناعة راسخة لدى دول الخليج بأن أفضل طريقة للتعامل مع التحديات الأمنية هي بالتحالف معها سواء كان هذا التحالف جماعياً أو بصيغة منفردة. [2]

---

(1) Jim krane & Steven write, Qatar "rises above" its region: Geopolitics and Rejection of the GCC Gas Market (Qatar National Research Fund, 2015) p15.

(2) فتحي العفيفي، الاستقطاب الإقليمي والتحولات الجيواستراتيجية (مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٣٣) . مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦) ص ١٠.

(2)عبد الخالق عبد الله، العلاقات الخليجية الأمريكية (حلقة نقاشية) (مجلة المستقبل العربي، العدد (٢٤٧) . مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ١٩٩٩) ص 11.

وقد فرضت الولايات المتحدة الأمريكية بحكم هذا الوجود الضخم في الخليج العربي أن تكون مركز التسلح بالنسبة لدول المنطقة، وتبدي استغرابها عندما تحاول دولة من دول الخليج كسر هذا الطوق عبر شراء السلاح من أماكن أخرى مثل روسيا والصين كما فعلت المملكة العربية السعودية. وكان من جملة اهتمامات دول الخليج ثلاثة أشياء رئيسة هي[1]:

1 – سعيها إلى إضعاف القدرات العسكرية لكل من العراق وإيران لكبح الطموحات التوسعية والأيديولوجية لكلا الدولتين، وهذا هدف مشترك للولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وحلفائهما في المنطقة .

2– الرغبة في تهدئة إيران، فإذا كان النظام السياسي الإيراني يشكل خطورة على دول الخليج إلا أن الرغبة في وجود نظام سياسي أكثر اعتدالا وأقل خطورة على دول الخليج أمر مرحب به كثيرا .

3 – حماية نفسها عبر عقد الاتفاقيات الأمنية والعسكرية نظرا لعدم قدرة الدول الخليجية على الدفاع عن نفسها بمفردها لعوامل عدة، ولذا فاللجوء إلى الاتفاقيات الثنائية أو الجماعية هو الطريقة المثلى للدفاع في أجواء كهذه، فضلاً عن زيادة عتادها الحربي، ونوعية أسلحتها.

وعلى إثر توتر العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية حول (بن لادن) سحبت الولايات المتحدة الأمريكية قواتها من قاعدة (الأمير سلطان)، وقلصت حجم وجودها العسكري في المملكة، وكان البديل هذه المرة هو قطر؛ إذ استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية قاعدتي (العديد) و(السيلية) في قطر كبديل لوجستي لإقامة مقر القيادة المركزية الوسطى، وكان ذلك مدعاة لتوتر العلاقات السعودية القطرية المحتقنة أصلاً منذ حادث (الخفوس) الحدودي في العام ١٩٩٢، وكذلك امتناع السعودية عن دعم الانقلاب السلطوي في الدوحة في منتصف التسعينيات، ولا تزال هذه العلاقات محكومة بالشك والقلق[2].

(1) إليزابيث ستيفنز، العلاقات العسكرية والاقتصادية بين دول مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي، مركز الخليج للأبحاث، دبي، ٢٠٠٤ ، ص ٢٣٢.

(2)المرجع السابق، ص 30 .

وقد تغيرت الكفة لصالح قطر في مقابل هواجسها من العربية السعودية وإيران عبر قناعة قطرية مفادها أنها ستكون أكثر أمناً في ظل وجود مظلة أمنية أمريكية على أراضيها، وعوضاً عن صغر الحجم، وعدم فعالية وكفاية أدواتها العسكرية، إذ إنها لا تستطيع أن تجاري المملكة السعودية وإيران سواء في الحجم العسكري أو السكاني والجغرافي، فالحل هو وجود مظلة أمريكية على الأراضي القطرية[1].

2 – العلاقات القطرية الأوروبية:

يمكن ملاحظة الطبيعة التعاونية للعلاقات القطرية الأوروبية ؛ فالاقتصاد القطري القوي أصبح دعماً رئيسياً في الاقتصاد الأوروبي، فحوالي 40% من رؤوس أموال الصناديق السيادية العالمية أموال قطرية[2]. وباتت الدول الأوروبية تدعم السياسة القطرية في الشرق الأوسط، والقائمة على الحياد بعيدا عن الاستقطابات، وأن الدعم الأوروبي للدبلوماسية القطرية، وجهودها في تسوية الأزمات المقلقة للأمن الغربي عموما لم يأت إلا بعد أن أدركت الدول الأوروبية بأن سياساتها لم تؤد إلا إلى تعقيد الأمور، وفشلت كل الوساطات والمبادرات التي طرحت لتسوية هذه الصراعات، حتى وإن كانت تتسم بالواقعية أحيانا، إلا أنها لم تحظ بموافقة كل الأطراف التي شككت أصلا في سياسات هذه القوى التي لها حساباتها الخاصة في المنطقة، حتى أن الأوساط السياسية والدبلوماسية الفرنسية وصفت قطر بأنها "جوكر الدبلوماسية" الفرنسية في الشرق[3].

ويتضح مما سبق:

1 – أن المظلة الأمريكية التي استظلت بها قطر أهلتها للعب دور إقليمي فاعل بعيدا عن التأثير السعودي، والتخوفات الإيرانية، كما أهلتها لأن تكون الراعي

---

(1)باسيل يوسف بجك، مذكرة القبض على الرئيس السوداني: دراسة قانونية (مجلة المستقبل العربي، العدد (355)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٨) ص 92 – 93

(2)محمد سعد أبو عامود، الخليج والاندماج في الاقتصاد العالمي .. قطر والبحرين أنموذجاً (السياسة الدولية، العدد (١٧١) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ٢٠٠٨) ص ٥٦.

(3)محمد عبد الشفيع عيسى، الخليج والاقتصاد السياسي للاستثمارات الأجنبية (مجلة السياسة الدولية، العدد (171)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ٢٠٠٨) ص ٤٢.

الرسمي لكل السياسات الأمريكية في الشرق الأوسط حتى ولو كانت في غير صالح الدول العربية قاطبة .

2 – استطاعت قطر أن ترسم لنفسها سياسة دولية فاعلة، حازت دعماً أمريكياً من خلال الأدوار الإقليمية التي لعبتها في حل الكثير من القضايا الإقليمية العالقة، والتي كانت تؤرق المصالح الأمريكية والأوروبية في الشرق الأوسط.

3– استخدام قطر الورقة الاقتصادية، وتقديم المعونات للمساعدة في حل الأزمات المالية العالمية للدول الكبرى بفضل فوائضها المالية،هو ما يمثل أسلوباً نجحت فيه قطر بدبلوماسيتها لكون المال عنصراً داعماً لسياستها الخارجية، وباتت تعرف به، فدبلوماسية المال تؤثر كثيرا في معالجة الكثير من الأزمات في المنطقة.

المطلب الثاني

المتغيرات الدولية لصنع السياسة الخارجية الإيرانية

تشكل العلاقات التفاعلية داخل النظام الدولي محدداً مؤثراً على سياسة أية دولة، وعليه فإيران ليست استثناء من هذه القاعدة، وتساعد علاقات إيران بالقوى الكبرى على فهم عملية صنع القرار الخارجي الإيراني، وكيفية إدارتها لعلاقاتها مع الدول العربية.[1]

ولقد قدم سقوط الرئيس العراقي صدام حسين لإيران كلًّ من التحديات والفرص، وكانت التحديات هي الاضطرار للتعاون مع الولايات المتحدة في العراق، في وقت كانت تصور فيه واشنطن وجود طهران في المنطقة على أنه هجومي وتوسعي. أما الفرص فكانت القدرة على تحريك القضايا الاستراتيجية الحاسمة، مثل المسألة النووية، وكذلك المشاكل الإقليمية الأخرى مثل الصراع العربي الإسرائيلي. كما لاحظ المحلل السياسي كايهان بارزكار أنه ببناء علاقات مع دول صديقة مثل سوريا، وحركات سياسية مثل حزب الله أو الفصائل الشيعية في العراق يتم ردع التهديد العسكري لكل من إسرائيل و الولايات المتحدة على المدى القصير.[1]

1–العلاقات الإيرانية – الأمريكية:

(1) فوزي درويش، محاولة فك الأزمة النووية (مختارات إيرانية، العدد 103، 2009) ص 9 .

(1)Gareth, Stansfield ‹The reformation of Iraq's foreign relations :new elites and enduring legacies / http://onlinelibrary.wiley.com

منذ انهيار نظام الشاه في إيران وقيام الجمهورية الإسلامية تعرضت العلاقات الإيرانية الأمريكية لتغيرات، عبر فترات زمنية مختلفة، يمكن توضيحها عبر المراحل التالية[1]:

المرحلة الأولي: وتبدأ من عام 1979م،وقد ساد العلاقات الإيرانية – الأمريكية خلال هذه الفترة نوع من التحفظ.

المرحلة الثانية: وتنطلق من فترة الحرب الإيرانية – العراقية فيما بين عامي 1981 **و** 1988 إلى سنة 2000 م لتتعرض تلك العلاقات لتراجع شديد، مع تزايد حدة النقد الإيراني للسياسات الأمريكية، مما أدى إلى مجموعة مساومات نتجت عنها فضيحة إيران– كونترا. وحيث إنه بحكم ضغط الحرب على إيران تمت مبادلة الرهائن الأمريكان بالسلاح.

المرحلة الثالثة: خلال الفترة الممتدة من سنة 1989 إلى سنة 2000، **و**طرحت خلالها فكرة الحوار الإيراني الأمريكي خصوصاً بعد أن ترأس خاتمي النظام الإسلامي في إيران، وجاءت الشروط الأمريكية متمثلة في[2]:

1 – وقف إيران لسياستها المعارضة لعملية التسوية الفلسطينية الإسرائيلية.

2– عدم دعمها للحركات الإرهابية.

3– التوقف عن تطوير أسلحة الدمار الشامل وبرنامجها النووري.

لكن كان للقوى المضادة للتيار الإصلاحي تأثيرها، مما أدى بالسياسة الأمريكية إلى فرض سياسة الاحتواء المزدوج على كل من إيران والعراق.

المرحلة الرابعة: وتمتد من عام 2000 إلى عام 2006، حيث عرفت العلاقات خلال هذه الفترة توترا كبير خصوصاً بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 م، وهو ما فتح المجال أمام إيران لتبني عدة استراتيجيات هي: [1]

- **استراتيجية المساومات؛** وتعني القدرة على الحركة والتلاعب الدبلوماسي لتحقيق نتائج أفضل.

---

(1)نجاة أبركان، العلاقات العربية الإيرانية من السبعينيات إلى ظهور العولمة (رسالة ماجستير، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، جامعة باتنة، الجزائر، 2003) ص 13.

(2)المرجع السابق، ص41.

(1) خفايا العلاقات الأمريكية الإيرانية، تاريخ دخول الموقع24 / 6/ 2014 .
http://www.q80w.com/vb/archive/index.php/t-28314.html

- **استراتيجية التصلب**، وتؤكد على عدم تبعية إيران للغرب، وعلى قدراتها المتطورة، والتي تستطيع بها المواجهة،وهذا ما يؤكد على تشدد القيادة الإيرانية الجديدة تجاه الولايات المتحدة في هذا الميدان، وقد استعملت الولايات المتحدة الملف النووي كوسيلة للضغط على إيران بعد احتلال العراق في عام **2003 م**، وذلك بإدعائها انتهاك إيران بنود اتفاق حظر انتشار الأسلحة النووية، فكان جل المباحثات السياسية يتعلق بكيفية توقيفها، وإبداء التعاون مع وكالة الطاقة النووية .[2]

ولم يعد التقارب الأمريكي الإيراني في العراق سراً، فإبان أزمة مقتدى الصدر في العراق أعلن وزير الخارجية الإيراني كمال خرازي أن الولايات المتحدة طلبت من طهران مساعدتها في تسوية الأزمة العراقية، وقد أرسلت الأخيرة بالفعل وفدا إلى العراق بهدف التأثير على الشيعة العراقيين من أجل قبول التهدئة، أي في الحقيقة حل الأزمة الأمريكية في العراق. ويبدو أن لكل طرف أوراقه التي يحاول أن يظهرها في الوقت المناسب لكي يجعل الطرف الآخر يقبل بمصالحه، ويمررها في المنطقة، فإيران لها مشروعها النووي الطموح، ولها مشروعها التوسعي، ولن تتخلى عنهما بسهولة، ولذلك تسعى بكل قوة لامتلاك أوراق على الساحة الدولية تقايض بها استمرارها في هذين المشروعين. ومنذ الاحتلال الأمريكي للعراق في **أبريل** 2003م لعبت إيران دورا برجماتيا في المسألة العراقية، وسعت بانتظام إلى اعتبار دعمها للمحتلين الأمريكيين، ودورها هناك ورقة للمساومة مع الأمريكيين وبخاصة السعي لامتلاك الطاقة النووية السلمية، أما بالنسبة للولايات المتحدة فالمسألة النووية الإيرانية لم تعد تحتمل كثيرا من التأجيل[1].

وفي السنوات الأخيرة لم توفق الولايات المتحدة على حل أي من قضايا وأزمات المنطقة دون مساعدة إيران، هذه التطورات هي التي دفعت النخبة في إيران للمطالبة بالاستفادة من هذه الفرصة التاريخية من أجل تحقيق دور سياسي وأمني في المنطقة، وحل المشكلات الاستراتيجية مع الولايات المتحدة، وهذه المسألة من

---

(2) حسن الرشيدي، البرنامج النووي الإيراني والموقف الأمريكي (مركز البصيرة للبحوث والدراسات الإنسانية، العدد 2، يونيو 2006) ص 103.

(1)خالد أبو بكر، إيران وبرنامجها النووي (دار الكتاب، عمان، 2013)، ص117.

الممكن أن تقلل من تراجع الطاقات السياسية والأمنية الإيرانية، وتوفيرها من أجل خدمة أهداف المجتمع[1]، ولكن جهود إيران من أجل الارتقاء بدورها الإقليمي تدخل في تضارب واضح مع أهداف السياسة الأمريكية في المنطقة، ويعتبر هذا التطور ضاراً بالمصالح الأمريكية، ومصالح حلفائها التقليديين العرب، والأهم من هؤلاء هو إسرائيل، حيث ركز المسئولون الأمريكيون جل طاقتهم في سبيل تهميش دور إيران في المنطقة، والحد من نفوذها، خصوصاً في الخليج العربي وسوريا والعراق، والسعي لإيجاد توازن جديد للقوى بين إيران والعراق، وإيجاد ائتلاف يضم كل الحكومات السنية في المنطقة ضد إيران، ودعم إسرائيل في الضغط عليها واستمرار المعارضة للأنشطة النووية السلمية الإيرانية كمحاور للضغط على إيران، ومنع تزايد نفوذها في المنطقة. ونتيجة لاستمرار هذه السياسات التقابلية بين إيران والولايات المتحدة – على الرغم من امتلاكهما مصالح مشتركة جيوبوليتيكية في حفظ استقرار وأمن المنطقة – نرى معارضة إيران بشكل أولي للاتفاقية الأمنية السياسية العراقية مع الولايات المتحدة في الإطار ذاته؛ لأنها تُثبت وتشرعن الوجود الأمريكي على الحدود الغربية الحساسة لإيران، وهذا الأمر لن يكون تهديدا أمنيا مباشرا لها، لكنه سيضعف دورها الاستراتيجي لفترة طويلة[2]. ولقد أبدت الولايات المتحدة – في كثير من الأحيان – استعدادها لعزل النظام الإيراني، وترقب العديد من المحللين قيامها بتوجيه ضربة عسكرية لإيران، لكن هناك عدة أسباب تمنع ذلك، على الأقل فى المنظور القريب، منها[3]:

1 – جغرافية المنطقة، إذ تقل المناورة أمام الأساطيل البحرية، وإذا حدثت الحرب فعلا ستصبح الخليج أخطر مكان ملاحي للسفن المدنية والعسكرية[4] .

2– تستطيع إيران تهديد ناقلات النفط في الخليج، حيث تفيد بعض التقارير الأمريكية بأن إيران تمتلك غواصة لا تستطيع الرادارات كشفها، إضافة إلى ترسانة الصواريخ الضخمة، وهذا ما يجعلها هدفا غير سهل[5].

---

(1)المرجع السابق، ص 90.

(2) على الدالي، الصراع الإيراني الأمريكي (دار الفرات، بغداد، 2009)، ص59.

(3) المرجع السابق، ص 70.

(4) طلال عتريسي، مرجع سابق، ص 79.

(5) علي الدالي، مرجع سبق ذكره، ص59.

3- التعثر الأمريكي خلال حربه على الإرهاب، والتي جعلته غير قادر على تحمل تكاليف حرب أخرى خصوصاً مع صعود قوى فاعلة كثيرة لمواجهتها في المنطقة.

ويمكن القول بأن سياسة الولايات المتحدة ثابتة لا يمكن المساومة عليها ليس فقط نحو إيران، وإنما أيضا فيما يتعلق بسياستها تجاه المنطقة العربية، والتي تعتبر عمقا استراتيجيا لها، فلا يمكن الفصل بين السياسة الأمريكية تجاه دول المنطقة من جهة، وكذلك علاقتها القوية والاستراتيجية بإسرائيل، والتي حافظت من خلالها على تفوق إسرائيل على جميع جيرانها عسكريا واقتصاديا وأمنيا، غير أنه بدأ يبرز تحد لهذه السياسة فى المنطقة خصوصاً بعد احتلال العراق، وتولي الشيعة الموالين لإيران الحكم فى العراق، وهو ما ينسجم مع التوجه الإيراني لبسط نفوذه على دول المنطقة، وهو في حد ذاته مصدر قلق ليس فقط للولايات المتحدة ولكن لجميع الدول العربية والخليجية[1].

2 – العلاقات الإيرانية – الروسية:

عرفت العلاقات الإيرانية – الروسية بعداً آخر، على عكس علاقات إيران بالولايات المتحدة الأمريكية، فقد أكدت موسكو منذ اندلاع الثورة الإسلامية على تعاطفها الشديد معها، وقد ساد هذه الفترة نوع من التحفظ في تلك العلاقات نظراً للضغوط الغربية على إيران.[1]

إن العلاقات الإيرانية-الروسية جاءت أولاً، تبعًا لمصالح علاقات كل من الجانبين مع الولايات المتحدة، وارتبطت ثانيًا بنظرة موسكو وطهران للمتغيرات الإقليمية والدولية والدور المرغوب لعبه لكل منهما فيه. وكان من المنطق أن تندفع طهران لتعزيز علاقاتها بموسكو كلما ازداد العداء مع واشنطن، ولاسيما بعد أزمة البرنامج النووي التي بدأت عام 2002، وتشديد العقوبات الغربية على إيران، إلا أن روسيا ترددت طويلاً قبل تطوير علاقات الشراكة مع طهران. وإن كان التقارب الإيراني-

(1) محمد أيوب، السياسة الأمريكية في الوطن العربي (بيت الحكمة، دمشق، 2013)، ص70
(1) حسن الرشيدي،مرجع سابق ، ص 104 .

الأميركي، قد يطمأن روسيا ظاهريًا من عبء اضطرارها لعدم توثيق علاقاتها مع طهران، إلا أنه سيؤثر على تنامي الدور السياسي لروسيا في المنطقة. ورغم أن محادثات أميركية–إيرانية قد لا تسفر عن علاقات صداقة تمحو تاريخًا طويلاً من العداوة، لكن جرَّ طهران إلى طاولة التفاوض الأميركية يعني قضّ مضاجع الروس خشية من تأثير واشنطن المباشر على العديد من ملفات المنطقة، وتراجع الدور الروسي.

وحدثت متغيرات متسارعة أثرت بشكل أو بآخر على معطيات العلاقة بين موسكو وطهران؛ وهو "الربيع العربي" والأزمة السورية؛ حيث وقفت طهران وموسكو إلى جانب النظام السوري في كافة المحافل الدبلوماسية، ولم يسبق للبلدين أن تشاركا موقفًا بهذا التطابق كما فعلا في هذا الملف.

إلا أنه سيظل مستقبل العلاقات الإيرانية–الروسية محكومًا بالمتغيرات الدولية وعلاقة كل من الطرفين بالولايات المتحدة، والمصالح المشتركة بين الجانبين، فضلاً عن معادلات التنافس الإقليمي والدولي، والدور الذي تطمح إيران وروسيا تطمحه في النظام الدولي[1].

3- العلاقات الإيرانية – الأوروبية:

لقد استغلت إيران علاقاتها التعاونية مع الاتحاد الأوروبي لتقليل الضغط الأمريكي عليها، وتقليص دوره من خلال قوى فاعلة جديدة في المنطقة، ويمكن القول بأن علاقاتها بأوروبا شهدت نوعاً من التحسن والحوار في الفترة الرئاسية لكل من هاشمي رفسنجاني ومحمد خاتمي، مما أدى إلى نقلة مهمة في جملة الاستثمارات بينهما، إلا أن سياسة الحوار الأوروبي – الإيراني سرعان ما فشلت. وقد شهدت المرحلة الأخيرة تواصلا كبيرا بين الدول الأوروبية وإيران خصوصاً بعد إعلان أوروبا

---

(1)أحمد السيد تركي، أبعاد إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن (السياسة الدولية، العدد 164، أبريل 2006) ص 155.

ضرورة اللجوء إلى الحلول الدبلوماسية فيما يخص الملف النووي الإيراني، وعليه اتخذ السلوك الإيراني تجاه هذه الدول نوعا من التعاون، حيث بدأت مباحثات بين بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيران بعد اتفاق باريس في عام 2004 م فيما يخص تعليق عمليات تخصيب اليورانيوم.[1]

ثم شهدت تلك العلاقات في عهد أحمدي نجاد نوعا من الحوار نتيجة التطورات في الملف النووي الإيراني، حيث اتسم الموقف الإيراني منذ البداية بالمرونة، وهو ما شجع الولايات المتحدة على تبني خيار الدبلوماسية لإنهاء هذا الملف المعقد.[2] وفي ظل الضغوط الدولية المتزايدة على إيران لجأت الأخيرة إلى توقيع عقود في مجال النفط مع الصين واليابان، وهذا ما أعاق وكالة الطاقة النووية في سبتمبر 2005م من اتخاذ قرارات تلزم الدولة بتعليق عمليات التخصيب.[3]

وعلاوة على ذلك فقد تغير وانخفض مستوى العلاقة بين الجانبين بسبب عدم وجود علاقة قوية بين طهران وأوروبا، ونشاط شخصيات معارضة، خصوصاً بعد عام 2003 م، وبعدها صدر عدد كبير من القرارات ضد إيران في مجالات شتى؛ فعلى سبيل المثال خلال الأشهر الستة الأولى التي تولت فيها فرنسا رئاسة الاتحاد الأوروبي، وقبل نهاية رئاستها بثلاثة أيام أصدر 32 عضوا من الاتحاد أكثر من 12 قرارا ضد إيران من بينها قرارات في مجال حقوق الإنسان، والملف النووي. في حين أكدت السلطات الأوروبية في لقائها مع وسائل الإعلام الإيرانية، وكذلك أعلن خاجي سفير إيران في بلجيكا على كليهما لا يستطيع الاستغناء عن الآخر، ذلك لأن أوروبا هي الشريك التجاري الأول لإيران وفقا لقول خاجي. وعلى الرغم من قلة المعاملات التجارية في الثمانية أشهر الأولي من عام 2004، إلا أن نسبة التبادلات التجارية بين بينهما قد ازدادت بنسبة 9% مقارنة بالعام السابق ومن ناحية أخرى تلعب أوروبا دورا مهماً وبارزا في المعادلات السياسية، ولذا فإن هذين السببين كافيين حتى يفتح الاتحاد الأوروبي سفارة ومكتباً في طهران، ولذلك تبذل المساعي، وتجري المشاورات

(1)مريم جمشيدي، الصراع يتواصل بين إيران والاتحاد الأوروبي (مختارات إيرانية، العدد 113 ، فبراير 2009) ص 89.
(2)أحمد السيد تركي، مرجع سبق ذكره 104.
(3) طلال عتريسي، مرجع سبق ذكره ، ص 91.

الموسعة حتى يحدث هذا الاتفاق على ساحة السياسة الخارجية بين الطرفين.[1] إذا فالمتغير الخارجي يعد من أهم العناصر المؤثرة في عملية صنع القرار الخارجي لأية دولة، وهذا ما لمسناه في تحليلنا للعوامل الخارجية وتأثيرها على صنع القرار الإيراني الخارجي، فقد أثبتت هذه المتغيرات مدى عمقها وتأثيرها في صياغة القرارات الخارجية، ومن ثم يمكن فهم سياسات الدولة بما في ذلك تلك الموجهة نحو الدول العربية، وهو ما اتضح بشكل كبير من ملاحظة الاختلاف في القرارات الإيرانية بتغير النخب القيادية الحاكمة، والتي أدارت دفة السلطة في إيران. [2]

ويمكن القول بأن عملية صنع السياسة الخارجية الإيرانية تتأثر بعدة عوامل من أهمها البيئة الداخلية، والإقليمية، والدولية تجاه المنطقة ودول الخليج العربي، **وأن** المرجعية الدينية وعلى رأسها سلطة ولاية الفقيه والدستور الإيراني هما محاور أساسية في رسم السياسة الخارجية الإيرانية. وتتأثر الوحدة الداخلية الإيرانية بشكل واضح بمدى قدرة إيران على خلق مشاكل خارج حدودها وتوتير علاقاتها بالخارج عن طريق تصدير أزماتها الداخلية من أجل توحيد إيران من الداخل، وأن علاقات إيران الخارجية ببعض الدول العظمى مثل روسيا وبعض الدول الأوروبية التي تربطها علاقات اقتصادية بها شجعتها على أن تخطو خطوات أبعد فيما يتعلق بمشروعها النووي، وأن تجنب نفسها الضغوط الاقتصادية والحصار المفروض عليها.

(1)Geoffrey Kempt,op,cit ,p 6 - 10

(2) محمد السعيد عبد المؤمن، النفط والإصلاح السياسي في إيران (مختارات إيرانية، العدد 22 ، مارس 2003) ص 7.

الفصل الثالث

أمن الخليج بين التحديات والتهديدات

الفصل الثالث

أمن الخليج بين التحديات والتهديدات

يتناول هذا الفصل مفهوم ومقومات أمن الخليج، وكذلك التحديات التي تواجه دوله في الوقت الراهن، كما يتناول أيضاً الملف النووي الإيراني وتأثيره على أمن الخليج، وموقف دول الخليج منة، والتواجد العسكري الخارجي المتمثل في القواعد الأمريكية في الخليج ومدى تأثير ذلك على أمنه. وفي هذا السياق يركز الباحث على طبيعة العلاقات بين قطر وإيران وتأثيرها على أمن الخليج.

هذا المبحث المعنى بأمن الخليج في سياق التحديات والتهديدات التي تواجهه يمكن تناوله من خلال مسألة أمن الخليج بين الرؤيتين الإيرانية والخليجية (المبحث الأول) تم التحديات التي تواجه أمن الخليج (المبحث الثاني).

المبحث الأول

أمن الخليج بين الرؤيتين الإيرانية والخليجية

تفرض التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها دول الخليج عادة تحولات في القرار السياسي تتناسب مع حجم وطبيعة تلك التحديات من حيث القوة والقيمة السياسة، وذلك من أجل الحفاظ على أمنها واستقرارها. ومن أول أشكال التعاضد والاتحاد فيما بين تلك الدول لمواجهة الأخطار الإقليمية والدولية هو تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربي في عام 1981م.

ويتكون المجلس من ست دول عربية هي المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، ودولة الكويت، ودولة قطر، وسلطنة عمان، ودولة البحرين. ويلاحظ أن هذه الدول بالإضافة إلى اشتراكها في اللغة والدين والثقافة والقومية الواحدة، تتشابه في مواردها الاقتصادية، حيث تعتمد جميعها على النفط بشكل أساسي، وأنها صغيرة المساحة باستثناء المملكة العربية السعودية. كما أنها تفتقر منفردة إلى القدرة على مجابهة الأخطار، لاسيما في ظل مشكلات الحدودية الكثيرة فيما بينها، التي تثور وتتفاقم بين الحين والأخر، بل وتنذر بنزاع مسلح بين تلك الدول في بعض

الأحيان[1]. ومن تم فإن تأسيس مجلس التعاون الخليجي يعني في جانبه الأمني تحقيق حالة من الاستقرار بناءاً على التعاون فيما بين الدول الخليجية[2].

في هذا المبحث نتناول مفهوم أمن الخليج العربي (المطلب الأول) ثم نتعرض إلى مسألة الملف النووي الإيراني وأمن الخليج (المطلب الثاني) وذلك وفقاً لما يلي :

المطلب الأول

مفهوم أمن الخليج العربي

قبل الدخول في الحديث عن أمن الخليج العربي يتوجب علينا أولاً أن نتوقف قليلاً لتحديد معنى بعض المفاهيم الضرورية لفهم هذا الموضوع.

فعلى الرغم من حداثة الدراسات في موضوع "الأمن" فإن مفاهيمه قد أصبحت محددة وواضحة في فكر وعقل القيادات السياسية والفكرية في الكثير من الدول. ومن أجل التوصل إلى مفهوم متفق عليه "للأمن" فإنه يجدر بنا التعرف على ذلك المدلول في إطار المدارس الفكرية المعاصرة. "فالأمن" يعني: حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية. كما يعني أيضاً أي تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء. كما يعني التطور والتنمية، سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة. وينبع الأمن الحقيقي للدولة من معرفتها العميقة بالمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها؛ لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في كافة المجالات سواء في الحاضر أو في المستقبل[3].

ومن ذلك يمكن القول بأن الأمن هو نقيض الخوف، بمعنى غياب الشعور بالتهديد والخطر، والإحساس بالاستقرار النفسي. وأن تحقيق الأمن لأي مجتمع أو دولة هو القيمة العليا التي تبحث عنها المجتمعات والدول باختلاف درجات تطورها، والأمن وسيلة وغاية؛ فهو وسيلة البقاء والتماسك الاجتماعي والتطور وحماية

---

(1) سلامة، معتز الصعود: التمدد الإقليمي لدور مجلس التعاون الخليجي (السياسة الدولية، العدد 185 ، يوليو، المجلد، 2010 م) ص 82.

(2) Michael Bauer, Gulf security: Between balance of power and collective security (center for applied policy, Berlin Germany, 2010) p4.

(3) الشقحاء ، فهد بن محمد ، الأمن الوطني : تصور شامل "المفهوم ، الأهمية ، المجالات ، المقومات" (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2004) ص 56.

المصالح، وهو غاية لأنه الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي والتنموي لأي مجتمع. وقد كانت كل المحاولات لتحديد وتعريف الأمن ترتكز على نظرة من زاوية محددة له، إلا أن الدراسات الأمنية والإستراتيجية المعاصرة أوجدت تعريفاً شاملاً يتمثل في بعد عناصره عن عناصر تهديد الأمن الوطني ومن ثم أصبح الأمن يعني حالة اللاخوف بشكل عام[1].

وقد استخدم مصطلح" الأمن "حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، ونتج عن ذلك ظهور تيار من الأدبيات يبحث في كيفية تحقيق مفهوم الأمن، وتجنب الحرب، ومن ثم ظهرت نظريات الردع والتوازن في العلاقات الدولية، وتم أنشاء مجلس الأمن القومي الأمريكي في عام 1974، ومنذ ذلك التاريخ أنتشر إستخدام مفهوم" الأمن " بمستوياته المختلفة تبعًا لطبيعة الظروف المحلية والإقليمية والدولية[2].

وقد تعددت مكونات" الأمن "المطلق و"الأمن "القومي، ولعل من أهمها القدرة للدفاع عن الذات، وحماية المكتسبات، ولم تعد هذه محددة بالقدرة العسكرية إذ دخلت عوامل أخرى نتجت عن التطور التقني والاقتصادي ومفهوم الجغرافيا والموارد الطبيعية. ويعتبر الاستقرار السياسي ظاهرة شديدة التعقيد بحيث لا يمكن ربطه بالعامل الاقتصادي فحسب. فالعوامل الاقتصادية على الرغم من أهميتها، تعتبر عاملا واحدًا من بين عوامل كثيرة تساهم في الاستقرار أو عدمه، ويعتبر تحليل التأثير الطويل المدى للتحديث في المجتمعات التقليدية مهمًا على نفس نهج التقويم لأمن الخليج. فمع الأفكار الجديدة، ووسائل الراحة المادية التي أصبح الحصول عليها ميسرًا في تلك المجتمعات الفتية، تغيرت العادات الاجتماعية بشكل واضح، كما أن الطموحات قد زادت بشكل كبير، حيث يمكن أن يكون الاختبار الأهم لكفاءة النظام الحاكم هو في معرفة قدرته على الاستمرارية في إطار تلبية طموحات عامة لتلك الشعوب[3].

---

(1) David. A. Baldwin, The concept of security (Review of international studies, No. 23, UK, 1997) p5.

(2) السيسي، صلاح الدين حسن، قضايا معاصرة، النظم والمنظمات الإقليمية والدولية ، (دار الفكر العربي، 2007) ، ص 15 – 19.

(3) حوات، محمد علي، مضيق باب المندب : أهميته الاستراتيجية وتأثيره على الأمن القومي العربي، (مكتبة مدبولي، القاهرة، 2006) ، ص 120.

بعد توضيح مفهوم أمن الخليج، نعرض مما يلي الرؤية الخليجية لذلك الأمن (أولاً) النظام الأمني الخليجي (ثانياً) ثم الرؤية الإيرانية لأمن الخليج (ثالثاً).

أولاً: الرؤية الخليجية لأمن الخليج:

ليس هناك مفهوم واحد يتفق عليه الجميع حول "أمن الخليج العربي". فكل القوى المعنية بأمن الخليج لديها مفهومها الخاص به، ولديها تصورها الخاص للأوضاع والجوانب التي تعتبر أنها تحققه. وبالطبع فإن كل قوة تحدد مفهومها لأمن الخليج بحسب مصالحها، والأهداف الحالية والاستراتيجية التي تريد تحقيقها في المنطقة. وهناك ثلاث قوى كبرى معنية مباشرة بقضية أمن الخليج هي: أمريكا، وإيران، ودول الخليج العربية (دول مجلس التعاون الخليجي).

- بالنسبة لأمريكا فإن أمن الخليج يعني باختصار أن تكون الأوضاع في المنطقة مواتية لضمان استمرار تدفق إمدادات النفط وحمايتها، وحماية إسرائيل. ويعني أيضًا أن تكون الأوضاع في المنطقة مواتية للمصالح الأمريكية في إطار استراتيجية أمريكا الكونية التي أصبحت تدور في عهد بوش حول ما يسمى بـ"مكافحة الإرهاب".
- أما بالنسبة لإيران، فأمن الخليج يعني ألا تهدد الأوضاع في المنطقة الأمن الوطني الإيراني وأن تكون هذه الأوضاع مواتية لممارسة الدور والنفوذ الإيراني كأكبر قوة إقليمية في المنطقة.
- أما بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، فأمن الخليج يعني أن تشهد المنطقة استقراراً يتيح لها أن تمضي قدما في تنفيذ مشاريعها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وألا تشهد المنطقة تطورات أو أوضاع تهدد الاستقرار الداخلي للمجتمعات الخليجية[1].

وهذا التحديد لمفهوم الأمن في الخليج بالنسبة للقوى الأساسية المعنية بالقضية مهم، لأنه بناءً على هذا المفهوم تتحدد إستراتيجية كل قوة تجاه المنطقة، وهو الاستقرار بشتى أنواعه أي شعور حكومات وشعوب الدول المطلة على الخليج بانتفاء

(1) المرهون، عبد الجليل زيد، أمن الخليج بعد حرب العراق، (معهد الدراسات الدبلوماسية، سلسلة دراسات استراتيجية (1)، السعودية، 2005)، ص 84.

التهديد، أياً كان نوعه، للمنطقة عسكرياً وسياسياً واقتصادياً وتنموياً، وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى البدء في بناء قواعد وأسس التنمية الكفيلة بمواجهة التحديات التي تعترض طريق الاستقرار والتقدم والازدهار.

ويحتاج تحديد المفهوم الأساسي للأمن إلى تفكير استراتيجي عميق. فمفهوم الأمن هنا لا يقتصر على مفهومه التقليدي الذي يتمحور حول المفهوم العسكري له، مع أهميته، بل يتجاوز ذلك المفهوم الضيق إلى مفهوم أشمل وأكبر، والذي يشمل – بالإضافة إلى الأمن العسكري – أموراً ذات طبيعة اقتصادية وسياسية واجتماعية وعلمية. وبمعنى آخر فإن الأمن العسكري ليس إلا أحد أبعاد الأمن بمفهومه الشامل، والذي يتمثل في تطوير وتنمية القدرات السياسية والاقتصادية والعلمية، وكذلك القدرات العسكرية للدولة. وعلى هذا الأساس ليس من السهولة بمكان التنبؤ بالمستقبل دون التأمل في دروس الماضي، ومن ثم تشخيص الوضع الراهن. لذلك فإننا، ومن خلال هذا التحليل، يجب أن نقسم الحديث عن أمن الخليج إلى قسمين: يتناول القسم الأول أمن الخليج في إطاره الإقليمي، والعوامل الإقليمية التي تهدد أمن وسياسات الدول الخليجية. أما القسم الثاني فيتناول أمن الخليج في إطاره الدولي، والعلاقة بين هذا الأمن والصراع الدولي[1].

وقد سمي الخليج العربي بالخليج الفارسي ،والبحر الأدنى، والبحر المر، وأرض الله، وأرض البحر، وخليج البصرة، وخليج القطيف، وخليج البحرين، وخليج عمان .ويقع الخليج العربي بين دائرتي عرض 16 و13 درجة شمالاً. ويُظهر هذا الموقع أن للخليج العربي قوة جيوستراتيجية كبيرة، لكونه أحد العناصر الرئيسية في التوازن الاستراتيجي الدولي منذ سنين طويلة، ويعد الخليج العربي حالياً من الخلجان الدولية أي جزءًا من أعالي البحار، وللسفن حرية المرور فيه فيما عدا الجزء الذي يخضع للاختصاص الإقليمي للدول الساحلية المطلة على الخليج[2]. وعلى كل حال، فإنه يمكننا تسجيل بعض النقاط فيما يتعلق بالرؤية الخليجية لأمن الخليج فيما يلي:

---

(1) طه، ممدوح ، أمن الخليج رؤية من الزوايا الأربع ، مركز الخليج للأبحاث، العدد 41، 2007، ص 56.
(2) العجمي، ظافر محمد،أمن الخليج العربي تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية، (مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسلة أطروحات الدكتوراه (56)، 2006)، ص 46.

1 – في زمن الصراع بين القوتين العظميين ترى دول الخليج أن كلا من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي مصدر خطر على أمن الخليج، وأن صراعهما حوله هو الخطر الأكبر المهدد لهذا الأمن. وقد اتضح ذلك جليا في رفض دول الخليج الأفكار الأمريكية الخاصة بالتهديد بالتدخل بالقوة لتأمين مصادر النفط، وتلك الخاصة بقوة التدخل السريع، وأكدت على أن أمن الخليج يخص دوله فقط، وهي كفيلة بحماية هذا الأمن، وأنه من مصلحة المنطقة إبعادها عن دائرة الصراع الدولي، كما رأت هذه الدول – بشكل عام – أن الاقتراح السوفيتي موجه للقوى الأخرى خارج الخليج، ولذلك تفاوتت ردود الفعل حوله[1].

2 – إعتقاد دول الخليج بأن إسرائيل تأتي في مقدمة الأخطار التي تهدد أمن الخليج، وأن تقاعس الولايات المتحدة عن كبح جماح إسرائيل يؤدي إلى تفاقم المشكلة الفلسطينية، وأن استمرار احتلال الأراضي العربية المجاورة يمثل تهديدا خطيرا لأمن الخليج. وبذلك تربط دول الخليج – في إطار مجلس التعاون – بين أمن المنطقة، وشكل التسوية بين العرب وإسرائيل. وكان هذا الفهم هو أحد دوافع تقديم السعودية لمشروعها لتسوية النزاع العربي الإسرائيلي (مشروع الأمير فهد) وارتباط أمن الخليج بالصراع في الشرق الأوسط هو الذي أدى إلى ضرورة الربط بين أمن الخليج والأمن القومي العربي. وهذا ما أكد عليه زعماء الخليج والدارسون العرب لهذه القضية[2].

3– في المفهوم الخليجي لأمن الخليج، أن الإيمان بالقوة الذاتية الخليجية – التي وإن لم تعتبر ناجعة في التصدي للقوى العظمى – تعد قوة ردع لمصادر التهديد الأخرى، ولذلك انصرف وزراء الدفاع في مجلس التعاون إلى وضع تصور شامل لخطة دفاعية متكاملة تحقق الضمان الجماعي لأعضاء المجلس، وصرح أمين عام المجلس أكثر من مرة بأن قوة دفاع مشترك قد قامت بين دول المجلس[3].

4 – التركيز على المفهوم الشامل للأمن بحيث يشمل الجوانب الآتية:

(1) طه، ممدوح ، أمن الخليج رؤية من الزوايا الأربع، مرجع سبق ذكره ، ص 56.
(2) عشقي، أنور بن ماجد، أمن الخليج وسبل تحقيقه (الإمارات : آراء حول الخليج، ع 30 ، 2006)، ص 7
(3) طه، ممدوح ، أمن الخليج رؤية من الزوايا الأربع ، مرجع سبق ذكره ، ص 57.

(أ) الأمن الداخلي: وقد أكد عليه المؤتمر الأول لوزراء داخلية مجلس التعاون المنعقد في الرياض في 23، 24 فبراير 1982 الذي درس توصيات لجنة الخبراء بشأن إعداد اتفاقية أمنية شاملة، غير أنه أرجأ التوقيع عليها انتظاراً لمناقشات أكثر تفصيلا تأخذ في الاعتبار مصالح الدول الأعضاء جميعاً ومما يذكر في هذا الشأن أنه تم إبرام عدد من الاتفاقيات الثنائية لمكافحة الجريمة بين معظم أعضاء المجلس.

(ب) أمن النظم السياسية: ويتحقق ذلك بالتأكيد على روح التضامن والارتباط بين الحاكم والمحكوم، وإحساس المواطن بالانتماء لوطنه وأمته، وتوسيع قاعدة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية في جو تسوده روح الشريعة الإسلامية في الحكم والإدارة.

(ج) صيانة البنيان الاجتماعي للمجتمعات العربية الخليجية بالمحافظة على التقاليد العربية الإسلامية، والقضاء على أخطار القيم الوافدة التي تجلبها العمالة الأجنبية غير العربية إلى دول الخليج.

(د) إشاعة روح الانسجام السياسي بين أعضاء مجلس التعاون. وذلك بالحرص على فض ما قد ينشأ بينها من منازعات بالطرق السلمية، مثلما رأينا بصدد الوساطة في الخلافات بين قطر والبحرين حول جزيرة حوار [1].

وقد أدركت دول الخليج أن الاستقرار في منطقة الخليج يرتبط – إلى حد بعيد – بتنقية الأجواء العربية، ولذلك سعت إلى تحقيق هذا الهدف من خلال السعي إلى حسن الجوار، وإلى محاولة وضع الحلول السياسية للكثير من القضايا الداخلية المتفاقمة في العديد من دول الخليج وعلى رأسها العراق والتي تشكل تهديدا كبيرا لكل دول الخليج العربية من زوايا كثيرة، وأخطر هذه التأثيرات على دول المنطقة الصراع الطائفي الذي يشهده العراق، واحتمالات تقسيمه على أساس طائفي.

ولا يفوتنا أن نذكر في هذا السياق أن الرؤية الخليجية لأمن الخليج يتطابق مع الرؤية الأمريكية والغربية وما يسمى بإسرائيل. فباسم أمن الخليج تم تقديم كل الدعم بأشكاله المختلفة لتدمير العراق وتمويله، وباسم أمن الخليج كانت الحرب العراقية الإيرانية، وباسم أمن الخليج تم التآمر على ليبيا وسوريا واليمن وتدمير

(1) العجمي، ظافر محمد، أمن الخليج العربي تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية ، مرجع سبق ذكره ، ص 50.

مقدرات تلك الدول "الصقور" في المنطقة العربية الرافضة للمشروع الأمريكي- الصهيوني لتقسيم المنطقة وإحتلالها بطرق جديدة وأساليب جديدة.

ثانياً: النظام الإقليمي الخليجي:

يطلق اصطلاح النظام الإقليمي الخليجي على مجموعة الدول المطلة على سواحل الخليج العربي وهي إيران والعراق والمملكة العربية السعودية والكويت والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة وعمان[1] وقد شاع إستخدام هذا المصطلح في الأوساط العلمية في الفترة التي تلت الانسحاب البريطاني من الخليج بكل ما شهدته من أحداث وتطورات ذات خصوصية شديدة الأهمية، وقد اكتسب النظام الإقليمي الخليجي صفته كنظام لتوفر مجموعة المقومات الأساسية فيه وهي[2]:

1 - وجود أكثر من ثلاثة أعضاء في النظام، حيث يتكون النظام من ثمانية أعضاء تربطهم منطقة جغرافية واحدة وهي منطقة الخليج العربي، ويربط بين أعضاء النظام جوار جغرافي يمتد من إيران إلى العراق فالسعودية والكويت والإمارات وسلطنة عمان وقطر والبحرين.

2 - توافر شبكة معقدة من التفاعلات السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية بين الدول أعضاء النظام، حيث أصبح هذا النظام مختلفًا أو مميزًا في تفاعلاته عن النظام الإقليمي العربي، إذ لم تعد تفاعلات النظام الخليجي، وتطورات الأحداث داخله مجرد انعكاسات للأحداث الإقليمية العربية. وتعود بعض التحفظات على عضوية إيران أو العراق في هذا النظام إلى انخفاض مستوى التجانس بين كل من إيران والعراق مع الدول الست الأخرى، وربما يكون التجانس بين إيران والدول العربية الخليجية الست بما فيها العراق أقل منه بين هذه الدول، وكذلك قد يكون مستوى التجانس بين العراق وهذه الدول الست أقل منه فيما بينها، لكن هذا قد يكون بالنسبة للتجانس السياسي دون غيره من أنواع التجانس الأخرى، كما أن التجانس ليس المعيار الرئيسي في تحديد حدود النظام الإقليمي، فهذا الشرط ربما يكون خاصًا بالنظم الإقليمية القومية أكثر منه بالنظم

---

(1) المرهون، عبد الجليل زيد، أمن الخليج بعد حرب العراق معهد الدراسات الدبلوماسية، مرجع سبق ذكره، ص 97

(2) إدريس، محمد السعيد، مجلس التعاون الخليجي، (دار الخليج للصحافة والنشر الاستراتيجي الخليجي، الشارقة، 2005) ص 152 – 154.

الإقليمية الأخرى، فالتفاعل هو المعيار الأهم، ومن خلال التفاعل، الذي يعتبر معيارًا لتحديد وتعريف حدود النظام الإقليمي الخليجي، فإن إيران والعراق في مقدمة الدول ذات الوزن والاعتبار داخل هذا النظام.

وترتبط إيران بالخليج والعراق بنفس الدرجة، والمدلول العملي لهذا الارتباط هو وجود درجة عالية ومكثفة من التفاعلات الإيرانية والعراقية في الخليج، حيث شهد الخليج في أقل من عشر سنوات حرباً كانت إيران طرفًا مباشرًا في إحداهما، وكان العراق طرفًا مباشرًا في الحربين الاثنتين ضمن الصراع على تأكيد النفوذ الإقليمي.

أمن الخليج في إطاره الإقليمي:

يشكل تكوين دول مجلس التعاون الخليجي الجغرافي، وثرواتها الطبيعية، وتجربتها السياسية والتاريخية، وكذلك البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، خاصية مختلفة تميزها عن باقي دول المنطقة، ونتيجة لهذه الخاصية المميزة لدول المجلس وبالتالي للخليج العربي، يواجه الخليج مجموعة من التحديات منذ زمن ليس بالقريب، والتي تصل إلى درجة تهديد أمنه واستقراره والدول المطلة عليه. ومن هذه التحديات [1]:

أ- تحدي عملية التنمية وما يصاحبها من آثار سلبية، وتوترات داخلية وخارجية.

ب- تهديد بعض الدول الإقليمية ذات الأطماع التاريخية بالسيطرة على المنطقة، بل وتوجيهها وبما يتفق وسياساتها الإقليمية والدولية.

ج- تحدي المشاكل البينية، وخاصة مشاكل الحدود، والتي لم تحل إلى الوقت الراهن، وقد تكون سبباً في عدم استقرار المنطقة.

د- تحدي التركيبة الاجتماعية والعامل السكاني لبعض دول المجلس، والذي قد يكون أحد عناصر عدم الاستقرار .

وهذه التحديات ليست منفصلة عن بعضها البعض، بل هي مترابطة ومتداخلة، فالمشاكل البينية عامل يعوق التنمية، ويشجع على التجزئة، ومن ثم يضع

(1) الأقداحي ، هشام محمود: تحديات الأمن القومي - تاريخي سياسي ، (مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص 56.

المنطقة على فوهة بركان يهدد بالتدخل الدولي نظراً للعلاقة الوثيقة بين أمن المنطقة ومصالح الدول الكبرى، فعملية التنمية التي بدأت منذ السبعينيات في دول المنطقة نتيجة للعائدات النفطية الكبيرة بدت وكأنها عملية تغييرية جذرية لنقل المنطقة من حال إلى حال مختلف. ولا شك في أنه في مثل تلك الظروف لابد أن يؤدي ذلك إلى خلل في العملية الأمنية. فالعمالة الهائلة التي وفدت إلى المنطقة بما تحمل من تصورات وخلفيات وتراث مختلف عن تراث أبناء المنطقة، ولا شك في أنها أحدثت ثغرة في النظام الأمني، وهذا بطبيعة الحال شيء طبيعي لمثل هذا التحول التدريجي، والذي يحتاج تحقيقه إلى الاعتماد على تلك العناصر المختلفة[1].

ومع أن عملية التنمية عملية ذات أبعاد استراتيجية تحاول كل الدول تحقيقها للانتقال من مرحلة إلى مرحلة أخرى متقدمة ومفيدة، إلا أنه عادة ما يصاحب هذا الانتقال بعض السلبيات، وقد تكون هذه السلبيات نتيجة خطأ في التنفيذ، أو نتيجة لاستخدام عناصر غير ملائمة للوضع، وقد تكون نقصاً في أساسيات الاستراتيجية، وهذا يمكن تلافيه بتعديل الاستراتيجية بما يتلاءم والأهداف المرسومة من دون أن يؤثر ذلك على المسار العام لخطة التنمية[2].

كما أن للبعدين السكاني والاجتماعي دوراً كبيراً في الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني، فمنطقة مثل منطقة الخليج وهي تنام فوق بحيرة نفط، وتفتقر نسبياً إلى أحد عوامل قوة الدولة ألا وهو القوة البشرية لذلك فهي تواجه بتهديدات إقليمية ودولية. ومع أهمية أبعاد الأمن المختلفة وضرورتها في تنمية وتقدم المجتمع إلا أن البعد العسكري له مدلول متميز في وجود المجتمع وتميزه هويته واستقلاله وضمان صيرورته ومستقبله الحضاري، لذلك سوف يكون التركيز هنا على البعد الأمني العسكري بشقيه الإقليمي والدولي[3].

وتعتبر منطقة الخليج من أكثر المناطق الجغرافية في العالم حساسية وقابلية للتفجر والصراع فيما بين الدول، وهو ما يعود إلى عدد من العوامل،

(1) المرهون، عبد الجليل زيد، أمن الخليج بعد حرب العراق ، مرجع سبق ذكره ، ص37
(2) أبو سويلم ، سليمان : الأمن القومي بين الدراسة والتحليل، (المجلة الثقافية ، الجامعة الأردنية ، عمان ، 2005) ، ص 42.
(3) عبيد نايف ، دول مجلس التعاون الخليجي في عالم متغير : دراسة في التطورات الداخلية والعلاقات الخارجية 1990 – 2005 (مركز الخليج للأبحاث ، دبي، 2005) ، ص 55 ، 56.

جغرافية، تاريخية، وإستراتيجية، فالمنطقة تتوسط العالم جغرافياً، وتكاد تمثل مفترق الطرق فيه، وما الصراع التاريخي بين الدول الغربية للسيطرة على طرق التجارة وبالذات الطرق البحرية والبرية التي توصل إلى الشرق إلا أكبر دليل على أهمية المنطقة جغرافياً. وبعضها تاريخي حضاري، لأنها مهبط الدين الخالد (الإسلام)، وقبلة المسلمين في كل مكان، وتهفو أفئدة جميع المسلمين في العالم لزيارة المقدسات الإسلامية فيها، وتأدية الشعائر الإسلامية. والبعض الآخر استراتيجي، حيث هي مركز كثير من الموارد والطاقات الحيوية، فدول المنطقة تمتلك من مصادر الطاقة الناضبة والمتجددة الشيء الكثير، فمصادر الطاقة الناضبة هي البترول والغاز اللذان يوجد أن وبكميات كبيرة جداً تحت أرض دول المنطقة. وهما مصدرين للطاقة في العالم في الوقت الراهن والمستقبل، وهي كذلك مركز الطاقة المتجددة، وقد بدأ الاهتمام بتزايد بأبحاث الطاقة الشمسية خصوصاً في مجال تطوير الخلايا الشمسية. وتتوافر لدول الخليج إمكانات التي تمنحها ميزة نسبية في إنتاج الطاقة الشمسية نظراً لتوافر الأراضي الصحراوية والمساحات الشاسعة التي تتطلبها الطاقة الشمسية، ومثال ذلك قيام المملكة العربية السعودية ببناء مدينة تعمل بالطاقة الشمسية في غرب الرياض تحت إشراف مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية[1].

أمن الخليج في إطاره الدولي:

لقد أصبح أمن الخليج العربي قضية محورية بارزة من قضايا الاستراتيجية الدولية حتى أنه غطى على مناطق أخرى كان يعتقد في الماضي أنها تتقدم بمقاييس الاستراتيجية والأمن والمصالح العليا لكل من الكتلتين الغربية والشرقية، وقد برز هذا الإهتمام – بشكل كبير – في أعقاب الإنسحاب البريطاني من الخليج في أواخر العام 1971. وقد يرجع هذا الإهتمام بالمنطقة إلي كونها تقع عند تقاطع التوترات الشرقية – الغربية. غير أنه، ومنذ ذلك الوقت، ظهرت مشاريع وخطط وأساليب

(1) شكارة أحمد: مصادر التهديد لدول مجلس التعاون الخليجي وسياسات الأمن لديها، (مركز الإمارات للدراسات ، أبو ظبي، 2010) ، ص 23.

جديدة بحيث جعلت المنطقة ساحة مكشوفة للمنافسة والصراع الدولي والإقليمي، الأمر الذي أدى إلى تحويل المنطقة إلى بؤرة توتر في العالم، وهذا الوضع فرض على دولها محاولة تبني استراتيجية التوفيق بين جميع المتناقضات(1). ولعل التواجد الأمريكي العسكري والأمني في دول الخليج في مقابل التواجد الإيراني يخلق حالة من الأمن الإقليمي الدولي في المنطقة أساسها التفاهمات الإيرانية الأمريكية بل والروسية أيضاً(2).

وهناك الكثير من التأثيرات الدولية المشتركة مع دول الخليج، وتحديات حقيقية لنظرية الأمن، وهي عبارة عن تحديات عابرة للحدود أو باتت تصل إلي درجة المخاطر العالمية، وهي:

1 – تنامي التنظيمات الإرهابية الدولية التي تتبنى أجندات استراتيجية هدامة وذات رؤى منغلقة في نمط من التفكير يُمثل حواضنها الفكرية .

2 – تراجع أهمية المعاهدات والاتفاقيات التي تحاول الحد من الصراعات واستخدام القوة العسكرية .

3 – بروز العديد من نماذج الدولة الفاشلة أو الدولة القابلة للفشل والتفكك او المثقلة بالمشكلات والأزمات وهذا موجود بالفعل في الجوار الخليجي، فالوضع في العراق عامل تهديد مباشر لأمن الخليج(3).

الأهمية السياسية والجغرافية للنظام الإقليمي الخليجي:

يحظى الخليج العربي بموقع جيواستراتيجي وفق الكثير من المعايير المرتبطة بالممرات المائية، أو الموقع بين القارات. وتتشكل مقومات القوة السياسية من موارد الطاقة (النفط والغاز)، التي عززت الموقف التفاوضي لوحداته المختلفة على المستويات الإقليمية والدولية من ناحية، وزادت من فرص تحقيق الأمن الاجتماعي

---

(1) عبيد نايف : دول مجلس التعاون الخليجي في عالم متغير ، مرجع سبق ذكره ، ص 57.

(2) Anthony H.Cordesman and others, the Gulf Military Balance, Vol III, the Gulf and Arabian peninsula (Centre for strategic and international studies, September 4, 2013) p3.

(3) خليفة، حسين علاوي، نظرية الأمن الخليجي في القرن الحادي والعشرين : دراسة مستقبلية، (مجلة آراء حول الخليج ، مركز الخليج للدراسات والبحوث ، 2010) ، ص 35

الداخلي من ناحية أخرى، كما ضاعفت الرغبة في السيطرة على نفط الخليج وممراته نظراً لأهمية موقعه في الاستراتيجيات الدولية(1).

ويمكن النظر إلى العامل الجغرافي باعتباره بعداً جوهريًا على مستوى أمن الخليج، حيث يرتبط مضيقا هرمز وباب المندب فيما بينهما ارتباطا وثيقا على مستوى الأهمية الاستراتيجية، وإن التطورات في مركز وجزر فاطمة الإريترية تنعكس على أمن الملاحة ،ووضع الممرات الاستراتيجية في كل من باب المندب وهرمز، التي تتأثر بالتطورات في شمال البحر الأحمر، وتحديدًا في العقبة، ومنطقة الصراع العربي الإسرائيلي(2).

كما يؤثر العامل الجغرافي على المجتمع والاقتصاد والسياسة، حيث يتمتع النظام الإقليمي الخليجي بأهمية دولية من النواحي السياسية والجغرافية والتاريخية والاقتصادية و العسكرية، وهو ما يؤثر في طبيعة العلاقات بين دول هذه المنطقة من جهة، وفي ميزان السياسة الدولية من جهة أخرى. ويقع الخليج العربي في حوض ضحل يرتبط بثلثي الاحتياطي النفطي المؤكد للعالم، ودون هذه الحقيقة فإن الخليج لا يقدم مصالح محددة لأي شعب آخر عدا شعبه الذي يستقر على شواطئه، فبسبب ثروته النفطية، ضمن دول تعاني من نقص حاد في الطاقة، أصبحت المنطقة ذات أهمية دولية متعاظمة(3).

الأهمية الاقتصادية لدول الخليج العربي:

للتدليل على الأهمية الاقتصادية لدول منطقة الخليج العربي يمكن مطالعة التقارير الاقتصادية الدولية الراصدة لحركة الأموال فيها فقد وصلت عائدات دول مجلس التعاون الخليجي من مبيعات النفط في عام 2003 إلى 350 مليار دولار، وقد تجاوزت 450 مليار دولار في عام 2008 بفضل ارتفاع أسعار النفط عالمياً. كما وصل الفائض التراكمي في الحساب الجاري فيما بين عامي 2003 و2007 إلى نحو 700 مليار دولار، ووصل إلى 900 مليار دولار في عام 2009 بحسب تقارير

(1) المرهون، عبد الجليل زيد، أمن الخليج بعد حرب العراق ، مرجع سبق ذكره، ص 32.
(2) المرجع السابق، ص 33.
(3)Future Trends, (School of Economics and Political Science, London, January 2013, No. 2)

صندوق النقد الدولي. كما بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي نحو 5٪، وتجاوزت الفوائض التجارية 250 مليار دولار في عام 2005[1].

كذلك وصلت نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول الخليج العربي إلى 74٪ في السنوات الثلاث الماضية من 2008 – 2010. وبحسب تقديرات بعض الخبراء فإن منطقة الخليج ستراكم فائضاً في الميزانية مقداره 3 تريليون دولار فيما بين عامي 2005م و2025م ويرجع هذا ا لنمو الاقتصادي غير المسبوق إلى كون دول الخليج العربي تمثل محطة وقود للعالم بأسره[2].

كما تبرز الاحتياطيات النفطية في منطقة الخليج العربي لتؤهلها كمركز مهم لتلبية الطلب العالمي المتزايد على النفط، لا سيما احتياجات الدول الآسيوية، إذ تضم منطقة الخليج العربي ثلثي احتياطي النفط المكتشف في العالم، كما تُنتج أكثر من ربع إجمالي الإنتاج العالمي من النفط، وتخزّن ثلث إجمالي الاستهلاك العالمي تقريباً. وتشير تقارير وكالة الطاقة الدولية إلى أن الطلب العالمي على النفط سيزداد من 84 مليون برميل يومياً في عام 2005 إلى 116 مليون برميل يومياً في عام 2030، وستبلغ حصة الخليج العربي من إنتاج النفط ما يزيد على 33٪ من الإجمالي العالمي بحلول عام 2020. ولا يمكن بحال من الأحوال التغاضي في هذا السياق عن أهمية (الغاز) في الوقت الراهن، مما يعزز من هيمنة الخليج العربي على أسواق الطاقة، فإيران وقطر تملكان اثنين من أكبر ثلاثة احتياطيات للغاز في العالم[3].

معالم البيئة الأمنية للنظام الإقليمي الخليجي:

هناك العديد من الملامح والمعالم الرئيسية لبيئة أمن الخليج العربي تتمثل في[4]:

---

(1) مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية : السياسات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي بين التنويع والرفاه، الموقع الإلكتروني:
http://www.akhbar-alkhaleej.com/12803/article/18737.htm

(2) الكابلي، وديع أحمد، مستقبل الاقتصاد الخليجي إلى عام 2025، (منتدى التنمية البحرين، جدة، جامعة الملك عبد العزيز، 2012)، ص 35.

(3) المرجع السابق ، ص 36

(4) القلاب، موسى حمد ، السياسات الدفاعية لدول مجلس التعاون ، (آراء حول الخليج، 2006)، ص 7.

أ- غياب توازن القوى المحلي، أو التوازن الاستراتيجي، الذي تم طبعه على نحو نسبي في العقدين السابع والثامن من القرن العشرين ،وانتهى بعد حرب الخليج الثانية، حيث تلاشت القوة العراقية التي كان لها وجود وتأثير مهيب باعتبار أن لها ثقلا موازناً للقوة الإيرانية.

ب – بيئة الأمن الإقليمي في الخليج، تواجه عدداً من النزاعات التاريخية التي لا يزال تأثيرها حتى الوقت الحاضر حول المياه والحدود، والمناطق والآبار النفطية، بل وحتى الحقول والبساتين. ومن ذلك النزاعات بشأن السيادة بين إيران والعراق، وبين إيران وعدد من أقطار مجلس التعاون الخليجي، وكذلك بين العراق والكويت، بالرغم من ترسيم الحدود بينهما، كما انتقلت بعض دول الإقليم إلى سياسة الحدود المسيجة فيما بينها، الأمر الذي يشير إلى نمط جديد من التحديات التي تواجهها المنطقة[1].

ج – بيئة الأمن في الخليج في سباق التسّلح غير المعَلن بين إيران وبعض أقطار مجلس التعاون الخليجي.

د – قلق البيئة الأمنية في ظل الحضور العسكري الأمريكي، المتقدم كما ونوعا، والذي يراد له موازنة القوة الإيرانية، واحتواء نفوذها.

هـ – ظهور ظاهرة العنف العابر للحدود، والذي تمثل في مرحلة معينة بجماعات تصنَّف بما يعرف بالإسلام السياسي، ومن الدول التي تعاني من هذه الظاهرة بصفة أساسية" العراق "الذي اقترب في لحظة ما من الانقياد نحو حرب أهلية شاملة، كما تعاني دول أخرى في الإقليم تعاني من الظاهرة ذاتها بدرجات متفاوتة وخاصة المملكة العربية السعودية وإيران[2].

و- غياب أي نظام أو ترتيب أمني مشترك على مستوى الدول الثماني لمشكلة الإقليم، الأمر الذي يترتب عليه غياب التفاهماتو الآليات القادرة على حل الخلافات القائمة، أو محاصرتها ومنع تطورها باتجاه يقود إلى مزيد من التقاطب السياسي، أو النزاع المسلح .

ذ – الاحتمال الدائم بوقوع حرب، و خصوصاً في ظل تفاقم التوترات بين إيران من جهة، وكل من إسرائيل والغرب من جهة أخرى،على خلفية الملف النووي الإيراني،

(1) المرجع السابق ، ص 7.
(2) المرجع السابق، ص 7.

حيث إن بيئة الأمن في الخليج انتقلت من حالة" اللاحرب واللاسلم" إلى حالة الحرب الوشيكة."

مما سبق يمكن القول: أن منطقة الخليج العربي لها أهميتها الاستراتيجية المستمدة من حقائقها الجغرافية، وإمكانياتها الاقتصادية، فضلاً عن التنافس السياسي والعسكري الذي يتصاعد حولها، فجغرافية هذه المنطقة تمثل حلقة وصل بين أكبر ثلاث قارات في العالم، كما أن إشرافها على الخليج العربي يزيد من أهميتها لإمكانية اتصالها بالعالم الخارجي، الأمر الذي أهل تلك المنطقة لاحتضان عدد من الحضارات الإنسانية خلال الحقب التاريخية العابرة.

التحديات التي تواجه دول الخليج العربية في الوقت الراهن تتمثل في التحديات الأمنية المتمثلة في البرنامج النووي الإيراني، والقواعد الأمريكية على الأراضي القطرية وغيرها من أراضي دول المنطقة. وهذه التحديات تفرض على دول الخليج العمل بوعي شديد تحسباً لكافة المتغيرات والتطورات الجارية على الساحتين الدولية والإقليمية.

المطلب الثاني

الملف النووي الإيراني وأمن الخليج

على ضوء الأوضاع الراهنة في منطقة الخليج، وما تشهده من تحولات حادة ومتسارعة، فإن هناك العديد من مصادر التهديد القائمة والمحتملة لأمن الخليج، والعبرة هنا ليست بوجود هذه المصادر فحسب، وإنما بطبيعة المدركات ورؤى الأطراف المعنية لهذه التهديدات، وسبل التعامل معها. ومن هذا المنطلق تتمثل أبرز التهديدات القائمة والمحتملة في منطقة الخليج فيما يلي:

أولاً: تداعيات الملف النووي الإيراني على أمن الخليج:

التداعيات المحتملة للاتفاق بين إيران والولايات المتحدة[1]، غير قاصرة على أطراف التوقيع، بل تشمل مسارات التفاعل في الإقليم ككل، وبصفة خاصة فيما يتعلق بتأثير الاتفاق على المصالح الخليجية، حيث لم تجد الولايات المتحدة سوى

(1) See the full text of the Iran nuclear deal of 14/July/2015 at the Washington post (joint Comprehensive of action) Washington post, 14/7/2015.

التفاوض مع طهران، وليس الضغط عليها أو معاقبتها أو تخويفها، مع الأخذ في الاعتبار أن اتفاق جنيف 24 نوفمبر 2013 يعد مرحلياً، والاختبار الحقيقي يتعلق بتنفيذه على مدى الشهور الستة المقبلة على نحو يجعل الاتفاق بين واشنطن وطهران في إطار سياسة الحد الأدنى أو اختبار النوايا[1]، وبعد اتفاق جنيف تم الوصول إلى تفاهمات لوزان في 2 أبريل 2015.[2]

وقد ركز غالبية الكتَّاب على أن الإتفاق النووي بين القوى الغربية وإيران هو أقرب إلى نظرية المباريات التي تنطوي على فائز وخاسر، بل تلحق الخسائر بأطراف إقليمية أخرى، وبصفة رئيسية دول الخليج، وبشكل أخص المملكة العربية السعودية لاعتبارات خاصة بالجوار الجغرافي، والتنافس المذهبي، والدور الإقليمي[3].

وعلى الرغم من أن الهدف الرئيسي للتوقيع على الاتفاق هو "تحقيق المكاسب" دون التركيز بدرجة أكبر على خسارة الأطراف الأخرى. لأنها تجسد الموازين المتحركة انطلاقاً من أن ثمة أسباباً اقتصادية ومالية وصعوبات تقنية كانت تكتنف البرنامج النووي دفعت إيران إلى الاستعداد لقبول الشروط الدولية، كما أن الولايات المتحدة سعت إلى تجنب خيار اللجوء للعمل العسكري بما يمنع إيران من امتلاك القدرة النووية[4].

وفي هذا السياق يمكن تناول ثلاثة عناصر رئيسية هي: المواقف الخليجية من توقيع الاتفاق النووي الغربي الإيراني، والتأثيرات المحتملة لهذا الاتفاق النووي على المصالح الخليجية، والسياسات المتوقعة لدول الخليج للتعامل مع هذه التأثيرات.

ثانياً: مواقف الخليج من الاتفاق النووي الغربي الإيراني:

بدايةً ينبغي التمييز بين موقف مجلس التعاون الخليجي، وموقف دول الخليج من هذا الاتفاق. بالنسبة لموقف مجلس التعاون الخليجي كمؤسسة إقليمية،

(1) همام ، سامح ، الملف النووي الإيراني متغير جديد في معادلة أمن الخليج ، (مختارات إيرانية، العدد72 ، 2013) ، ص27.
(2) محمد عباس ناجي، الاتفاق النووي الإيراني ومستقبل الشرق الأوسط، كراسات استراتيجية ، العدد 265، سبتمبر 2015، ص8.
(3) البلوي، علي : إيران : مرحلة جديدة من تهديد الأمن القومي لدول الخليج العربي، (المجلة الاقتصادية الإلكترونية ، 2011) على الموقع الالكتروني: http://www.gulfsecurity.org
(4) الدويري ، جمال محمد ، أمن الخليج العربي والثورات العربية 2011، نقلاً عن الموقع الالكتروني : الرابط الإلكتروني al-tagheer.com/arts11717.html

فقد غَلَّبتْ فكرة "الموافقة المشروطة"، حيث رحب المجلس الوزاري الخليجي خلال اجتماعه في الكويت بالاتفاق بين الدول الكبرى وإيران بشأن برنامجها النووي، على أن يكون مقدمة للتوصل إلى حل شامل لهذا الملف. ودعا المجلس إلى التعاون التام مع وكالة الطاقة الذرية. وكما عبر البيان – في جانب آخر منه – عن "أمله في أن تشكل الانتخابات الرئاسية القادمة في إيران مرحلة جديدة بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران مبنية على عدم التدخل وحسن، الجوار، وعدم استخدام القوة أو التهديد بها"(1).

أما بالنسبة للمواقف الخليجية الفردية، فلا يوجد موقف خليجي موحد من هذا الاتفاق، فثمة تباينات واضحة فيما بينها تجاه اتفاق جنيف. حيث سارعت الإمارات والكويت وقطر والبحرين للترحيب بهذا الاتفاق، وتمت الإشادة به بدرجات متفاوتة، فقد أكد رئيس دولة الإمارات خليفة بن زايد – خلال كلمته بمناسبة العيد الوطني لدولة الإمارات – ترحيب الإمارات بما توصلت إليه طهران والقوى العالمية من اتفاق تمهيدي حول برنامج إيران النووي (2).

كما أكد وزير الخارجية البحريني الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة على أن الاتفاق النووي مع إيران يصب في صالح استقرار المنطقة. في حين صرح وكيل وزارة الخارجية الكويتية لوكالة الأنباء كونا بقوله: نأمل أن يشكل هذا الاتفاق بداية ناضجة لاتفاق دائم ينزع فتيل التوتر ويحفظ للمنطقة أمنها واستقرارها (3).

والملاحظ أن الدول الخليجية التي توجد لديها قضايا عالقة مع طهران هي التي بادرت بالترحيب بتوقيع هذا الاتفاق، وهو ما يعكس افتقادها للقدرة على تغيير هذا الواقع الإقليمي أكثر من اقتناعها به.

هذا وقد كانت سلطنة عمان طرفاً وسيطاً بين إيران والولايات المتحدة في المحادثات السرية التي تمت منذ مارس 2010 الماضي بالتوازي مع المفاوضات العلنية، وهو الأمر الذي لم تقم السلطنة بإطلاع دول مجلس التعاون الخليجي

(1) همام ، سامح، مرجع سبق ذكره ، ص27
(2) بيومي ، زكريا سليمان : العرب بين النفوذ الإيراني والمخطط الأمريكي الصهيوني ، (دار العلم للملايين والإيمان ، دمشق ، 2013) ، ص 69.
(3) علاوي ، ستار : البرنامج النووي الإيراني وتداعياته الإقليمية والدولية ، (دار بيت الحكمة ، بغداد ، 2009) ، ص 93.

الأخرى عليه، إذ إن مقتضيات السرية لم تسمح لها بذلك، وهو ما يطرح إشكالية حقيقية تتعلق بحدود التزامات أعضاء مجلس التعاون الخليجي تجاه بعضهم [1].

أما الموقف السعودي فقد غلب عليه التوجس الصريح في بداية الإعلان عن الاتفاق، ثم حدث تحول في الخطاب الرسمي السعودي إلى القبول المشروط، حيث أكدت الحكومة السعودية على أنه إذا توافرت حسن النوايا فيمكن أن يشكل هذا الاتفاق خطوة أولية في اتجاه التوصل لحل شامل للبرنامج النووي الإيراني، لاسميا إذا أفضى إلى إزالة كافة أسلحة الدمار الشامل، وخصوصا السلاح النووي من منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي، على أمل أن يستتبع ذلك المزيد من الخطوات المهمة المؤدية إلى ضمان حق كافة دول المنطقة في الاستخدام السلمي للطاقة النووية" [2].

ومما سبق يمكن القول بأن هناك ثلاثة مواقف خليجية مختلفة. فالتوافق بين دول الخليج حول إيران، والحروب العربية، والملفات الإقليمية، بل والوحدة الخليجية غير قابل للتحقق في بعض الأحيان، وهو ما برز في التنافس القطري–الإماراتي حول الحروب في ليبيا، والتنافس القطري السعودي حول سوريا، وامتناع الكويت عن المساهمة بصورة جدية في قوات درع الجزيرة أثناء تفاقم احتجاجات البحرين، وخروج سلطنة عمان عن القاعدة من خلال علاقاتها الوثيقة مع طهران.

ثالثاً: تأثيرات الاتفاق النووي الإيراني الغربي على دول الخليج:

بوجه عام يمكن القول بأن هناك جملة من التداعيات الناتجة عن توقيع الاتفاق النووي الإيراني – الغربي، على النحو التالي[3] :

1 – اضطلاع إيران بدور الهيمنة الإقليمية: إذ مبعث قلق بعض دول الخليج يتمثل في تركيز الاتفاق على المصالح الأمريكية دون مراعاة هواجس دول الخليج لاسيما فيما يتعلق بتعاظم نفوذ إيران دون ضمانات لأمن دول مجلس التعاون الخليجي، بحيث يميل ميزان القوى لصالح طهران في الشرق الأوسط بعد ثلاثة أعوام وهو ما يمثل جوهر التخوفات الخليجية من الاتفاقات الإيرانية– الغربية.

---

(1) عيسي علي : العلاقات العمانية الإيرانية ، (دار المستقبل ، سلطنة عمان، 2011)، ص 134.
(2) علاوي ، ستار ، مرجع سبق ذكره ، ص 98
(3) عيسي علي ، العلاقات العمانية - الإيرانية ، مرجع سبق ذكره ، ص 39- 40

2 – أضحت الاضطرابات والحروب الدول العربية الكبرى (مصر وسوريا والعراق)، وقد عبرت تصريحات خليجية رسمية عن تخوفها من قوة إيران النووية والعسكرية أمام ضعف تلك القوى.

3 – هناك تخوفات خليجية من أن يكون هذا الاتفاق غير قاصر على البرنامج النووي الإيراني، بل يشمل ملفات إقليمية، ويعطي طهران هامشاً أكبر للمناورة، ويزيد من قدرة فيلق الحرس الثوري الإيراني على التدخل في الدول الخليجية من دون رادع، وهو ما قد يكون على حساب المصالح الخليجية .

4 – تجنيب المنطقة حرباً خليجية رابعة: إذ إن أبرز تأثيرات هذا الاتفاق هو تجنب سيناريو الجحيم الناتج عن نشوب حرب إقليمية دولية، وبحيث تجد دول الخليج نفسها مضطرة للاستعداد لاحتمال اندلاع حرب في المنطقة لا تريدها في ظل التصعيد المتبادل بين إيران من ناحية، والولايات المتحدة وإسرائيل من ناحية أخرى، على نحو كان يوحي بقرب الاستعدادات لتوجيه ضربة عسكرية لطهران، على اعتبار أن دول المجلس ستكون أحد الأطراف الرئيسية المتضررة من الحرب اقتصادياً وسياسياً وبيئياً .

خلاصة القول بأن دول الخليج لازالت تشعر بالقلق من الاتفاق النووي لأنها تراه يصب في مصلحة إيران وتعاظمها في المنطقة على حساب مصالح الدول العربية(1).

رابعاً: سياسات دول الخليج في مرحلة ما بعد توقيع الاتفاق النووي:

هناك حزمة من السياسات التي ربما تنتهجها دول الخليج خلال المرحلة المقبلة للتعامل مع تأثيرات اتفاق جنيف على النحو التالي(2) :

1-استمرار دول خليجية، وتحديداً السعودية والإمارات، في نهج عدم إتباع سياسات إقليمية تتماشى كلية مع الخطوط العريضة لاستراتيجية الولايات

(1) Payam Mohsei, Iran and the Arab world after the Nuclear Deal (Harvard Kennedy school, Belfer center, August 2015) p7.

(2) علي حسين باكير: إيران والتنافس الشرق أوسطي التقاء وتصادم المشاريع، (دار عمار، الأردن، 2013) ، ص 87 - 90

المتحدة بحيث تكون هناك سياسات أحادية من شأنها، في بعض الحالات، أن تتعارض مع مصالح الولايات المتحدة.

2- تنويع التحالفات الدولية للدول الخليجية: فثمة أصوات تدعو إلى إقامة علاقات أوسع مع روسيا وفرنسا كوسيلة لموازنة العلاقات الأمريكية الإيرانية، وهي ليست أصواتاً جديدة، بل تتماشى مع اتجاه عام يرى أن دول الخليج تحاول توسيع اتصالاتها وعلاقاتها مع الصين وفرنسا وايطاليا والهند وروسيا، لاسيما بعد أن بات واضحا أن واشنطن صارت مقتنعة بأن اعتمادها في سياساتها تجاه المنطقة على تحالفاتها العربية لم يعد كافياً.

3- تطوير الأطر التنظيمية الخليجية، وذلك من خلال البدء في تطوير القدرات الذاتية الخليجية بشكل تدريجي من خلال تطوير قوة درع الجزيرة، وتنمية قدراتها، وتعديل مهامها لتعمل كقوة تدخل سريع لتأمين الأهداف الحيوية في دول مجلس التعاون الخليجي على نحو ما برز في حالة احتجاجات البحرين.

4- السعي لامتلاك برامج نووية خليجية إذ برزت دعوات في الصحف الخليجية والعربية التي تمولها دول خليجية للتجهيز للمشروع النووي السعودي والإماراتي لموازاة المشروع الإيراني.

5- دعم مسألة إجراء حوار بين إيران ودول الخليج بما يوفر تطمينات للطرفين: وقد يقود إلى بدء مرحلة جديدة من العلاقات بين إيران ودول الخليج.

وخلاصة ما سبق هو أن التحرك الخليجي في مواجهة البرنامج النووي الإيراني يتأرجح بين ثلاثة خيارات[1]:

أولاً: بدء برنامج نووي سلمي يتم تحويله مستقبلاً إذا ما اقتضت الضرورة إلى برنامج عسكري على غرار ما قامت به الدول النووية في العالم.

ثانياً: الدخول في تحالفات استراتيجية علنية مع قوى نووية للحصول على مظلة نووية لتأمين ردع استراتيجي تجاه إيران.

---

(1) Suzanne Maloney, Thinking the unthinkable: the Gulf states and the prospect of nuclear Iran (SABAN center, Middle east memo, No. 27; January 2013) p10.

ثالثا : شراء سلاح نووي جاهز، ويبدو أن دول الخليج سبق أن انحازت إلى الخيار الأول لأن تكلفته السياسية أقل، وهو ما عبر عنه البيان الختامي لقمة الرياض عام 2006، والذي أكد على الرغبة الخليجية في تطوير برنامج مشترك في مجال التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية طبقاً للمعايير والأنظمة الدولية.

المبحث الثاني

تحديات أمن الخليج

لكي نعرف ما هي مصادر التهديد لأمن الخليج من وجهة النظر العربية، وما هو المطلوب عمله، لابد من التعرف على حال أمن الخليج اليوم. فعلى الرغم من أن المنطقة تعيش منذ عقود في حالة من التوتر، وشهدت الكثير من الحروب، فإنه لم يحدث في أي وقت من الأوقات أن كان أمن الخليج مهددا كما هو إليوم. وسبب ذلك هو حالة عدم الاستقرار الداخلي في الكثير من دول الخليج العربي منذ اندلاع الحروب والصراعات في البلدان العربية باسم الربيع العربي، والتطورات على الساحة العراقية وتأثيرها على كافة دول الخليج وتغذية الإسلام السياسي داخل الدول الخليجية التي توجد بها مكونات مذهبية.

في هذا المبحث وضمن الحديث عن تحديات أمن الخليج نتناول موضوع استمرار الأوضاع اللامستقرة من العراق (المطلب الأول) ومسألة تغذية الإسلام السياسي المذهبي في الخليج (المطلب الثاني) والعلاقات القطرية الأمريكية (المطلب الثالث) وأخيراً صراع القوى العالمية على اجتذاب بعض دول الخليج نحوها (المطلب الرابع).

المطلب الأول

إستمرار الأوضاع اللامستقرة في العراق

قاد الاحتلال الأمريكي العراق إلى تطورات تشكل تهديدا كبيرا لكل دول الخليج العربية من زوايا كثيرة، وأخطر هذه التطورات على دول المنطقة الصراع الطائفي الذي يشهده العراق، واحتمالات تقسيمه على أساس طائفي. فالصراع الطائفي في العراق يهدد بتفجير الخلافات والصراعات الطائفية في دول المنطقة.

وقد شهدنا مظاهر لهذا بالفعل في الفترة الماضية منذ بدء الاحتلال، فلا شك في أن الاحتقانات الطائفية التي تشهدها دول المنطقة وتصاعدها كان نتاجا مباشرا لما يحدث في العراق.[1]

وسوف يكون تأثير تقسيم العراق على أسس طائفية، وقيام دولة شيعية في الجنوب، خطيراً على كل المنطقة، لما يقود له ذلك من فتح المجال أمام إشعال الصراع الطائفي في دول المنطقة، كما أنه قد يغذي نزعات الانفصال والتقسيم الموجودة بالفعل، وخصوصا في السعودية. فاحتلال العراق أفسح المجال أمام النفوذ الإيراني هناك بحيث أصبح العراق عمليا مركز قوة لإيران، وقاعدة انطلاق لها نحو نفوذ أكبر في المنطقة.[1]

فالعراق من الدول الخليجية الكبرى، ولاشك في أن الأوضاع اللامستقرة فيه في الوقت الراهن تشكل تهديداً مباشراً لأمن الخليج بوجه عام، ويتضح ذلك بصفة عامة من خلال ما يلي[2]:

1. تردي الحالة الأمنية رغم كل الجهود المبذولة لضبط الانفلات الأمني، وفرض النظام، وتعثر العملية السياسية في ظل استمرار غياب الاتفاق بين القوى والتكوينات العراقية الرئيسية على مشروع يتعلق بواقع ومستقبل الدولة والنظام السياسي في العراق.
2. استمرار سيطرة الميليشيات المسلحة، وانتشار العنف الطائفي، وزيادة عمليات التهجير القسري على أسس طائفية، وتفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وخصوصاً مع استمرار ضعف أجهزة السلطة ومؤسساتها.
3. سيطرة الجماعات الدينية المسلحة وعلى رأسها داعش على بعض المناطق العراقية، وفرض سيطرتها عليها، وقتل وتشريد من لا ينتمي إلى أفكارها المتطرفة. وفي الوقت نفسه تزايد التدخلات الإيرانية في العراق، وتزويد ما

---

(1) هشام القروي: مشروع الاحتلال ومشروع الدولة الوطنية الديمقراطية: العراق من المعالجة الأمنية إلى المعالجة السياسية، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2011) ، ص8.

(1) عبد العزيز شحادة المنصور، أمن الخليج العربي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق:دراسة في صراع الرؤى والمشروعات (مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 25، العدد الأول-2009) ، ص 13

(2) علي حسين باكير : العراق في حسابات تركيا الاستراتيجية والتوجهات المستقبلية ، (تقارير مركز الجزيرة للدراسات ، 2014) ، ص7.

يسمى بالحشد الشعبي الشيعي بالسلاح لمواجهة داعش حتى أضحت الحياة في العراق لا تحتمل.

4. أصبح العراق مجالا مفتوحًا للتدخلات الخارجية من قبل دول وتنظيمات عابرة لحدود الدول، وتوصيل الرسائل لبعض الأطراف الإقليمية والدولية ذات التأثير الكبير على الأوضاع الداخلية في العراق، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وإيران وتنظيم القاعدة. فالأولى لها وجودها العسكري والأمني والسياسي المكثف في العراق، فيما تسيطر الثانية على كثير من مفاصل الدولة العراقية. أما تنظيم القاعدة فقد وجد في العراق ما بعد الرئيس العراقي الراحل صدام حسين الذي أصبح يعاني من الفوضى والانقسام وأصبح ملاذًا مناسبًا للتنظيم(1).

5. تزايد احتمالات تقسيم العراق أو تفكك الدولة العراقية. فإذا كان عدم الاستقرار في العراق يؤثر سلبًا على الأمن في الخليج، فإن الخطر سيكون أعظم في حالة نشوب حرب أهلية قد تفضي إلى تقسيم العراق بحيث تظهر دويلة كردية في الشمال، ودويلة شيعية في الجنوب، ودويلة سنية في الوسط، ومما يثير القلق على مستقبل العراق أن هناك الكثير من المعطيات والعوامل التي يمكن أن تساعد على ذلك لاسيما أن الواقع في العراق هو أقرب إلى التقسيم من الناحية العملية في حالة استمرار دورة العنف والعنف المضاد التي تجعل العراق في شبه حرب أهلية، حيث إن تفكك الدولة العراقية سيفضي إلى مزيد من عدم الاستقرار، فالعلاقة بين الدويلات تكون في الأغلب الأعم ومحكومة بطابع الصراع والمواجهة، وكل منها سوف يسعى إلى تعزيز موقعه من خلال الارتباط بقوة خارجية بحيث يصبح مجرد أداة لها، كما أن التفكك يجعل من العراق بؤرة لتصدير التطرف والإرهاب إلى خارج حدوده. فالتجارب التاريخية المقارنة تؤكد على أنه في حالة غياب الدولة المركزية يفتح المجال لترعرع وتمدد دور جماعات التطرف والإرهاب كما هي الحال في تجربتي الصومال وأفغانستان(2) .

---

(1) هشام القروي: مرجع سبق ذكره ، ص 10.

(2)عماد مؤيد جاسم الموسوي :أثر التغييرات السياسية في المنطقة العربية في السياسات الإقليمية وانعكاساتها على العراق، (مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد الأول ، 2012)، ص25.

6. خشـية دول الخلـيج مـن أن تتحـول الحـرب الداخليـة فـي العـراق إلـى حـرب بالوكالـة بينهـا وبـين منافسـتها الرئيسية فـي المنطقـة إيـران التـي تسـاعد وتسـاند وتمول الجماعات السياسية والدينية الشيعية المتطرفة داخل العراق والموالية لها، وهو مـا سيستدعي تمويل السـعودية لحلفائها المحليين من السنة والعرب غير المسلمين داخل العراق وهذا الأمر كفيل بتجدد الصراع الإقليمي داخل النظام الإقليمـي الخليجـي، بمـا يصـعب معـه الـتحكم فـي مسـارات هـذه الصـراعات المتداخلـة والمتشـابكة، وهـو مـا قـد يـؤدي إلـى نشـوب حـرب جديـدة فـي الخلـيج العربي بعد ما يقرب من عقد على حرب احتلال العراق[1].

ويمكن القول بأن الوضع في العراق يشكل تهديدا مباشرا على أمن الخليج بفضل استهداف داعش وتدميرها للمواقع والأماكن الدينية الشيعية والمسيحية دون غيرها مما يساعد على إشعال وتأجيج حرب طائفية وعرقية داخل العراق بين السنة والشيعة والمسيحيين وربما الأكراد وقد تمتد نيرانها إلى خارج حدود العراق بصورة تستدعي تدخل أطراف خارجية فيه، مثل تركيا وإيران وغيره، وهو ما سيستدعي من المملكة العربية السعودية وحلفائها الخليجيين والعرب التدخل بصورة مماثلة لاستعادة التوازن الإقليمي، وعدم السماح بتفتيت العراق، أو الهيمنة عليه من جانب إحدى القوى الإقليمية المجاورة.

المطلب الثاني

تغذية الإسلام السياسي المذهبي في الخليج

قبل تحليل خطورة المد الإيراني الطائفي الذي تتبناه إيران لتوسيع محيطها الإقليمي لابد من التذكير ببعض الإحصائيات حول الديمغرافية الطائفية والعرقية الخليجية. وفقاً لتقديرات وكالة المخابرات الأمريكية (CIA)، وتقرير الأطلس العربي، فإنه توجد بالسعودية أكثرية سنِّية و أقلية شيعية تقدر بحوالي 10% من السكان وفق التعداد السكاني لشهر سبتمبر من عام 2004، وأخرى إسماعيلية تقدر بحوالي 3%. وفي البحرين أكثرية شيعية – كما يقول التقرير– ولكن يوجد فيها العديد من الأقليات العِرقية والدينية مثل الإيرانيين حوالي 10%، والآسيويين من غير الإيرانيين (الهنود

(1)علي حسين باكير : مرجع سبق ذكره ، ص 8.

والبلوش والباكستانيين وغيرهم) حوالي 17%. وفي قطر، يشكِّل الإيرانيون (بمن فيهم البلوش) حوالي 10% من إجمالي السكان، فيما يشكِّل الباكستانيون (بمن فيهم البلوش) حوالي 18%، والهندوس حوالي 3%، والشيعة حوالي 10%. وفي الكويت تحكمها أكثرية سنِّية بواقع 45% وبها أقلية شيعية حوالي 30%، وفيها مسيحيون عرب حوالي 8%، وإيرانيون حوالي 5%. أما في دولة الإمارات العربية المتحدة فيشكِّل السكان من أصل إيراني 12% من السكان، والآسيويون الآخرون 50%، ويمثل الشيعة 16% من السكان، والسُّنَّة حوالي 80%، والأديان الأخرى 4%. وأخيرًا في سلطنة عُمان؛ فالنظام الرسمي فيها يعتمد المذهب الإباضي، وترجع جذور الإباضية فيها إلى القرن الثامن الميلادي، هذا بالإضافة إلى وجود جميع الطوائف الإسلامية السنية والشيعية، ويشكِّل الإباضيون 80% من السكان(1).

ومع كل هذه الفسيفساء الدينية والعرقية ظلَّ الخليج متعايشًا وهادئًا، فلم تحرك مياهه الهادئة خلافات الساسة، ولا مصالح الغزاة. ويؤكد ذلك البعض بقوله: "بما يشبه اليقين منطقة الخليج حربًا طائفية ذات بال منذ القرن التاسع الميلادي الذي تشكَّلت فيه جماعات مذهبية دينية، وقامت فيه إمارات مذهبية في نواح مختلفة من منطقة الخليج"(2).

ولم ينس ملالي الجمهورية الإسلامية وحرسها الثوري التعبئة السياسية والأيديولوجية لدول المجلس التي وقفت مع العراق في حربه ضد إيران. فمنذ نهاية الحرب أعدت إيران خطة استراتيجية بأدوات ناعمة وصلبة للثأر من المعسكر السُّنِّي العراقي والخليجي، ولذلك كانت إيران أول المتحالفين مع أمريكا منذ وصول طلائع القوات الأميركية لأفغانستان والعراق؛ حيث تهيأت الفرصة لاستغلال العراق كسرداب طائفي ثم منطلقًا لإقامة الهلال الشيعي على أمل أن يكتمل قمرًا، حين تتاح الفرصة لضم الخليج إليه وهكذا. وقد رفعت إيران تدريجيًّا من سقف تداخلاتها موظِّفة الحراك الطائفي حول الخليج وداخله بهدف إخراجه من مجرد تفريعات مذهبية للديانة

---

(1) عبد الحسين صالح الطائي، مفهوم الطائفية السياسية: تحليل جذورها الفكرية والثقافية والاجتماعية، والاقتصادية، (موقع الحزب الشيوعي العراقي، 2014) على الرابط التالي :
http://www.iraqicp.com/index.php/sections/objekt/17761-2014-08-02-20-49-2 ،
(2) عزمي بشارة : الاستبداد يؤجِّج الطائفية، ورقة بحثية مقدمة إلى مؤتمر "الطائفية وصناعة الأقليات" المنعقد في الأردن بتاريخ 13 سبتمبر/أيلول عام 2014.

الإسلامية تعايشت قرونًا ليصبح وحدات سياسية واجتماعية وثقافية متباغضة ثم متنافرة فمتناحرة. لذلك، أوَتْ بعض قادة القاعدة وتبنَّت الفصائل الشيعية كحزب الله اللبناني، مرورًا بجمعية الوفاق البحرينية، مما أوقع الخليجيين في كماشة طائفية إيرانية[1].

ولم يكن ما يسمى بالربيع العربي فصلا معزولا، أو قصرا على دول دون غيرها، بل امتد ليشمل منطقة الخليج العربي، وان تفاوتت قوة تأثيراته على دول المنطقة لأسباب تتعلق بمستوى حالة الاحتقان السياسي الداخلي لكل دولة من دول الخليج.ففي البحرين يبدو أن الأوضاع كانت مهيأة للانفجار، لذا نجدها في طليعة الدول الخليجية التي تفاعلت بقوة مع زخم التحولات الثورية العربية حيث شهدت حركة احتجاج واسعة النطاق، لكن المفاجأة الحقيقية هي سلطنة عمان التي لم تشأ إلا ان تكون هي الأخرى متفاعلة وبقوة مع الإحداث دون ان تكون هناك مقدمات معلنة في الأشهر التي سبقت تفجرها، ولم تكن السعودية بمنأى عن حركة الاحتجاجات فقد امتدت أصداؤها الى تلك الدولة، و ليس غريباً أن تشهد السعودية حركة الاحتجاجات تلك، لاسيما وقد شهدت أطرافها الإقليمية حركة احتجاجات واسعة النطاق، فمن الشمال كانت (سوريا) ومن الجنوب (اليمن)، ومن الشرق (البحرين)، ومن الغرب (تونس ومصر)، ولا ننسى الكويت التي شهدت هي الأخرى حركة احتجاج شعبية في أيلول 2011 قادتها مجموعة من الشباب الكويتي[2].

ويمكن القول بأن الطائفية والمذهبية تشكل تهديدا خطيرًا في المدى القريب والبعيد على أمن الخليج، وذلك مرهون بزخم الطموح الإيراني باتجاه مساندة الحراك الشيعي في بعض دول الخليج. ولتجنب تلك المخاطر ينبغي :

أ- تعزيز الهوية الوطنية والخليجية الجامعة من خلال تحقيق المساواة في الحقوق والواجبات لجميع المواطنين، والنظر للفرد بناء على مواطنته وكفاءته، وليس بناء على طائفته .

ب-تسريع خُطا وحدة وتكامل دول الخليج العربي السياسية والعسكرية والأمنية والاجتماعية للوصول للنموذج "الاتحادي" المأمول.

(1) شحاتة محمد ناصر: السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي : الاستمرارية والتغيير ، (دار العين للنشر، القاهرة ، 2015) ، ص153

(2) أشرف محمود، تنظيم داعش، (دار الفرات، العراق، 2015)، ص48.

ج- وضع حد للتهميش السياسي القائم على الأسس الطائفية والمذهبية.

المطلب الثالث

العلاقات القطرية الأمريكية

للعلاقات القطرية الأمريكية تأثيرها الواضح على أمن الخليج، حيث تهدف الإدارة الأمريكية من استخدام قواعدها العسكرية إلى تحقيق عدة أهداف وضحها الرئيس الأمريكي الأسبق بوش في رسالة وجهها إلى مؤتمر القمة العربي في بغداد بتاريخ 17-22مايو عام ١٩٩٠م محدداً فيها استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط وكان من أبرز بنودها:

1. من أهم أهداف الولايات المتحدة الأمريكية الالتزام بالمحافظة على حرية الملاحة في المياه الدولية بما في ذلك مياه الخليج، وسوف لن نتوانى عن اتخاذ التدابير الأمنية والعسكرية لإبقاء تلك الطرق المائية مفتوحة، وبالتالي فتأمين بقاء مضيق هرمز مفتوحا لتدفق البترول مسألة استراتيجية لا يمكن التغاضي عنها.
2. ضمان استقرار تدفق البترول، حيث تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أن أمن واستقرار الدول الصديقة والمرتبطة بمعاهدات معها من أولويات استراتيجياتها المستقبلية.
3. الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة قد تم الاتفاق عليه مع الدول الصديقة، وقد رحبت جميعها بذلك إبان الحرب العراقية الإيرانية، ولا تنوي الولايات المتحدة الأمريكية مطلقا التخلي عن الوجود العسكري في مياه الخليج والبحر العربي، وهذه المسألة غير قابلة للنقاش أبدا حتى بالطرق الدبلوماسية[1] فهناك قواعد عسكرية امريكية في بعض دول الخليج ومنها القواعد الموجودة في دولة قطر وتهديدها لكل دول الخليج. كان من أبرز نتائج الغزو العراقي لدولة الكويت تزايد الوجود الأجنبي وخاصة الأمريكي في منطقة الخليج، حيث أصبح للولايات المتحدة الأمريكية وجودها العسكري المكثف والمباشر في المنطقة، وذلك من

---

(1) مركز الخليج العربي للدراسات والبحوث الاستراتيجية، تقرير معلومات القواعد العسكرية الغربية بالخليج... الأهداف والانتشار WWW .GulfStudies.Info

خلال قوات برية وجوية، وقواعد وتسهيلات عسكرية، ومخازن أسلحة، وأساطيل وحاملات طائرات تجوب مياه الخليج، ومن ثم فقد أصبحت الولايات المتحدة لاعبًا رئيسيًا في التفاعلات السياسية والأمنية في المنطقة، والطرف الدولي الرئيسي في معادلة الأمن في الخليج . ولا شك في أن هذا التداخل المكثف والمعقد بين ما هو محلي وإقليمي ودولي في منطقة الخليج إنما يزيد من معضلة الأمن تعقيدًا[1] فبموجب الاتفاق الأمني الموقع بين قطر والولايات المتحدة، إضافةً إلى استيعاب الاستراتيجية القطرية لمجمل التوجهات الأمريكية وكذا الانخراط القطري المباشر في كل مشاريع الإصلاحات الأمريكية في المنطقة تكون قطر قد تمكنت فعلاً من استقطاب الموقف الأمريكي الداعم لصالحها، وفي الوقت نفسه تكون الولايات المتحدة الأمريكية بموجب هذا الاتفاق الأمني قد تمكنت من السيطرة على العلاقات القطرية مع الجماعات الإسلامية والمنظمات الجهادية، وكذا الكيانات السياسية المعارضة للأنظمة الحاكمة في الدول الحليفة للأمريكان، وأيضاً السيطرة على مخرجات العلاقات القطرية مع الأنظمة الحاكمة في الدول المناهضة للسياسات الأمريكية في المنطقة ضمن برنامج أمني متفق عليه مع الأمريكيين. والأمر الذي ينبغي ملاحظته هو أنه في ظل هذه العلاقات القطرية الأمريكية الراسخة، والتعاون الأمني الوثيق شهدت السنوات الأخيرة تمدد استراتيجية قطر الإقليمية، وازدادت توسعاً لتشمل مناطق نفوذ جديدة أبعد من محيط قطر الخليجي، حيث مارست قطر أدواراً دبلوماسية مؤثرة في المنطقة، وأطلقت عدة مبادرات للتسوية بين العديد من الأطراف المتصارعة[2]

ومن خلال قراءة متأنية لشكل وطبيعة العلاقات العسكرية والأمنية بين قطر والولايات المتحدة يمكن القول بـ:

- قدمت قطر للولايات المتحدة ولا تزال تقدم المزيد من التسهيلات العسكرية، والمزيد من التعاون الأمني، مقابل أن تقوم قطر بممارسة بعض الأدوار في

(1) العلاف، إبراهيم خليل ، القدرات النووية الإيرانية وأمن الشرق الأوسط ، مرجع سبق ذكره ، ص 26
(2) فاضل يحيى صدقة، دول الخليج الاتحاد أم الضعف، (مجلة آراء حول الخليج، العدد 92 ، 2012) ، ص16.

إطار استراتيجيتها الإقليمية الهادفة إلى تسوية المنازعات الإقليمية في المنطقة وبخاصة تلك القضايا والمنازعات التي تمنح قطر البريق الإعلامي كدولة تمارس أدوارها السيادية بكل استقلالية. وبالتالي فإن الولايات المتحدة لا تريد أن تخسر مكاسبها العسكرية والأمنية طالما أن قطر باتت تستضيف أهم بنية عسكرية وأمنية لها مقابل بعض المواقف الدعائية التي تكسبها قطر وبدعم من الأمريكان.

- تدرك الولايات المتحدة أن قطر، وإن مارست بعض الأدوار التي تظهر فيها كدولة كبيرة، إلا أنها في حقيقتها دولة صغيرة، ولا تتمتع بقوة إستراتيجية بالشكل الذي يؤهلها إلى حماية مواقفها، أو تنفيذ مبادراتها وقراراتها؛ وبالتالي فإن أمريكا تدرك أن المناهضين لسياستها في المنطقة قد لا يستفيدون من مواقف قطر سوى الناتج الدعائي، والأثر المعنوي والنفسي فقط..

المطلب الرابع

صراع القوي العالمية والإقليمية على اجتذاب بعض دول الخليج العربي نحوها

فقد شهدت المنطقة أربعة حروب لا تزال تداعياتها مستمرة هي : الحرب العراقية-الإيرانية التي استمرت فترة طويلة، وكارثة الغزو العراقي لدولة الكويت، وحرب تحرير الكويت، والحرب الأمريكية -البريطانية على العراق، التي انتهت ووقوع العراق في قبضة الاحتلال الأمريكي وهو ما أفضى إلى تفكيك أجهزة الدولة العراقية ومؤسساتها، ودخول البلاد في دوامة من العنف والصراعات التي لا يعرف أحد كيفية الخروج منها، ولا شك في أن كثرة الحروب والصراعات التي شهدتها المنطقة عمقت من الهواجس والمخاوف لدى العديد من الأطراف المعنية، مما أثر ويؤثر سلبًا في فرص وإمكانيات بلورة صيغة مستقرة للأمن في الخليج(1).

نظراً لما تتمتع به منطقة الخليج من أهمية اقتصادية وإستراتيجية على الصعيد العالمي، حيث تساهم دول الخليج بأكبر كمية من الإنتاج العالمي للنفط، ويتوافر لديها أكبر حجم من الاحتياطي العالمي من هذه السلعة الاستراتيجية المهمة، وهو ما تؤكده

(1) مثنى، علي محمد شاطر ، مجلس التعاون الخليجي: 30 عامًا من الإنجازات في جميع المجالات،(مجلة الثوابت ، العدد، 26 ، 2008) ، ص 34.

التقارير والدراسات العديدة التي يتم الاعتماد عليها بالرغم من توافر العديد من المصادر البديلة للنفط، فإنها أصبحت منطقة ذات أطماع عالمية تتنافس عليها القوى الإقليمية والعالمية وبالتالي فإن الازدهار الاقتصادي على الصعيد العالمي يتوقف في جانب مهم منه على حالة الأمن والاستقرار في منطقة الخليج[1].

فالثروة النفطية الضخمة للمنطقة جعلتها في بؤرة إهتمام القوى الدولية الكبرى. وليس من قبيل المبالغة القول بأن النفط شكل عنصرًا جوهريًا في مختلف الحروب التي شهدتها المنطقة، وأن القضايا والمشكلات المتفجرة فيها تهدد بمزيد من المخاطر وعدم الاستقرار في حال عدم التوصل إلى حلول جذرية لها عبر القنوات والوسائل السياسية والدبلوماسية. فهناك المسألة العراقية، والإرهاب المخيم على بعض الدول، وحالة عدم الاستقرار في الكثير من دول الخليج. كل هذه المشكلات والقضايا تنطوي على كثير من عناصر التهديد لأمن الخليج [2]. وباستثناء المملكة العربية السعودية، فإن دول مجلس التعاون الخليجي بصفة عامة دول –صغيرة بمعايير المساحة وعدد السكان ،والقدرات العسكرية، ولكن لديها في الوقت نفسه ثروات نفطية كبيرة، والمشكلة هي أن هذه الدول توجد في منطقة مضطربة وغير مستقرة من العالم، وخصوصاً في ظل وجود قوى إقليمية ودولية كبرى لها طموحات وتطلعات ولم يترتب حدوث أي تقدم بشأن وضع أو بلورة صيغة مقبولة لاستقرار أمن الخليج على الرغم من أن هناك المئات من اللقاءات الرسمية والندوات والمؤتمرات العلمية والكتب والدراسات التي تطرقت لموضوع أمن الخليج على مدى العقود الماضية، وخصوصاً في ظل وجود تباينات واضحة بين دول المجلس بشأن تحديد مصادر الخطر والتهديد، وتحديد من هو العدو ومن هو الصديق، مما أدى إلى تفاقم حدة الخلافات والصراعات في المنطقة[3].

---

(1) العيسوي، أشرف سعد، الناتو وأمن الخليج ، (مجلة الملك خالد العسكرية، العدد 86 ، 2006) ، ص 11
(2) العلاف، إبراهيم خليل، القدرات النووية الإيرانية وأمن الشرق الأوسط، (صحيفة دنيا الوطن، 2006) ، ص 16.
(3) فقيرة، جلال إبراهيم ، اتجاهات السياسة الخارجية للجمهورية اليمنية، صنعاء (معهد الميثاق للدراسات والبحوث والتدريب. 2007) ، ص 7.

مما سبق يمكن القول بـ:

1 – أن إيران لا تصادق أو تعادي أحدا إلا بقدر ما يقربها ذلك من هدفها النهائي وهو القوة وحدها. فبالنسبة لإيران تتغير خرائط الأصدقاء والأعداء مع تغير خرائط القوة وموازينها، فليس هناك عدو دائم ولا صديق دائم في طبيعة العلاقات الإيرانية الخليجية في المجمل، ويصدق هذا على الخليج كما يصدق على غيره، غير أنه في الخليج أكثر وضوحا وجلاء، الأمر الذي حتم عليها أن تكون لديها علاقات طيبة مع دول كانت ترفضها وتعتبرها من مهددات أمن الخليج.

2– أن قطر بعلاقاتها الاستراتيجية وبالقواعد الأمريكية الموجودة فيها، وبسياساتها غير المتناغمة مع طبيعة العلاقات العربية، تشكل تهديدا مباشرا لأمن الخليج، فحين يبرز اختلاف مصالح أي دولة خليجية مع المصالح الأمريكية فان الضربة الأمريكية سوف تكون موجهة من القواعد الأمريكية الموجودة في قطر.

3– أن الاستراتيجية الإيرانية تجاه أمن الخليج، والملف النووي الإيراني تعتبر من عوامل التهديد المباشرة لأمن الخليج العربي، الأمر الذي يتوجب بناء عليه أن تتخذ دول الخليج التدابير السياسية اللازمة من أجل حماية أمنها واستقرارها.

4– أن العلاقة بين قطر وإيران الثنائية الخطر على أمن الخليج – تثير الكثير من المشكلات والتهديدات الإضافية لأمن الخليج العربي.

الفصل الرابع

رؤية مستقبلية للعلاقات القطرية الإيرانية

وتأثيرها على أمن الخليج

الفصل الرابع

رؤية مستقبلية للعلاقات القطرية الإيرانية وتأثيرها على أمن الخليج

تهتم الدراسات المستقبلية بتحديد العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى تغييرات في المستقبل، وقد تزايد الاهتمام بهذه الدراسات في الآونة الأخيرة إنطلاقا من دورها المهم في التنبؤ، ورسم صورة متعددة للمستقبل، مما يسهم في أخذ الاحتياطات الأزمة ويقلل من احتمالات الوقوع في الخطأ وتفاقم الأوضاع، وبهذا تكون البدائل الممنوحة هي بمثابة خطة وقائية لمواجهة التغيرات غير المرغوب فيها.

ويعتبر السيناريو واحدا من بين العديد من منهجيات دراسة وتحليل المستقبليات، وهو عبارة عن طريقة تحليلية احتمالية تمكن الباحث من تتبع المسار العام لتطور الأحداث والظواهر الدولية انطلاقا من وضعها الراهن وصولا إلى رصد سلسلة من التوقعات المستقبلية لهذه الأحداث والظواهر [1].

وعلية يمكن القول بأن السيناريوهات تعمل على مواجهة التقلبات المختلفة للبيئة الدولية والإقليمية والمحلية مع إنعكاساتها الإيجابية والسلبية على مستوى العلاقات الدولية ونظرا لتعقد المخططات المستقبلية للظاهرة الدولية فإن استخدام مجموعة من السيناريوهات المحتمل حدوثها مهمة للتقليل من الأضرار أو حتى مواجهتها. أما أنواع السيناريوهات فأبرز المدارس والاتجاهات تجمع على تقسيمها إلى ثلاثة أصناف[2] هي: أولاً سيناريو استمرار الأوضاع الراهنة. وثانياً: السيناريو الإصلاحي: ويرصد امكانية حدوث تغييرات نوعية على الظاهرة موضوع الدراسة في واقعها الحالي، مما ينعكس على نوعية واهمية المتغيرات المتحكمة فيها. وثالثاً السيناريو التحولي أو الراديكالي: ويؤكد هذا السيناريو على حدوث تحولات راديكالية في المحيطين الداخلي والخارجي، مما ينتج تحولا جذريا مقارنة بالاتجاهات السابقة للظاهرة قيد الدراسة.

---

(1) حسين بوقارة : الاستشراف في العلاقات الدولية مقاربة منهجية ، (مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 21، يناير 2004) ، ص 187.

(2) حسين قادري : العولمة والصراع الإسرائيلي الفلسطيني. (مجلة عالم التربية ، العدد 17، 2007). ص 289.

في هذا المبحث يحاول البحث استشراف مستقبل العلاقات القطرية الايرانية وتأثيرها على أمن الخليج وفق ثلاثة مطالب مبنية على الثلاثة احتمالات السابقة. وهذا لا يعني جزم الباحث المطلق، وإنما هي أداة تعتمد على مجموعة من المتغيرات يحتمل حدوثها، وتقلل من أضرارها مستقبلاً، ومع هذا تبقى المفاجأة عنصراً لا يمكن للباحث قياسه.

المبحث الأول

سيناريو استمرار الوضع الراهن بين قطر وإيران، وتأثيره على أمن الخليج

تعتبر العلاقات القطرية الايرانية نموذجا فريدا، فهي العلاقات الوحيدة التي تميزت بالثبات رغم كل الظروف، وتلك العلاقات ارتبطت بعدة عوامل تاريخية ودينية وثقافية واقتصادية واجتماعية كانت أساسا في استمرارها وتوطيدها. ولكن في نفس الوقت فإن إيران وقطر لا تعيشان بمعزل عن بيئتهما الإقليمية والدولية، فكل تحول في تلك البيئات ينعكس على علاقات البلدين، ويؤثر تأثيراً مباشراً على أمن الخليج. [1] وللنظام الإقليمي عدة محددات داخلية واقليمية ودولية تضبط مسار هذا النظام، وتحدد أنماط العلاقات بين وحداته، ويكون لها تأثيرها السلبي أو الإيجابي عليه.[2]

فالعلاقات القطرية الايرانية تميزت بالإستمرارية والدوام منذ مساندة الجمهورية الايرانية لدولة قطر في حصولها على الاستقلال، وهو ما انعكس على عدة ميادين تعاونية واستمرت هذة الحالة من الثبات حتي بدء ما يسمى بالربيع العربي في بداية العام 2011. هذا الحدث الكبير كان لة تداعياتة على البييئة الدولية والاقليمية والمحلية على كافة الدول العربية، وكان هناك الكثير من القضايا التي تعتبر تحدياً كبيراً على استمرارية العلاقات بين البلدين، فوقوف إيران بجانب نظام الأسد ووقوف قطر بجانب الأطراف المعارضة ودعمها لهم بالسلاح كان تحدياً كبيراً في تطورعلاقات البلدين. وأيضاً وقوف إيران بجانب الحوثيين في اليمن

(1) محمد السعيد إدريس: تحليل النظم الإقليمية، دراسة في أصول العلاقات الدولية والإقليمية، القاهرة، (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2001)، ص 57.

(2) Elman، Colin .Appraising the Field on International Relations, (MIT press, 2009) ,p 112

واشتراك قطر في القوات العربية (عاصفة الحزم) شكل تحدياً جديداً امام طبيعة العلاقة القطرية الإيرانية. ولذلك فإن استمرارية ونجاح الطرفين في استكمال علاقاتهما على نفس الوتيرة يتطلب تمسكها بكل المشتركات الأساسية، وهذا ما سيحاول هذا السيناريو إثباته من خلال إدراك وتهيئة البيئة الداخلية والإقليمية والدولية.

أولاً: مساهمة البيئة الداخلية:

تعتبر البيئة الداخلية من أهم العوامل المؤثرة على توجهات الدولة الخارجية وعلاقاتها وارتباط دولة ما بدولة أخرى يتطلب قبولاً داخلياً، ورضا شعبياً عن هذه العلاقات، وربط السيناريو بهذا المتغير أمر محتوم، لأن إرادة الشعب ومقوماته هي جزء أساسي في عملية التفاعلات التي تتم خارج هذة البيئة .

البيئة الايرانية: تؤسس البيئة الايرانية، لاستمرار العلاقات، وهذا يستند إلى بعض المؤشرات الداخلية، والتي يمكن أن تلعب دوراً أساسياً في ذلك، ويمكن إجمالها في النقاط الآتية :

- ما جاء به الرئيس خاتمي من أطروحات خاصة بحوار الحضارات، والانفتاح على دول العالم بعامة، ودول الجوار الجغرافي بخاصة، وذلك من خلال الدعوة لبلورة فكر حضاري إسلامي جديد ليس مناهضا للغرب وحضارته فحسب، بل ونداً له، مع التأكيد على قيم الاحترام المتبادل في العلاقات الدولية، وتوفير الأمن للجميع، والاعتراف بالمبادئ والقوانين الخاصة بكل دولة. وقد عدت هذه الأطروحات بمثابة رسائل مباشرة لدول الخليج، ولغة جديدة لم تعهدها هذه الدول من قبل في سياسة إيران التي كانت تعتمد نموذج "تصدير الثورة"،[1]. ونتيجة لذلك، فقد وصف الرئيس خاتمي خلال زيارته لدولة قطر العمالة الإيرانية في دول الخليج بأنها رسل المحبة والسلام، في إشارة منه إلى دور هذه العمالة في إذابة الخلافات العربية الخليجية – الإيرانية[2].

(1) بيومي زكريا سليمان ، العرب بين النفوذ الإيراني والمخطط الأمريكي ، (دار الإيمان للنشر والتوزيع ، دمشق ، 2009) ، ص 63.
(2) المرجع السابق: ص 64.

- التحولات الأيديولوجية الداخلية في إيران؛ والمقصود بها تحول إيران من الثورة إلى الدولة، حيث انتهت تقريبا فكرة الالتزام الصارم بمفاهيم وقيم الثورة الإيرانية، ومحاولة نشرها، والتي أدت إلى قلق دول الخليج لفترة ليست بالقصيرة. فاختفاء الوهج الثوري بعد رحيل الخميني، ومجيء قيادات إيرانية جديدة تنتهج المنهج الإصلاحي والبرجماتي في إدارة علاقات إيران الدولية والإقليمية، ساهم – إلى حد كبير – في تقريب المواقف الخليجية والإيرانية، حيث وجد شبه إجماع داخل السياسة الإيرانية بشأن التقارب مع دول الخليج بغض النظر عن وجود الإصلاحيين أو المحافظين في السلطة. وذلك لأن المصالح الاستراتيجية والاقتصادية التي تربط الطرفين من الأهمية بمكان مما يدعو للحفاظ على حد أدنى من تطبيع العلاقات[1].
- رغبة الشعب الإيراني في التوجه نحو الدول العربية لما يوجد بينهما من عوامل مشتركة تزايدت أكثر منذ الثورة الايرانية، وتبنيها للنهج الاسلامي الذي تشترك فيه مع الدول العربية، وكان هذه الركيزة الأساسية لأرتباط الشعب الإيراني بالشعب القطري[2].
- الثقافة العربية لم تكن غائبة عن الساحة الايرانية. فمنذ قيام الثورة الإسلامية أخذت رغبة إيران تزداد في الارتباط بالعالم العربي. فالدستور الإيراني ينص على تدريس اللغة العربية بعد المرحلة الابتدائية وحتي نهاية المرحلة الثانوية في جميع التخصصات، وهذا ما يؤكد سعي ايران إلى إعطاء أهمية كبرى للعالم العربي عند الشعب الإيراني، ولذلك كانت العلاقة بين قطر وإيران علاقة طيبة ومستمرة، وذلك لوجود الكثير من المشتركات بين البلدين على الرغم من الكثير من القضايا والأحداث التي مرت بها المنطقة.[3]

---

(1) الدوري ، عبد العزيز وآخرون ، العلاقات الإيرانية العربية : الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل، بيروت، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 1996) ، ص 88.
(2) نفين عبد المنعم مسعد : صنع القرار في إيران والعلاقات العربية العربية ، (مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، لبنان ، 2011)، ص 285.
(3)محمد الحبش ، سوريا وإيران قراءة استراتيجية في حراك ربع قرن ، (الثقافة الإسلامية ، المستشارية الثقافية الإيرانية ، دمشق ، العدد 100 ، 2006) ، ص 118.

- العامل الاقتصادي، حيث تؤكد الدراسات على ضرورة بناء الثقة مع دول المنطقة، والتي لا يمكن أن توجد إلا من خلال الأعمال المشتركة التي تجمع الأطراف في عمل اقتصادي محصلته الربح المشترك، وهذا متحقق بالفعل بين قطر وايران من خلال حقل غاز الشمال الذي تشتركان فيه ويركز المدخل الاقتصادي مفهوم العقلانية السياسية، والتي تقضي بأن تلجأ الدول إلى الخيارات التي تحقق مصالحها بصورة أكبر. كما أن تواصل عمليات الإصلاح الاقتصادي في إيران والتي تعمل على عدم اعتماد الاقتصاد الإيراني على عائدات النفط فقط، تجعلة يستمر في تنويع المشاريع الاستثمارية في الدول العربية المجاورة. وقد استطاع الساسة الإيرانيون بجدارة أن يفصلوا بين الملفات السياسية وبين الجوانب الاقتصادية، فعلى الرغم من احتلال إيران لثلاث جزر إماراتية إلا أن الاستثمارات المتبادلة بين إيران والإمارات كبيرة.(1)
- تشابك ايران ديموجرافيا مع الوطن العربي وخصوصاً مع قطر في المحاور الآتية: محور العرب، حيث يمثل العرب حوالى 10% من إجمالي سكان إيران، والحدود المشتركة بين البلدين، حيث تشترك ايران مع قطر في بعض النقاط الحدودية الساحلية بينهم. وهناك اجتماع سنوي بين البلدين يأتي في إطار الاتفاقية التي أبرمت بين البلدين للتنسيق بين إدارتي أمن السواحل والحدود في كل من قطر والجمهورية الإسلامية الإيرانية لمناقشة الأمور الأمنية، وسبل تعزيزها في مجال عمل الإدارتين، والتي تتعلق بالوسائط البحرية وغيرها من الموضوعات التي تخص أمن السواحل والحدود في البلدين.(2)

2- **البيئة القطرية:** تلعب البيئة القطرية دوراً كبيراً في استمرار العلاقات مع إيران، وهذا ناتج عن عدة مقومات في مقدمتها:

---

(1) نفين عبد المنعم مسعد : مرجع سبق ذكره، ص 26.
(2) بيومي زكريا سليمان : مرجع سبق ذكره ، ص63

- التركيبة السكانية للمجتمع القطري، حيث إن غالبية السكان من العرب السنة بنسبة 90% وحوالى 10 % من العرب الشيعة والذين هم امتداد طبيعي للشيعة في إيران، وهذا ما ساهم – إلى حد بعيد – في توسيع نطاق العلاقات بين البلدين. وكما هو معروف فان الحكومات لا تتجذر إلا بوجود أرضية أساسية لها تتمثل في علاقاتها بشعوبها، وكل هيئات المجتمع المدني.[1]
- بالإضافة للترابط الشعبي فأن الاقتصاد القطري المتنامي يؤسس دائماً لضرورة الانفتاح أكثر على الأسواق، والاستثمار في دول الجوار، وتشهد البيئة الايرانية نشاطاً قطرياً موسعاً، فقطر تنتهج سياسة مستقلة عن باقي دول مجلس التعاون الخليجي العربي في إدارة أمنها، حيث عمدت إلى بناء علاقات مع دول تتجنبها عادة الدول الأخرى في المجلس مثل علاقاتها بإيران التي تشاركها حقل الغاز الأكبر في العالم. وعلى الرغم من المخاوف القطرية بشأن الدور الإيراني في المنطقة بشكل عام، فأن العلاقات بين البلدين تجعلها أقل عرضة للتهديد المباشر من طهران. فقطر ترغب في أن تحظى بمكانة بارزة في اقتصادات الدول المؤثرة كي يصبح أمنها واستقرارها أولوية لهذه الدول.[2]

ومما تقدم يمكن القول بأن البيئة القطرية الداخلية بكل مؤشراتها تؤكد على تواصل العلاقات، لذلك سيظل البلدان ينظران لكل المتغيرات المحيطة بعلاقاتهما على نفس النمط ما دام هناك قبول داخلي لإستمرارها.

---

(1) Bernard Haykel ،Qatar's Foreign Policy،(Noref Norwegian Peace Building Resource Centre, February 2013) P.

(2) عبد القادر نعناع، التناقضات في السياسة الخارجية القطرية: العلاقة مع إيران نموذجاً، (مركز المزماة للدراسات والبحوث)، 1/12/ 2013 على الموقع الالكتروني : http://www.almezmaah.com

ثانياً: البيئة الأقليمية للتقارب بين البلدين:

البيئة الإقليمية: أكد التاريخ على أنه لا توجد ظاهرة دولية بعيدة عن تأثيرات نظامها الاقليمي، فبحكم وجودها داخل هذا النظام فإن أي تحول يعرفه ستكون له انعكاسات سواءً إيجابية أو سلبية. فبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 شهدت الساحتان الاقليمية والدولية تحولات شكلت ضغطاً على علاقة قطر بإيران وعلى منطقة الخليج التي هي من اكثر المناطق تأثراً بالخارج نظراً لموقعها الجغرافي، مما انعكس على كل التفاعلات داخلها. والارتباط بين قطر وايران جغرافيا أدي إلى جعلها في حالة من التحدي، وربطهما معا بقضايا الخليج، وكانت علاقاتهما هذه من مهددات أمن الخليج العربي [1].

وقد شهدت العلاقات الإيرانية الخليجية على وجه العموم، والإيرانية القطرية على وجه الخصوص عدة تطورات منذ قيام الثورة الإيرانية 1979. ومع إختلاف نمط العلاقات بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي كانت هناك معالم جوهرية شكلت نقاطا بارزة في هذه العلاقات عامة، والعلاقات القطرية الإيرانية خاصة. يمكن الحديث عن عوامل التقارب الإقليمي بين البلدين مما يؤدي إلى المزيد من العلاقات بين قطر وإيران ويبرهن على سيناريو استمرار العلاقات بينهما، على النحو الآتي:

أ- التغيير في وجهة نظر دول الخليج العربية إزاء السياسة الإيرانية، وذلك منذ القمة الثامنة لمجلس التعاون الخليجي عام 1987، التي كانت علامة واضحة في مسيرة العلاقات الخليجية الإيرانية، لأنها وضعت المبادئ العامة لجوار إيراني خليجي يضمن حسن الجوار واحترام سيادة الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والاعتراف بالمصالح المشتركة. وكانت زيارة الرئيس الإيراني محمد خاتمي للسعودية في عام 1999 بمثابة مؤشر جديد على مزيد

---

(1) زهير عبد الهادي ، تقرير مجموعة دراسة العراق- الكويت : (مكتب الدراسات الاستراتيجية ، 2007)، ص8

من التقارب الحاصل بين البلدين لاسيما أن هذه الزيارة قد جاءت وسط ظروف دولية وإقليمية معقدة بفعل تطورات المسألة العراقية[1].

ب- تطورات الصراع العربي – الإسرائيلي، وتنامي الغطرسة الإسرائيلية، والتخوف من إنفراد إسرائيل بالمنطقة اقتصاديا وسياسيا وعسكريا، بعد تدمير القوة العراقية، والدور الأمريكي المتعاظم، وزيادة اليقين بدور النفط في توجيه مقدرات السياسة الإيرانية والخليجية، كل هذه العوامل دفعت نحو مزيد من التعاون الخليجي الإيراني. كذلك فإن الانتصار، الذي تحقق في جنوب لبنان في 25 مايو 2000، وانسحاب جيش الاحتلال الإسرائيلي دون قيد أو شرط أو مفاوضات زاد من أهمية الدور الإيراني الذي وقف إلى جانب سوريا في هذا الانتصار، من خلال تقديمه الدعم المباشر طيلة السنوات السابقة إلى حزب الله ومقاومته التي كان لها دور في هذا الانتصار، بالإضافة إلى دعم إيران للانتفاضة الفلسطينية التي اندلعت في عام 2000 [2].

ج- احتلال مسألة أمن الخليج موقعا مهما في أجندة العلاقات الإيرانية الخليجية، لذلك كان من الضروري العمل على بلورة رؤية وطنية حضارية لهذه المشكلة لضمان مصالح الثقافتين الفارسية والعربية تحت مظلة إسلامية راسخة واسعة، لأن مفهوم الأمن أضحى يضم العناصر الاقتصادية والاستراتيجية والأمنية المختلفة[3].

د- وجود قواسم مشتركة بين الدول الخليجية وإيران؛ فإيران بحكم إنتمائها إلى المحيط الإسلامي وبحكم نظامها السياسي المستند إلى شرعية دينية اتخذت الكثير من المواقف ووجهات النظر التي تلتقي بشكل عام مع نظيراتها الخليجيات، مما أوجد أكثر من أرضية مشتركة للحوار بين الطرفين، مثل التنسيق المشترك بين طهران والعربية السعودية فيما يتعلق بموضوع منظمة

(1) محمد حرز الله ، الدبلوماسية العربية الجديدة ، (مؤسسة كارينغي للسلام الدولي ، 2008) ، على الموقع الالكتروني: http/:www.Gerenegieendowment.org/files/cp94ottaway:

(2) Uzi Arad , Option for land Swaps with Syria in Framework of Future Accords, International Center of Herzilya , January, 2007, at www,dayan org.

(3) مخلد مبيضين : العلاقات الخليجية الإيرانية 1997 – 2006 : السعودية كحالة دراسة (المنارة ، المجلد 14، العدد 2، 2008) ، ص 156

المؤتمر الإسلامي. وقد أعرب الرئيس الإيراني السابق مؤخرا، خاتمي (2005/7/25م) عن أمله في أن تشهد العلاقات الإيرانية السعودية مزيدا من التطور بهذا الخصوص[1].

هـ- مسألة النفط: حيث كانت حالة عدم الاستقرار في سوق النفط العالمي، وتدني أسعاره إلى أدنى مستوياتها في بعض فترات التسعينيات عاملاً مهمًا ورئيسيًا حتم على كل من إيران والسعودية إعادة النظر في علاقاتهما بهدف تنسيق مواقفهما وسياساتهما النفطية لتحسين أوضاع السوق، إذ كان التعارض في وجهات نظرهما لسنوات طويلة سببًا في عدم استقرار أسعار النفط، حيث كانت السعودية تعمل وفق نظرية زيادة الإنتاج في مقابل خفض السعر، في حين أن النظرية الإيرانية كانت ترى في خفض الإنتاج ورفع الأسعار السياسة المثلى. وقد أدى التعاون السعودي الإيراني في إطار منظمة أوبك إلى تحقيق هدف "حدود السعر" أو "سقف السعر" لأول مرة منذ حقبة طويلة، حيث تم تحديد متوسط سعر البرميل بـ 24 دولاراً، مع نسبة تذبذب لا تزيد على 3دولارات، على أن يكون أقل سعر للبرميل الواحد 22 دولاراً، وأعلى سعر 28دولاراً؛ ثم ارتفع سعر البرميل فيما بعد الـ 60 دولاراً حتى وصل إلى أكثر من 70 دولار نتيجة لأزمة الملف النووي الإيراني[2].

إذاً تشكل البيئة الإقليمية أحد أهم العوامل المؤثرة على التفاعلات الناشئة داخل الإقليم الواحد ،وبالتالي فإن أي تغير تعرفه هذه البيئة سيكون له انعكاسات كبيرة على علاقات دول المنطقة، وبحكم تجاورها وتداخل مصالحها فإن أي تحول إقليمي يؤثر على علاقتها وهذا ما أثبته الواقع في العديد من القضايا الإقليمية، مثل اتحاد موقف قطر وإيران من قضية الصراع العربي الصهيوني، ووقوف البلدين بجانب الفصائل الجهادية في فلسطين.

(1) محمد رشاد الشريف، "تطور العلاقات العربية الإيرانية، (شؤون الأوسط، شباط عدد 80، 1999). ص 43

(2) بيروز مجتهد زاده، والخلافات الحدودية والإقليمية بين العرب والإيرانيين، (المستقبل العربي، عدد 206 /4/ 1996)، ص101.

ثالثاً: مساهمة البيئة الدولية:

يؤكد العديد من الدراسات على أهمية البيئة الدولية في فهم التفاعلات الدولية، وبما أن النظام الإقليمي جزء من النظام الدولي فإنه يتأثر بكل ما يحدث خارج بيئته، وقطر وإيران كغيرهما من الدول هما وحدتان من وحدات هذا النظام لذلك تتأثر كلتاهما بكل هذه المتغيرات، وحتى تقترب الصورة وتتضح أكثر يمكن ملاحظة ذلك على التحولات التي طرحها عالم ما بعد الحرب الباردة، وبروز الولايات المتحدة كقوة كبري ودولة مهيمنة وهو ما انعكس على توجهاتها تجاه منطقة الخليج العربي، ورغم تغيير وسائلها فإن أهدافها نحو منطقة الخليج العربي لا تتغير، وهذا ما يزيد من احتمالات نجاح سيناريو استمرار العلاقات بين قطر وإيران، وبالتالي تستمر المخاوف الخليجية، والمخاطر على أمن الخليج من هذا السيناريو.

- والمتتبع لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي يمكن أن يلاحظ أن هذه المنطقة تدخل في صلب المصالح الأمريكية، والدليل على ذلك السياسة الأمريكية تجاه إيران والعراق، ومحاولة واشنطن فرض مزيد من العزلة الدولية والإقليمية عليهما. وأخيراً احتلال العراق، وفرض سياسة الأمر الواقع عليه، مما دفع بالسياسة الإيرانية إلى العمل على تحسين العلاقات مع الدول المجاورة لتحقيق الاستقرار في المنطقة ولضمان جذب الاستثمارات الأجنبية، وفتح أسواق الخليج للبضائع والعمالة الإيرانية، وتنسيق السياسات النفطية الخليجية الإيرانية لضمان استقرار أسعار النفط باعتباره المحور الرئيس للاقتصاد في الخليج وإيران.(1)
- محاولة التخفيف من حدة الإنفاق العسكري في المنطقة، وذلك انطلاقا من فرضية جوهرية ترى أن عملية تطبيع العلاقات مع دول الخليج، وتخفيف حدة التوترات السياسية سيسهمان في تقليل حدة الإنفاق العسكري، ومن ثم تخفيف الضغط على الميزانيتين الإيرانية والخليجية. حيث بلغ الإنفاق العسكري لدول الخليج الست بالإضافة إلى إيران والعراق في عام 1999 ما يقارب 36 بليون دولار، كما تراوح الإنفاق العسكري ما بين 6% إلى 15% من الناتج المحلي

(1) مخلد مبيضين : العلاقات الخليجية الإيرانية ، مرجع سبق ذكره ، ص 156

لهذه الدول. كذلك فإن دول الخليج تمثل 15% من حجم سوق السلاح العالمية و4% من الإنفاق العالمي على الدفاع. وخلال العقد 1990-1999 بلغ حجم الإنفاق العسكري لدول الخليج مجتمعة (دول مجلس التعاون والعراق وإيران) 291 مليار دولار، ووصلت نسبة الإنفاق على التسلح من العائدات النفطية في عام 1999 إلى 50% في بعض الدول الخليجية. ولكن تطور العلاقات السعودية الإيرانية خلال السنوات الثلاث (1999-2001) قد أسهم كثيرا في تخفيض مؤشرات التسلح لدى الدولتين مما انعكس إيجابيا على الدول الخليجية الأخرى.(1)

ومن منطلق بقاء الأوضاع على حالها في البيئة الداخلية والإقليمية والدولية لكل من إيران وقطر، فأن إمكانية استمرار علاقاتهما على نفس النمط تظل قائمة خصوصاً مع توافق الدولتين على جملة من الثوابت لمواجهة كل التحولات التي تفرزها البيئات الثلاثة .

والسؤال المطروح هو هل أن استمرار الوضع بين قطر وإيران بناءً على هذا السيناريو يؤثر على أمن الخليج؟

كانت الدوحة هي أول عاصمة عربية تخرج عن مقاطعة إيران، ونادت باشتراكها في مهمات حفظ أمن المنطقة باعتبارها من أكبر وأقوي دول المنطقة وقد لعبت عوامل كثيرة في كسر حالة الشك التي كانت موجودة بين إيران وبين دول الخليج، ومن هذه العوامل: خروج العراق من منظومة التأثير الخليجي، التحالف التركي الإسرائيلي، وقضايا منظمة الأوبك، والعداوة الأمريكية المستمرة لإيران، مما أدي إلى ترسيخ الثقة المتبادلة بين البلدان العربية وبين إيران، حيث عمل محمد خاتمي على إزالة التوتر في علاقات إيران الخارجية، واقتناع قطر ودول الخليج بأن أمنها يعتمد على دولها، فنظرت إلى إيران بواقعية أكثر لما لها من قوة عسكرية ونفطية وسكانية وجغرافية كبيرة تمكنها من لعب دور مهم في المنطقة. وسارت على درب قطر في هذا الاتجاه دول خليجية أخري . وهكذا أدركت دول الخليج ضرورة التعاون بينهما وبين إيران رغم الكثير من القضايا الخلافية العالقة بينهم

(1) الدوري، عبد العزيز وآخرون، العلاقات الإيرانية العربية ، مرجع سبق ذكره، ص 91

وعلى رأسها: الملف النووي الإيراني، وتغذية الإسلام السياسي الشيعي، وقضية الجزر بينها وبين الإمارات. وبانتقال إيران من شرعية الثورة إلى شرعية الدولة وانفتاح سياساتها الخارجية على العالم عرفت علاقاتها بدول الخليج وبقطر عدة تطورات أهمها تهديد الولايات المتحدة الأمريكية توجيه ضربة عسكرية إلى العراق ليضيف سببا جديدا للتقارب القطري الإيراني ويربط إيران بقضايا المنطقة و يزيل حالة الخوف من البعبع الإيراني كما كان يصوره الولايات المتحدة الأمريكية من قبل.

ومن ثم يمكن القول بأن العديد من دول الخليج ترى أن التقارب القطري الإيراني يصب في صالح أمن منطقة الخليج باعتبار إيران جزء لا يتجزأ من منطقة الخليج وأن هذا التقارب القطري الإيراني سوف يؤدي إلى جعل الكثير من دول الخليج يسير على نهج قطر في سياستها الخارجية مع إيران، والتمسك بالنهج العقلاني الواقعي، والابتعاد عن البعد العاطفي والأخلاقي في رسم السياسات الخارجية. والاعتراف بأحقية امتلاك إيران للسلاح النووي لأنها لن تقوم بتوجيه هذا السلاح إلى أي من دول الخليج لقرب المسافة بينها وبين تلك الدول ولذلك فلا داعي للتخوف الخليجي من البرنامج النووي الإيراني، أما تغذية إيران للإسلام السياسي الشيعي في المنطقة فإن دول الخليج يمكنها قطع الطريق على إيران عندما تقوم بمعاملة المواطنين جميعا على قدم المساواة بغض النظر عن الدين والمذهب والعرق واللون واللغة.

المبحث الثاني

السيناريو الإصلاحي لمستقبل العلاقات القطرية-الإيرانية، وأثره على أمن الخليج

تعتبر العلاقات القطرية – الإيرانية علاقات إستراتيجية ومرشحة لمزيد من التطور بسبب أهمية كل طرف بالنسبة للآخر. كما أن تشابك المصالح والروابط الثقافية والدينية والاجتماعية والاقتصادية سيؤدي حتما إلى تحسن العلاقات أكثر مما هي عليه، ولدعم هذا السيناريو يمكن الانطلاق من بعض المداخل النظرية المهمة في العلاقات الدولية، والتي تسمح بتفسير طبيعة العلاقات بين الدول انطلاقا من مجموعة من الافتراضات التي تقوم عليها. وسوف يركز الباحث على النظرية الليبرالية، والنظرية البنائية لما لهما من قدرات تفسيرية تتماشي مع ما يحدث في الواقع، فالتناقض الموجود بين قطر وإيران يدفع الباحث إلى البحث عن تفسير حقيقي لاستمرارية علاقاتهما، ومستقبل تلك العلاقات على أمن منطقة الخليج العربي.

فالنظرية هي وسيلة تبسيطية تتيح للباحث تحديد الحقائق ذات العلاقة، والحقائق التي لا تمت لموضوع بصلة [1].

وبهذا فإنها تسمح له بفهم ووضع تفسيرات أكثر عمقا للظاهرة المراد دراستها، ومن منطلق وضعنا لهذا السيناريو الذي يرجح تطور العلاقات نحو التحسن، يمكن أن يعتمد الباحث على تفسيرات النظريتين الليبرالية والبنائية في ذلك.

وتعتبر النظرية الليبرالية من أهم النظريات التي احتلت مكانة مهمة في حقل العلاقات الدولية، وهذا ناتج عن جملة من الافتراضات التي وضعتها لتفسير الظاهرة الدولية. حيث تنطلق هذه النظرية من فكرة أن الشعوب قادرة على التعاون، والتاريخ البشري يشهد على إمكانية التعاون العالمي[2] ويسلم الليبراليون بأن الوضع البنيوي للفوضى في النظام الدولي، لا يعني تعذر التعاون فيما بين الدول، أو أن تدخل الدول في علاقات تعاونية، حتى ولو كانت دولة أخري تكسب أكثر من هذا

(1) جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية، 2004، ص 4

(2) جهاد عودة، النظام الدولي: نظريات وإشكالات، (دار الهدي للنشر والتوزيع ، القاهرة 2005) ص 54

التفاعل[1] وهذا ما يؤكده التوجه الإيراني القطري نحو التعاون رغم فوضوية البيئة الإقليمية والدولية بهدف تحقيق مصالحهما المادية من جهة، والقدرة على لعب أدوار مؤثرة من جهة أخري.

ويؤكد الليبراليون على أن السعي لتحقيق المنفعة هو الحافز الذي يدفع الدول إلى الدخول في علاقات تعاونية، فالمؤسسة الليبرالية الجديدة تركز على المكاسب المطلقة التي تحوزها الدولة [2].

وهذا ما يفسر اختيار قطر وإيران للنهج الوظيفي مدخلا لعلاقتهما في عالم بات العامل الاقتصادي يشكل فيه أحد أهم العوامل المحركة للعلاقات الدولية. وبالتالي ضمان تحقيق أهداف الدولة ومصالحها عبر العلاقات السلمية التي عبرت عنها الليبرالية النفعية، وهو ما يؤكد على استمرارية العلاقات بين البلدين نحو الأحسن طالما أن أنها تحقق مكاسب مادية ومعنوية لهما، وتمكنهما من تحقيق أهدافهما البعيدة المدي، رغم خطورة تلك العلاقات على أمن المنطقة ككل. وذلك لأن إيران لديها هدف أساسي وواضح وهو التمدد الشيعي في دول المنطقة، وقطر الدولة الصغيرة ترغب في حماية نفسها ودوام استمراريتها حتى ولو تحالفت مع الشيطان واستظلت بظلة وهذا ما حدث بالفعل .

من جهة أخري، تسعي النظرية البنائية إلى بناء إطار نظري له القدرة الكافية على تفسير السلوكيات الخارجية، وقادر على فهم طبيعة العوامل المتحكمة في العلاقات الدولية بما يمكنها من تغطية نقائص التنظير، وقد تطورت النظرية أكثر مع نهاية الحرب الباردة بعد فشل النظريات التقليدية في تفسير الظواهر الدولية في عالم ما بعد الحرب الباردة .

وتنطلق البنائية في تفسيراتها من ثلاثة افتراضات نظرية أساسية تتمثل في[3]:

1. أهمية الأفكار إلى جانب القوة المادية في تشكيل البنيات
2. دور الهوية وتأثيرها على سلوك الوحدات ومصالحها

---

(1) جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية ، مرجع سبق ذكره ص 383

(2) جهاد عودة : النظام الدولي: نظريات وإشكالات ، مرجع سبق ذكره، ص 83

(3) Toru Oga , from Constructivism to Deconstructivism , Theorizing the Construction and Culmination of Identities at www.w3.org/tr/rec-htm

3. التداخل بين البنية والفعل.

وبهذا تكون النظرية البنائية قد وضعت أطرا جديدة لتفسير الظواهر الدولية لا تعتمد على البيئة المادية فقط، بل تتعداها إلى تأثيرات المعايير الاجتماعية المتمثلة في العوامل الثقافية، والهوية، وأفكار المجتمع، والتي أهملتها النظريات التقليدية .

وقد حاول العديد من الباحثين تحليل السياسة الخارجية لبعض دول الشرق الأوسط بناءاً على أسس النظرية البنائية، حيث قامت سوزان مالوني* بدراسة السياسة الخارجية الإيرانية بناء على تأثير الهوية في ذلك وأكدت خلالها أن هناك ثلاث هويات رئيسية في إيران هي: الوطنية الفارسية، والإسلام ومعادة الإمبريالية، ولهذه العوامل تأثير قوي على سلوكيات إيران الخارجية[1].

وبهذا يمكن تفسير التوجه الإيراني العدائي نحو الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها دولة إمبريالية، ويمنح الترابط الإسلامي العلاقات الإيرانية القطرية بعداً أخراً على اعتبار أنهما ينتميان إلى دين واحد. فتغليب العامل الديني سوف يزيد من ترابط الدولتين كما أن إدراكهما الجيد لمصالحهما المتوافقة وهويتهما تدفعهما إلى تطوير علاقاتهما أكثر، وهذا ما هو ظاهر على المستويين السياسي والاقتصادي .

ولتأكيد هذا السيناريو أكثر لابد من دراسة بعض الجوانب المرتبطة ببيئة الدولتين ومدي مساهمتها في دفع البلدين إلى تطوير علاقاتهما أكثر.

أولاً: مساهمة البيئة الداخلية:

نتناول مساهمة هذه البيئة في كل من إيران وقطر على النحو التالي:

1- البيئة الداخلية الإيرانية: تعتبر إيران دولة إسلامية تتخذ من التشيع مذهبا لها ومنذ رفض قطر دعم العراق في حربها ضد إيران خلال الثمانينيات، ورفضها، كعضو في مجلس الأمن سنة 2006، قراراً بفرض عقوبات على إيران بسبب برنامجها المتعلق بالتخصيب النووي شهدت العلاقات بين البلدين تحسناً وتوسعاً كبيراً ومتواصلاً، ورغم التغيرات التي عرفتها البيئة الداخلية في إيران منذ وفاة الخميني

* مستشارة السياسات في وزارة الخارجية الأمريكية – وعملت مستشارة لقضايا الشرق الأوسط.

(1) حسن البراوي، الهوية والسياسة الخارجية في الشرق الأوسط / 3 / 12/ 2013/ www.alghad.jo ص20

وغيرها من التحولات الداخلية إلا أن الصبغة التي طغت على سياسات رؤسائها نحو الحكومة القطرية لم تتغير بل وتطورت إلى أبعد الحدود رغم الاختلافات الجوهرية والتنافس الكبير بين التيارات السياسية في إيران، وتزايد تقبل البيئة الداخلية لعلاقاتها مع دولة قطر [1].

أن فلسفة المقاومة والتحرر موجودة في الطابع العام للشعب الإيراني والذي تزايدت أكثر منذ إعلان الدولة الإيرانية على نهجها مبادئ الإسلام ومساندة القضايا الإسلامية، حيث لا تكاد تمر فترة عصيبة بالدول العربية نتيجة السياسات الإسرائيلية إلا ويخرج الشعب الإيراني بكافة فئاته وأجناسه مطالباً بضرورة الوقوف والالتزام بالثوابت الإسلامية تجاه شعوب المنطقة وهذا ما رأيناه في الحرب الإسرائيلية على لبنان والمجازر التي تقوم بها إسرائيل حالياً في الأراضي الفلسطينية، وتوحيد الأهداف بين قطر إيران في الوقوف بجانب حزب الله في حربة ضد إسرائيل في عام 2006م، وأيضاً دعم القضية الفلسطينية الذي يعتبر محفزا مهما للعلاقات القطرية الإيرانية التي كانت لها أثرها الكبير في دعم صمود الشعب الفلسطيني خلال مرحلة صعبه من تاريخه مر خلالها بعدوانيين إسرائيليين على قطاع غزة وانقسام سياسي بين الضفة الغربية وقطاع غزة وما تبعه من حصار نتيجة تنكر العالم لنتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية. وقد أدى تكامل الأدوار بين قطر وإيران في دعم القضية الفلسطينية أدى إلى إعادة القضية لبعديها القومي والإسلامي في ظل مايسمى بالربيع العربي[2].

وإذا رجعنا إلى الجانب الثقافي في إيران سنجد أنه يتقبل كثيرا اللغة العربية كجزء من مكوناته، فالكتب المدرسية العربية لإيران قديما وحديثا أي منذ الثورة الإسلامية هي أكثر انسجاما حيث تحاول تمجيد إيران لقوميتها بالتوازن مع الإسلام

(1) إيمان رجب، "هل يُنهي الانخراط البنّاء القطيعة بين طهران وواشنطن" (المركز الإقليمي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة، 25 سبتمبر/أيلول 2013) ص 20

(2) سمير زكي البسيوني ، كيف يتعامل العرب مع ايران النووية (مختارات ايرانية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، على الموقع الالكتروني www.ahram.org/11

باعتباره أحد مكوناتها القومية، وغلبت عليها النظرة الايجابية على علاقات العرب بالمسلمين[1].

2-البيئة الداخلية القطرية: أنتهجت قطر خطا متوازناً في علاقاتها مع إيران منذ نجاح الثورة الإسلامية بقيادة آية الله روح الله الموسوي الخميني وحتى إليوم، فقد ظلت الدوحة العاصمة الخليجية الأكثر قربا من طهران، بل وحققت قطر توازنا بين علاقاتها مع إيران ومستلزمات العضوية في إطار منظومة مجلس التعاون الخليجي[2].

وعلى مدى نحو أربعة عقود منذ عمر جمهورية إيران الإسلامية لم تصل العلاقات بينهما إلى حد الخصام، ولم تعرف الطرق المسدودة، كما حدث مع بعض الدول الخليجية الأخرى، ولم يتسرب الوهن الشديد إليها وإن كانت لم تتسم بالحرارة في بعض الفترات بفعل الانحياز الخليجي للعراق في حربه مع إيران. وإذا كانت حرارة العلاقات لم تبدو واضحة في بعدها الرسمي فإنها احتفظت بدرجتها العالية في بعدها الشعبي حيث لم ينقطع التواصل بين الشعبين وظلت الجالية الإيرانية في الدوحة ومازالت تحظى بالمعاملة الحسنة، وتفتح لها أبواب العيش والاستقرار.[3]

كما أن السياسة الداخلية إزاء شيعة قطر لم تتأثر بأية تطورات سلبية منذ الثورة الإيرانية وحتى اليوم، حيث يمارس الشيعة شعائرهم الدينية بكل حرية ويتمتعون بحقوق المواطنة دون أي تمييز باعتبارهم مواطنين شركاء في هذا البلد، بل إن هذا التقسيم المذهبي لا يكاد يكون له أثر على أرض الواقع. وإذا كانت الحرب العراقية الإيرانية قد جمدت العلاقات الخليجية الإيرانية فإن التحولات التي بدأت تشهدها إيران والمتمثلة في التخلي عن فكرة تصدير الثورة، وإقامة علاقات طبيعية مع دول الجوار والمحيط العربي وحتى الدولي قد وجدت صداها في مبادرات التطبيع، وتطوير العلاقات بين البلدين [3]. وعمقت الروابط الاجتماعية والثقافية والعلمية بين

---

(1) طلال عتريسي : الجمهورية الصعبة: إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية، دار الساقي) 2008 ، ص157

(2) ديفيد روبرتس، "فهم أهداف السياسة الخارجية القطرية"(مجموعة الخدمات البحثية، تموز - يوليو، 2012 (http://www.rsgleb.org

(3) اللباد، مصطفى : قطر:أحلام كبيرة وقدرات محدودة. (موقع مركز الخليج لسياسات التنمية. 2012 على الرابط الالكتروني
https://www.gulfpolicies.com/index.php?option=com_content&view=article&id=113

المجتمعين القطري والإيراني، وذلك بالانطلاق من النخبة إلى الجماهير، وفتح المجال لتبادل الزيارات بين الطلاب القطريين والإيرانيين، كما عمقت العلاقات التاريخية والجغرافية التي تربط بين إيران وقطر، فمن الناحية الجغرافية لا يفصل البلدان سوى 187 كيلومتر، مما يعني أن العلاقة بينهما هي علاقة أزلية، وأن قطر كانت دائما مقابل مجموعة من المراكز التجارية الإيرانية مثل سيراف وبوشهر التي كان لها دور كبير في المنطقة[1]. وقد شهدت المنطقة باستمرار تنقل سكان كلا البلدين، وكانت أولي الاتفاقيات بين البلدين هي الاتفاقية التي عقدتها قطر مع إيران في عام 1969م، على الرغم من أن قطر كانت تحت الحماية البريطانية التي تشترط عدم عقد البلد أي اتفاقية مع الخارج، ولهذه الاتفاقية أهمية كبيرة لأنها أسهمت – بشكل كبير – في استقرار العلاقات بين الطرفين.

وللعلاقات الاجتماعية التي نسجت عبر التاريخ بين الجارتين إيران وقطر أهمية كبري، والتي نشأت من خلال تنقل القبائل بين الساحلين، لأن الخليجيين كانوا يتعاملون مع البحر منذ القرن السادس عشر الميلادي، ومعظم سكان الخليج ينحدرون إما من إيران أو من الجزيرة العربية[2].

كذلك فإن العلاقات الثقافية التي جمعت الإيرانيين بالقطريين هي علاقات قديمة جداً تشكلت من خلال الأنشطة البحرية والرعي. وقد عرفت قطر قدوم مجموعة من القضاة من إيران في القرنين السادس والسابع عشر، وجاء معلمو القرآن من بلاد فارس إليها وفتحوا فيها المدارس وكتاتيب لتعليم الأطفال كما كانت المدارس الفارسية في قطر أول مدارس الجاليات التي عرفتها البلاد، حيث تأسست في عام 1971م، وكان عدد طلابها يربو عن 1334 طالباً وطالبة.

ثم جاءت زيارة أمير قطر حمد بن خليفة آل ثاني إلى طهران في عام 2000 التي كانت علامة بارزة في سلسلة التقارب، ليس فقط بين إيران وقطر، بل بين إيران وبقية دول الخليج، لكونها الزيارة الأولى التي يقوم بها حاكم دولة خليجية لإيران منذ

---

(1) غطاس امير: ماذا وراء الدور القطري المتصاعد دوليا واقليميا. حوارات ، 2011 على الرابط الالكتروني http://www.daoo.org/dim/news.php?action=show&id=38731

(2) سيد عوض عثمان، "العلاقات الإيرانية-الخليجية بين دروس الماضي وآفاق المستقبل ، مرجع سبق ذكره.

عشرين عاما. وقد تجاوزت تلك الزيارة المجاملات السياسية، والدعاية الإعلامية إلى تنشيط وتفعيل العلاقات من خلال مجموعة من الاتفاقيات المتعددة في مختلف المجالات، ولعل التعاون المتبادل بين البلدين فيما يتعلق بمشروع مد مياه نهر كارون الإيراني إلى قطر – والذي مازال قيد البحث – يعد واحدا من مشاريع ضخ الدماء في عروق تلك العلاقة، وتعميدها بما هو أصل الحياة(1). بالإضافة إلى ذلك فإن الزيارة الثانية التي قام بها أمير قطر إلى طهران أواخر عام 2006 جاءت في ظل ظروف عصيبة تعصف بالمنطقة وهي أيضا الزيارة الأولى التي يقوم بها رئيس خليجي بل وعربي لدولة إيران في تلك الظروف. وحاولت قطر من خلال هذه الزيارة وغيرها لعب دور فاعل في القضايا والتحديات التي تواجه المنطقة ويأتي الملف النووي في مقدمتها حيث تدعو قطر إلى أهمية حل كافة القضايا والخلافات بين الدول بالطرق السلمية وأعربت عن وجهة نظرها في هذا الملف باعتبار أن من حق إيران امتلاك برنامج نووي سلمي وفي نفس الوقت من حق المنطقة أيضا أن تعيش في أمن واستقرار(2).

ولا تنأى قطر في علاقاتها مع إيران عن كافة القضايا والملفات الشائكة سواء ما يتعلق بالملف العراقي أو الفلسطيني، وإن كانت تسعى إلى إحداث توازن في كل هذه الملفات بسبب انعكاساتها السلبية على المنطقة التي لم تعد تحتمل مزيدا من الحروب والمواجهات والتدخلات الأجنبية. وعلى صعيد آخر حاولت قطر من خلال رعايتها لمؤتمر حوار المذاهب الإسلامية في يناير/ من عام 2007 توفير بيئة للحوار بين القيادات الدينية للمذاهب الإسلامية تنزع فتيل ما يتردد في الإعلام من احتمال دخول المنطقة في حرب مذهبية طائفية، وكانت الدوحة أول عاصمة خليجية تخرج عن حالة المقاطعة مع إيران، وذهبت إلى أكثر من ذلك عندما نادت

---

(1) حسام حمدان، قطر وإيران علاقات متميزة علي ضفتي الخليج، منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) في 2007 / 2 / 14 على الموقع الالكتروني:
www.aljazeera.net/ur/exeres/8c14ec38-c946-41fa-8

(2) عبد العزيز بن محمد بن جبر آل ثاني، السياسة الخارجية القطرية خلال الفترة 1995-2005، مرجع سابق، مرجع سبق ذكره 12

بـأن تشـترك إيـران فـي مهمـات حفـظ الأمـن فـي المنطقـة باعتبارهـا مـن أكبـر دول المنطقة وأقواها[1].

ثانياً: مساهمة البيئة الإقليمية والدولية:

نتناول مساهمات البيئيتين الإقليمية والدولية على التوالي وفقاً لما يلي:-

1- **مساهمة البيئة الإقليمية:** كغيرها من العلاقات والتفاعلات تتأثر قطر وإيران بمحيطهما الإقليمي مما يزيد من إمكانية تلاقي مصالحهما في هذه البيئة التي تجمعهما. فقطر تدرك مدي أهمية إيران إقليميا خصوصاً مع التطور الملحوظ الذي تشهده البيئة الداخلية، وفي نفس الوقت تدرك إيران مكانة قطر الاقتصادية ودورها الذي تلعبه في المنطقة تحت المظلة الأمريكية وهذا الوعي والإدراك المتبادل بين البلدين يدفع نحو تعاونهما أكثر. ويمكن التأكيد على نجاح هذا السيناريو في ظل البيئة الإقليمية والدولية المتحولة بناء على عدة نقاط أساسية تتداخل فيها علاقات الطرفين وأهمها ما يلي:-

أ- دعم قطر وإيران لحزب الله الشيعي في لبنان، حيث تعتبر الساحة اللبنانية محط تجاذب بين قطر وإيران إذ يسعي كل من البلدين إلى لعب دور أساسي فيها حيث كان لقطر موقف متميز خلال حرب حزب الله الأخيرة ضد إسرائيل، والتي أدانتها بكل قوة ،وفضلا عن الدور الذي لعبته الدبلوماسية القطرية في مجلس الأمن، فان الدوحة كانت البادئة في كسر الحظر الجوي والعمل على وقف الحرب بالصيغة التي طرحت في مجلس الأمن، ووظفت كل إمكانيتها وعلاقاتها مع الأطراف اللبنانية بغية تهيئة الأرضية السياسية المقبولة لإنجاز توافق لبناني، بعد أن فشلت كل الوساطات التي طرحت من أطراف إقليمية ودولية[2].

ب- أما الجمهورية الإيرانية فلديها نفوذها القوي في الداخل اللبناني وخاصة بعد نجاح حزب الله في كسب ثقة شعبة خلال حربة الأخيرة مع إسرائيل عام2006، مما زاد من الامتداد الشيعي في لبنان وكل هذا أصبح يصب

(1) عادل ميلاد، السياسة الخارجية لدول قطر (شعاعللنشر، حلب، 2011)، ص76.

(2)Thomas Paulsen and Nora Muller, Lebanen after The Doha Accord The way head , 2008, p 2 at : www.bergedorf-round-tqble.org

في المصلحة الإيرانية، وطرح بذلك احتمال تصادم المصالح القطرية في هذه الساحة[1].

ج- دعم قطر وإيران لحركة المقاومة الإسلامية حماس. كانت دولة قطر من أكثر الدول العربية التي وقفت سندا وقدمت دعماً مالياً وإعلاميا وسياسيا لحركة المقاومة الإسلامية" حماس"، حيث يقيم رئيس مكتبها السياسي وعدد من قادتها بعد الخروج من سوريا فيها، وتعقد الحركة اجتماعات مكتبها السياسي فيها، وكان أمير قطر أول رئيس دولة يزور غزة تحت حكم حماس، والذي أعتبر بمثابة اعتراف بشرعية حكمها، وتعهد بضخ المزيد من الأموال لإعادة إعمار غزة ودعم حكومتا بغزة[2].

د- تلتقي إيران بمصالح متبادلة؛ فمن جهة تحتاج إيران لحماس، ليس فقط كما يروج إعلاميا كورقة ضغط في وجه إسرائيل، بحكم أن حماس لديها منظومة عسكرية قادرة على إقلاق إسرائيل بضربات موجعة موجهة من صانع القرار في طهران، لاسيما أن حماس ترفض عملية السلام، وتتبنى المقاومة كخيار استراتيجي، ومنضوية تحت لواء ما يسمى بجبهة الممانعة بزعامة إيران. وفي الوقت الذي وجدت حماس فيه نفسها محاصرة، والأبواب العربية موصدة في وجهها، تستفيد السلطة الفلسطينية وحركة فتح من الدعم العربي، وتحرم حماس من هذا الدعم بعد فوزها الكبير في الانتخابات التشريعية الثانية في يناير من عام 2006، لذا تجد حماس أن علاقتها مع إيران مهمة لها لكي توازن علاقة السلطة الفلسطينية وحركة فتح مع أطراف عربية كمصر والسعودية، في الوقت ذاته تصبح فيه إيران مهمة بالنسبة لحماس كي تتكيء عليها، وتستقوي بها في إطار صراعها الداخلي، وكذلك لمساومة محور ما يسمى بالاعتدال العربي، الذي قاطع حماس[3].

---

(1) نفين محمد مسعد، الحرب الإسرائيلية علي لبنان: (التداعيات علي إيران ، (المستقبل العربي ، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية العدد الثاني والثلاثون بعد الثلاثمائة ، أكتوبر 2006) ، ص 68

(2) معين رباني، قطر والفلسطينيون، ترجمة عبد الرحمن اياس، (مؤسسة هنريش بل، بيروت ، 2012) ، ص 35

(3) عبد القادر طافش، إيران والقضية الفلسطينية، (مركز الجزيرة للدراسات قطر ، 2012) ص 4

هـ- أن كلا من قطر وإيران تشتركان ظاهرياً في عدائهما المعلن لإسرائيل بالرغم من أن قطر وعلى خلاف إيران تنتهج سياسيات تشك في هذا العداء. أن هناك سياسات تنتهجها الدولتان تشككان في هذا العداء.

و- وقد بدأت قطر علاقاتها مع إسرائيل بعد مؤتمر مدريد وكان أول لقاء قطري إسرائيلي مع رئيس الحكومة الإسرائيلي وقتها شمعون بيريز بعد زيارته لقطر في عام 1996 وافتتاحه المكتب التجاري الإسرائيلي في الدوحة وتوقيع اتفاقيات بيع الغاز القطري لإسرائيل، ثم إنشاء بورصة الغاز القطرية في تل أبيب. وتشهد العلاقات القطرية الإسرائيلية خفاءً في الإعلام والتليفزيون المحلي بينما تشهد علاقات متينة في السر حيث التقى رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو سراً مع رئيس الوزراء القطري حمد بن جاسم في باريس للحديث عن موضوع السلام الفلسطيني وصفقة التبادل مع جلعاد شاليط، ثم قطعت العلاقات بين قطر وإسرائيل في أعقاب الحرب الأخيرة على قطاع غزة في أواخر عام 2009، ومنذ ذلك الوقت أرسلت قطر رسالتين لإسرائيل تعبر فيهما عن رغبتها في إعادة العلاقات معها، ولكنها رفضت من قبل رئيس الحكومة الإسرائيلية ووزير خارجيته ليبرمان. ولكن حاكم قطر حمد بن خليفة أكد ان العلاقات ما زالت قوية. وفي عام 2013 م تم نقل مجموعة تقدر بحوالي 60 شخصاً من يهود اليمن إلى إسرائيل عبر الدوحة على الخطوط الجوية القطرية، وقد أجريت العملية تحت رعاية دولة إسرائيل، ويهدف إلى إخراج 400 شخص هم من تبقى من اليهود من اليمن[1].

ز- أما عن طبيعة علاقة إيران بإسرائيل فأن الحرب بينهما كما يرى البعض بأنها عدائية كلامية لم تدخل دائرة الفعل بعد. فالحرب التي تخوضها طهران ضد تل أبيب أوهمت المسلمين بأن الجمهورية الإسلامية الإيرانية ألد أو على أقل تقدير أحد ألد أعداء إسرائيل.

(1) سامي ريفيل، قطر وإسرائيل ملف العلاقات السرية، ترجمة محمد البحيري، (مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، 2012) ص 21

هذا يوضح أن قطر وإيران تستغلان القضية الفلسطينية من أجل تحقيق مصالحهما السياسية وان توجهاتهما المشتركة في الكثير من القضايا الإقليمية تؤدي إلى المزيد من التعاون بينهما.

2 – مساهمة البيئة الدولية:

أن تعد التحولات التي تشهدها الساحة الدولية من المحددات الأساسية المؤثرة في نجاح هذا السيناريو، فاستمرارية سياسة الضغوط والعقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية على إيران أدت إلى زيادة تعاطف الكثير من دول الخليج معها وعلى رأس تلك الدول قطر التي رفضت التصويت على فرض العقوبات على إيران. وقد أثبت التاريخ أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تغير أهدافها في الشرق الأوسط على الرغم من تغير قادتها، وتلك الأهداف تتمثل في ضمان أمن إسرائيل وتلبية احتياجاتها من النفط إلى جانب دعم تطور دول الإقليم في الجانب العسكري دون حصولها على التكنولوجيا النووية(1).

لذا تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على عرقلة مسيرة إيران نحو اكتساب تكنولوجيا نووية سلمية من خلال التوجه بالضغط على بعض القوي الدولية الفاعلة كروسيا والاتحاد الأوروبي الذي يسعي إلى تحقيق مصالحة في المنطقة دون الخروج عن الغطاء الأمريكي ورغم سياساته الدبلوماسية تجاه الملف النووي الإيراني إلا أن ذلك يبقي مرهونا بالتغيرات التي تشهدها العقيدة والموقف الأمريكي(2).

وعليه فإن للبيئة الدولية دوراً كبيراً في التأثير على تفاعلات وحركية العلاقات بين الدول ومن الصعب فصل أي دولة عن التحولات المحيطة بها، لذلك فإن التغيرات في البيئة الدولية بالنسبة لإيران وقطر سينعكس حتما على علاقاتهما.

والسؤال هو عن مدى تأثير هذا السيناريو على أمن منطقة الخليج؟

مما يرجح نجاح هذا السيناريو مستقبلا هو التوافق الذي تتسم به السياستان (الإيرانية والقطرية) في هذه المرحلة، إضافة إلى بروز عوامل أخري يمكن أن تساعد

---

(1) إيمان رجب، هل يُنهي الانخراط البنّاء القطيعة بين طهران وواشنطن؟، مرجع سبق ذكره، ص 20

(2) درويش فوزي، العلاقات الأمريكية الإيرانية : تحديات الواقع وافاق المستقبل (مختارات إيرانية العدد 51 ، 2004) ص 32

على دفع العلاقات إلى مزيد من التطور والانسجام والتأثير الايجابي على أمن الخليج، ويمكن إيجاز تلك العوامل فيما يلي:-

1 - قدرة قطر على توظيف الجوانب الاقتصادية في إنجاح علاقاتها مع إيران من خلال اشتراك البلدين في حقل غاز الشمال، وزيادة الاستثمارات القطرية داخل الأراضي الإيرانية .

2 - تتفق الدولتان على ضرورة إنشاء منظمة الدول المطلة على الخليج للتعاون: ولعل أهم ما يميز العلاقات القطرية - الإيرانية في مجال الأمن هو توافق البلدين على ضرورة إنشاء تلك المنظمة وهذه الدعوة من أجل تحقيق مصالح وحاجات الدول المطلة على الخليج. ولم تكن هذه المبادرة هي المبادرة الوحيدة من نوعها في هذا الشأن بل إن هناك الكثير من الرؤى والأفكار التي طرحت من قبل خلال العقود الماضية، ولكنها لم تراع مصالح تلك الدول. لذلك جاءت دعوة رئيس وزراء قطر حمد بن جاسم التي تضمنتها كلمته أمام المؤتمر الأول لتجمع العالم العربي في الكويت بتاريخ 11 فبراير من عام 2013 لتأسيس منظمة الدول المطلة على الخليج للتعاون لتضم دول مجلس التعاون الخليجي الست إلى جانب إيران، لتجدد الحاجة إلى ضرورة التعايش بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي، وان التعايش الصحيح والقابل للاستمرار يستوجب التعامل مع الإطراف الأخرى على أساس المساواة واحترام السيادة والخصوصية لكل دولة من الدول.

2 - الدعم الثنائي والمشترك للحركات المقاومة كحزب الله اللبناني وحركتي حماس والجهاد الإسلامي في فلسطين إلى جانب بعض الجماعات الإسلامية في العالم العربي كجماعة الإخوان المسلمين ذات الصلات القوية بإيران وقطر[1].

3 - اتفاق قطر وإيران على حل مشكلات المنطقة: حيث تعمل قطر على حل مشكلات المنطقة حتى ولو لم تكن طرفا فيها، فقد أعلن الرئيس الإيراني خلال اجتماعه مع أمير قطر في طهران دعمه لمبادرة قطرية من أجل اجتماع ثنائي لحل مشاكل منطقة الشرق الأوسط التي وصفها بأنها ملتهبة ولا تعرف الاستقرار.

---

(1) المشاط، عبد المنعم، تعريف بالأمن القومي في ظل الدولة العربية الجديدة (مجلة السياسة الدولية، العدد 190، 2012)، ص36.

وفي الحقيقة فإن ما يعيق العلاقات الخليجية الإيرانية شيئان هما تعزيز إجراءات بناء الثقة وحل أزمة الجزر الإماراتية الثلاث، واحترام سيادة ووحدة دول الجوار.

4- استمرار علاقات البلدين من خلال إنشاء سلسلة من العلاقات الثقافية والسياسية الاجتماعية والعسكرية والأمنية التي من الصعب تفكيكها.

ومن خلال كل ذلك يتضح لنا مدي مساهمة البيئة الداخلية والإقليمية والدولية في دفع هذه العلاقات نحو المزيد من التحسن والتطور، وذلك بتهيئة بيئة داخلية متقبلة للطرف الآخر، ومن ثم إدراك الطرفين لمتغيرات وتحولات البيئة الخارجية بشقيها الدولي والإقليمي، وجعل التوافق هو السمة الغالبة على علاقاتهما، حيث يدرك الطرفان حقيقة التداخل الموجود بينهما في معظم القضايا الإقليمية الحاسمة، كما أن تواصل السياسات الأمريكية في الضغط على إيران جعل الكثير من الدول العربية تتعاطف معها، وما يزيد من نجاح هذا السيناريو أكثر جملة من العوامل التاريخية والدينية والعقائدية والثقافية والاقتصادية المشتركة بين قطر وإيران وهذا يؤكد على قابلية علاقات البلدين نحو المزيد من التحسن، وهذا التحسن يصب في صالح الأمن الخليجي باعتبار إيران جزء من المنطقة ويهمها في المقام الأول أمنها.

المبحث الثالث

سيناريو تباعد العلاقات القطرية الإيرانية، وتأثير ذلك على أمن الخليج

يقوم هذا السيناريو على ظهور ملامح لتحول العلاقات بين البلدين موضوع الدراسة ليس نحو التقارب والتحسن كما جاء في السيناريو السابق، وإنما نحو التصدع والتفكك نتيجة التحولات التي يمكن أن تفرزها البيئة الداخلية لكلا البلدين إضافة إلى جملة التحولات التي يمكن أن تحدث في البيئة الإقليمية والدولية والتي تتزايد تعقيداتها مما يطرح إمكانية التباعد بين البلدين.

وإذا انطلقنا من الافتراض القائل بأن سلوك الدولة مبني على حسابات عقلانية، فأنة يمكن أن نرجح هذا السيناريو. فالنظرية الواقعية تعد من النظريات التقليدية التي لا تزال لها مكانة مهمة في حقل العلاقات الدولية، رغم ظهور العديد من النظريات الجديدة التي تحاول نقدها. واثبات عجزها عن تفسير الظواهر الدولية

في عالم ما بعد الحرب الباردة. ومع هذا فأنها لا تزال تلعب دورا كبيرا في تفسير العلاقات الدولية. وتنطلق النظرية الواقعية من افتراض أساسي يتمثل في أن العلاقات الدولية ما هي إلا صراع من أجل الحصول على القوة، وتحقيق المصلحة، وسلوكيات الدول الخارجية مبنية على أسس الحفاظ على أمنها وبقائها، وما يوضح صحة هذا الطرح النظري هو جملة المؤشرات التي تشهدها الدولتان على مستوي البيئة الداخلية والإقليمية والدولية.[1]

أولاً: مساهمة البيئة الداخلية:

نتناول فيما يلي مساهمات كل من البيئة الداخلية لقطر وإيران على النحو التالي:-

1-البيئة الداخلية لقطر: بعد التحول الذي جرى في قطر إثر استيلاء حمد بن خليفة على الحكم، وبدأ بخط سياسة جديدة لقطر لا تتناسب وحجمها الحقيقي من خلال إنفاقه الأموال لكي يصنع نفسه مكانة سياسية ودولية، ولمنح إمارة قطر نفسها قدرة على الضغط السياسي لتعويض حجمها الضئيل في ضوء وجود منافسين إقليميين أقوياء كإيران والسعودية. لذلك فإن حمد بن خليفة ورئيس وزراءه ووزير خارجيته حمد بن جاسم، لم يريدا إلقاء حجارتهم في سلة واحدة، حيث سعيا إلى نسج علاقات مع أكثر من قوة مختلفة بالعالم والمنطقة، تساعدهما على تحقيق هدفهما، بوضع قطر على الخارطة الإقليمية كبلد يشار إليه بالبنان[1].

لذلك، أقدمت قطر على إقامة شبكة مختلفة من العلاقات مع القوى الرئيسة بالمنطقة، حيث أقامت علاقات مع كل التناقضات الفاعلة بالمنطقة من الولايات المتحدة التي تمثل القوة والحماية، إلى اسرائيل ابنتها المدللة، ومع الإيرانيين والسوريين وحركات المقاومة الإسلامية(حزب الله وحماس) وجماعة الإخوان المسلمين، بل أنها وفرت بوقا إعلاميا لتنظيم القاعدة لا يطل على العالم إلا من خلاله متمثلا بقناة الجزيرة،.وهذه الشبكة من العلاقات المتناقضة جعلت السياسة الخارجية القطرية غامضة وغير مفهومة. وفي نفس الوقت لم تستطع أن تمسك بكل تلك الخيوط في أن واحد، وكانت نتيجة تلك السياسات طرد سفراءها من ثلاث دول

---

(1) جهاد عودة، النظام الدولي: نظريات وإشكالات ، مرجع سبق ذكره، ص 105

(1) منذر أحمد زكي شراب ، السياسة الخارجية القطرية في ظل التحولات السياسية العربية 2003 - 2012 (رسالة ماجستير بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين ، 2014) ص 145.

خليجية وعزلتها إقليميا. فدعمها لفصائل الإسلام السياسي السني في المنطقة سوف يضر بمصالحها مع إيران الشيعية. ويشير العديد من المتابعين للعلاقات القطرية الإيرانية إلى أن احد أهم المجالات الرئيسية التي يمكن أن تنطلق منها احتمالات التوتر بين البلدين هي دعم قطر لفصائل وجماعات الإسلام السياسي المتطرفة في أكثر من بلد عربي وخصوصاً في سوريا والعراق، ودعم إيران للحشد الشعبي الشيعي في العراق[1].

البيئة الداخلية لإيران: أما فيما يخص البيئة الداخلية الإيرانية، فهناك عدة مؤشرات تدعو إلى تحول راديكإلى ستشهده هذه البيئة مما يؤثر على طبيعة علاقاتها بقطر. ففي ظل تصاعد قضية الملف النووي الإيراني وجملة المخاطر التي يمكن أن تنجم عن ذلك، ستدخل إيران في موجة من عدم الاستقرار، وهذا سوف يؤدي إلى تحول في علاقاتها مع قطر الداعمة والمنفذة لسياسات الولايات المتحدة الأمريكية، ليس في منطقة الخليج بل في الشرق الأوسط كله[2]. وتشير بعض الدراسات إلى وجود عدة مقومات لفهم السياسة الإيرانية، من بينها الشعور بالاستعلاء الحضاري والعرقي النابع من انتماء الشعب الإيراني إلى حضارة عريقة تقود إلى محاولة التمدد الخارجي[3].

ونفهم من ذلك أن هناك رغبة داخلية للإيرانيين تمتد بجذورها إلى التاريخ الفارسي القديم تري ضرورة الهيمنة والتوسع في الإقليم، وتغليب المصالح الوطنية في سبيل تحقيق نوع من السيطرة والنفوذ وهذا ما سوف يؤدي إلى تصادم بين المصالح الإيرانية و القطرية.

ثانياً: البيئة الإقليمية والدولية:

نتناول فيما يلي أثر كل من البيئتين الإقليميية والدولية وذلك فيما يلي:

1-البيئة الإقليمية: تشكل التطورات والتحولات على الساحة الإقليمية عاملاً أساسياً ومؤثراً على السياستين الإيرانية والقطرية. فالعلاقات بين البلدين نموذج خاص في العلاقات الدولية، فإيران الدولة القوية إقليمياً تسعى لأن تكون الدولة المركزية في

---

(1) المرجع السابق، ص 150
(2) طلال عتريسي ، مرجع سبق ذكره، ص 55
(3) المرجع السابق، ص 57

منطقة الخليج العربي، أما قطر الدولة الصغيرة بمقاييس الجغرافيا السياسية تسعى ليكون لها نفوذ وتأثير في مجريات الأحداث في المنطقة.

وفي كثير من الأحيان تؤدي التحولات الدولية والإقليمية إلى تغير في السياسة الخارجية لأي دولة. وتشكل القضايا الجوارية والتي تتداخل فيها مصالح الطرفين أهم العوامل المؤثرة في سياساتهما. وبما أن تلك القضايا لا تزال مفتوحة وغير محسومة فإن إمكانية تعارض المصالح الإيرانية القطرية فيها واردة مستقبلاً. ومنذ بداية ثورات ما يسمى بالربيع العربي أخذت العلاقات القطرية الإيرانية في التغير نتيجة لتوجهاتها تجاه بعض دول الربيع العربي وبخاصة الدول ذات المكون الشيعي، وهذا النقطة في غاية الأهمية يستلزم توضحيها.

أ - توجهات قطر وإيران تجاه الإحداث في البحرين

تشكل العديد من القوى والتكتلات السياسية الشيعية على مدار التاريخ ومن أبرزها، جمعية "الوفاق الوطني الإسلامية" التي تأسست في عام 2001، وجمعية "العمل الإسلامي" التي تأسست في عام 2002، و"الرابطة الإسلامية" التي تأسست عام 2001، وغيرها[1].

وقد سعت قطر للوساطة بين المعارضة والنظام في البحرين بعد الأزمة، ولكن لم يلق ذلك قبولا من النظام، ويبدو أن النظام كان متوجسا من السماح بدور قطري، وخصوصاً أن العلاقات بين النظامين غير وثيقة، نظراً للخلافات السياسية والتاريخية بينهما هذا على الرغم من أن قطر لم تتخذ مواقف داعمة للحراك البحريني، أو مؤيدة له سواء سياسياً أو إعلامياً كما حدث في سوريا ومصر وتونس واليمن، حيث التزمت بالموقف الخليجي الواحد، فالدول الخليجية متخوفة من أن نجاح الحراك في البحرين سيكون مصدر تهديد لباقي النظم الخليجية خصوصاً مع خشيتها من اتساع النفوذ الإيراني إذا تمكن شيعة البحرين من تحقيق مكاسب على حساب النظام السني فيها[2].

(1) ريهام مقبل، من التفاهم إلى الصراع: أبعاد التحول في العلاقات القطرية السعودية بعد الثورات" (المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة 2013) على الموقع الالكتروني http://www.rcssmideast.org

(2) المرجع السابق.

ومع نهاية العام 2011 تخلّت قطر عن سياسة الحياد، والعلاقات الجيدة مع الجميع لصالح موقف واضح مع أو ضد بعض اللاعبين في المنطقة. كما ضبطت قطر متلبّسة في مواقف شديدة النفاق، فبينما أيّدت المتظاهرين المسلحين في تونس وليبيا وسورية وأماكن أخرى، فإنها وقفت بشكل مباشر إلى جانب الحكومة في البحرين إزاء قمع المتظاهرين السلميين. ومن الواضح أنه عندما يتعلق الأمر بأمن وتضامن دول مجلس التعاون الخليجي فإنه لا يمكن لقطر أن تنفصل عن السعودية ورأي النخبة في دول مجلس التعاون الخليجي، ولا أن تعرّض جوارها المباشر للخطر من خلال تشجيع عدم الاستقرار في البحرين[1]. ولم تنتهج قناة الجزيرة الإخبارية النهج الإعلامي المليء بالفتن والخداع والتضليل الذي مارسته مع الحراكات العربية السابقة للحراك البحريني، وذلك تماشيا مع السياسة الخارجية لقطر المتحفظة على أحداث البحرين، فلم يعدو خبر مظاهرات البحرين سوى أن يكون خبراً قصيراً لمدة ثوان معدودة إن تم التطرق له، وكان هذا محل انتقاد العديد من المؤسسات الإعلامية الدولية، والمنظمات الحقوقية[2].

ونظراً لما سبق فأن قطر في الحالة البحرينية أظهرت الانتقائية في سياستها الخارجية في دعم الحراكات العربية، حيث لم تعتبر ما حدث في البحرين حراكا شعبيا يطالب بحقوق سياسية واجتماعية، وبدا ذلك واضحا من خلال لجوئها للصمت النسبي في الحراك البحريني، وكانت تعتقد أن ما جرى في البحرين ليس ثورة شعب لنيل الحريات العامة، وإنما هو مشروع سياسي مذهبي مدعوم من إيران لإقامة نظام يتبع لها، أي أن قطر تعتبره تدخل خارجي في شؤون إحدى دول مجلس التعاون الخليجي، بما يجعل الحالة البحرينية مختلفة عن الحالة في بلاد (الربيع العربي)، مما دعا قطر للمشاركة في حفظ الأمن، والسعي لعودة الهدوء من خلال المشاركة العسكرية في قوات درع الجزيرة التي أرسلت للبحرين.

توجهات إيران: أخذت إيران موقفاً استثنائياً من الاحتجاجات التي حدثت في البحرين على خلاف موقفها من ثورات الربيع العربي التي حدثت في كل من مصر

(1) سامية بيبرس، الدور القطري في تسوية الأزمات (مجلة شؤون عربية، العدد 149، ربيع 2012) ص 27
(2) أثير ناظم عبد الواحد، دور السياسة الخارجية القطرية في ظل الأزمات العربية والإقليمية (مجلة دراسات، مركز الدراسات الدولية، العدد 43 ، بغداد.2012) ص 57.

وتونس وليبيا واليمن، وكان ذلك مفهوماً نظراً للوجود الشيعي الكبير هناك ومراهنتها على إمكانية تغير معادلة الحكم في إحدى دول الخليج لصالحها .ونظرت إيران إلى قيام دول الخليج بتشكيل قوات درع الجزيرة بعين الريبة وصورته بأنه مؤامرة غربية أخرى ضدها. كما تحدثت إيران عن أن قرار دول الخليج بتشكيل هذه القوة يهدف إلى حماية مصالح أمريكا في المنطقة، وهددت بأنها ستتعامل مع هذا المجلس الجديد وأعضائه وتشكيلاته العسكرية بكل يقظة وحذر[1].

وعندما دخلت هذه القوات إلى البحرين في عام 2011م بهدف حماية المواقع الاستراتيجية والحيوية زعمت إيران أن الهدف هو إبادة الشيعة في البحرين، وأن دخول القوات سيحول الأزمة البحرينية إلى أزمة إقليمية، وقال المتحدث باسم الخارجية الإيرانية آنذاك رامين مهمانبرست "إن أي تدخل من الخارج سيجعل الموقف أكثر تعقيدا، وإن دخول قوات تابعة لمجلس التعاون إلى البحرين غير مقبول"، وشن الإعلام الإيراني آنذاك هجوما على الحكومتين السعودية والبحرينية، وحاول حث مثيري الشغب في البحرين على ما أسماه بـ"الثأر لدماء الشهداء" على حد زعمه[2].

وفيما يلي استعراض لأهم معالم الموقف الإيراني تجاه الأحداث في البحرين[3].

1 – إدانة النظام البحريني بلهجة شديدة غير مسبوقة، واتهامه بالإجرام، وسفك الدماء، والتأكيد على أن النظام سيُقضَى عليه بسبب هذه الدماء، وشُنت حملة إعلامية كبيرة ضده النظام في وسائل الإعلام الرسمية كافة من وكالات أنباء وصحف، وقنوات فضائية ناطقة باللغات الفارسية والعربية والإنجليزية.

2– التأكيد على "خصوصية الظلم الذي يتعرض له شعب البحرين، وخصوصا أن "ثورته تعرضت لإهمال إعلامي من قبل وسائل الإعلام، حسب الرؤية الإيرانية. وهو

(1)علي حسين بكير، إستراتيجيات التعامل مع الثورات العربية: دراسة حالة تركيا وإيران والسعودية (مجلة دراسات شرق أوسطية، عدد الصيف (60) مركز دراسات الشرق الأوسط عمان ، 2012) ص 89 - 95

(2) نامي سعد: أنماط تحالفات المشروع الإيراني وعلاقاته الإقليمية والدولية ودورها في خدمة المشروع أو أعاقته (مركز دراسات الشرق الأوسط ، عمان ، 2012) ص 65

(3) فراس أبو هلال، إيران والثورات العربية: الموقف والتداعيات، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، قطر ،2011) ص 7.

ما دفع إيران إلى استخدام كل إمكانياتها للضغط على وسائل إلا علام لتغطية ألإحداث، بشكل غير انتقائي.

3-الهجوم الشديد على موقف علماء السعودية- الذين أيدوا موقف حكومة البحرين- حيث رأت إيران فيه، دعوة لإراقة دماء المسلمين من قبل "العلماء المزيفين" .

4 -الرفض الكامل للتدخل السعودي عبر دخول قوات درع الجزيرة إلى البحرين، وشن حملة إعلامية شديدة ضد القرار الخليجي بهذا الخصوص، وما أعقبه من قمع للاحتجاجات في دوار اللؤلؤة، ومستشفى السليمانية، وغيرها من مواقع التظاهرات في البحرين.

5 - تنفيذ حملة دبلوماسية لحض الدول الإسلامية على حماية الشعب البحريني ورفض التدخل الخليجي في ألازمة.

ومما سبق يمكن القول بأن توجهات البلدين تجاه الاحتجاجات في البحرين نتج عنها حالة من الصراع والتنافس السياسي وغير المؤثر على طبيعة العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

ب - توجهات قطر وإيران تجاه الأزمة السورية:

ما يحدث في سوريا منذ اندلاع الانتفاضات المسلحة فيها والمدعومة خارجياً عام 2011م أدي إلى عدم قدرة القيادة السورية على ضبط الوضع في وقته المناسب. الأمر الذي أدي إلى إدخال سوريا في دوامة من الحرب الأهلية مثل ليبيا والعراق واليمن.

وقد دعت قطر إلى التدخل المسلح، وتسليح المعارضة التي تقاتل ضد نظام الأسد، وذهبت منفردة، وأخذت في دفع الرواتب، وتوفير الأسلحة عبر تركيا لما أطلق عليه الجيش السوري الحر والمليشيات المسلحة. وتعتبر قطر أكبر مانح للمساعدات للمليشيات السورية، وكانت هناك رشاوي تعرض على المسئولين السوريين لتحريضهم على الانشقاق عن النظام لأحداث مزيداً من الفتن والقلاقل والحروب في سوريا. ووفقاً ما ذكره سفير سوريا في موريتانيا، من عرض نظيره القطري عليه مبالغ مالية

للانشقاق ليؤيد ذلك، وربما ليس من قبيل المصادفة، أن العديد ممن انشق عن النظام كانت وجهته الدوحة[1].

وقد لعبت قطر الدور في تجميد عضوية سوريا في الجامعة العربية أرادت استصدار قرار دولي بفرض حظر جوي للطيران على سوريا، تطبيقا للسيناريو الليبي بتدخل قوات الناتو لضرب سوريا، ولكنها فشلت في ذلك على الرغم من تلقيها دعما من منافستها السعودية، وذلك بسبب الفيتو الروسي والصيني بمجلس الأمن[2].

وقد استعاضت قطر عن ذلك بتكوين لجان تحقيق عربية ودولية لم تستطع أن تغير من الأمر شيئا، فبعثة المراقبة العربية فشلت بسبب شراسة القتال بين المجموعات المسلحة وقوات النظام السوري المسلحة، وضخامة عدد الضحايا. واتهم النظام السوري من بعض دول الجامعة العربية بعدم جديته في التعاطي مع البعثة. والمفارقة هي أن تقرير رئيس بعثة المراقبين العرب السوداني محمد الدابي لم يرق لبعض الدول العربية المشاركة في البعثة التي قررت سحب أعضائها منها وبخاصة السعودية وقطر، وذلك لاحتوائه على بعض النقاط لصالح سوريا، مثل إطلاق سراح المعتقلين، وإخلاء بعض المدن من الأسلحة الثقيلة، ووجود مسلحين بصفوف المعارضة[3].

* **توجهات إيران:** اتخذت إيران الرسمية، وتيارها المحافظ موقفا مؤيدا للنظام السوري في مواجهته لعمل المليشيات المسلحة في سوريا منذ انطلاقها. وظهر هذا التأييد، من خلال التبني الكامل للرواية الرسمية السورية للأحداث؛ وشن حملة إعلامية مماثلة للنموذج الإعلامي السوري؛ ووصف الانتفاضة الشعبية بالمؤامرة ألأجنبية التي تستهدف صمود ومقاومة سوريا، من قبل الصهاينة والغرب[4].

وفيما يتعلق بتداعيات الأزمة الراهنة في سوريا واحتمالاتها المستقبلية على إيران، وفقاً لما هو مطروح من سيناريوهات مختلفة للوضع السوري، فإنه يمكن ذكر ما يلي:[5].

---

(1) منذر أحمد زكي شراب، السياسة الخارجية القطرية في ظل التحولات السياسية العربية، مرجع سبق ذكره، ص 136.

(2) سليمان شيخ: ضياع سوريا وكيفية تجنبه ، (معهد بروكنجز، الدوحة، قطر 2012) ص6.

(3) محمد الشياظمي،" قطر تدعم المسار الديمقراطي والحريات في المنطقة"، جريدة العرب 2912/2. القطرية، العدد 8658 ، الدوحة ، 2012)، ص2.

(4) نامي سعد: أنماط تحالفات المشروع الإيراني وعلاقاته الإقليمية والدولية مرجع سابق ص 65 - 70.

(5) فراس أبو هلال، إيران والثورات العربية، مرجع سبق ذكره ، ص 6 – 8.

1 – كشفت الأزمة السورية عن حالة الازدواجية الواضحة في تعامل مؤسسات صنع القرار الإيراني مع قضايا السياسة الخارجية، حيث وضُح الصراع بين المرشد وبعض الهيئات التابعة له ورئيس الجمهورية حول جدوى التمسك بالأسد إلى ما لا نهاية وتحت أي سبب.

2 – من الواضح إمكانية حدوث تغير في الموقف الاستراتيجي الإيراني من الحرب في سوريا تماشياً مع الاحتمالات المختلفة حيث وضح من خلال بعض التصريحات الإيرانية لكبار مسئوليها إمكانية تخلي إيران عن حليفها السوري في حال تأكدها المطلق من سقوطه.

3 – إن هذا التغير في الموقف الاستراتيجي ستكون له تداعيات على النفوذ الإيراني في المنطقة، حيث كانت سوريا نقطة الاتصال الأكثر أهمية ما بين إيران وحزب الله وحركة حماس، ما يعني فقدان إيران ليس فقط للورقة السورية، ولكن لثلاثة أوراق ضغط مهمة ظلت تستخدمها بين الحين والآخر في تنفيذ مشروعها الإقليمي وكذلك في مناورتها مع الغرب والولايات المتحدة بخصوص الملف النووي.

4 – احتمالية نقل إيران مركز ثقلها الإقليمي إلى العراق بمعنى أن يصبح هو الحليف الاستراتيجي البديل عن سوريا، وهو الأمر الذي يعني اشتداد القبضة الإيرانية على الأوضاع في العراق .

5 – سيواجه المشروع الإقليمي الإيراني تحديات في المنطقة العربية على الأقل، وهو المشروع الذي سعت من خلاله إلى تقديم نموذج إيران في الحكم كنموذج يُحتذي لبعض الدول العربية وخصوصاً تلك التي شهدت أحداث عنف وصلت على إثرها تيارات الإسلام السياسي إلى سدة الحكم، وكذلك الحال بالنسبة لمحاولات نشر المذهب الشيعي في بعض الدول والمناطق، حيث كشفت الأزمة السورية عن تحول في المزاج الشعبي العربي بشكل سلبي بعد ما أوضحته وسائل الإعلام من جرائم ترتكب في حق الشعب السوري من جانب النظام السوري المدعوم من إيران الشيعية.

6 – من الواضح أن الفترة القادمة ستشهد توتراً في العلاقات الإيرانية مع بعض دول الخليج على خلفية الموقف الإيراني من البحرين وسوريا.

7 – من المرجح أن يطغى الجناح المتشدد في مؤسسات صنع القرار الإيراني – والذي يمثله المرشد – على موقف إيران من احتمالات سقوط نظام بشار الأسد، حيث إنه من المتوقع أن تحافظ إيران على الحد الأدنى من النفوذ في حال سقوط النظام وهنا نتوقع أن تدفع باتجاه سيناريو انسحاب أركان النظام وشخصياته والطائفة العلوية إلى المنطقة الساحلية كمنطقة شيعية خالصة، وهو الأمر الذي يُرَّجح أن تعمل إيران على عدم استقرار الأوضاع في سوريا، والدفع باتجاه إعادة تقسيمها على أسس طائفيه تكرار لما فعلته إيران في العراق.

من العرض السابق لتوجهات كل من قطر وإيران تجاه الأحداث في سوريا يمكن القول أن الأزمة السورية قد تكون هي المعضلة والمحدد المحوري لمستقبل العلاقات القطرية الإيرانية الجديدة، وقد تكون أحد المؤثرات الذي يغير من طبيعة السياسة القطرية، ولكن من استقراء الثوابت والمتغيرات في السياسة القطرية الجديدة في عهد تميم بن حمد آل ثاني. يمكن القول أن الموقف القطري من الأزمة السورية لن يتغير قيد أنملة، لأن التغير معناه أن تفقد قطر مصداقيتها على الساحة الإقليمية ويضعف من دورها وهذا أمر مستبعد تماماً .وأن مستقبل العلاقات بين البلدين سيظل يشهد نوعاً من التوتر المكتوم لحين تحقيق نوع من الانفتاح المحسوب، ويتوقف ذلك على رؤية كل طرف للآخر، ومدى ما يحققه من مصالح. أما إيران ستظل حريصة على الدعم المطلق للنظام السوري في مواجهة الحركة الاحتجاجية الشعبية وأن مستقبل العلاقات القطرية الإيرانية سيظل محكوماً بأمرين: **الأمر الأول** : مدى تغير رؤية كل طرف للطرف الآخر، ومدى ما يحققه من مصالح في ضوء هذه الرؤية المحددة والثابتة في الماضي والحاضر والمستقبل، مع تشديد السياسة القطرية الجديدة على أن موقفها من الأزمة السورية هو موقف عربي وخليجي ثابت لا يمكن تغييره. **الأمر الثاني:** أن ثمة فرصة تاريخية أمام البلدين، ليس بإعادة العلاقات إلى سابق عهدها من التقارب وإنما بإعطائها جرعة قوية للمزيد من التقارب، في ظل وجود قيادة جديدة للبلدين. الأمير الشيخ تميم بن حمد أميراً لقطر، وقيادة إيرانية إصلاحية براجماتية معتدلة.

3 – توجهات قطر وإيران تجاه الأحداث اليمنية

اندلعت الاحتجاجات الشعبية في اليمن في 15 يناير 2011 منادية بإسقاط منظومة حكم الرئيس على عبد الله صالح، وبدأت الاحتجاجات من جامعة صنعاء بمظاهرات طلابية وأخرى لنشطاء حقوقيين نادت برحيل صالح، وتوجهت إلى السفارة التونسية، رافقها اعتقال عدد من الناشطين والمتظاهرين،[1].

وأعلن صالح أنه لن يرشح نفسه لفترة رئاسية جديدة، ولن يورث الحكم لأبنه، ولكن استجابته جاءت متأخرة، الأمر الذي جعل الأحداث تأخذ مساراً آخر غير ما إرادة صالح، وتدخلت دول الجوار من أجل التوسط لحل الأزمة اليمنية ومن الدول التي شاركت بثقل كبير في هذه الأزمة قطر وإيران[2].

توجهات قطر: بعد الانتهاء من التخطيط لحراك العربي في نهاية عام 2010 وجدت قطر فرصة ذهبية لا تعوض، ودخلت بكل ثقلها المادي والإعلامي والسياسي لمساندة المعارضة اليمنية التي كان عمادها الإخوان المسلمين وكانت قطر أول دولة تطالب النظام اليمني بالرحيل لصالح الإخوان، وهذا ما دفع الرئيس اليمني على عبد الله صالح ليقول مخاطبا حشودا هائلة من مناصريه في ميدان السبعين" شرعيتنا نستمدها من قوة شعبنا اليمني العظيم، وليس من قطر، والمبادرة القطرية مرفوضة"[3].

ولعل التغييرات السياسية التي حدثت في عام 2013 في كلا البلدين، باعتلاء ولي عهد قطر تميم سدة الحكم خلفاً لوالده، وتنصيب حسن روحاني رئيساً لإيران، مع إعادة هيكلة جزئية للسياسة الخارجية الإيرانية وخصوصاً في ملفاتها الشائكة مع الغرب، أدت إلى إصلاح تدريجي في العلاقات بين الدولتين على طريق استعادة عمق العلاقات[4].

وعندما بدأت تحركات ما يعرف التحالف العربي (عاصفة الحزم في اليمن) بقيادة السعودية، أخذت أنظار وأقلام المراقبين والمحللين تتجه لاستنباط السلوك

(1)منذر أحمد زكي شراب، السياسة الخارجية القطرية في ظل التحولات السياسية العربية، مرجع سبق ذكره، ص 140.

(2) المرجع السابق: ص 145.

(3) فارع المسلمي، قطر تخترق المر بعات السعودية في اليمن ؛29/8/2913 على الموقع الالكتروني http://www.al-monitor.com/pulse/ar/contents/articles/opinion/2013/08/qatar-encroaches

(4) غسان شبانة: عملية عاصفة الحزم: الأهداف والمخاطر (مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة ، 2015) ص 4 – 7.

الإيراني تجاه التحالف وأعضائه في ظل استهداف واضح من قِبل التحالف للطموح الإيراني لخلق أوضاع جيوسياسية، وتوازنات جديدة تكون لإيران فيها الكلمة المسموعة. وقد كانت قطر من بين دول التحالف التي شاركت بصورة واضحة، رغم ارتباطها بعلاقات استراتيجية مع إيران في عدة مجالات نتيجة للجوار الجغرافي الذي فرض التعاون على البلدين في الأبعاد الاقتصادية والأمنية والعسكرية، ومن ثم يبرز التساؤل حول مدى تأثير مشاركة قطر في تحالف عاصفة الحزم، على علاقتها بإيران(1).

توجهات إيران : يتوسع المشروع الإيراني في المنطقة ويتمدد محاصراً منطقة الخليج العربي شمالا وجنوبا، باسطا نفوذه على الدول العربية ذات الطوائف الشيعية، ولا زال التفاعل العربي مع هذا التمدد محصوراً في استجلاب الغرب لمواجهة هذا التوسع دون أن تكون هناك رؤى استراتيجية لكيفية تقويض أو ترويض أو احتواء التحركات الإيرانية في المنطقة. وكانت أزمات العراق وسوريا ومؤخرا اليمن كاشفة لهذا الواقع الذي يشير إلى أن طهران في طريقها لحصد المزيد من المكاسب الإقليمية قد لا يكون اليمن آخرها(2).

إيران هي الرابح الرئيسي فيما تشهده الساحة السياسية اليمنية من تطورات وأن تأثير إيران في اليمن ليس قاصرا على دعم الحوثيين فقط، وإنما يمتد تأثيرها أيضاً لمساندة الحراك الجنوبي المطالب بالانفصال، والذي بات بعد استقالة الرئيس والحكومة تحت إدارة شبه ذاتية، كما ترى وجهة النظر تلك أن تسارع النفوذ الإيراني في اليمن خلال الفترة الماضي بالتحديد كان رد فعل على الخطوة السعودية المغامرة بالورقة النفطية، حيث استمرت الرياض في ضخ الكميات المعهودة من النفط الأمر الذي أدى إلى انخفاض سعره العالمي لما دون النصف، وهو ما أثر سلبيا على الاقتصاد الإيراني المنهك بفعل العقوبات المفروضة عليه مما دفع إيران لمعاقبة النفوذ السعودي يمنيا(3).

---

(1) محمد عودة الأغا، عاصفة الحزم وانعكاساتها علي أمن الخليج (وكالة معا الإخبارية 2015/04/19)

(2) غسان شبانة، عملية عاصفة الحزم: الأهداف والمخاطر ، مرجع سبق ذكره، ص 6 – 8.

(3) Peter Salisbury, "Yemen and the Saudi-Iranian Cold War", Chatham House: The Royal Institute of International Affairs, 18 February 2015 .http://www.chathamhouse.org/publication/yemen-and-saudi-iranian-cold-wa)

هذا بالإضافة إلى أن طهران رأت في الضغط السعودي على الرئيس اليمن لتمرير مسودة الدستور على الرغم من اعتراض الحوثيين عليها لاسيما فيما يتعلق بتقسيم اليمن لستة أقاليم خطوة تستهدف منها الرياض ضمان مصالحها في اليمن. كما اعتبرت أن عودة إحياء تنظيم القاعدة في اليمن استهدف مواجهة المد الحوثى لاسيما في مأرب النفطية، أضف إلى هذا كله ازدياد المخاوف الخليجية من التقارب الأمريكي الإيراني بشأن برنامج طهران النووي مما أثار شكوكا خليجية من احتمالية حدوث تحول استراتيجي في السياسة الأمريكية تجاه دول المنطقة لاسيما تجاه حلفائها الخليجيين(1).

ويمكن القول بأن العلاقات القطرية الإيرانية تأثرت بفعل تناقض التوجهات في حالتي البحرين وسوريا، وهذا ما قد ينعكس على الحالة في اليمن، وعليه فمن المتوقع أن تتأثر العلاقات القطرية – الإيرانية سلبياً بسبب مشاركة قطر في تحالف عاصفة الحزم لضرب القوات الحوثية الحليف الاستراتيجي لإيران في اليمن، وورقة الضغط الإيرانية على النظام السعودي.

والسؤال المطروح هو: هل تباعد العلاقات بين قطر وإيران نتيجة لهذا السيناريو يؤثر على أمن الخليج ؟

وعلى الرغم من أن التقارب بين قطر وإيران خلق العديد من الحساسيات لدي بعض الدول الخليجية وبخاصة تلك التي لديها مشكلات مع إيران مما كان له تأثيره على أمن الخليج . فإيران بما لديها من نزعة توسعية تجاه دول المنطقة، وقطر بما لديها من سياسات تابعة للسياسة الأمريكية تجاه المنطقة يعتبران من الأخطار المحدقة بأمن الخليج، والتباعد بينهما يؤثر سلباً عليه، ومن القضايا التي لها تأثيرها المباشر على أمن الخليج :

1 – النزاع الإيراني الإماراتي حول الجزر الثلاث(2): حيث تخشي الإمارات من التقارب القطري الإيراني وذلك لتأثيره السلبي على هذه القضية، تعد مسألة الخلاف بين الإمارات وإيران حول جزر أبو موسى وطمب الكبرى وطمب الصغرى سببا من

(1) غسان شبانة، عملية عاصفة الحزم، الأهداف والمخاطر، مرجع سبق ذكره ، ص 9.

(2)Kai Bruns, The three Islands conflict between the UAE and Iran (forging policy analysis, case study, AUE, spring 2014), p1-3.

أسباب التوتر في منطقة الخليج العربي. و الذي يعود إلى حقيقة أن إيران ترفض حتى الآن مناقشة موضوع الجزر التي احتلتها في عام 1971، في أعقاب الانسحاب البريطاني منها، فقد عقدت جلسات عدة لمحاولة حل المشكلة سلميا بين الطرفين، إلا أن جميع هذه المحاولات باءت بالفشل[1].

2 – الخلاف الطائفي بين المذهب السني الذي تعتنقه غالبية شعوب دول الخليج العربية، والمذهب الشيعي الذي تعتنقه إيران، وهذه قضية كثر فيها اللغط حتى اليوم. ولكن التوجه الحالي والملاحظ من الطرفين (العربي والإيراني) نتيجة لما يحدث هو الوعي لنقطة مهمة وهي وجوب الاستفادة من إمكانات الشيعة خصوصاً أن لديهم دولة قوية نسبيا في مواجهة مخططات أعداء الإسلام الظاهرين كاليهود والصليبيين ضد ديار الإسلام، أفضل من التناحر الداخلي بين الفرق الإسلامية. أما بالنسبة للشيعة في السعودية، فإنه منذ التسعينيات منحت الحكومة السعودية للطائفة الشيعية الفرصة للتعبير عن رأيها باعتبارهم جزءا لا يتجزأ من الشعب، وذلك بعدما ساد الهدوء في العلاقة بين السعودية وإيران.

3 – التخوف الخليجي من البرنامج النووي الإيراني : لقد أعرب الكثير من دول المنطقة عن القلق العميق من البرنامج النووي الإيراني لأن انعكاساته لن تقتصر على أمن منطقة الخليج فحسب، ولكن على أمن الشرق الأوسط والعالم بشكل عام، ومع هذا القلق الواضح بشأن البرنامج النووي الإيراني حاول وزير الخارجية السعودي، الأمير سعود الفيصل، أن يلطف ويهدئ الوضع مع إيران، وذلك بعد أزمة الأخيرة في برنامجها النووي مع المجتمع الدولي[2].

ورغم بعض المؤشرات الإيجابية التي طرأت على العلاقات الإيرانية الخليجية في أعقاب أزمة الخليج الثانية، وما تلاها من إضعاف لقوة العراق والإطاحة بنظامهِ السياسي، إلا أن هناك تناقُضاً بين ما تُطالب به إيران، وما تُمارسه على أرض الواقع. ففي الوقت الذي تُطالب فيه برحيل القوات الأجنبية عن منطقة الخليج

---

(1) شملان العيسى، الخلافات بين الإمارات العربية وإيران حول الجزر الثلاث، (المستقبل العربي، عدد 1996/4/206) ص52.

(2)إدريس ، محمد السعيد، إيران والأمن القومي العربي ، (المركز العربي للدراسات ، القاهرة ، 2011)، ص 23.

وإحداث مزيد من التقارُب مع الدول الخليجية الست، الأمر الذي يترتب عليه خفض مُعدلات الإنفاق على التسلُح، تسعى إيران لتطوير قُدراتها التسليحية بما يفوق احتياجاتها الفعلية، بل تنوع هذا التسلُح(1).

وتتمثل مُعضلة دول الخليج العربية نتيجة للبرنامج النووي الإيراني في موقفها الصعب الذي وجدت نفسها فيه؛ فهي من جهة لا تُريد أن تكون هُناك حرب جديدة في المنطقة ضد دولة لها عُمق شعبي وديني في دول الخليج العربية، ومن جهة أُخرى فهي لا تود أن تُصبح إيران قوة نووية تمتلك هذه القُدرات في المجال العسكري، وهنا تكمن المُعضلة الأساسية لدول الخليج العربية، لذلك نجد مواقفها العلنية تُحبذ الخيار الدبلوماسي على غيره من الخيارات بإعتبار أنهُ أفضل السُبل التي ستؤدي إلى نزع فتيل التخوُف الخليجي، وإبعاد شبح الحرب عن المنطقة من جهة، والدفع بإيران بعيداً عن أن تُصبح دولة ذات قدرات نووية عسكرية(2).

فالسعي الإيراني لامتلاك السلاح النووي يصُب في اتجاه تعميق الخلل القائم في توازنات القوى في منطقة الخليج، ويُهدد الاستقرار في المنطقة، ويزيد من مُعضلة التوصُل إلى صيغة مُتفق عليها للأمن الإقليمي في ظل غموض النوايا الإيرانية، واستمرار الخلاف حول بعض القضايا المُتعلقة بالترتيبات الأمنية، وتزايُد التصريحات المُتشددة من داخل منظومة صُنع القرار الإيراني، والاستمرار في استخدام لفظ (الخليج الفارسي)، والتشبُث به كمُسمى للاستحقاق التاريخي للخليج من جانب إيران استكمالا لمفهوم الدور الإقليمي لإيران بما يُعمق الخلافات، ويوسع الهوة بينها وبين جيرانها من دول مجلس التعاون، أضف إلى ذلك التأثيرات المُحتملة للسيناريوهات المفتوحة لمُستقبل الملف النووي الإيراني على أمن الخليج جنباً إلى جنب مع المخاطر البيئية المُتوقعة، وهو ما يجد تفصيله فيما يلي:(3)

(1) أحمد إبراهيم محمود، البرنامج النووي الإيراني: آفاق الأزمة.. بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد، القاهرة، (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة سبتمبر 2005) ص ص.25- 28.
(2)يفري كيمب، ''تأثير البرنامج النووي الإيراني في أمن الخليج''، مشار اليه لدى جمال السويدي (محرر)، (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،2005) ص.235.
(3)حمد إبراهيم محمود، البرنامج النووي الإيراني بين الدوافع العسكرية والتطبيقات السلمية، مرجع سبق ذكره، أنظر كذلك طارق عويس عبد الصمد، إيران بين الحاضر والماضي، (كلية الدفاع الوطني، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، القاهرة، يوليو 2007) ص ص 11 - 15

- هذا الوضع يُمثل تكريساً لحالة الخلل القائمة في موازين القوى، والتي تعكس تفوقاً عسكرياً وبشرياً إيرانياً، خصوصاً بعد الخروج الحالى للعراق من مُعادلة التوازن العسكري، فمُخصصات الإنفاق العسكري الإيراني تحظى بأهمية قصوى في ميزانية الدولة نظراً لما يُحققه ذلك من تحقيق الهدف القومي لإيران في بناء قاعدة عسكرية صناعية مُتميزة، وتحديث القوات المسلحة، وامتلاك أسلحة ردع.
- من الركائز الأساسية للإستراتيجية القومية الإيرانية ضرورة هيمنة إيران الفارسية على (الخليج الفارسي)، وأن يتم الاعتراف إقليمياً ودولياً بها. لذلك عليها التصدي بكُل الطُرق والوسائل لمُواجهة أي جهود أو إجراءات تعوق ذلك كجزء أساسي من الأمن القومي الإيراني، وهو ما يفرض عليها امتلاك قُدرات ذاتية عسكرية واقتصادية وتقنية تفوق حاجتها الدفاعية، وتنعكس بدورها على التوازُن الاستراتيجي الإقليمي لتُصبح إيران قوة إقليمية مُهيمنة.
- إن امتلاك إيران سلاحاً نووياً يؤدي إلى صعوبة حقيقية في التوصُل إلى صيغة مشتركة للترتيبات الأمنية في المنطقة التي هي في الأصل من القضايا الخلافية فى العلاقات الإيرانية – الخليجية، خصوصاً ما يتعلق منها بمسألة الوجود الأجنبي في تلك الترتيبات، ومن ثم فإن إصرار إيران على امتلاك السلاح النووي من شأنه أن يعيق إمكانية التوصُل إلى صيغة أمنية مستقبلية لمنطقة الخليج، وينسف كافة الجهود التي بذلها الجانبان في سنوات مضت لبناء الثقة، ونبذ اللجوء للقوة في حل الخلافات، وارتضاء التفاوُض، ومبادئ حُسن الجوار، والمنافع المُتبادلة كأُسس للتعامُل البيني، وهو ما يدفع دول مجلس التعاون الخليجي فى سعيها لإقامة صيغة أمنية مُشتركة في الخليج لأن تحصُل على ضمانات دولية مُلزمة من المجتمع الدولي بشأن إجراءات بناء الثقة مع كافة الأطراف الإقليمية ومنها إيران، وأول هذه المُتطلبات عدم تهديد أمن تلك الدول سواء بامتلاك الأسلحة النووية أو غيرها[1].

---

(1) Rodger shanrahan, The Gulf states and Iran: Robust competitors or interested bystander's? (lowy institute for international policy, australia, november 2009) p6.

- يتـردد التحـرُك الخليجـي فـي مُواجهـة البرنـامج النـووي الإيرانـي بـين ثلاثـة خيارات أولها: بدء برنامج نووي سلمي يتم تحويله مُستقبلاً إلى برنامج عسكري على غرار ما قامت به الدول النووية في العالم، وثانيها: الدخول في تحالُفات اسـتراتيجية علنيـة مـع قـوى نوويـة للحصـول علـى مظلـة نوويـة لتـأمين ردع استراتيجي تجاه إيران، وثالثها: شراء سلاح نووي جاهز. ويبدو أن دول الخليج قد انحازت للخيار الأول لأن تكلفته السياسية أقل، وهو ماعبر عنه البيان الختامي لقمة الرياض في عام 2006، والذي أكد على الرغبة الخليجية في تطوير برنامج مُشترك في مجال التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية طبقاً للمعايير والأنظمة الدولية، مُشيراً إلى أنهُ يُمثل حقاً لدول المنطقة في امتلاك الخبرة في مجال الطاقة النووية للأغراض السلمية طالما خضع للشروط الواردة في الاتفاقيات الدولية ذات الصلة". وبالتالي فقد تشهد المنطقة سباقاً نحو التسلُح النووي إذ إن دول الخليج ستكون ضمن دائرة سباق نووي حاد.

وأخيراً وبعد تحليل كل السيناريوهات السابقة فإن السيناريو الأقرب هو سيناريو استمرار الوضع كما هو عليه لأن البيئة الداخلية والإقليمية والدولية لكل من إيران وقطر تظل قائمة خصوصاً مع توافق الدولتين على جملة من الثوابت لمواجهة كل التحولات التي تفرزها البيئات الثلاثة.

الخاتمة

تتأثر عملية صنع السياسة الخارجية للدولة بعدة عوامل من أهمها عوامل البيئة الداخلية، والإقليمية، والدولية، وتسعى الدولة بأن تكون سياستها الخارجية مجسدة لقوتها البشرية، والاقتصادية، والعسكرية، ومؤثرة في المحيط الإقليمي بما يتطلب الحفاظ على مصالحها الوطنية، وسيادتها الإقليمية.

والسياسة الخارجية هي امتداد للسياسة الداخلية، وتعبر في الغالب عن فلسفة من يقود السلطة، وما تسعى إليه السياسة الخارجية القطرية لم يخرج عن هذا السياق. وهناك مجموعة من العوامل أدت إلى صياغة السياسة الخارجية القطرية تجاه الدول العربية والإقليمية والدولية تمثلت في الاقتصاد، والموقع الجغرافي، والقدرة العسكرية، وعدد السكان.

وتنبثق السياسة الخارجية القطرية في الأساس من السياسة الخارجية الأمريكية، وما هي إلا أداة لتنفيذ ما تريده الولايات المتحدة ليس فقط في دول الخليج، ولكن على الصعيد العربي.فالولايات المتحدة الأمريكية التي منحت قطر مظلة أمنية، أصبحت قطر بالمقابل هي الوكيل الحصري لتنفيذ برامج وسياسات ومخططات الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط. وقد واستخدمت قطر قناة الجزيرة لتصفية الحسابات مع خصوم الولايات المتحدة والغرب وخصومها أيضاً. وقد نجحت في أكثر من مرّة في تأجيج الأوضاع في عددٍ من البلدان العربية ومنها ليبيا ومصر، وسوريا، واليمن وتونس، حيث جذبت إليها الأصوات المعارضة لتلك الأنظمة العربية، ووظفتها من أجل خدمة سياساتها والسياسة الأمريكية في الوقت المناسب .

إن الموقع الإستراتيجي لإيران ذو أهمية متزايدة عبر التاريخ؛ وذلك بوقوعها ضمن مناطق التحكم والقوة في العالم، فضلا عن تواجدها بين منطقتين غنيتين بالنفط، بالإضافة إلى امتدادها الساحلي الكبير الذي تضمن حرية الملاحة، والتبادل التجاري، لذا فالموقع الاستراتيجي لإيران من أهم محددات القوة على المستوى الإقليمي. وأن مؤشر التحول الاقتصادي الإيراني يكمن في مدى تنوعه، ومدى زيادة نصيب القطاعات الإنتاجية غير النفطية من إجمالي الناتج المحلي، خصوصا في

مجال استغلال التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية فيما يخص توليد الطاقة الكهربائية وتطوير بعض الصناعات. كما أن القوة العسكرية لإيران دوراً بارزاً في صنع سياساتها الخارجية. فإيران التي تستند إلى قوة عسكرية يحسب لها ألف حساب في دول الخليج العربي، وهذه القوة العسكرية جعلت سياستها الخارجية تتسم بالتوسعية. وإن البراجماتية السياسية هي السمة التي تتسم بها السياسة الخارجية الإيرانية لتحقيق مصالحها بعيدا عن الشعارات الدينية التي ترفعها.

أما السياسة الخارجية القطرية فتحاول لعب دور إقليمي فاعل وفقا لما تمليه عليها السياسة الخارجية الأمريكية. فتقارب الولايات المتحدة مع الإسلاميين واعتبارهم أدوات سياسية يمكن توظيفهم في أي وقت لتحقيق المصالح الأمريكية في المنطقة استتبعه تقارب ودعم قطري للجماعات الإسلامية وخصوصا جماعة الإخوان المسلمين، والقاعدة والمتطرفين كأدوات للصراع من أجل مصالح إقليمية ودولية وفي مقدمتها الولايات المتحدة وإسرائيل وبريطانيا مما جعلها تغرد خارج السرب الخليجي، والعربي، وبعيدة كل البعد عن التوجهات القومية العربية. وقد تعاملت قطر في العديد من القضايا الإقليمية بانتقائية شديدة، الأمر الذي يوضح بجلاء انتهازيتها السياسية، وأنها بعيدة كل البعد عن الحيادية. ففي حين كانت تشجع وتدعم المحتجين في ليبيا ومصر واليمن وسوريا امتنعت عن دعم المحتجين في البحرين، ووقفت بجانب النظام البحريني بكل قوة، ولم يرد في قناة الجزيرة البوق الإعلامي للسياسة القطرية أي أخبار أو تحليلات حول الاحتجاجات في البحرين .

غير أن قطر استطاعت أن ترسم لنفسها سياسة دولية فاعلة، بدعم أمريكي وأوروبي قوي من خلال الأدوار الإقليمية التي لعبتها في حل الكثير من القضايا الإقليمية العالقة، والتي كانت تؤرق المصالح الأمريكية والأوروبية في الشرق الأوسط.

وعلى صعيد العلاقات القطرية الإيرانية، فمنذ استقلال قطر في عام 1971 تعتبر العلاقات بين البلدين في مجملها علاقة تعاون، وحتى عندما دخلت إيران في حرب مع العراق كانت قطر على الحياد على الصعيد الرسمي مع بعض الميل والانحياز إلى صف العراق على الصعيد العملي، وبعض الاستثناءات التي

تدخلت فيها المصالح الاقتصادية وعلاقات الصداقة القديمة المميزة مع إيران، ناهيك عن التخوف من انتقام إيراني لا تستطيع قطر مواجهته نظراً لقدراتها المحدودة، وعدم ثقتها بقدرة شركائها في دول مجلس التعاون .وعلى مدى نحو أربعة عقود من عمر الجمهورية الإسلامية في إيران لم تصل العلاقات بين البلدين إلى حد الخصام أو الشقاق كما حدث مع بعض الدول الخليجية الأخرى. وقد جاء التقارب الكبير بين البلدين في عام 1991 عندما زار ولي عهد دولة قطر حمد بن خليفة أل ثاني طهران، وعقد عدة اتفاقيات اقتصادية وتربوية وأمنية واجتماعية مع الجانب الإيراني .

بيد أن دول الخليج تشعر بالقلق لكبر حجم إيران، وإمكانية استغلالها للطائفة الشيعية، ويتعاظم هذا القلق مع احتمال ظهور أول دولة شيعية عربية في العراق، وهو ما قد يشجع شيعة الخليج على التحرك، بما يسمح بإمكانية استغلال إيران لهذا الأمر كقاعدة للتحالف. كذلك فأن تنامي المشروع النووي الإيراني سوف يزيد من قوة إيران العسكرية، ويضاعف من مخاطرها. وفي ظل هذه المخاوف الخليجية من إيران نجد قطر تسعى جاهدة إلى توطيد علاقاتها معها، وتقريبها من القضايا العربية، وإقحامها في الشأن العربي بدعوتها لحضور قمة مجلس التعاون الخليجي، وعقد الاتفاقيات الاقتصادية والأمنية معها، والسعي إلى تقريبها بكل شكل من المشهد الخليجي . ومن منطلق بقاء الأوضاع على حالها في البيئة الداخلية والإقليمية والدولية لكل من إيران وقطر فإن إمكانية استمرار علاقاتهما على نفس النمط تظل قائمة وخصوصاً مع توافق الدولتين على جملة من الثوابت لمواجهة كل التحولات التي تفرزها البيئات الثلاثة، وبالتالي سوف يمثل استمرار هذا التقارب القطري الإيراني استمرار الحفاظ على الأمن في منطقة الخليج.

النتائج والتوصيات

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى مجموعة النتائج التالية :

أن أية دولة في العالم، سواء أكانت في الماضي أو في الحاضر، تسعى في محيط علاقاتها الدولية أن تكون سياستها الخارجية مجسدة لقوتها البشرية والاقتصادية والعسكرية، وإلى إمكانية تفاعلها بشكل مؤثر في المحيط الإقليمي، بما يتطلب الحفاظ على مصالحها الوطنية وسيادتها الإقليمية.

- تعد العلاقات بين الجانبين القطري والإيراني من أفضل العلاقات الثنائية إذا ما قورنت بعلاقات إيران مع دول الخليج الأخرى، وليس أدل على ذلك من تصريحات أمير دولة قطر التي نفى فيها وجود مشاكل بين إيران ودول مجلس التعاون باستثناء الخلاف الإماراتي الإيراني حول الجزر الثلاث أبوموسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى التي تحتلها إيران .
- على مدى نحو ما يقارب من أربعة عقود هي عمر جمهورية إيران الإسلامية لم يحدث خلاف بارز في العلاقات القطرية الإيرانية كما حدث مع بعض الدول الخليجية الأخرى، ولم تكن العلاقات جيدة على المستوى الرسمي فقط، بل على المستوى الشعبي أيضاً حيث لم ينقطع التواصل بين الشعبين. وظلت الجالية الإيرانية في الدوحة ومازالت تحظى بالمعاملة الحسنة، وتفتح لها أبواب العيش والاستقرار. كما أن السياسة الداخلية إزاء شيعة قطر لم تتأثر بأية تطورات سلبية منذ الثورة الإيرانية وحتى اليوم، حيث يمارس الشيعة شعائرهم الدينية بكل حرية، ويتمتعون بحقوق المواطنة دون أي تمييز.
- العلاقات الإيرانية القطرية علاقات متميزة، ولا ترتبط بصعود تيار معين للسلطة في إيران والاتجاه نحو توطيد العلاقات مع قطر يسير نحو الحالة الاستراتيجية وبعيدا عن النزعة المزاجية لأي تيار أو حزب، كما أن الزيارات المتعددة والنوعية من قبل الطرفين تعكس جدية وتحركا دبلوماسيا من نوع جديد ساهم في عملية التقارب بين البلدين. من خلال مشاريع اقتصادية مثل مشروع مد قطر بالمياه ، واشتراكهما معا في حقل غاز الشمال .

- علاقة قطر بإيران بالرغم من تميزها إلا أنها قابلة للتوتر وفق مواقف الدولتين من الملفات الإقليمية، حيث إن إيران لا تعترف بطرف خارج تكتلها السياسي المذهبي في البيئة العربية، فيما وتسعى لاختراق دول الخليج العربي عبر علاقات جانبية معها.
- تسعى قطر دائماً إلى تنويع علاقاتها، وتعزيز تناقضاتها أثر سلباً على سلوكها الخارجي، فكثيراً ما تراجعت عن مواقفها نتيجة غياب الرؤية الإستراتيجية لديها، والاعتماد على العلاقات الشخصية في السياسة الخارجية.
- السياسة القطرية مرهونة بإرادة القوى الكبرى من جهة، وبالتوجس من المحيط الإقليمي، والخليجي – السعودي بشكل خاص، مما انعكس على سياساتها في صياغات اتخذت شكل ردود أفعال أكثر منها فاعلية مستقلة.
- كان ما يسمى بالربيع العربي عاملاً فارقاً في العلاقات القطرية الإيرانية لا سيما مع تأييد إيران المفتوح لنظام بشار الأسد، وتأييد قطر في المقابل لبعض الفصائل المناوئة. وكذلك تأييد إيران للمعارضة الشيعية في البحرين في مقابل دعم قطر للحكومة في المنامة. ولم يتوقف هذا التنافس على النفوذ بين قطر وإيران عند هذه الملفات فحسب، بل امتد أيضا إلى فلسطين أيضاً، وذلك حسب سياسة كل منهما ورؤيته للقضية الفلسطينية.
- علاقة قطر بإيران محكومة بالصداقة المشوبة بالحذر الشديد، فقد كانت قطر حريصة على الاحتفاظ بعلاقات صداقة مع إيران في الماضي، وفي الوقت ذاته تستضيف منذ عقود قاعدة أمريكية كبرى لموازنة إيران والسعودية، وينبع الحذر القطري من حقيقة أن حقل الغاز القطري الأكبر يقع في منطقة تتلاقى فيها الحدود القطرية الإيرانية.
- تهدف السياسة الخارجية القطرية إلى لعب دور إقليمي فاعل وفقا لما تمليه عليها السياسة الخارجية الأمريكية، فتقارب الأمريكان من الإسلاميين واعتبارهم أدوات سياسية يمكن توظيفهم في أي وقت لتحقيق المصالح الأمريكية في المنطقة استتبعه تقارب ودعم قطري للجماعات الإسلامية وخصوصا جماعة الإخوان المسلمين، وتدور الدولة القطرية في الفلك

الأمريكي والإسرائيلي والإيراني، وتغرد خارج السرب الخليجي والعربي، وبعيدة كل البعد عن التوجهات القومية العربية.

- استطاعت قطر أن ترسم لنفسها سياسة دولية فاعلة، بدعم أمريكي وأوروبي قوي من خلال الأدوار الإقليمية التي لعبتها في حل الكثير من القضايا الإقليمية العالقة، والتي كانت تؤرق المصالح الأمريكية والأوروبية في الشرق الأوسط. وتستخدم قطر الورقة الاقتصادية، وتقديم المعونات والمساعدات في حل الأزمات المالية للدول الكبرى بفضل فوائضها المالية، وهو ما يمثل أسلوباً نجحت فيه قطر بدبلوماسيتها لكون المال عنصراً داعماً لسياستها الخارجية، وباتت تعرف به، فدبلوماسية المال تؤثر كثيرا في معالجة الكثير من الأزمات في المنطقة.
- تعاملت قطر في العديد من القضايا الإقليمية بانتقائية شديدة، الأمر الذي يوضح بجلاء انتهازية قطر السياسية، وأنها بعيدة كل البعد عن الحيادية؛ ففي حين كانت تشجع وتدعم المحتجين في ليبيا ومصر واليمن وسوريا، امتنعت عن دعم المحتجين في البحرين، ووقفت بجانب النظام البحريني بكل قوة، ولم يرد في قناة الجزيرة البوق الإعلامي للسياسة القطرية أي أخبار أو تحليلات حول الاحتجاجات في البحرين .
- كان للقوة العسكرية دور بارز في صنع السياسة الخارجية الإيرانية؛ فإيران تستند إلى قوة عسكرية يحسب لها ألف حساب في دول الخليج العربي، وهذه القوة العسكرية جعلت سياستها الخارجية تتسم بالتوسعية. ويتسم المجتمع الإيراني بالتنوع الإثني والمذهبي نظرا لنمط التشكل التاريخي، كما أن احتمالات التفكك على أسس عرقية أو مذهبية غير واردة في المنظور القريب، كما أن البرجماتية، هي السمة التي تتسم بها السياسة الخارجية الإيرانية لتحقيق مصالحها بعيدا عن الشعارات الدينية التي ترفعها.
- يؤكد النفوذ الإيراني في جميع مؤسسات الدولة العراقية، بالإضافة إلى تنامي المشروع النووي الإيراني، وكذلك التحرك الشيعي غير المسبوق في بعض الدول الخليجية، أن هناك فعلا تمددا شيعيا بدأت ملامحه في التشكل، وهذا

بالطبع يهدد معظم الدول السنية في المنطقة، والتي ما زالت علاقاتها بإيران مضطربة بشكل واضح ومثير للقلق.

- تشكل قطر بعلاقاتها الاستراتيجية، وبالقواعد الأمريكية الموجودة فيها، وبسياساتها غير المتناغمة مع طبيعة العلاقات العربية تهديدا مباشرا لأمن الخليج، فحين اختلاف أي دول خليجية مع المصالح الأمريكية فإن الضربة الأمريكية سوف تكون موجهة من القواعد الأمريكية الموجودة في قطر.
- تعتبر الاستراتيجية الإيرانية تجاه أمن الخليج، والملف النووي الإيراني من عوامل التهديد المباشرة لأمن الخليج العربي، الأمر الذي يتوجب بناء عليه أن تتخذ دول الخليج التدابير السياسية اللازمة من أجل حماية أمنها واستقرارها.
- على الرغم من علاقات التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران، إلا أن دول الخليج تشعر بالقلق حيال أهدافها، ومن الأسباب التي تدعوها للقلق كبر حجم إيران، وإمكانية استغلالها للطائفة الشيعية، ويتعاظم هذا القلق مع احتمال ظهور أول دولة شيعية عربية في العراق، وهو ما قد يشجع شيعة الخليج على التحرك، مما يسمح بإمكانية أن تستغل إيران هذا الأمر كقاعدة للتحالف.

التوصيات

من العرض السابق خلص الباحث إلى جملة من التوصيات أهما :

أولاً : توصيات تخص الجانب القطري

1-ينبغي أن تبتعد قطر عن سياسة المحاور والاصطفاف السياسي المثير للقلق في المنطقة، وأن تؤسس لعلاقات متساوية ومتوازنة مع الجميع. وأيضاً أن تفك قطر ارتهانها للقوى الخارجية، وألا تكون أداة بيد الغرب ضد المصالح العربية.

2-على صانعي القرار في دولة قطر أن يدركوا أن الحماية أو التحالف مع الولايات المتحدة مرتب بقدر مصالح الولايات المتحدة في المنطقة. فالولايات المتحدة لا تعرف غير لغة المصالح؛ ففي الوقت الذي تدرك فيه أن تحالفهما فيه تعارض مع أي مستجدات تؤثر على مصالحها فأنها ستترك حليفها وحدها يصارع الأمواج، وتحصد هي رواسب هذا التحالف مع العديد من القوى الإقليمية. كما أن عليهم أن يتذكروا أن الولايات المتحدة تخلت عن أكثر من حليف استراتيجي بين عشية وضحاها، وأن هذه الشراكة تستوجب تورط قطر وانخراطها.

3-ينبغي على قطر أن تلتزم بسياسة النأي بالنفس عن التدخل بالشأن الداخلي للدول العربية، وألا تؤسس لعلاقات وتحالفات مع كيانات أو أحزاب أو جماعات سياسية داخل أي دولة عربية بمنأى عن معرفة وموافقة النظام السياسي لهذه الدولة.

ثانيا: توصيات تخص الجانب الايراني:

- ابتعاد صناع القرار السياسي الإيراني عن التدخل في شئون بعض دول الخليج ذات المكون الشيعي بحجة حماية الشيعة من الظلم والاضطهاد.
- تصحح سياسة إيران الخارجية تجاه الدول العربية بأن تكون مبنية على المصالح المشتركة، والاحترام المتبادل.
- تقديم إيران للضمانات المطلوبة التي تؤدي إلى طمأنة دول الخليج العربي تجاه برنامجها النووي .

ثالثاً: الجانب العلمى

يوصي الباحث بأن يتناول الباحثون قضايا العلاقات العربية- العربية، والعلاقات العربية- الإقليمية، وأن يكون التركيز على العلاقات القطرية الإيرانية في الفترة القادمة لكون سياسة هاتين الدولتين تجاه الدول العربية عموماً ودول الخليج خصوصاً لها تأثير كبير.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً : الكتب

1- أبو الرب، محمد: الجزيرة وقطر خطابات السياسة وسياسات الخطاب، (أبو غوش للنشر والتوزيع، القدر، 2010 م)

2- إدريس، محمد السعيد، إيران والأمن القومي العربي (المركز العربي للدراسات، القاهرة، 2011).

3- إدريس، محمد السعيد، مجلس التعاون الخليجي الشارقة (دار الخليج للصحافة والنشر الاستراتيجي الخليجي، 2005م)

4- الاقداحي، هشام محمود، تحديات الأمن القومي _ تاريخي سياسي (مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية 2010 م)

5- آل ثاني، العنود، التجربة التنموية لدولة قطر (مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم، بيروت ، 2012 م).

6- آل ثاني، عبد العزيز، السياسة الخارجية القطرية (مطابع دار الشرق، الدوحة، 2005م).

7- الحديثي، مها، النظام السياسي والسياسة العامة (مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية، بغداد. 2010 م).

8- المنوفي، كمال، السياسة العامة وأداء النظام السياسي (النهضة المصرية، القاهر، 1988).

9- إليزابيث ستيفنز، العلاقات العسكرية والاقتصادية بين دول مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي (مركز الخليج للأبحاث، دبي، ٢٠٠٤م)

10- أيوب، السياسة الأمريكية في الوطن العربي (بيت الحكمة، دمشق، 2013)

11- بردلي تايلر، السلام الأمريكي في الشرق الأوسط، ترجمة: عماد فوزي شعيبي (الدار العربية للعلوم، بيروت، 2004م).

12- بيار رينوفان وجون باتيت، مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية، ترجمة فايز النقاش (منشورات عويدات بيروت لبنان 1989م).

13- بيومي، زكريا سليمان : العرب بين النفوذ الإيراني والمخطط الأمريكي الصهيوني، (دار العلم للملايين والإيمان، دمشق، 2013)

14- التميمي، نواف، الدبلوماسية العامة وتكوين السمة الوطنية النظرية والتطبيق على نموذج قطر. بيروت (مركز الجزيرة للدارسات والدار العربية للعلوم، 2012).

15- جمال عبد الله، السياسة الخارجية لدولة قطر (1995-2013): دوافعها واستراتيجياتها، الدوحة (مركز الجزيرة للدراسات، ط1، 2014 م).

16- جهاد عودة، النظام الدولي: نظريات وإشكالات، (دار الهدي للنشر والتوزيع، القاهرة 2005)

17- جودت حسنين جودت، جغرافيا أورسيا الإقليمية (منشأة المعارف الإسكندرية ، 2000 م).

18- جون بيليس وستيف سميث : عولمة السياسة العالمية (الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث ،2004م)

19- حوات، محمد علي، مضيق باب المندب : أهميته الاستراتيجية وتأثيره على الأمن القومي العربي، (مكتبة مدبولي، القاهرة، 2006)

20- خالد أبو بكر، إيران وبرنامجها النووي (دار الكتاب، عمان، 2013)

21- الدوري، عبد العزيز وآخرون: العلاقات الإيرانية العربية، الاتجاهات الراهنة وأفاق المستقبل، لبنان (بيروت مركز دراسات الوحدة العربية 1996م)

22- ريتشارد هاس وميجان أوسليفان، العسل والخل في الحوافز والعقوبات والسياسات الخارجية، ترجمة: إسماعيل عبد الحكيم (مركز الأهرام، القاهرة، 2002)

23- سامي ريفيل، قطر وإسرائيل ملف العلاقات السرية، ترجمة محمد البحيري (مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، 2012 م).

24- سعد محمد النعيمي، أمير قطر لاعب خارج الملعب انتهازية محسوبة أم تبعية مقيدة ؟، (مطبعة جديدة، دار الوكرة، باريس، ٢٠٠٤م).

25- سلطان، محمد صباح : إدارة المؤسسات الإعلامية أنماط وأساليب القيادة (دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان 2011)

26- سليم مطر، اخطر إسرار الاستراتيجية الأمريكية في العراق والشرق الأوسط، (دار الكلمة، الحرة، بيروت، ط1، ٢٠١١ م).

27- سيد أبو ضيف أحمد، العلاقات الدولية: مفاهيم وموضوعات (دار الفكر العربي، القاهرة، 2013).

28- السيسي، صلاح الدين حسن، قضايا معاصرة النظم والمنظمات الإقليمية والدولية (دار الفكر العربي. 2007م)

29- شاهرام تشوبين، طموحات إيران النووية، ترجمة: بسام شيحا (الدار العربية للعلوم ناشرون، ط 1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2003م).

30- شحاتة محمد ناصر، السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي...الاستمرارية والتغيير (دار العين للنشر، القاهرة، 2015 م).

31- الشقحاء، فهد بن محمد، الأمن الوطني: تصور شامل المفهوم، الأهمية، المجالات، المقومات (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض 2004 م).

32- شكارة أحمد، مصادر التهديد لدول مجلس التعاون الخليجي وسياسات الأمن لديها (مركز الإمارات للدراسات، أبو ظبي، 2010 م).

33- الطحاوي عبد الحكيم عامر، العلاقات السعودية الإيرانية وأثرها في دول الخليج العربي 1951 – 1980، (مكتبة العبيكان، الرياض، 2004)

34- طشطوش، هايل، مقدمة في العلاقات الدولية (جامعة إليرموك قسم العلوم السياسية، الأردن 2010 م)

35- طلال عتريسي، الجمهورية الصعبة، إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية، (بيروت، دار الساقي، 2008 م).

36- طلال عتريسي، الجمهورية الصعبة: إيران فى تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية (دار الساقي، بيروت، 2006)

37- عبد الجليل زيد مرهون، أمن الخليج بعد الحرب الباردة، (دار النهار للنشر، بيروت، 1997م).

38- عبد العزيز بن محمد بن جبر آل ثاني، تحت عنوان "السياسة الخارجية القطرية خلال الفترة 1995-2005 (مطابع دار الشرق، الدوحة، 2005 م)

39- عبد العزيـز محمـد المنصـور، التطـور السياسـي لقطـر، ذات السلاسـل (الكويت، ١٩٨٤م).

40- علاوي، ستار : البرنامج النووي الإيراني وتداعياته الإقليمية والدولية، (دار بيت الحكمة، بغداد، 2009)

41- علي حسين باكير، إيران والتنافس الشرق أوسطي التقاء وتصادم المشاريع (دار عمار، الأردن، 2013م)

42- عيسي علد العلاقات العمانية الإيرانية (دار المستقبل سلطنة عمان، 2011م)

43- فاضل رسول، العراق – إيران: أسباب وأبعاد النزاع (المعهد النمساوي للسياسة الدولية، 1996م)

44- فاضل زكي محمد، السياسة الخارجية وأبعادهـــا في السياسة الأمريكية، (الناشـــر، بغداد، ١٩٧٥)

45- كينيت كاتزمان، الحرس الثوري الإيراني (مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 1998م).

46- اللباد، مصطفى. قطر، أحلام كبيرة وقدرات محدودة (موقع مركز الخليج لسياسات التنمية، 2012م)

47- محمد أبو الرب، الجزيرة وقطر خطابات السياسة وسياسات الخطاب، (أبو غوش للنشر والتوزيع، القدر، 2010م)

48- محمد الحبش، سوريا وإيران قراءة استراتيجية في حراك ربع قرن، (الثقافة الإسلامية، المستشارية الثقافية الإيرانية، دمشق، العدد 100، 2006).

49- محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت - 2000م).

50- محمد السعيد إدريس، تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية والإقليمية، (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2001م).

51- محمد السيد سعيد، "مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج" (سلسلة عالم المعرفة، العدد 158، الكويت، 1992م).

52- محمد المنفي، العلاقات الخليجية الإيرانية (دار النهضة، دمشق، 2014)

53- محمد بن يوسف، العلاقات الخارجية الإيرانية (دار الشروق، القدس، 2012)

54- محمد حسن العيدروس، العلاقات العربية الإيرانية 1921-1971، (دار السلاسل للنشر، 2002)

محمد، مصطفى، التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط ودور مصر، (مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة)

55- محمد حسن العيدروس، العلاقات العربية الإيرانية 1971-1921 (دار السلاسل للنشر، 2002م)

56- محمد عبد العزيز ربيع، صنع السياسة الأمريكية والعرب (دار الكرمل، صامد، عمان، ١٩٩٠م)

57- محمد، مصطفى، التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط ودور مصر (مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 2006م)

58- معين رباني، قطر والفلسطينيون، ترجمة عبد الرحمن اياس، (مؤسسة هنريش بل، بيروت، 2012)

59- مهنا، محمد، علم السياسة (دار غريب للنشر، القاهرة، 2009م)

60- نامي سعد، أنماط تحالفات المشروع الإيراني وعلاقاته الإقليمية والدولية ودورها في خدمة المشروع أو أعاقته (مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 2012 م)

61- نايف على عبيد، مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002م)

62- نفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في ايران والعلاقات العربية العربية (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، 2001م)

63- يفري كيمب، "تأثير البرنامج النووي الإيراني في أمن الخليج"، في، جمال السويدي (محرر)، الخليج: تحديات المستقبل، أبوظبي (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،2005م).

64- يوسف الصواني، التحديات الأمنية للربيع العربي من إصلاح المؤسسات إلى مقاربة جديدة للأمن، المستقبل العربي (مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 416، بيروت، 2013م).

ثانيا : الدوريات

1- أبو سويلم، سليمان، الأمن القومي بين الدراسة والتحليل (المجلة الثقافية، الجامعة الأردنية – عمان، 2005م)

2- أثير ناظم عبد الواحد، دور السياسة الخارجية القطرية في ظل الأزمات العربية والإقليمية (مجلة دراسات، مركز الدراسات الدولية، العدد 43، بغداد.2012)

3- أحمد إبراهيم محمود، البرنامج النووي الإيراني: آفاق الأزمة.. بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد، القاهرة، (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة سبتمبر 2005)

4- أحمد أبو هيبة، التقرير الإسرائيلي (مجلة شؤون الأوسط، العدد 133، 2009)

5- أحمد السيد تركي، أبعاد إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن (السياسة الدولية، العدد 164، أبريل 2006)

6- أحمد، السر: الغاز يرسم صورة قطر السياسية، صحيفة السفير العربي. تاريخ الاسترجاع / 2013 /5/1

7- آدم محمد احمد عبدا لله، " قضية دارفور: الأسباب والتداعيات وسبل المعالجة (المجلة العربية للعلوم السياسية، الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٢٢ – ربيع ٢٠٠٩م)

8- الأقداحي، هشام محمود: تحديات الأمن القومي - تاريخي سياسي، (مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية)

9- آل ثاني، العنود : التجربة التنموية لدولة قطر (مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم، بيروت، 2012)

10- الحديثي، مها، النظام السياسي والسياسة العامة (مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2010 م)
11- إليزابيث ستيفنز، العلاقات العسكرية والاقتصادية بين دول مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي (مركز الخليج، للابحاث، دبي، ٢٠٠٤م)
12- إيمان رجب وريهام مقبل، التداعيات الإقليمية المحتملة للصفقة بين واشنطن وطهران" (الموقع الإلكتروني للمركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، 15 نوفمبر 2013)
13- إيمان رجب: "هل يُنهي الانخراط البنّاء القطيعة بين طهران وواشنطن؟" (المركز الإقليمي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة، 25 سبتمبر/أيلول 2013م)
14- إيمان رجب، "التناقض: كيف يمكن فهم سياسات قطر تجاه الثورات العربية؟) السياسة الدولية، العدد 187، يناير 2012)
15- إيمان رجب، "الانخراط المشروط: احتمالات التقارب بين إيران ودول الخليج بعد اتفاق جنيف"، التقديرات الإقليمية، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، تقرير غير منشور لوحدة العلاقات السياسية الإقليمية، 28 نوفمبر 2013،
16- إيمان رجب، "هل يُنهي الانخراط البنّاء القطيعة بين طهران وواشنطن" (المركز الإقليمي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة، 25 سبتمبر/أيلول 2013)
17- إيناس عبد السادة وعلى حسين العيساوي، معادلة التفوق في العلاقات الإيرانية، الخليجية (توان أم احتلال). مجلة قضايا سياسية العدد 17،- كلية العلوم السياسية، جامعة النصرين،
18- باسيل يوسف بجك، مذكرة القبض على الرئيس السوداني: دراسة قانونية (مجلة المستقبل العربي، العدد (355) (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٨)
19- برزجر، الصدام الأكبر: إيران – أوباما (مختارات إيرانية، العدد 2009م)
20- بيار رينوفان وجون باتيت، مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية، ترجمة فايز النقاش (منشورات عويدات، بيروت، لبنان، 1989).
21- البيان الختامي لقمتي الدوحة والكويت (مجلة شؤون الأوسط العدد ١٣١ / شتاء ٢٠٠٩م)
22- بيروز مجتهد زاده، " الخلافات الحدودية والإقليمية بين العرب والإيرانيين" (المستقبل العربي، عدد 206 /4/ 1996م)
23- التميمي، نواف، الدبلوماسية العامة وتكوين السمة الوطنية، النظرية والتطبيق على نموذج، قطر، بيروت (مركز الجزيرة للدارسات والدار العربية للعلوم، 2012)
24- الجريدة الرسمية القطرية، بتاريخ 30 / 6/ 2008، الملحق رقم (4).
25- الجريدة القطرية الرسمية، بتاريخ 1/1/ 1995، الملحق رقم (5)، ص 277.

26- الجريدة الرسمية القطرية، بتاريخ 17 / 11/ 2013، الملحق رقم (4).

27- الجريدة الرسمية القطرية بتاريخ 6/20/ 2011، الملحق رقم (2)

28- الجريدة الرسمية القطرية، بتاريخ 6/30 / 2008، انظر الملحق رقم (3)

29- الجريدة القطرية الرسمية، بتاريخ 1 /1/ 1994، انظر الملحق رقم (7).

30- الجريدة القطرية الرسمية، بتاريخ 1/1/ 1994، الملحق رقم (6).

31- جلال ،محمد نعمان (صحيفة الوسط البحرينية العدد 3166 الاثنين 9 مايو. 2011م)

32- جمال عبد الله ونبيل الناصري: "سياسة قطر الخارجية: استمرارية أم إعادة توجيه؟"، الدوحة (تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 2 يوليو 2014 م)

33- جمال عبد الله، السياسة الخارجية لدولة قطر (1995-2013): دوافعها واستراتيجياتها، (مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2014)

34- جمال عبد الله، الموقف القطري من ثورات الربيع العربي: "السياسة الخارجية القطرية: من الحياد إلى التأثير"، في: محمد بدري عيد ود. جمال عبد الله، الخليج في سياق استراتيجي متغير، الدوحة (مركز الجزيرة للدراسات، 2014م)

35- جمال عبد الله، تحولات وآفاق السياسة الخارجية لدولة قطر (1995-2014)، (الدبلوماسي، العدد العاشر، يونيو/حزيران 2014، الدوحة، (المعهد الدبلوماسي بوزارة الخارجية القطرية، الدوحة، 2014

36- جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية، 2004

37- حسن أبو طالب، التطورات الأخيرة في حرب الخليج (مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، السنة 24، العدد 92، القاهرة - 1988م)

38- حسن الرشيدي، البرنامج النووي الإيراني والموقف الأمريكي (مركز البصيرة للبحوث والدراسات الإنسانية، العدد 2، يونيو 2006)

39- حسين بوقارة، الاستشراف في العلاقات الدولية مقاربة منهجية (مجلة العلوم الإنسانية، العدد 21، يناير 2004 م)

40- حسين قادري، العولمة والصراع الإسرائيلي الفلسطيني. (مجلة عالم التربية، العدد 17، 2007).

41- حسين عبد الله، المخاطر المحيطة بنفط الخليج (مجلة السياسة الدولية، عدد (١٧١) (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، يناير ٢٠٠٨)

42- حسين عبد الله، المخاطر المحيطة بنفط الخليج، مجلة السياسة الدولية، عدد(١٧١) (مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، يناير ٢٠٠٨ م)

43- خليفة الكواري: "نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية" (مجلة المستقبل العربي، العدد 267، مايو 2001م)

44- خليفة، حسين علاوي، نظرية الأمن الخليجي في القرن الحادي والعشرين : دراسة مستقبلية، (مركز الخليج للدراسات والبحوث، مجلة آراء حول الخليج، 2010م)

45- الخليفي، محمد. الخلل السكاني، قراءة في السياسة السكانية لدولة قطر، صحيفة العرب، 2011/11/15 م

46- درويش فوزي، العلاقات الأمريكية الإيرانية: تحديات الواقع وافاق المستقبل (مختارات إيرانية العدد 51، 2004م)

47- الدوري، عبد العزيز وآخرون، العلاقات الإيرانية العربية : الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل، بيروت، (مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 1996)

48- الديليمي، محمد، نظرة على قطاع النفط الخام في قطر (ورقة عمل غير منشورة 2012م)

49- زهير عبد الهادي، تقرير مجموعة دراسة العراق- الكويت : (مكتب الدراسات الاستراتيجية، 2007)

50- سامية بيبرس، الدور القطري في تسوية الأزمات (مجلة شؤون عربية، العدد 149، ربيع 2012) ص 27

51- سعد الشلماني، تقرير عن مؤتمر السياسات الخارجية لدول الشرق الأوسط، جامعة سانت اندروز، المملكة المتحدة، ١٩٩٩، مجلة المستقبل العربي، العدد (٢٤٧) (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أيلول ١٩٩٩)

52- سعد الشلماني، تقرير عن مؤتمر السياسات الخارجية لدول الشرق الأوسط، جامعة سانت اندروز، المملكة) المتحدة ١٢ ١٥ تموز ١٩٩٩، (مجلة المستقبل العربي، العدد (٢٤٧)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أيلول ١٩٩٩ م)

53- سلامة، معتز، الصعود (التمدد الإقليمي لدور مجلس التعاون الخليجي السياسة الدولية، العدد 185 يوليو، المجلد، 2010 م)

54- سليمان شيخ، ضياع سوريا وكيفية تجنبه، (معهد بروكنجز، الدوحة، قطر 2012)

55- سيار كوكب الجميل، ورقة مقدمة إلى ندوة العلاقات العربية الإيرانية، الاتجاهات الراهنة وأفاق المستقبل، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية

بالتعاون مع جامعة قطر، شهر سبتمبر عام 1995، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 2001)

56- سيد حسين موسوي، " الملف النووي الإيراني والتحديات المقبلة " (مجلة شؤون الأوسط، العدد ١٣٣ صيف – شتاء . ٢٠٠٩م)

57- سيد عوض عثمان "العلاقات الإيرانية-الخليجية بين دروس الماضي وآفاق المستقبل"، (مختارات إيرانية، العدد 28، نوفمبر 2012م)

58- شحاتة محمد ناصر، الخليج والطفرة النفطية الثانية ... أولويات الاتفاق (مجلة السياسة الدولية، عدد (171)، مركز الدارسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، يناير ٢٠٠٨م)

59- الشقحاء، فهد بن محمد، الأمن الوطني : تصور شامل "المفهوم، الأهمية، المجالات، المقومات" (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2004)

60- شكارة أحمد: مصادر التهديد لدول مجلس التعاون الخليجي وسياسات الأمن لديها، (مركز الإمارات للدراسات، أبو ظبي، 2010)

61- شملان العيسى، الخلافات بين الإمارات العربية وإيران حول الجزر الثلاث، (المستقبل العربي، عدد 1996/4/206)

62- طة ممدوح ، أمن الخليج رؤية من الزوايا الأربع (مركز الخليج للأبحاث، العدد 41، 2008)

63- طشطوش، هايل : مقدمة في العلاقات الدولية. الأردن: جامعة اليرموك، قسم العلوم السياسية 2010 م

64- طلال صالح بنان، إيران معضلة التعايش بين نظرية ولاية الفقه والديمقراطية (مجلة السياسة الدولية العدد 155، يناير 2004م).

65- طلال عتريسي، علاقات ايران مع دول المشرق العربي ودول الخليج (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 17 يناير ،2011)

66- طه ممدوح، أمن الخليج : رؤية من الزوايا الأربع (مركز الخليج للأبحاث، العدد 41، 2008)

67- طه، ممدوح، أمن الخليج رؤية من الزوايا الأربع (مركز الخليج، للأبحاث، العدد: 41، 2007م)

68- عارف أحمد الكفارنة، العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية، مركز الدارسات الدولية، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، عدد (٤٢)، ٢٠٠٩، ص ٣٥، ٣٦.

69- عبد الجليل زيد المرهون، "أمن الخليج بين نظريات ثلاث" (صحيفة"الرياض، العدد 13766، 2006 م)

70- عبد الجليل زيد المرهون، "الخليج ونذر الحرب الرابعة" (مجلة المستقبل العربي، العدد 338، 2007م)

71- عبد الخالق عبد الله، العلاقات الخليجية الأمريكية (حلقة نقاشية) (مجلة المستقبل العربي، العدد (٢٤٧) . مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٩م)

72- عبد العزيز شحادة المنصور، أمن الخليج العربي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق:دراسة في صراع الرؤى والمشروعات (مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية– المجلد 25- العدد الأول-2009م)

73- عبد القادر طافش، إيران والقضية الفلسطينية، قطر (مركز الجزيرة للدراسات، 2012م)

74- عبد الواحد، أثير، دور السياسة الخارجية القطرية في ظل الأزمات العربية والإقليمية (مجلة دراسات دولية. العدد 20، بغداد)

75- عبيد نايف، دول مجلس التعاون الخليجي في عالم متغير : دراسة في التطورات الداخلية والعلاقات الخارجية 1990 – 2005 (مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2005)

76- العجمي، ظافر محمد،أمن الخليج العربي تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية، (مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه (56)، 2006)

77- عزمي بشارة، الاستبداد يؤجِّج الطائفية، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر (الطائفية وصناعة الأقليات" في الأردن، 13 سبتمبر/أيلول، 2014م)

78- عشقي، أنور بن ماجد، أمن الخليج وسبل تحقيقه، الإمارات: آراء حول الخليج، ع 30، 2006م

79- العلاف، إبراهيم خليل : القدرات النووية الإيرانية وأمن الشرق الأوسط، صحيفة دنيا الوطن، 2006 م

80- علي حسين باكير : العراق في حسابات تركيا الاستراتيجية والتوجهات المستقبلية، (تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 2014)

81- علي حسين بكير، إستراتيجيات التعامل مع الثورات العربية: دراسة حالة تركيا وإيران والسعودية (مجلة دراسات شرق أوسطية، عدد الصيف (60) مركز دراسات الشرق الأوسط عمان، 2012)

82- عماد مؤيد جاسم الموسوي :أثر التغييرات السياسية في المنطقة العربية في السياسات الإقليمية وانعكاساتها على العراق، (مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد الأول، 2012)

83- عياد البطنيجي، السياسة الخارجية الإيرانية : دراسة نقدية مقارنة في تفسير التدخل الإيراني في دول الخليج، تاريخ دخول الموقع 3 / 6/ 2013

84- العيسوي، أشرف سعد ، الناتو وأمن الخليج، (مجلة الملك خالد العسكرية، العدد 86، 2006)

85- غريب، إدموند وخالد منصور، الإعلام العربي على مشارف القرن الحادي والعشرين بين مطرقة العولمة وسندان الدولة، (بيروت2000).

86- غسان شبانة : عملية عاصفة الحزم: الأهداف والمخاطر (تقارير) مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2015م

87- غطاس منير : ماذا وراء الدور القطري المتصاعد دوليا وإقليميا. 2012

88- فاضل رسول، العراق – إيران: أسباب وأبعاد النزاع (المعهد النمساوي للسياسة الدولية، فيينا، 1996)،

89- فاضل يحيى صدقة، دول الخليج الاتحاد أم الضعف، (مجلة آراء حول الخليج، العدد 92، 2012) .

90- فتحي العفيفي، الاستقطاب الإقليمي والتحولات الجيواستراتيجية (مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٣٣) . مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦)

91- فراس أبو هلال، إيران والثورات العربية: الموقف والتداعيات، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر ،2011).

92- فقيرة، جلال إبراهيم، اتجاهات السياسة الخارجية للجمهورية اليمنية، صنعاء (معهد الميثاق للدراسات والبحوث والتدريب. 2007)

93- فوزي درويش، محاولة فك الأزمة النووية (مختارات إيرانية، العدد 103، 2009)

94- القطارنة، يسار، حالة خاصة كيف تدير قطر تفاعلاتها الإقليمية (ملحق اتجاهات نظرية،العدد 188 / 2012 م)

95- القلاب، موسى حمد، السياسات الدفاعية لدول مجلس التعاون (آراء حول الخليج، 2006 م)

96- قنديل، حاتم : السياسة الخارجية القطرية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي في ظل حكم الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، رسالة ماجستير غير منشورة (معهد البحوث، قسم الدراسات السياسية، القاهرة)

97- الكابلي، وديع أحمد مستقبل الاقتصاد الخليجي إلى عام 2025 (منتدى التنمية – البحرين، جده، جامعة الملك عبد العزيز 2012 م)

98- كذلك طارق عويس عبد الصمد، إيران بين الحاضر والماضي، (كلية الدفاع الوطني، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، القاهرة، يوليو 2007)

99- كريستيان كوتس أوربكسن، "قطر والربيع العربي: الدوافع السياسية والمضاعفات الإقليمية"، 24 سبتمبر/أيلول 2014

100- كينيت كاتزمان : الحرس الثوري الإيراني (مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 1998)

101- اللباد، مصطفى، قطر:أحلام كبيرة وقدرات محدودة، موقع مركز الخليج لسياسات التنمية، 2012م.

102- للعلوم السياسية، الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٢٢، ربيع ٢٠٠٩)

103- مثنى، علي محمد شاطر، مجلس التعاون الخليجي: 30 عامًا من الإنجازات في جميع المجالات،(مجلة الثوابت، العدد، 26، 2008)

104- محمد الحبش، سوريا وإيران قراءة استراتيجية في حراك ربع قرن، الثقافة الإسلامية، (دمشق المستشارية الثقافية الإيرانية، العدد 100، 2006م)

105- محمد السعيد إدريس: تحليل النظم الإقليمية، دراسة في أصول العلاقات الدولية والإقليمية، القاهرة، (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2001)

106- محمد السعيد إدريس، مجلس التعاون الخليجي، في: "التقرير الاستراتيجي الخليجي 2002-2003"، (جريدة الخليج، الشارقة، شباط 2003)

107- محمد السعيد عبد المؤمن، النفط والإصلاح السياسي في إيران (مختارات إيرانية، العدد 22، مارس 2003 م)

108- محمد السعيد عبد المؤمن،إيران .. لماذا ؟ الصراع بين الأصوليين التقليديين والأصولية الثورية، (مختارات إيرانية العدد 113، فبراير 2009)

109- محمد السيد سعيد، "مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج" (سلسلة عالم المعرفة، العدد 158، الكويت، 1992)

110- محمد الشياظمي،" قطر تدعم المسار الديمقراطي والحريات في المنطقة"، جريدة العرب القطرية، العدد 8658، الدوحة، 2912/2/ 2012)

111- محمد خواجة، المشهد العسكري بين المقاومة وإسرائيل بعد حرب تموز / يوليو ٢٠٠٦ (مجلة شئون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية، بيروت، العدد ١٣٣، صيف – خريف ٢٠٠٩)

112- محمد رشاد الشريف، "تطور العلاقات العربية الإيرانيـة، (شؤون الأوسط، شباط عدد 80، 1999)

113- محمد سالم احمد الكواز، العلاقات الإيرانية– السعودية 1979 إلى 2007 دراسة سياسية (دراسات إقليمية السنة الرابعة العدد 7 كانون 2007م).

114- محمد سعد أبو عامود، "محددات صناعة الغاز في دول مجلس التعاون الخليجي" (السياسة الدولية، العدد 168، يوليو 2007م)

115- محمد سعد أبو عامود، الخليج والاندماج في الاقتصاد العالمي .. قطر والبحرين أنموذجاً (السياسة الدولية، العدد (١٧١) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ٢٠٠٨)

116- محمد عبد الشفيع عيسى، الخليج والاقتصاد السياسي للاستثمارات الأجنبية (مجلة السياسة الدولية، العدد (171) (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ٢٠٠٨).

117- محمد عبد الشفيع عيسى، الخليج والاقتصاد السياسي للاستثمارات الأجنبية، مجلة السياسة الدولية، العدد (171) (م محمد عودة الأغا، عاصفة الحزم وانعكاساتها علي أمن الخليج (وكالة معا الإخبارية 2015/04/19)

118- محمد عبد الشفيع عيسى، الخليج والاقتصاد السياسي للاستثمارات الأجنبية (مجلة السياسة الدولية، العدد (171) مركز الدارسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ٢٠٠٨م).

119- محمد عبد الشفيع عيسى، الخليج والاقتصاد السياسي للاستثمارات الأجنبية، مجلة السياسة الدولية، العدد (171) (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ٢٠٠٨م)

120- محمد نور الدين،" تركيا والعدوان على غزة: تساؤلات وإجابات" (مجلة شؤون الأوسط العدد ١٣١ شتاء ٢٠٠٩م)

121- محمد نور الدين،" تركيا والعدوان على غزة: تساؤلات وإجابات"، مجلة شئون الأوسط، العدد ١٣١، شتاء ٢٠٠٩

122- مخلد مبيضين، العلاقات الخليجية الإيرانية 1997 – 2006 : السعودية كحالة دراسة (المنارة، المجلد 14، العدد 2، 2008)

123- مخلد مبيضين، العلاقات الخليجية الإيرانية 1997 – 2006 (مجلة المنارة، المجلد 14، العدد 2، 2008)

124- المرهون، عبد الجليل زيد، أمن الخليج بعد حرب العراق معهد الدراسات الدبلوماسية (سلسلة دراسات استراتيجية السعودية. 2005م)

125- مروة فكري، ما بعد القوة الناعمة: السياسة القطرية تجاه دول الثورات العربية (السياسة الدولية ، 1 يناير 2012)

126- مريم جمشيدي، الصراع يتواصل بين إيران والاتحاد الأوروبي (مختارات إيرانية، العدد 113، فبراير 2009م)

127- المشاط، عبد المنعم، تأثير الثورات العربية في العلاقات الإقليمية في الشرق الأوسط (مجلة السياسة الدولية، العدد 889 المجلد 27، 2012م)

128- المشاط، عبد المنعم، تعريف بالأمن القومي في ظل الدولة العربية الجديدة (مجلة السياسة الدولية، العدد 190، 2012)،

129- منير الحمش، تقرير عن : أعمال منتدى الدوحة التاسع للديمقراطية والتنمية والتجارة الحرة، ومؤتمر إثراء المستقبل الاقتصادي للشرق الأوسط، الدوحة ، مايو ٢٠٠٩ (مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٦٤)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٩)

130- مهدي محمد، قراءة في أسباب الصراع المسلح في ليبيا ومساراته المحتملة)مجلة آفاق أفريقية، العدد 20، 2011 م، الهيئة العامة للاستعلامات)

131- مهدي، محمد، قراءة في أسباب الصراع المسلح في ليبيا ومساراته المحتملة (مجلة آفاق إفريقية. م الهيئة العامة للاستعلامات العدد 02 2011م)

132- النابلسي ، شاكر، لماذا أصبحت قطر قاطرة الثو رة العربية؟. (صحيفة الوطن، العدد 5908. السنة 2011 م)

133- محمد عباس ناجي، الاتفاق النووي الإيراني ومستقبل الشرق الأوسط، كراسات استراتيجية ، العدد 265، سبتمبر 2015، ص8.

134- نامي سعد، أنماط تحالفات المشروع الإيراني وعلاقاته الإقليمية والدولية ودورها في خدمة المشروع أو أعاقته (مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 2012)

135- نايف على عبيد، مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل، (مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت، 2002)

136- نبيل الناصري، "سياسة قطر الخارجية في عهد الشيخ تميم: قطيعة أم استمرار"، مركز الجزيرة للدراسات، 2013/7/1

137- نبيل الناصري، "سياسة قطر الخارجية في عهد الشيخ تميم: قطيعة أم استمرار" (مركز الجزيرة للدراسات، 2013/7/1م)

138- نفين عبد المنعم مسعد : صنع القرار في إيران والعلاقات العربية العربية، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2011)

139- نفين محمد مسعد، الحرب الإسرائيلية علي لبنان: التداعيات علي إيران، (المستقبل العربي، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية العدد الثاني والثلاثون بعد الثلاثمائة، أكتوبر 2006)

140- نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية – الإيرانية، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002)

141- هشام القروي، مشروع الاحتلال ومشروع الدولة الوطنية الديمقراطية: العراق من المعالجة الأمنية إلى المعالجة السياسية، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2011)

142- همام، سامح : الملف النووي الإيراني متغير جديد في معادلة أمن الخليج، مختارات إيرانية، العدد72، 2013م

143- هيثم مزاحم، "عشرون سنة من عمر الجمهورية الإسلامية" (شؤون الأوسط، عدد 92 فبراير، 2000م)

144- ياسر زعاترة، الحراك البحريني بين القرضاوي وحسن نصر الله" (العرب القطرية، العدد 8319 / 23 – 3 – 2011م)

145- اليزابيث، ستيفنز : العلاقات العسكرية والاقتصادية بين دول مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي (مركز الخليج للأبحاث، دبي، ٢٠٠٤)

146- يفري كيمب، "تأثير البرنامج النووي الإيراني في أمن الخليج"، مشار اليه لدى جمال السويدي (محرر)، (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،2005) ص.235.

ثالثاً: رسائل الماجستير والدكتوراه

1 - منصور حسن عبيد حاش العتيبي، السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي (1979-2000)، (رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2004م)

2 - العجمي، ظافر محمد،أمن الخليج العربي تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية، سلسلة أطروحات الدكتوراه (56) (مركز دراسات الوحدة العربية، 2006م)

3 - النعاس، جمال : الأبعاد الجيو استراتيجية لإغلاق مضيق هرمز. دراسة غير منشورة في الجغرافيا السياسية ، جامعة عمر المختار 2009

4 - خالد العواملة، "الثورة الإيرانية وشرعية النظم السياسية العربية" (رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد العلوم السياسية، جامعة القاهرة،1992م)

5 - طارق عويس عبد الصمد، إيران بين الحاضر والماضي (بحث فردي، كلية الدفاع الوطني، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، القاهرة، يوليو 2007)

6 - علاء محمد العبد مطر، "أيديولوجية الثورة الإيرانية وأثرها على توجهات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول الخليج 1979 -2003"، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية 2004م

7 - قطي، فراس دراسة مقارنة :إطلالة على مستوى الحماية الدستورية في كل من المسودة الثالثة للدستور الفلسطيني والدستور القطري. دراسة غير منشورة (جامعة بيرزينت. برنامج الديمقراطية وحقوق الإنسان، بيروت، 2007م)

8 - قنديل، حاتم : السياسة الخارجية القطرية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي في ظل حكم الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني (رسالة ماجستير غير منشورة. معهد البحوث. قسم الدراسات السياسية: القاهرة، 2012 .)

9 - محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي من 1971-1992 (رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1998)

10 - محمد بن عيد آل ثاني، السياسة القطرية في إطار مجلس التعاون الخليجي 1981- 1991 (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة 1992.)

11 - منذر أحمد زكي شراب، السياسة الخارجية القطرية في ظل التحولات السياسية العربية 2003 - 2012 م (رسالة ماجستير غير منشورة في دراسات الشرق الأوسط بكلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة الأزهر غزة فلسطين، 2014م)

12 - نجاة أبركان، العلاقات العربية الإيرانية من السبعينات إلى ظهور العولمة (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية فرع علاقات دولية، جامعة باتنة 2003م)

13 - هبة الله أحمد محمد البدري، أثر التحولات الدولية على أمن الخليج العربي (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2009م)

14 - وليد عبد الله محمد عامر، "التحولات السياسية الإيرانية وأثرها على دول الخليج العربية في عقد التسعينات" (رسالة ماجستير فى العلوم السياسية، معهد البحوث والدراسات العربية، 2002)

15 خالد العواملة ،الثورة الإيرانية وشرعية النظم السياسية العربية، (رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد العلوم السياسية، جامعة القاهرة،1992م).

16 الديليمي، محمد، نظرة على قطاع النفط الخام في قطر (ورقة عمل غير منشورة 2012م)

17 قطي، فراس، إطلالة على مستوى الحماية الدستورية في كل من المسودة الثالثة للدستور الفلسطيني والدستور القطري، دراسة مقارنة (جامعة بيرزيت، برنامج الديمقراطية وحقوق الإنسان، بيرزيت، فلسطين المحتلة، 2007)

18 كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، جامعة باتنة، الجزائر، 2003)
19 محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي من 1971-1992، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1998).
20 منذر أحمد زكي شراب، السياسة الخارجية القطرية في ظل التحولات السياسية العربية 2003 - 2012 (رسالة ماجستير بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2014)
21 منصور حسن عبيد حاش العتيبي، السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي (1979-2000)، (رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2004).
22 نجاة أبركان، العلاقات العربية الإيرانية من السبعينيات إلى ظهور العولمة (رسالة ماجستير،
23 هبة الله أحمد محمد البدري، أثر التحولات الدولية على أمن الخليج العربي، (رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2009) .
24 وليد عبد الله محمد عامر، التحولات السياسية الإيرانية وأثرها على دول الخليج العربية في عقد التسعينيات"، (رسالة ماجستير فى العلوم السياسية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2002).

رابعا : المصادر الإلكترونية

1- إيمان رجب وريهام مقبل، التداعيات الإقليمية المحتملة للصفقة بين واشنطن وطهران، على الموقع الإلكتروني: www.ncmes.orgpublications/middle-east-mpapers/167
2- ديفيد روبرتس، "فهم أهداف السياسة الخارجية القطرية"، مجموعة الخدمات البحثية، تموز - يوليو، 2012 http://www.rsgleb.org
3- البلوي، علي : إيران : مرحلة جديدة من تهديد الأمن القومي لدول الخليج العربي، (المجلة الاقتصادية الإلكترونية، 2011) على الموقع الالكتروني http://www.gulfsecurity.org:
4- ديفيد روبرتس، "فهم أهداف السياسة الخارجية القطرية"، مجموعة الخدمات البحثية، تموز - يوليو، 2012 http://www.rsgleb.org
5- ريهام مقبل، من التفاهم إلى الصراع: أبعاد التحول في العلاقات القطرية السعودية بعد الثورات" (المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة 2013) على الموقع الالكتروني http://www.rcssmideast.org
6- صحيفة الوسط البحرينية، العدد ٣٧٧٨، ١٠ يناير ٢٠١٣، alwasatnews.Www
7- عبد القادر نعناع، "التناقضات في السياسة الخارجية القطرية: العلاقة مع إيران نموذجاً"، (مركز المزماة للدراسات والبحوث، http://www.almezmaah.com(2013/12/1 :

8- سمير زكي البسيوني، كيف يتعامل العرب مع ايران النووية (مختارات ايرانية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية) www.ahram.org/11 /10/2007

9- عبد القادر نعناع، ‘‘التناقضات في السياسة الخارجية القطرية: العلاقة مع إيران نموذجاً’’، (مركز المزماة للدراسات والبحوث، http://www.almezmaah.com(2013/12/1 :

10- على الكواري، "مخاطر السّياسة الأمريكية وتحديات مواجهتها: حالة دول مجلس التعاون" http://www.dr.alkuwari.net/sites/akak/files/ameraca-and-2010 gulf.pdf.

11- تعتاع، عبد الناصر. الموقف العربي من الثورة السورية، دراسة منشورة على موقع مركز أمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية. http://umayya.org/?p=1386

12- حسام حمدان، (قطر وإيران علاقات متميزة على ضفتي الخليج، الجزيرة. نت، منشور على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) في 2007 / 2 / 14 على الموقع الالكتروني: www.aljazeera.net/ur/exeres/8c14ec38-c946-41fa-8

13- حسن البراوي، الهوية والسياسة الخارجية في الشرق الأوسط / 3 / 12/ 2013/ www.alghad.jo

14- ديفيد روبرتس، "فهم أهداف السياسة الخارجية القطرية"(مجموعة الخدمات البحثية، تموز - يوليو، 2012 http://www.rsgleb.org)

15- فارع المسلمي، قطر تخترق المر بعات السعودية في اليمن على الموقع الالكتروني: http://www.al-monitor.com/pulse/ar/contents/articles/ opinion/2 013/08 /qata r-encroaches

16- محمد حرز الله، الدبلوماسية العربية الجديدة، (مؤسسة كارينغي للسلام الدولي، 2008)، على الموقع الالكتروني

17- http/:www.Gerenegieendowment.org/files/cp94ottaway:

18- محمد صبرة : التراب متفائل بمبادرة قطر لحل أزمة دارفور، الرابط الإلكتروني net. http://www.islamonlian:

19- مركز الخليج العربي للدراسات والبحوث الاستراتيجية، تقرير معلومات القواعد العسكرية الغربية بالخليج... الأهداف والانتشار WWW .GulfStudies.Info

20- موقع الجزيرة للدراسات على الرابط: http://studies.aljazeera.net/ar

21- موقع وزارة الخارجية القطرية على الرابط: /http://www.mofa.gov.qa/a91r

22- أحمد، السر: الغاز يرسم صورة قطر السياسية، صحيفة السفير العربي. تاريخ الاسترجاع / 2013 /5/1

23- http://arabi.assafir.com/Article.asp?aid=596&refsite=assafir&reftype=leftmenu&refzone=switcher

24- الشمري، طارق آل شيخا ن: الجزيرة قناة أم حزب أم دولة دور قناة الجزيرة الإعلامي والشعبي والسياسي في العالم . العربي والإسلامي والغربي صحيفة الوسط البحرينية العدد ٣٧٧٨، ١٠ يناير ٢٠١٣ www. Alwasatnews

25- عياد البطنيجي : السياسة الخارجية الإيرانية : دراسة نقدية مقارنة في تفسير التدخل الإيراني في دول الخليج، تاريخ دخول الموقع 3 / 6/ 2013

26- http://Albutniji.maktoobblog.com/1618897

27- حسن الرشيدي : الديموجرافيا الإيرانية وأثرها على البنية السياسية ، تاريخ التصفيح ، 25 / 5 / 2014 م

28- الورقة العرقية في إيران: تاريخ الدخول / 28 / 5 / 2014

29- http://www.zahran.org/vb/zahran41364.htm

30- اللباد، مصطفى. قطر:أحلام كبيرة وقدرات محدودة. موقع مركز الخليج لسياسات التنمية. 2012

31- https://www.gulfpolicies.com/index.php?option=com_content&view=article&id=113

32- غطاس منير : ماذا وراء الدور القطري المتصاعد دوليا وإقليميا. 2012

33- http://www.daoo.org/dim/news.php?action=show&id=38731

34- محمد صبره : التراب متفاؤل بمبادرة قطر لحل أزمة دارفور، الرابط الالكتروني :

35- net. http://www.islamonlian

36- خفايا العلاقات الأمريكية الإيرانية، تاريخ دخول الموقع24 / 6/ 2014

37- http://www.q80w.com/vb/archive/index.php/t-28314.html

38- حسام حمدان، (قطر وإيران علاقات متميزة على ضفتي الخليج، الجزيرة. نت، منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) في 2007 / 2 / 14 على الموقع الالكتروني: www.aljazeera.net/ur/exeres/8c14ec38-c946-41fa-8

39- الحسن، عمر. دول الخليج والأزمة السورية: مستويات التحرك وحصيلة المواقف. مركز الجزيرة للدراسات، 2012 http://studies.aljazeera.net

40- تعتاع، عبد الناصر. الموقف العربي من الثورة السورية. دراسة منشورة على موقع مركز أمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية. http://umayya.org/?p=1386

41- حمد الجاسر، "المجلس الوزاري الخليجي يرحب بالاتفاق النووي ويأمل التزام إيران"، الحياة، 28 نوفمبر 2013

42- مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية : السياسات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي بين التنويع والرفاه، الموقع الإلكتروني:

43- http://www.akhbar-alkhaleej.com/12803/article/18737.htm

44- البلوي، على : إيران ..مرحلة جديدة من تهديد الأمن القومي لدول الخليج العربي، نقلاً عن المجلة الإقتصادية الإلكترونية، http://www.gulfsecurity.org2011

45- عبد الحسين صالح الطائي، مفهوم الطائفية السياسية، تحليل جذورها الفكرية، والثقافية، والاجتماعية، والاقتصادية، موقع الحزب الشيوعي العراقي،2014

46- http://www.iraqicp.com/index.php/sections/objekt/17761-2014-08-02-20-49-2

47- الدويري، جمال محمد، 2011، أمن الخليج العربي والثورات العربية

48- al-tagheer.com/arts11717

49- مركز الخليج العربي للدراسات والبحوث الإستراتيجية تقرير معلومات القواعد العسكرية الغربية بالخليج... الأهداف والانتشار.WWW GulfStudies.Info

50- محمد حرز الله : الدبلوماسية العربية الجديدة، مؤسسة كارينغي للسلام الدولي، 2008

51- http/:www.Gerenegieendowment.org/files/cp94ottaway

52- حسن البراوي : الهوية والسياسة الخارجية في الشرق الأوسط / 3 / 12/ 2013/ www.alghad.jo

53- اللباد، مصطفى : قطر:أحلام كبيرة وقدرات محدودة. موقع مركز الخليج لسياسات التنمية. 2012

54- https://www.gulfpolicies.com/index.php?option=com_content&view=article&id=113

55- حسام حمدان، (قطر وإيران علاقات متميزة على ضفتي الخليج، الجزيرة. نت، منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) في 2007 / 2 / 14 على الموقع الالكتروني: www.aljazeera.net/ur/exeres/8c14ec38-c946-41fa-8

56- عبـد العزيـز بـن صـقر : مبـادرة منظمـة الـدول المطلـة علـى الخلـيج للتعـاون موقـع :
www.elaph.com/news.htm

57- طـارق عبد الحميـد : الشـرق الاوسـط، قطـر وايـران وحـل مشـاكل المنطقـة موقـع:
WWW.aawsat.com/leader,asp

58- محمد الشياظمي،" قطر تدعم المسار الديمقراطي والحريات في المنطقة"، جريدة العرب القطرية، العدد8658 ، الدوحة، 2012

59- فارع المسلمي، "قطر تخترق المر بعات السعودية في إليمن"

60- http://www.almonitor.com/pulse/ar/contents/articles/opinion/2013/08/qatar-encroaches-

61- David Roberts, The Grumbles about Qatar'S Role in Libya Grow. Mideastposts.com. Available at: http://midea stposts. com/52/01 /1102/the- Retrieved: 15 –5 - 2014

62- David Roberts: Behind Qatar's Intervention in Libya: Why Was Doha Such a Strong Supporter of the Rebels. Available at: http://www. Foreignaffairs .com/articles/

63- Gareth,Stansfield ،The reformation of Iraq’s foreign relations :new elites and enduring legacies / http ://onlinelibrary.wiley.com

64- Hiro, Dilip, The Longest War: The Iran-Iraq Military Conflic t.Rutledge. (New York, 1991)http ://www .alanba. com .kw/Anba PDF/News Paper/2008/03.../iranreport632008.pdf

65- http://Albutniji.maktoobblog.com/1618897

66- http://arabi.assafir.com/Article.asp?aid=596&refsite=assafir&reftype=leftmenu&refzone=switcher

67- http://studies.aljazeera.net/reports/2012/06/201262873127604373.htm

68- http://www.akhbar-alkhaleej.com/12803/article/18737.htm

69- http://www.daoo.org/dim/news.php?action=show&id=38731

70- http://www.daoo.org/dim/news.php?action=show&id=38731

71- http://www.dohainstitute.org/release/ea9a44bd-a864-4f4d-

72- http://www.opendemocracy.net/

73- http://www.q80w.com/vb/archive/index.php/t-28314.html
74- https://www.gulfpolicies.com/index.php?option=com_content&view=article&id=113
75- https://www.gulfpolicies.com/index.php?option=com_content&view=article&id=113
76- Thomas Paulsen and Nora Muller,Lebanen after the Doha Accord the way head , 2008, p 2 in : www.bergedorf-round-tqble.org
77- Uzi Arad , Option for Land Swaps with Syria in Framework of future accords (International Center of Herzilya , January, 2007) www, dayan org.

خامساً: المراجع الاجنبية

1- Abu Dhabi, UAE :Emirates Center for Strategic Studies and Research, 1996.
2- Adam Hanieh, Capitalism and Class in the Gulf Arab States (New York: Palgrave Macmillan, 2011)
3- Anthony H Cordesman, The Changing Military Balance in the Gulf, (Middle East Policy, Vol, vi No 1, June 1998)
4- Barakat, S. The Qatari Spring: Qatar's Emerging Role in peacemaking (The London School Of Economic And Political Science, London , 2012)
5- Abu Dhabi, UAE :Emirates Center for Strategic Studies and Research, 1996) Adam Hanieh, Capitalism and Class in the Gulf Arab States, Palgrave Macmillan, New York, 2011).
6- Akhmetov, T.:Explaining Qatar's foreign policy. (2012).
7- Andrew Hammon, Qatar's Leadership transition: Like father like son (ECFA, Brief Policy, 2014)
8- Andrew Hammond, Qatar's Leadership Transition: Like father, like son. (European council on foreign relations, policy brief, 2014

9- Anthony H Cordesman, The Changing Military Balance in the Gulf, (Middle East Policy, Vol, vi, No. 1, June 1998).
10- Anthony H.Cordesman and others, the Gulf Military Balance, Vol III, the Gulf and Arabian peninsula (Centre for strategic and international studies, September 4, 2013)
11- David. A. Baldwin, The concept of security (Review of international studies, No. 23, UK, 1997)
12- Barakat, S. (2012 .(The Qatari Spring: Qatar's Emerging Role in Peacemaking (The London School Of Economic And Political Science, London)
13- Barry Buzan, Richard Little. International Systems in World History: Remaking the Study of International Relations. Published 2000، p. 8
14- Bernard Haykel ،Qatar's Foreign Policy،(Noref Norwegian Peace Building Resource Centre, February 2013)
15- Blake Hounshell, ‘The Qatar bubble’ Foreign Policy, May–June 2012, http://www.foreignpolicy.com/
16- Blanchard, C. (2012) Qatar: Background and U.S. Relations ، Congressional Research Service Report for Congress, Washington,p 11
17- Carlsnaes, Walter, Handbook of International Relations (SAGE Publications, 2012)
18- David B. Roberts, ‘Understanding Qatar’s foreign policy objectives’, Mediterranean Politics 17: 2, July 2012,
19- David B. Roberts, ‘Understanding Qatar’s foreign policy objectives’, Mediterranean Politics 17: 2, July 2012,
20- David E Long and Jamal AL Swidi, Gulf Security in the Twenty First Century, (London, LB, Tauris, 2003).
21- Ehteshami, Anoush: Iran and its Immediate Neighborhood, (Iran’s Foreign Policy, Ithaca Press, London 2011)

22- Elman، Colin .Appraising the Field on International Relations, (MIT press, 2009)

23- Fromkin, David . *A Peace to End All Peace: The Fall of the Ottoman Empire and the Creation of the Modern Middle East* (New York: Owl. 1989)

24- Future Trends, (School of Economics and Political Science, London, January 2013, No. 2)

25- Geoffrey Kempt, Iraq and its neighbors, Iran and Iraq The Shia Connection, Soft Power, and the Nuclear Factor, Special Report (156),United States Institute of Peace, Washington, DC 20036, November 2005.

26- Government of Qatar , Qatar in the Seventies (Qatar, 1968)

27- Hiro, Dilip . Desert Shield to Desert Storm: The Second Gulf War . (Routledge, NY, 1992)

28- Hugh Miles, AL Jazzier : the inside story of the Arab News Channel that is Challenging the West (New York, Grove Press, 2005)

29- Jalil Roshandel"،Iran,Nuclear Technology and International Security (The Iranian Journal of International Affairs,Vol,VIII ,NO.1, Spring1996)

30- Jane kinninmont, Iran and the GCC unnecessary insecurity (chatham House, the Royal institute of internaitnal Affairs, UK, July 2015)

31- Jim krane & Steven write, Qatar "rises above" its region: Geopolitics and Rejection of the GCC Gas Market (Qatar National Research Fund, 2015).

32- Jim Krane and Steven Wright, Qatar "rises above" its region: Geopolitics and the rejection of the GCC gas market (LSE, London, 2014).

33- Justin Dargem. "Qatar Trades Support of Libyan Revolution for Oil and Gas (Harvard University, Belfer Center for Science and International Affair)
34- Kai Bruns, The three Islands conflict between the UAE and Iran (forging policy analysis, case study, AUE, spring 2014).
35- Keiswetter, A.(2012)The Arab Spring: implications for U.S. policy and interests ،Middle East Institute. 2012)
36- Kelly, Arabia, The gulf, and the west, A critical view of the Arabs, and their oil, policy , London, 1988.
37- Michael Bauer, Gulf security: Between balance of power and collective security (center for applied policy, Berlin Germany, 2010).
38- Nader Habibi The impact of sanctions on Iran GCC Economic Relations (Middle East Brief, Crown centre for Middle East studies, USA, 2010)
39- Payam Mohsei, Iran and the Arab world after the Nuclear Deal (Harvard Kennedy school, Belfer center, August 2015)
40- Peterson, J.E.(2000) .Qatar and the world: branding for micro-state.Middle East journal, volume 60, no. 4, autumn.
41- Philip Seib. 2011"The Resignation of Wadah Khanfar and the Future of Al Jazeera: Why the Arab Spring Was the Best- And Worst- Thing to Happen to the Network". (Foreign Affairs 09 (5)).
42- Pollack, Kenneth M., "Securing the Gulf", (Foreign Affairs, July-August 2013).
43- Rezaei, Ali Akbar: Foreign Policy Theories: Implications for the Foreign Policy Analysis Of Iran, in Iran's Foreign Policy from Khatami to Ahmadinejad, (I theca press, London, 2008)
44- Rodger shanrahan, The Gulf states and Iran: Robust competitors or interested bystanders? (Lowy institute for international policy, Australia, November 2009).

45- Seteven. A. cook and others, The contest for Regional Leadership (Center for a new American Society, New York, 2014)

46- Suzanne Maloney, Thinking the unthinkable: the Gulf States and the prospect of nuclear Iran (SABAN center, Middle East memo, No. 27; January 2013).

47- World Energy Outlook 2008 , Natural Chapter 12- Gas Resources and Production Prospects, (WEO, 2008, Chaprer12)

48- Barry Buzan, Richard Little. International Systems in World History: Remaking the Study of International Relations (2000)

49- Bernard Haykel ،Qatar's foreign policy (Noref Norwegian Peace Building Resource Centre, February 2013)

50- Blanchard, C. Qatar: Background and U.S. Relations (Congressional Research Service Report for Congress, Washington, 2012)

51- Carlsnaes, Walter, Handbook of International Relations (SAGE Publications, 2012)

52- David B. Roberts, ‘Understanding Qatar’s foreign policy Objectives’(Mediterranean Politics 17: 2, July 2012)

53- David E long and Jamal AL Swidi (ed) Gulf Security in the twenty first Century (London, LB, tauris, 2003)

54- Ehteshami, Anoush: Iran and its Immediate Neighborhood, in Iran’s Foreign Policy, (Ed A. Ehteshami & M Zweiri), Ithaca Press, London 2011.

55- Elman، Colin .Appraising the Field on International Relations (MIT press, 2009)

56- Fromkin, David . A Peace to End All Peace: The Fall of the Ottoman Empire and the Creation of the Modern Middle East .(New York: Owl. 1989).

57- Geoffrey Kempt, Iraq and its neighbors, Iran and Iraq The Shia Connection, Soft Power, and the Nuclear Factor, Special Report (156)

(United States Institute of Peace, Washington, DC 20036, November 2005)

58- Government of Qatar : Qatar in the Seventies ،Qatar, 1968

59- Hiro, Dilip . Desert Shield to Desert Storm: The Second Gulf War . Routledge , 1992

60- Hiro, Dilip The Longest War: The Iran-Iraq Military Conflict .(New York: Rutledge. 1991)

61- Hroub, Kh. Qatar and the Arab Spring. Perspectives (4) November. 2012. Heinrich Boll Stiftung.2012

62- Hugh Miles, AL Jazzier: The Inside Story of the Arab News Channel that is Challenging the West (New York, Grove Press, 2005)

63- Jalil Roshandel"،Iran, Nuclear Technology and International Security (The Iranian Journal of International Affairs, Vol, VIII, NO.1, Spring, 1996)

64- Justin Dargem. "Qatar Trades Support of Libyan Revolution for Oil and Gas". In the New, Harvard University, Belfer Center for Science and International Affair, 2013.

65- Kamrava, Mehran, Royal Factionalism and Political Liberalization in Qatar" .The Middle East Journal, Summer 2009 .63 – 420, Retrieved 27 June 2013.

66- Keiswetter, A The Arab Spring: implications for U.S. policy and interests (Middle East Institute.2012)

67- Kelly ،Arabia, the Gulf, and the West, A Critical view of the Arabs, and their Oil (Policy, London, 1988)

68- Martin Hvidt, Economic Diversification in GCC Countries: Past Records and future trends (London School of Economics and Political Science, January No. 2, 2013)

69- Peterson, J.EQatar and the World: Branding for Micro-state (Middle East journal, Volume 60, no. 4, autumn. 2000)

70- Philip Seib. "The Resignation of Wadah Khanfar and the Future of Al Jazeera: Why the Arab Spring Was the Best- And Worst- Thing to Happen to the Network".(Foreign Affairs 09, 2011.)

71- Pollack, Kenneth M., "Securing the Gulf"(Foreign Affairs, July-August 2013)

72- Rezaei, Ali Akbar: Foreign Policy Theories: Implications for the Foreign Policy Analysis Of Iran, in Iran's Foreign Policy from Khatami to Ahmadinejad, Edited by A Ehteshami & M Zweiri, theca press (London, 2008)

73- Source Iran Demographics Profile 2014 / CIA World Factbook

74- World Energy Outlook - Natural Gas Resources and Production Prospects (2008)

الملاحق

ملحق رقم (1) اتفاقية التعاون الأمني المشترك بين قطر وإيران 2010 م

بسم الله الرحمن الرحيم

اتفاقية للتعاون الأمني
بين
حكومة دولة قطر وحكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية

إن حكومة دولة قطر،

وحكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية ،

والمشار إليهما فيما بعد بـ(الطرفان المتعاقدان)،

وانطلاقا من:

- العلاقات الودية القائمة،
- ضرورة تنمية أوجه التعاون الثنائي والدولي في المجالات الأمنية ومكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية،
- المصالح المتبادلة على صعيد ضمان الأمن الوطني للبلدين ورفاهية ورخاء الشعبين،
- ضرورة تعزيز التعاون في مضمار مكافحة (الإرهاب وتهريب المخدرات والمؤثرات العقلية والمواد الكيميائية الأساسية) وخاصة الاتفاقية الخاصة بالمخدرات (لسنة ١٩٦١ ميلادية) واتفاقية المؤثرات العقلية (لسنة ١٩٧١ ميلادية) واتفاقية منظمة الأمم المتحدة الخاصة بمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية (لسنة ١٩٨٨ ميلادية)،
- وتاسيسا على مبدأ احترام السيادة والقوانين الوطنية والاتفاقيات والمعاهدات الدولية ذات الصلة ومبدأ التعاون المتبادل وعدم التدخل في شؤون الآخر ومراعاة ودعم حقوق رعايا الطرفين المتعاقدين،

فقد اتفقا على ما يلي:

مادة [١]

مجالات التعاون

يتعاون الطرفان المتعاقدان في اتخاذ تدابير المنع والمكافحة في المجالات التالية:

١- عرض وإنتاج وتهريب وتخزين وشحن وترانزيت وتبادل وإساءة استغلال المخدرات والمؤثرات العقلية والمواد الكيميائية الأساسية المستخدمة في إنتاج ومعالجة المخدرات.

٢- الوقاية من الإدمان في إطار مبادئ وأحكام المعاهدات الدولية ذات الصلة.

٣- تهريب السلع والممتلكات والمواد الثقافية والتاريخية المنقولة.

٤- تزوير الأوراق المالية الحكومية ووثائق السفر والعملات النقدية وبطاقات الائتمان وسائر الوثائق ذات القيمة.

٥- الأنشطة الاقتصادية غير المشروعة كغسل الأموال واستثمار إيراداتها وعائداتها.

٦- تهريب الأسلحة والذخائر والمتفجرات.

٧- الهجرة غير الشرعية.

٨- التصدي لكل فعل يتخذ في بلد أحد الطرفين المتعاقدين يهدد الأمن الوطني للطرف الآخر المتعاقد الاخر .

٩- الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية والإرهاب وسائر الجرائم المدرجة في هذه الاتفاقية .

١٠- الاتجار بالبشر وخاصة سوء استغلال النساء والأطفال .

١١- جرائم الكمبيوتر وسائر الجرائم التي ترتكب من خلال استخدام أجهزة الاتصالات.

١٢- مكافحة الجرائم البحرية لتعزيز التعاون الحدودي .

مادة [٢]

أساليب التعاون

يتخذ كل من الطرفين المتعاقدين الإجراءات التالية لتنفيذ أحكام المادة (١) من هذه الاتفاقية وذلك وفقاً لما يلي :

١- اتخاذ التدابير اللازمة لمنع أية أعمال أو أنشطة لجماعات ومنظمات إرهابية تتم على أراضيه تستهدف الطرف المتعاقد الآخر .

٢- تبادل المعلومات حول الجماعات والمنظمات الإرهابية وأسماء أعضاءها وعناصرها وأنشطتها .

٣- تعزيز التعاون بين الجهات المختصة في البلدين المتعاقدين لمكافحة الجريمة المنظمة ومطاردة المجرمين في سياق التعاون مع الانتربول .

٤- تبادل المعلومات والخبرات بشأن الوسائل المستخدمة في تهريب المخدرات وطرق إخفائها وتهريبها وهوية المهربين وشبكات التهريب وأية معلومات عن عملية نقل وتهريب موجهة لأراضي الطرف المتعاقد الآخر .

٥- تبادل المعلومات المتعلقة بتهريب الأسلحة والذخائر والمتفجرات والمواد السامة والمشعة والمواد الخطرة الأخرى وتلوث البيئة.

٦- تبادل القوانين الخاصة بمنع ومكافحة الجرائم المذكورة في هذه الاتفاقية.

٧- تبادل المعلومات والخبرات حول أساليب ضبط الحدود.

٨- تبادل المعلومات حول خطوط التهريب الإقليمية المستجدة للمخدرات والمؤثرات العقلية والمواد الكيماوية الأساسية والطرق المستخدمة في التهريب وكذلك حول الأصناف الجديدة للمخدرات والمؤثرات العقلية.

٩- تبادل المعلومات حول رعايا كل من الطرفين المتعاقدين الذين يتم القبض عليهم لارتكابهم جريمة ما في أراضي الطرف المتعاقد الآخر.

١٠- تبادل الخبرات حول أساليب ضبط الأجانب وعديمي الجنسية الذين يوجدون أو يقيمون بصورة غير مشروعة في إقليم أي من الطرفين المتعاقدين.

١١- تبادل المطبوعات ونتائج البحوث العلمية في مختلف المجالات الأمنية ذات الاهتمام المشترك للطرفين المتعاقدين.

١٢- تبادل الخبرات في مجال استخدام أساليب جديدة للكشف عن المخدرات والمؤثرات العقلية وتفتيشها وأساليب الاستفادة من الوسائل الفنية والحيوانات (كالكلاب) في مكافحة المخدرات.

١٣- تبادل الخبرات في مجال تنظيم وإدارة وتأهيل الكوادر في المجالات المتعلقة بهذه الاتفاقية.

١٤- تبادل الخبراء والاختصاصيين لتعزيز التعاون الثنائي من أجل منع ومكافحة الجريمة المنظمة كتهريب المخدرات والأسلحة والاتجار بالبشر والأعمال الإرهابية وجميع المجالات الأمنية المنصوص عليها في هذه الاتفاقية.

١٥- أيفاد الطلبة من الشرطة وتبادل الخبراء لتأهيل الكوادر في مجال الفنون والأساليب الجديدة للكشف العلمي عن الجرائم بناء على طلب أحد الطرفين المتعاقدين في إطار اتفاق منفصل يتم تنظيمه من قبل الأجهزة المعنية للطرفين المتعاقدين.

١٦- إقامة دورات تأهيلية للخبراء والشرطة وسائر الأجهزة المختصة من قبل أحد الطرفين المتعاقدين بناء على طلب الطرف المتعاقد الأخر في إطار إتفاق منفصل بينهما.

١٧- القيام ببحوث علمية مشتركة للكشف عن الجرائم.

مادة [٣]

حالات الامتناع عن التعاون

يحق لأي من الطرفين المتعاقدين الامتناع عن تنفيذ كل أو جزء من طلب الطرف المتعاقد الآخر في أي من الحالات التالية:

١- إذا تعرضت السيادة الوطنية للخطر في الطرف المتعاقد المطلوب منه التعاون.

٢- إذا تعرض النظام والأمن العام والمصالح الوطنية أو سائر المصالح الحيوية للخطر والتهديد في الطرف المتعاقد المطلوب منه التعاون .

٣- إذا تعارض الطلب مع القوانين الوطنية والمحلية للطرف المتعاقد المطلوب منه التعاون .

٤- إذا ترتب على الطلب الإخلال في التحقيقات والإجراءات الجنائية لدى الطرف المتعاقد المطلوب منه التعاون أو إذا كان الطلب ينطوي على مخالفة القوانين أو تجاوز القرارات أو الأحكام القضائية .

وعلى الطرف المتعاقد المطلوب منه التعاون أن يخطر الطرف المتعاقد مقدم الطلب بأسباب امتناعه عن تنفيذ الطلبات المذكورة بواسطة القنوات الدبلوماسية .

مادة [٤]

سرية المعلومات والوثائق واستخدامها

يلتزم الطرفان المتعاقدان بالمحافظة على سرية المعلومات والوثائق المتبادلة في إطار هذه الاتفاقية، ولا يجوز نقلها لطرف ثالث إلا بموجب موافقة كتابية مسبقة من الطرف المتعاقد الآخر الذي صدرت عنه تلك المعلومات والوثائق .

مادة [٥]

النفقـــــات

في حال طلب أي من الطرفين المتعاقدين إقامة دورات تعليمية أو شراء أجهزة أمنية أو سائر الطلبات الأخرى التي تتطلب مبالغ مالية، تخصص النفقات بما في ذلك كيفية الدفع بموجب اتفاق منفصل بين الطرفين المتعاقدين.

مادة [٦]

اللجنة المشتركة

تشكل لجنة مشتركة من ممثلي الطرفين المتعاقدين برئاسة موظفين من الطرفين القطري والإيراني يتم تعينهما من قبل وزيري الداخلية لدى كل منهما، وتضم اللجنة عدد متساو من ممثلي الطرفين المتعاقدين وتجتمع اللجنة بالتناوب مرة كل سنة ، وتكون مهمتها على النحو التالي:

١- متابعة تنفيذ الإتفاقية؛

٢- تقديم الاقتراحات لتسوية الخلافات التي قد تطرأ عند تنفيذ هذه الاتفاقية؛

٣- أي تغيير أو تعديل يتم إدخاله على هذه الاتفاقية .

٤- تقدم اللجنة تقارير سنوية حول سير تنفيذ الاتفاقية .

ويجوز للجنة المشتركة أن تشكل فرق عمل فرعية على مستوى الخبراء بما يناسب الموضوع .

مادة [٧]

الجهات المسؤولة وكيفية الاتصال

الجهات المسؤولة عن تنفيذ مواد هذه الاتفاقية في كلا البلدين :

أ- وزارة الداخلية بدولة قطر ؛

ب- وزارة الداخلية بالجمهورية الإسلامية الإيرانية ؛

ويبادر كل من الطرفين المتعاقدين إلى إخطار الطرف المتعاقد الآخر بالجهات ذات الصلاحيات اللازمة للاتصال المباشر مع الطرف المتعاقد الآخر ، وذلك بهدف تسهيل وتسريع تنفيذ التعاون بين الطرفين وفق مواد هذه الاتفاقية، ويتم التعريف بهؤلاء عبر القنوات الدبلوماسية بصيغة كتابية .

مادة [٨]

تسوية الخلافات

يبادر الطرفان المتعاقدان لحل أي خلاف قد ينشأ عن تفسير أو تنفيذ هذه الاتفاقية وذلك عن طريق الحوار والتشاور عبر القنوات الدبلوماسية أو اللجنة المشتركة بموجب أحكام المادة (٦) من هذه الاتفاقية.

مادة [٩]

العلاقة بالاتفاقيات الأخرى

لا تخل أحكام هذه الاتفاقية بالحقوق والالتزامات المنبثقة من سائر الاتفاقيات الدولية الثنائية والمتعددة الأطراف التي يكون الطرفان المتعاقدان طرفين فيها .

مادة [١٠]

إنهاء العمل بمذكرتي التفاهم

إتفق الطرفان المتعاقدان على إنهاء العمل بأحكام مذكرة التفاهم للتعاون المشترك ومذكرة التفاهم في مجال مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية الموقعتين بين وزارتي الداخلية بدولة قطر والجمهورية الإسلامية الإيرانية في تاريخي ١٩٩٩/٥/٢٠م و٢٠٠٢/١٠/١٥م .

مادة [١١]

التعديـــــل

يجوز تعديل أي نص من نصوص هذه الاتفاقية باتفاق الطرفين المتعاقدين كتابة ، وذلك وفقاً للإجراءات القانونية المعمول بها في كلا الطرفين المتعاقدين مع مراعاة أحكام المادة (١٢) من هذه الاتفاقية بشأن نفاذ التعديل وسريانه .

مادة [١٢]

نفـاذ الاتفاقية

تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ اعتباراً من تاريخ تبادل وثائق التصديق عليها وفقاً للإجراءات القانونية المعمول بها لدى كل من الطرفين المتعاقدين وتظل سارية المفعول لمدة خمس سنوات ، وتجدد تلقائياً لمدة أو لمدد أخرى مماثلة ما لم يخطر أي من الطرفين المتعاقدين الطرف المتعاقد الآخر برغبته في إنهائها قبل ستة أشهر على الأقل من تاريخ إنهائها أو انتهائها .

ولا يؤثر إنهاء هذه الاتفاقية على تنفيذ الطلبات المقدمة من أي من الطرفين المتعاقدين قبل إنهاء العمل بها، مع التزام الطرفان بسرية تلك المعلومات .

وإشهاداً على ما تقدم قام المفوضان أدناه بالتوقيع على هذه الاتفاقية بموجب السلطة المخولة لهما من قبل حكومتيهما .

حررت هذه الاتفاقية ووقعت في مدينة الدوحة بتاريخ :٢٣/ ٣ /١٤٣١هـ. الموافق٩ /٣ /٢٠١٠م من نسختين أصليتين باللغات العربية والفارسية والإنجليزية ولكل منها ذات الحجية، وفي حال حدوث أي خلاف في تفسير نصوصها يرجع النص المحرر باللغة الإنجليزية.

عن حكومة دولة قطر	عن حكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية
--------------------	--------------------

-٧-

اتفاقية للتعاون الأمني بين حكومة دولة قطر وحكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية

مرسوم رقم (١) لسنة ٢٠١٣
بالتصديق على اتفاقية للتعاون الأمني بين حكومة دولة قطر وحكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية

نحن حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر ،

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى وثيقة التصديق الصادرة في التاسع عشر من شهر ربيع الآخر عام ١٤٣١ هجرية ، الموافق للرابع من شهر إبريل عام ٢٠١٠ ميلادية ،

وعلى اقتراح رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية ،

وعلى مشروع المرسوم المقدم من مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هو آت :

مادة(١)

صُودق على اتفاقية للتعاون الأمني بين حكومة دولة قطر وحكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية ، الموقعة بمدينة الدوحة بتاريخ ٢٠١٠/٣/٩ ، المرفق نصها بهذا المرسوم، وتكون لها قوة القانون ، وفقاً للمادة (٦٨) من الدستور .

مادة(٢)

على جميع الجهات المختصة ، كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا المرسوم . ويُعمل به من تاريخ صدوره . ويُنشر في الجريدة الرسمية .

حمد بن خليفة آل ثاني
أمير دولة قطر

صدر في الديوان الأميري بتاريخ: ٢١ / ٢ /١٤٣٤هـ
الموافق: ٣ / ١ /٢٠١٣م

ملحق (2) اتفاقية تعاون إداري مشترك من اجل التطبيق الأمثل للقانون الجمركي ومنع ومكافحة المخالفات بين حكومة دولة قطر وبين الجمهورية الإسلامية الإيرانية لسنة بتاريخ 2006/5/2

بسم الله الرحمن الرحيم



اتفــاقيـــة

تعــاون إداري مشتــرك من أجــل التطبيــق الأمثل للقانــون الجمركــي ومنــع ومكافحــة المخالفات

بيــن

حكومــة دولــة قطــر

و

حكــومــة الجمهوريــة الإسلاميــة الإيــرانيــة

إن حكومة دولة قطر .
وحكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية

والمشار إليهما لاحقا بالأطراف المتعاقدة ،

آخذة بعين الاعتبار بأن المخالفات الجمركية تضر بمصالحها الاقتصادية والتجارية والمالية والاجتماعية والثقافية ،

مدركة لأهمية الاحتساب الدقيق للرسوم الجمركية والرسوم و الضرائب الأخرى المحصلة على الواردات والصادرات والتأكد من التنفيذ الأمثل لإجراءات المنع والتقييد والمراقبة ،

مدركة الحاجة للتعاون الدولي في مجالات تطبيق وتنفيذ القوانين الجمركية

مقتنعة بأن الإجراءات ضد المخالفات الجمركية يمكن أن يكون اكثر فاعلية بالتعاون الوثيق بين إداراتهم الجمركية والمستند إلى قواعد قانونية واضحة ،

آخذة بعين الاعتبار تلك الأدوات الصادرة عن مجلس التعاون الجمركي المتعلقة بهذا الموضوع وخصوصا التوصية المتعلقة بالمساعدات الإدارية المشتركة الصادرة بتاريخ ٥/١٢/ ١٩٥٣،

مستندة إلى ما توصل إليه مجلس التعاون الجمركي من اتفاقيات بهذا الشأن والى الاتفاقيات الدولية الخاصة بإجراءات المنع والتقييد والمراقبة للبضائع .

فقــد اتفقنـــــــا على ما يلي :-

٦- <u>المعلومات .</u>

كل معطية أو وثيقة أو تقرير أو نسخ منها مصادق عليها أو أي تبليغ آخر .

٧- <u>الإخباريات .</u>

كل المعلومات المعالجة و/ أو التي يتم تحليلها قصد الإدلاء بتوضيحات خاصة بمخالفة جمركية والمتبادلة بين الطرفين المتعاقدين.

٨- <u>الادارة الطالبة .</u>

الإدارة الجمركية التي تقدم طلب المساعدة .

٩- <u>الادارة المطالبة .</u>

الإدارة الجمركية التي تتلقى طلب المساعدة .

١٠- <u>الملحق :</u>

جزء لا يتجزأ من هذه الاتفاقية .

<u>الفصــل الثــاني</u>

مجال تطبيق الاتفاقية

مادة (٢)

١- يتبادل الطرفين المتعاقدين بواسطة الإدارة الجمركية لدى كل منهما تقديم المساعدة الإدارية لبعضها وفقاً للشروط المحددة في هذه الاتفاقية وذلك قصد التطبيق الصحيح للتشريع الجمركي ومنع ومكافحة مخالفات أحكام التشريعات الجمركية .

٢- تقدم المساعدة في إطار هذه الاتفاقية من قبل الطرفين المتعاقدين وفقا للأحكام القانونية والتنظيمية التي يطبقها الطرفان وفي حدود اختصاص الإدارة الجمركية وحسب المصادر والوسائل المتوفرة .

٣- تتعلق هذه الاتفاقية بوجه خاص بالتعاون الإداري المتبادل بين الطرفين المتعاقدين ولا يجوز لأي شخص الاحتجاج بهذه الاتفاقية للحصول على أدلة الإثبات أو حذفها أو استثنائها أو عرقلة تنفيذ أي طلب.

الفصــل الثــالث

مجال تطبيق التعاون

مادة (٣)

١- تتبادل الإدارتان الجمركيتان بناء على طلب ، أو تلقائيا جميع المعلومات والإخباريات التي تضمن التطبيق الصحيح للتشريع الجمركي لكل طرف متعاقد ومنع ومكافحة مخالفات أحكام التشريعات الجمركية ..

٢- تلتزم الإدارة الجمركية ، عند قيامها بالتحقيق نيابة عن الإدارة الجمركية الأخرى ، بأن تتصرف كما لو كانت تباشر ذلك لذاتها أو بناء على طلب سلطة وطنية أخرى .

مادة (٤)

١- تقدم الإدارة المطالبة ، بناء على طلب المساعدة المقدم إليها من الإدارة الطالبة ، جميع المعلومات الخاصة بالتشريع والإجراءات الجمركية الوطنية المفيدة للتحريات التي تجرى بشأن المخالفة الجمركية .

٢- تلتزم كل إدارة جمركية بأن تزود الإدارة الجمركية الأخرى ، بناء على طلبها أو تلقائيا ، كل المعلومات التي بحوزتها والخاصة بالمسائل التالية :-

أ- التقنيات الجديدة لمكافحة المخالفات الجمركية والتي أثبت فعاليتها .

ب- الاتجاهات الجديدة المتعلقة بالمخالفات الجمركية والوسائل والأساليب المستعملة لارتكابها.

الفصــل الرابــع

الحالات الخاصة للمساعدة

مادة(٥)

تقدم الإدارة المطالبة ، بناء على طلب ، الإدارة الطالبة المعلومات التي تطلبها ، وبوجه خاص ما يتعلق منها بالأمور التالية :-

أ- فيما إذا كانت البضائع المصدرة من أراضي الدولة المطالبة قد تم تصديرها بشكل قانوني من أراضي الدولة المطالبة .

ب- فيما إذا كانت البضائع المصدرة من أراضي الدولة المطالبة قد تم استيرادها من قبل الدولة الطالبة بشكل قانوني والوضع الجمركي الذي وضعت به البضاعة والإجراء الجمركي المتخذ بشأنها .

ج- القيمة الجمركية ومنشأ وتصنيف البضائع المصدرة إلى أراضي الطرف المتعاقد الأخر .

مادة (٦)

تلتزم الإدارة المطالبة ، بناء على طلب يقدم إليها من الإدارة الطالبة ، بمراقبة وتقديم معلومات عن :-

أ- الأشخاص الذين ارتكبوا أو تشك الإدارة الطالبة بأنهم ارتكبوا مخالفة جمركية عند الدخول إلى أراضي الطرف المتعاقد المطالب أو الخروج منه .

ب- البضائع المنقولة أو المخزنة والتي تشتبه فيها الإدارة الطالبة بأنها عرضة للنقل بطرق غير مشروعة في اتجاه إقليمها الجمركي.

ج- وسائل النقل التي اشتبه فيها من طرف الإدارة الطالبة بأنها تستعمل لارتكاب مخالفات جمركية داخل الإقليم الجمركي لأحد الطرفين المتعاقدين .

د- الأماكن التي تشتبه الإدارة الطالبة باستخدامها لارتكاب مخالفات جمركية في الإقليم الجمركي لأحد الطرفين المتعاقدين .

مادة (٧)

١- تتبادل الإدارتين الجمركيتين ، بناء على طلب أو تلقائيا ، المعلومات والإخباريات الخاصة بالمبادلات المنجزة أو المتوقعة والتي تشكل أو التي يظهر أنها تشكل مخالفة جمركية .

٢- يجب على الإدارة الجمركية أن تزود الإدارة الجمركية الأخرى بجميع المعلومات والإخباريات بصورة تلقائية وذلك في الحالات التي تشكل أو من الممكن أن تشكل خطراً هاماً على الاقتصاد أو الصحة العامة أو الأمن العام أو على أي مصلحة حيوية أخرى لأحد الطرفين المتعاقدين .

الفصـــل الخـــامس

المعلومات والإخباريات

مادة(٨)

١- لا يجوز المطالبة بالأدلة والوثائق الأصلية إلا في حالة عدم كفاية النسخ المطابقة للأصل ، والتي يجب أن ترد بالسرعة القصوى إلى الإدارة المطالبة وفي هذه الحالة يجب أن لا تتأثر حقوق الإدارة المطالبة أو حقوق أي طرف ثالث ذي علاقة .

٢- ترفق المعلومات والإخباريات المتبادلة وفق هذه الاتفاقية بكل البيانات المفيدة التي تسمح بتفسيرها أو باستخدامها .

الفصـــل الســـادس

الخبراء والشهود

مادة (٩)

يجوز للإدارة المطالبة ، بناء على طلب الإدارة الطالبة ، أن تسمح لموظفيها بأداء الشهادة أو تقديم الخبرة أمام المحاكم والهيئات القضائية المختصة لدى الطرف الطالب في سياق قضايا متعلقة بمخالفات جمركية .

الفصـــل السابـــع

تبليغ الطلبات

مادة (١٠)

١- يتم التعاون مباشرة بين الإدارتين الجمركيتين بمقتضى هذه الاتفاقية.

٢- يتم تبادل طلبات التعاون كتابة ، ويجب أن ترفق الطلبات بجميع الوثائق التي تعتبر مفيدة . ويمكن أن تقدم الطلبات كذلك شفوياً إذا اقتضت الضرورة ذلك ، على أن تثبت كتابة فيما بعد وبالسرعة الممكنة.

٣- يجب أن تتضمن الطلبات المقدمة وفقاً للبند (٢) من هذه المادة البيانات التالية :-

أ- اسم الإدارة الطالبة .

ب- موضوع وأسباب الطلب .

ج- عرض موجز للمسألة والعناصر القانونية المتعلقة بها وطبيعة الإجراءات .

د- أسماء وعناوين الأطراف المشار إليها ضمن الإجراءات إذا كانت معروفة.

٤- يجب على أي إدارة جمركية التقيد بطلب الإدارة الطالبة المتعلق بإتباع إجراء معين مع مراعاة الأحكام القانونية والإدارية الوطنية للدولة المطالبة .

٥- تبلغ الإخباريات والمعلومات ، موضوع هذه الاتفاقية ، إلى الموظفين المعينين خصيصاً لهذا الغرض من قبل كل إدارة جمركية وتبلغ قائمة بأسماء

هؤلاء الموظفين إلى الإدارة الجمركية للطرف المتعاقد الآخر وفق الفقرة (٢) من المادة (١٧) من هذه الاتفاقية .

الفصـــل الثـــامـــن

تنفيذ الطلبات

مادة (١١)

١- عندما لا تتوفر المعلومات المطلوبة لدى الإدارة المطالبة فعليها وبما لا يتعارض مع الأحكام القانونية والتنظيمية الوطنية أن تشرع بما يلي :-

أ- إصدار طلبات بغرض الحصول على هذه المعلومات ، أو

ب- إرسال الطلب إلى الجهة المختصة بالسرعة الممكنة ، أو

ج- بيان السلطات الوطنية المختصة بهذا الموضوع .

٢- إن أي طلب يتم وفقا للبند (١) من هذه المادة ، يمكن أن يتضمن تسجيل شهادات يدلي بها أشخاص يطلب منهم تقديم معلومات بشأن مخالفة جمركية أو من شهود وخبراء .

مادة (١٢)

١- يجوز للموظفين المعينين من قبل الإدارة الطالبة وبترخيص من الإدارة المطالبة بناء على طلب مكتوب ، ولأغراض التحريات الخاصة بمخالفة جمركية ، وبمراعاة الشروط المفروضة عند الاقتضاء من هذه الأخيرة ، القيام بما يلي :-

أ- الإطلاع في مكاتب الإدارة المطالبة على الوثائق والملفات والمعلومات الضرورية الأخرى التي تحوزها هذه المكاتب وذلك قصد استخلاص المعلومات الخاصة بهذه المخالفة .

ب- أخذ نسخ من الوثائق والملفات والمعلومات الضرورية الأخرى التي تخص المخالفة المعنية .

ج- المشاركة في جميع التحريات ، المفيدة للإدارة الطالبة ، والتي تقوم بها الإدارة المطالبة ضمن إقليمها الجمركي.

٢- يجب على موظفي الإدارة الطالبة عند وجودهم على إقليم الطرف المتعاقد الأخر في الظروف المنصوص عليها في البند (١) من هذه المادة ، أن يثبتوا في أي وقت صفتهم الرسمية إذا طلب منهم ذلك .

ويتمتعون خلال وجودهم هناك بذات القدر من الحماية التي تمنح لموظفي جمارك الطرف المتعاقد الآخر بموجب القانون الساري في البلد المطالب ، ويكونون مسؤولين ،عند الاقتضاء ، عن أيه مخالفة يرتكبونها.

الفصـــل التــــاســـع

سرية المعلومات

مادة (١٣)

١. يجب أن يتم استخدام أية معلومة أو إخبارية يتم تلقيها في إطار المساعدة الإدارية بموجب هذه الاتفاقية ، لأغراض هذه الاتفاقية ، ومن قبل الإدارات الجمركية ، ما عدا الحالات التي توافق الإدارة المزودة بالمعلومة باستخدامها لأغراض أخرى أو من قبل سلطات أخرى .

٢. يجب أن تعامل أية معلومة أو إخبارية يتم تلقيها في إطار هذه الاتفاقية ، بسرية وأن تحظى على الأقل بنفس الدرجة من الحماية التي تحظى بها المعلومة أو الإخبارية المماثلة والتي تحميها التشريعات الوطنية للطرف المتعاقد المزود لهذه المعلومة أو الإخبارية .

مادة (١٤)

ـ عند تبادل المعلومات الشخصية بموجب هذه الاتفاقية ، على الأطراف المتعاقدة التأكد من أن تحظى هذه المعلومات بدرجة حماية تعادل على الأقل تلك المنصوص عليها في الملحق المرفق بهذا الاتفاق والذي يعتبر جزءاً لا يتجزأ منه.

الفصـــل العـــاشـــر

الإستثناءات

مادة (١٥)

١- يمكن الامتناع عن تقديم المساعدة المنصوص عليها في هذا الاتفاق ، في الحالات التي يكون من شأنها المساس بالسيادة أو بالأمن العام أو بالنظام العام أو بالمصالح الأساسية الوطنية الأخرى لأحد الطرفين المتعاقدين ، أو إذا كانت تشكل خرقاً لسر صناعي أو تجاري أو مهني .

٢- على الإدارة الطالبة التي تعجز عن تلبية طلب من نفس طبيعة الطلب التي قدمته الإدارة المطالبة أن تشير إلى ذلك في عرض طلبها ، وفي هذه الحالة

تتمتع الإدارة المطالبة بحرية تحديد موقفها فيما يخص الجواب على هذا الطلب .

٣- يكون للإدارة المطالبة تأجيل تقديم المساعدة إذا رأت أن تقديم المساعدة يخل بالتحقيق في المتابعة القضائية أو بإجراء ساري المفعول ، وفي هذه الحالة على الإدارة المطالبة التشاور مع الإدارة الطالبة التحديد إمكانية تقديم هذه المساعدة وفق الشروط والظروف التي تحكم الإدارة المطالبة .

٤- يجب تقديم الأسباب عند رفض تقديم المساعدة أو عند تأجيلها .

الفصـــل الحـــادي عشـــر

التكاليف

مادة (١٦)

١- على الإدارات الجمركة عدم المطالبة بالتعويض عن النفقات المترتبة على تنفيذ هذه الاتفاقية باستثناء التكاليف والعلاوات المدفوعة للخبراء والشهود والمترجمين من غير موظفي الحكومة والتي يجب أن تتحمل نفقاتهم الإدارة الطالبة .

٢- إذا كان تنفيذ الطلب ينطوي على تكاليف باهظة وغير عادية ، فإن الأطراف المتعاقدة يجب أن تتشاور لتحديد الشروط والظروف التي سيتم فيها تنفيذ الطلب والوسيلة التي سيتم فيها دفع التكاليف المترتبة .

الفصـــل الثـــاني عشـــر

تطبيق الاتفاق

مادة(١٧)

١- تتخذ الإدارتان الجمركيتان إجراءات تكفل قيام موظفيها المسؤولين عن التحقيق في المخالفات الجمركية أو مكافحتها ، بالاتصال الشخصي والمباشر فيما بينهم .

٢- تتخذ الإدارتان الجمركيتان ترتيبات مفصلة لتسهيل تنفيذ هذه الاتفاقية .

٣- تعمل الإدارتان الجمركيتان بالتنسيق والتشاور فيما بينهما ، على حل كل مشكلة أو شك ينجم عن تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية.

٤- تسوى الخلافات التي لا يمكن إيجاد حل لها عبر القنوات الدبلوماسية .

الفصـــل الثـــالث عشـــر

التطبيق

مادة (١٨)

تطبق هذه الاتفاقية على الأقاليم الجمركية للطرفين المتعاقدين كما هي محددة بالأحكام القانونية والتنظيمية المطبقة لدى كل منهما .

مادة (١٩)

تُشكل لجنة مشتركة من الأطراف المتعاقدة، تجتمع بناء على طلب أو بعد انقضاء مهلة خمس سنوات لمراجعة هذه الاتفاقية ، ما لم يتم التبليغ الكتابي المتبادل بعدم ضرورة هذه المراجعة .

الفصـــل الرابـــع عشـــر

سريان الاتفاقية وإنهاؤها

مادة (٢٠)

يبلغ كل طرف متعاقد للطرف الآخر كتابة ، وعبر القنوات الدبلوماسية ، ما يفيد إتمام الإجراءات المطلوبة بمقتضى دستوره أو إجراءاته الوطنية التي تنظم سريان هذه الاتفاقية ، والذي يدخل حيز التنفيذ ابتداء من اليوم الأول من الشهر الثاني التالي لتاريخ التبليغ .

مادة (٢١)

١- تبرم هذه الاتفاقية لمدة غير محددة ، ويمكن لكل من الطرفين المتعاقدين نقضها في أي وقت وذلك بالتبليغ عبر القنوات الديبلوماسية.

٢- يسري النقض بعد ثلاثة أشهر ابتداء من تاريخ تبليغه إلى الطرف المتعاقد الأخر ،

ولا يؤثر النقض الصادر بموجب هذه المادة على الإجراءات السارية أثناء النقض ، والتي يجب إتمامها وفق أحكام هذه الاتفاقية.

بسم الله الرحمن الرحيم



وإثباتا لذلك ، قام الموقعان أدناه ، المؤهلان لذلك بتوقيع هذه الاتفاقية بمدينة ...طهران... اليوم ...١٤/١٢/١٤٢٦هـ الموافق ...١٥/١/٢٠٠٦...... من نسختين أصليتين بكل من اللغات العربية والفارسية والإنجليزية ، ويكون لجميع النصوص ذات الحجية ، وفي حالة الاختلاف في التفسير يعتمد النص الإنجليزي .

عن حكومة دولة قطر	عن حكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية

مرسوم رقم (١٩) لسنة ٢٠١١
بالتصديق على اتفاقية تعاون إداري مشترك من أجل التطبيق الأمثل للقانون الجمركي ومنع ومكافحة المخالفات بين حكومة دولة قطر وحكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية

نحن حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر ،

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى وثيقة التصديق الصادرة في التاسع والعشرين من شهر رجب عام ١٤٢٨ هجرية ، الموافق للثاني عشر من شهر أغسطس عام ٢٠٠٧ ميلادية ،

وعلى اقتراح رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية ،

وعلى مشروع المرسوم المقدم من مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هو آت :

مادة(١)

صُودق على اتفاقية تعاون إداري مشترك من أجل التطبيق الأمثل للقانون الجمركي ومنع ومكافحة المخالفات بين حكومة دولة قطر وحكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية ، الموقعة بمدينة طهران بتاريخ ٢٠٠٦/٥/٢ ، المرفق نصها بهذا المرسوم ، وتكون لها قوة القانون وفقاً للمادة (٦٨) من الدستور .

مادة(٢)

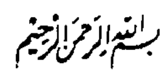
على جميع الجهات المختصة ، كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا المرسوم . ويُعمل به من تاريخ صدوره . ويُنشر في الجريدة الرسمية .

حمد بن خليفة آل ثاني
أمير دولة قطر

صدر في الديوان الأميري بتاريخ: ٧ / ٦ / ١٤٣٢هـ

الموافق: ١٠ / ٥ / ٢٠١١م

ملحق رقم (3) اتفاقية للتعاون الثقافي والفني بين حكومة دولة قطر وبين الجمهورية الإسلامية الإيرانية بتاريخ 18/7/ 2000م





اتفاقية للتعاون الثقافي والفني

بين

حكومة دولة قطر وحكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية

إن حكومة دولة قطر ،
وحكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية ،
والمشار إليهما فيما بعد بالطرفين المتعاقدين،
رغبة منهما في توثيق وتطوير وتعزيز العلاقات الأخوية بينهما ، وحرصا منهما على إقامة تعاون اكبر بينهما في المجالات الثقافية والفنية ، ومع مراعاة القوانين والأنظمة المعمول بها في كلا البلدين ،

فقد اتفقتا على ما يلي :

مادة (١)

يعمل الطرفان المتعاقدان على تطوير وتوطيد العلاقات الثقافية فيما بينهما في جميع المجالات الثقافية والفنية على أساس الحقوق المتساوية واحترام جميع القوانين والأنظمة الداخلية المعمول بها في كلا البلدين.

مادة (٢)

يسعى الطرفان المتعاقدان إلى الارتقاء بمستوى العلاقات الثقافية فيما بينهما من خلال ما يلي :

١) تبادل زيارات الوفود الثقافية والفرق الفنية القومية للفنون الشعبية لتقديم العروض في بلد الطرف المتعاقد الأخر على أساس المعاملة بالمثل، من ناحية الاستضافة وتسهيلات الإقامة والاتفاق المسبق على أماكن وبرامج العروض.
٢) تبادل زيارات المسئولين والخبراء والباحثين المعنيين بالثقافة والفنون والتراث.
٣) حماية حقوق الملكية الفكرية للمؤلفين وفقا للقوانين والأنظمة المعمول بها في كلا البلدين .
٤) تبادل المعلومات الثقافية والكتب والمراجع العلمية والثقافية والإصدارات في شتى فروع المعرفة.
٥) تنظيم الأسابيع والمهرجانات الثقافية والفنية واللقاءات الأدبية على اختلاف أنواعها ومعارض الفن التشكيلي والمصنوعات اليدوية التقليدية بين الطرفين المتعاقدين.
٦) ترجمة ونشر المطبوعات الثقافية والأعمال الفنية الجيدة التي تنتج في كلا البلدين مع مراعاة القوانين والأنظمة المعمول بها في كل منهما.

مادة (٣)

يعمل الطرفان المتعاقدان على ترسيخ أسس التعاون بين المكتبات الوطنية لأغراض البحث العلمي والتوثيق التاريخي والتعاون من خلال ما يلي:

(١) تنشيط وتشجيع تبادل الإنتاج الثقافي والعلمي والأدبي المتوافر لدى المكتبتين الوطنيتين في كلا الطرفين المتعاقدين .
(٢) تبادل المخطوطات وأفلام الميكروفيلم والميكروفيش.
(٣) تبادل الخبرات في مجال التدريب المكتبي.

مادة (٦)

تنفيذاً لأحكام هذه الاتفاقية تشكل لجنة مشتركة من الطرفين المتعاقدين خلال مدة لا تجاوز شهرين من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه الاتفاقية ، وتجتمع اللجنة مرة كل سنة ، وبصفة دورية في مدينة الدوحة ومدينة طهران بالتناوب، وكلما دعت الضرورة لذلك ، وتختص اللجنة المشتركة بالأمور التالية :

(١) إعداد ومتابعة البرامج التنفيذية لتطبيق بنود هذه الاتفاقية .
(٢) اقتراح أوجه جديدة للتعاون بين الطرفين المتعاقدين في المجالات التي لم تشتمل عليها بنود هذه الاتفاقية .

وترفع اللجنة المشتركة توصياتها إلى المسئولين في البلدين لاعتمادها .

مادة (٧)

يتم تحديد أعضاء الوفود المشاركة في الندوات والدورات ومواعيدها وسائر ما يتعلق بها ، وذلك بموجب رسائل متبادلة بين الطرفين المتعاقدين .

مادة (٨)

يتحمل كل طرف متعاقد المصاريف المترتبة على تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية في بلد الطرف المتعاقد الآخر حسب البرنامج التنفيذي المنظم لهذه الاتفاقية وفقاً لما يلي :

أ - تتكفل الدولة الموفدة بنفقات سفر وفدها إلى البلد المضيف ذهاباً وإياباً .
ب - تتحمل الدولة المضيفة نفقات الإقامة والمواصلات الداخلية والعلاج في الحالات الطارئة وفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها في كلا الطرفين المتعاقدين .

مادة (٩)

يتولى الملحقان الثقافيان أو من ينوب عنهما في كلا الطرفين المتعاقدين متابعة جميع الأمور المتعلقة بتنفيذ هذه الاتفاقية ، ويرفعان تقريراً بذلك إلى اللجنة المشتركة المشار إليها في المادة (٦) من هذه الاتفاقية .

مادة (١٠)

تصبح هذه الاتفاقية نافذة المفعول بصفة نهائية من تاريخ تبادل وثائق التصديق عليها بين الطرفين المتعاقدين وتكون مدة هذه الاتفاقية خمس سنوات، وتتجدد تلقائيا لمدد مماثلة ما لم يخطر أحد الطرفين المتعاقدين كتابة الطرف المتعاقد الآخر برغبته في إنهائها وذلك قبل انتهاء مدتها بستة اشهر على الأقل.

ولا يؤثر انتهاء مدة الاتفاقية على البرامج والمشروعات القائمة أو الجاري العمل بها.

حررت هذه الاتفاقية من عشرة مواد وتم التوقيع عليها في مدينة طهران بتاريخ ١٦/ ٤/ ١٤٢١ هـ .ق. الموافق ٢٨/ ٤ / ١٣٧٩ هـ.ش. والمصادف ١٨ / ٧ /٢٠٠٠م، من نسختين أصليتين بكل من اللغتين العربية والفارسية ولحتفظ كل طرف متعاقد بنسخة منها ، ولكل من النسختين ذات الحجية.

عن	عن
حكومة دولة قطر	حكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية

مرسوم رقم (٥٥) لسنة ٢٠١٣
بالتصديق على اتفاقية للتعاون الثقافي والفني
بين حكومة دولة قطر وحكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية

نحن تميم بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر ،

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى وثيقة التصديق الصادرة في العاشر من شهر ربيع الآخر عام ١٤٣٢ هجرية ، الموافق للخامس عشر من شهر مارس عام ٢٠١١ ميلادية ،

وعلى اقتراح وزير الخارجية ،

وعلى مشروع المرسوم المقدم من مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هو آت :

مادة (١)

صُودق على اتفاقية للتعاون الثقافي والفني بين حكومة دولة قطر وحكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية ، الموقعة بمدينة طهران بتاريخ ٢٠٠٠/٧/١٨ ، المرفق نصها بهذا المرسوم ، وتكون لها قوة القانون ، وفقا للمادة (٦٨) من الدستور .

مادة (٢)

على جميع الجهات المختصة ، كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا المرسوم . ويُعمل به من تاريخ صدوره . ويُنشر في الجريدة الرسمية .

تميم بن حمد آل ثاني

أمير دولة قطر

صدر في الديوان الأميري بتاريخ : ٢٣ / ١١ /١٤٣٤ هـ

الموافق : ٢٩ / ٩ /٢٠١٣ م

ملحق رقم (4) اتفاقية تعاون بين حكومة دولة قطر وبين الجمهورية الإسلامية الإيرانية في مجال الشباب والرياضة بتاريخ 5/20/ 1999 م

إتفاق تعاون

بين

حكومة دولة قطر وحكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية

في مجال الشباب والرياضة

إن حكومة دولة قطر ،

وحكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية ،

والمشار إليهما فيما بعد بـ " الجانبان "

إدراكا" لإهتمامهما المشترك في دعم العلاقات القائمة بينهما ،

وتدعيما لتلك العلاقات خاصة في مجال الشباب والرياضة ،

ومع مراعاة الأنظمة والقوانين المتبعة في كلا البلدين

فقد إتفقتا على ما يلي :

المادة الأولى

يعمل الجانبان على دعم وتشجيع كافة جهود التعاون بين الهيئات والجهات العاملة في مجال الشباب والرياضة في كلا البلدين ،

المادة الثانية

يعمل الجانبان على دعم علاقات التعاون بينهما في المجال الشبابي على النحو التالي :

١- تبادل زيارات مسؤلي العمل الشبابي في كلا البلدين ،

٢- تبادل زيارات الوفود الشبابية لتحقيق المزيد من التعارف والتفاهم بين شبابهما ،

٣- تبادل المعلومات والبحوث والدراسات المتعلقة بالعمل الشبابي ،

٤- التعاون في شتى المجالات التي تخدم الحركة الشبابية وتعمل على تنميتها ،

المادة الثالثة

يعمل الجانبان على دعم علاقات التعاون بينهما في المجال الرياضي ، على النحو التالي :

١- تبادل الزيارات بين مسؤلي العمل الرياضي في كلا البلدين ،

٢- تبادل المعلومات والبحوث والخبرات المتعلقة بالعمل الرياضي ،

٣- تبادل إقامة المباريات الرياضية ومعسكرات التدريب للفرق الرياضية وذلك بالتنسيق والاتصال المباشر بين اللجان الأولمبية والإتحادات الرياضية المعنية في كلا البلدين ،

٤- تبادل الدعوات للمشاركة في الدورات الفنية للمدربين والحكام التي تقام في كلا البلدين ،

٥- تنسيق المواقف في المؤتمرات والمحافل الرياضية القارية والدولية ،

٦- التعاون في المجالات التالية :

- الطب الرياضي

- إدارة وصيانة المنشآت والمرافق الرياضية

٧- التعاون في شتى المجالات التي تخدم الحركة الرياضية وتعمل على تنميتها .

المادة الرابعة

يتم تبادل زيارات الوفود الشبابية والرياضية بين الجانبين على النحو التالي :

١- يتحمل الجانب الزائر تكاليف السفر لأعضائه .

٢- فيما يتعلق بزيارات الفرق الرياضية وإقامة معسكرات التدريب فيتم الإتفاق بشان ترتيباتها المالية بين الجهات المعنية في كلا البلدين بالاتصال المباشر بينها .

المادة الخامسة

يشكل الجانبان لجنة مشتركة من العاملين في مجال الشباب والرياضة تتولى وضع البرامج التنفيذية لمواد هذا الإتفاق .

المادة السادسة

يضطلع بتنفيذ هذا الإتفاق كلا من الهيئة العامة للشباب والرياضة واللجنة الأولمبية الأهلية القطرية بدولة قطر وكل من المركز الوطني للشباب ومنظمة التربية الرياضية التابعة لرئاسة الجمهورية بالجمهورية الإسلامية الإيرانية .

المادة السابعة

يبدأ العمل بهذا الإتفاق اعتبارا" من تاريخ تبادل وثائق التصديق عليه لمدة خمس سنوات تجدد تلقائيا ما لم يخطر أحد الجانبين الجانب الآخر بالرغبة في إلغائه بإخطار مكتوب مدته ستة اشهر ، مع مراعاة أن إلغاء العمل بهذا الإتفاق لا يؤثر على أية برامج يكون قد سبق التوصل إليها قبل الإخطار بالرغبة في إلغائه ،

حرر هذا الإتفاق ووقع بمدينة الدوحة بتاريخ ١٤٢٠/٢/٥ هـ ق الموافق ١٣٧٨/٢/٣٠ هـ ش المصادف ١٩٩٩/٥/٢٠، من ثلاث نسخ أصلية باللغات العربية والفارسية والإنجليزية لكل منها نفس الحجية ، وفي حالة الإختلاف في التفسير يتم اللجوء إلى النص المحرر باللغة الإنجليزية ،

عن حكومة دولة قطر	عن حكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية
( )	( )
د ، محمد بن عيد آل ثاني	حبيب الله بيطرف
رئيس الهيئة العامة للشباب والرياضة	وزير الطاقة رئيس الجانب الإيراني باللجنة المشتركة

مرسوم رقم (٨) لسنة ٢٠٠٨

بالتصديق على اتفاق تعاون بين حكومة دولة قطر

وحكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية في مجال الشباب والرياضة

نحن تميم بن حمد آل ثاني نائب أمير دولة قطر،

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى وثيقة التصديق الصادرة في الثاني من شهر رجب عام ١٤٢٠ هجرية، الموافق للحادي عشر من شهر أكتوبر عام ١٩٩٩ ميلادية،

وعلى اقتراح رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية،

وعلى مشروع المرسوم المقدم من مجلس الوزراء،

رسمنا بما هو آت:

مادة (١)

صُودق على اتفاق تعاون بين حكومة دولة قطر وحكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية في مجال الشباب والرياضة، الموقع بمدينة الدوحة بتاريخ ١٩٩٩/٥/٢٠، المرفق نصه بهذا المرسوم، وتكون له قوة القانون، وفقاً للمادة (٦٨) من الدستور.

مادة (٢)

على جميع الجهات المختصة، كل فيما يخصه، تنفيذ هذا المرسوم. ويُعمل به من تاريخ صدوره. ويُنشر في الجريدة الرسمية.

تميم بن حمد آل ثاني

نائب أمير دولة قطر

صدر في الديوان الأميري بتاريخ: ١٤٢٩/٢/١٢هـ
الموافق: ٢٠٠٨/٢/١٩م

ملحق رقم (5)

اتفاقية بشأن التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات بين حكومة دولة قطر وبين الجمهورية الإيرانية بتاريخ 20/5/ 1999م

اتفاقية

بشأن التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات

بين

حكومة دولة قطر

و

حكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية

إن حكومة دولة قطر ،

وحكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية ،

المشار إليهما فيما بعد بالطرفين المتعاقدين ،

رغبة منهما في زيادة وتشجيع التعاون الاقتصادي لتحقيق المنفعة المتبادلة بينهما ،

ورغبة منهما في استغلال مواردهما الاقتصادية وإمكانياتهما المتاحة في مجال الاستثمارات وخلق ظروف مواتية لاستثمارات مستثمري أحد الطرفين المتعاقدين في اقليم الطرف المتعاقد الآخر ،

وإدراكا منهما لحاجة تشجيع وحماية استثمارات مستثمري الطرفين المتعاقدين في اقليم الطرف المتعاقد الآخر .

فقد اتفقتا على ما يلي :-

مادة (١)

تعـــــاريف

لتحقيق أغراض هذه الاتفاقية ، تكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المبينة قرين كل منها مالم يقتض السياق معنى آخر :

(١) **الاستثمار** : جميع أنواع الأصول المستثمرة بواسطة مستثمري أحـــد الطرفيـــن المتعاقدين في اقليم الطرف المتعاقد الآخر وفقا لقوانينه ونظمه الوطنية (ويشار إليـه فيما بعد بالطرف المتعاقد المضيف) وتشمل على وجه الخصوص ما يلي :-

(أ) الأموال المنقولة وغير المنقولة والحقوق العينية المرتبطة بها مثل الرهن العقـــاري والحيازي وحق الامتياز أو حق الانتفاع .

(ب) الأسهم اوأي شكل من أشكال المشاركة في الشركات .

(ج) الأموال والمطالبات المالية أو أي أداء ذو قيمة اقتصادية .

(د) حقوق المؤلف ، وحقوق الملكية الصناعية والفكرية مثـــل بـــراءات الاخـــتراع ، والنماذج ، والتصاميم أو النماذج الصناعية ، والعلامات التجارية ، والأسماء التجاريـــة ، والخبرة الفنية ، والشهرة التجارية .

(هـــ) حقوق البحث واستخراج أو استغلال الموارد الطبيعية وكذا أي حقـــوق أعمـــال أخرى تمنح بموجب القانون أو العقد أو بواسطة قرار صادر من السلطات المختصة وفقا للقانون .

لا يؤثر أي تغيير في شكل استثمار الأصول على صفتـــها كاســـتثمار بشـــرط أن لايتعارض هذا التغيير مع التشريعات المعمول بها في اقليم الطرف المتعاقد الذي يقع فيه الاستثمار .

(٢) **المستثمر** : الأشخاص الذين يستثمرون في اقليم الطرف المتعاقد في اطار هــــذه الاتفاقية وهم :

(أ) الأشخاص الطبيعيون الذين يعدون وفقاً لقوانين أي من الطرفين المتعاقدين ، من مواطنيه ولا يحملون جنسية الطرف المتعاقد المضيف .

(ب) الأشخاص الاعتباريون لأي من الطرفين المتعاقدين ، المنشأة وفقا لقوانين ذلك الطرف المتعاقد والتي يقع مركزها الرئيسي أو تزاول نشاطاتها الاقتصادية الفعلية في اقليم ذلك الطرف المتعاقد .

(ج) حكومة كل طرف متعاقد شريطة أن تتم معاملتها كمستثمر خاص .

(٣) **العائدات** : المبالغ التي يدرها استثمار بما في ذلك أرباح الاستثمارات ، وأرباح الأسهم ، والإتاوات و الأتعاب .

(٤) **الإقليم** :

(أ) بالنسبة لدولة قطر : إقليم دولة قطر، بما في ذلك مياهها الإقليمية، والجرف القاري ، والتي تملك عليها دولة قطر ، وفقاً للقانون الدولي ، حقوق السيادة واختصاص قضائي .

(ب) بالنسبة للجمهورية الإسلامية الإيرانية : إقليم المنطقة التي تملك عليها الجمهورية الإسلامية الإيرانية حقوق سيادة أو سلطة قضائية بما في ذلك منطقتها البحرية .

المادة (٢)

تشجيع الاستثمارات

١- يشجع كل طرف متعاقد مستثمريه للاستثمار في اقليم الطرف المتعاقد الآخر .

٢- يعمل كل طرف متعاقد ، وفقا لتشريعاته ولوائحه النافذة ، على خلق ظروف مواتيه لجذب استثمارات مستثمري الطرف المتعاقد الآخر إلى إقليمه.

المادة (٣)
السماح بالاستثمارات

١- يسمح كل طرف متعاقد في إقليمه بإقامة استثمارات مستثمري الطرف المتعاقد الآخر وفقا لقوانين ونظم استثماره .

٢- عندما يسمح أحد الطرفين المتعاقدين بالاستثمار في إقليمه ، يمنح هذا الطرف ، وفقا لقوانينه ولوائحه النافذة ، جميع التصاريح والتسهيلات اللازمة لتحقيق هذا الاستثمار.

المادة (٤)
حماية الاستثمارات

١- تتمتع استثمارات مستثمري أحد الطرفين المتعاقدين المقامة في اقليم الطرف المتعاقد الآخر بالحماية القانونية الكاملة ، وتلقى معاملة عادلة ومنصفة لا تقل أفضلية عن تلك الممنوحة لاستثمارات مستثمري دولة ثالثة في الأوضاع المماثلة .

٢- إذا منح أي من الطرفين المتعاقدين امتيازات خاصة لاستثمارات مستثمري أي دولة ثالثة بموجب اتفاق إنشاء ممنطقة تجارة حرة ، أو اتحاد جمركي ، او سوق مشتركة ، أو تنظيم إقليمي مماثل ، أو بموجب اتفاق لتجنب الازدواج الضريبي ، لايكون هذا الطرف ملزما بمنح هذه الامتيازات لمستثمري الطرف المتعاقد الآخر .

المادة (٥)
الأحكام الأكثر أفضلية

على الرغم من الأحكام التي نصت عليها هذه الاتفاقية، يتم تطبيق الأحكام الأكثر أفضلية ، التي يوافق عليها أو قد يوافق عليها أي من الطرفين المتعاقدين مع أحد مستثمري الطرف المتعاقد الآخر .

المادة (٦)
نزع الملكية والتعويض

١- لاتخضع استثمارات مستثمري أي من الطرفين المتعاقدين للتأميم أو للمصادرة أو لنزع الملكية أو لأي اجراء ذي اثر مماثل بواسطة الطرف المتعاقد الآخر ، مالم يكن ذلك للمنفعة العامة ووفقا للإجراءات القانونية ويقوم على أسس غير تمييزيه ، و لقاء تعويض سريع وعادل .

٢- يكون مبلغ التعويض معادلا للقيمة الاقتصادية الحقيقية للاستثمار قبل اتخـــاذ أو إعلان قرار التأميم أو المصادرة أو نزع الملكية .

المادة (٧)
الخســــــــائر

في حالة تعرض استثمارات مستثمري أي من الطرفين المتعاقدين لخسائر في اقليم الطرف المتعاقد الآخر نتيجة نزاع مسلح أو ثورة أو حالة طوارئ مماثلة ، يمنح ذلـــك الطرف مستثمري الطرف المتعاقد الآخر معاملة لاتقل أفضلية عن تلك التـــي يمنحـــها لمستثمري أي دولة ثالثة .

المادة (٨)
التحــــــــويلات

١- يمنح كل طرف متعاقد ، وفقا لتشريعاته ونظمه ، وبحسن نية ، مستثمري الطرف المتعاقد الآخر ، حرية القيام بجميع التحويلات التالية الخاصة باستثماراتهم من اقليمه بدون تأخير :

(أ) العائدات

(ب) حصليه بيع و / أو تصفية كل أو بعض الاستثمار .

(ج) الإتاوات والأتعاب المرتبطة باتفاقيات نقل التقنية .

(د) المبالغ المدفوعة بموجب أحكام المواد ٦ و/أو ٧ من هذه الاتفاقية .

(هـ) أقساط القروض وتكاليفها المتصلة بالاستثمارات ، شريطة أن يتم سدادها من نشاطات هذه الاستثمارات .

(و) الرواتب والأجور التي يتقاضاها موظفو أحد المستثمرين في اقليم الطرف المتعاقد المضيف والحاصلون على تصاريح للعمل تتعلق بتلك الاستثمارات .

(ز) الدفعات الناشئة عن تسوية منازعات الاستثمار المشار إليها في المادة (١٢) من هذه الاتفاقية.

٢- تتم التحويلات السابقة بعملة قابلة للتحويل ، وبسعر الصرف الرسمي الساري في تاريخ التحويل ، ووفقا لنظم ولوائح الصرف الأجنبي النافذة في ذلك التاريخ .

المادة (٩)

الحلــــــول

في الحالات التي يضمن فيها أحد الطرفين المتعاقدين ، أو وكيله المعين ، في اطار نظام قانوني ، استثمارات مستثمري الطرف المتعاقد الآخر المقامة على اقليمه ضد المخاطر غير التجارية ، ويقوم بسداد دفعات بموجب تأمين أو اتفاقية ضمان :

(أ) فإن حلول المؤمن لديه الناشئ عن شروط اتفاق التأمين محل المؤمن له يكون معترفا به من الطرف المتعاقد الآخر ،

(ب) و لايحق للمؤمن لديه ممارسة أي حقوق أخرى غير تلك التي يحق للمستثمر ممارستها ،

(ج) ويتم تسوية المنازعات التي تنشأ بين المؤمن لديه والطرف المتعاقد المضيف وفقا لاحكام المادة (١٢) من هذه الاتفاقية .

المادة (١٠)

مراعـاة الالتزام

يضمن كل طرف متعاقد مراعاة تنفيذ تعهداته التي التزم بها بموجب هذه الاتفاقية فيما يختص باستثمارات مستثمري الطرف المتعاقد الآخر .

المادة (١١)
نطاق الاتفاقيـــة

تطبق هذه الاتفاقية على الاستثمارات المعتمدة بواسطة السلطات المختصة في الطـــرف المتعاقد المضيف .

و تعتبر السلطة المختصة في دولة قطر هي " وزارة المالية والاقتصاد والتجارة " أو من يمثلها . وفي الجمهورية الإسلامية الإيرانية تكون الســلطة المختصـــة هـــي " الهيئـــة الإيرانية للاستثمار والمساعدات الفنية والاقتصادية " .

المادة (١٢)
تسوية المنازعات بين أحد الطرفين المتعاقدين ومستثمري الطرف المتعاقد الآخر

١- أية منازعة قانونية تنشأ مباشرة عن استثمار بين الطرف المتعاقد المضيف وأحــد مستثمري الطرف المتعاقد الآخر تتم تسويتها وديا بين الطرفين المعنيين .

٢- في حالة عدم التوصل إلى اتفاق بين الطرف المتعاقد المضيف والمستثمر خـــلال فترة ستة اشهر من تاريخ الإخطار بالمطالبة من قبل أي من الطرفين ، يجـــوز لأي منهما وفقا لتشريعات ونظم الطرف المتعاقد المضيف إحالة النزاع لتسويته بـــإحدى الطريقتين الآتيتين :

(أ) للمحكمة المختصة للطرف المتعاقد المضيف .

(ب) لهيئة تحكيم خاصة مكونة من ثلاثة أعضاء وفقا لما نص عليه البند (٥) من هــذه المادة .

٣- إذا أحيل النزاع إلى المحكمة المختصة للطرف المتعاقد المضيف وطالما انه قيــد النظر، لايمكن إحالتة للتحكيم مالم يتم اتفاق الأطراف على ذلك ، وفي حالة إصـــدار حكم نهائي في النزاع من قبل تلك المحكمة فلا يجوز إحالة النزاع إلى التحكيم.

٤- لاتملك المحاكم الوطنية أي اختصاص قضائي على أي منازعة يتم احالتها للتحكيم . ومع ذلك فان أحكام هذه الفقرة لاتمنع الطرف المحكوم له من السعي لتنفيذ الحكم أمام المحاكم الوطنية .

٥- للطرف المتعاقد المضيف أو أحد مستثمري الطرف المتعاقد الآخر الذي يرغب في إحالة النزاع إلى التحكيم أن يعين محكما بموجب إخطار كتابي يرسل للطرف الآخر. وعلى الطرف المتعاقد الآخر أن يعين محكما خلال ستين يوما من تاريخ استلام الإخطار المذكور ، وعلى المحكمين المعينين خلال فترة الستين يوما التالية لتاريخ آخر اخطار أن يعينوا المحكم الثالث لرئاسة الهيئة .

وفي حالة فشل أي طرف في تعيين محكمه خلال الفترة المذكورة و/ أو فشل المحكمين المعينين في الاتفاق على تعيين محكم ثالث ، يجوز لكل طرف ان يطلب من الأمين العام للمحكمة الدائمة للتحكيم تعيين محكم للطرف الذي فشل في تعيين محكمه أوتعيين المحكم الثالث . ويجب أن يكون المحكم الثالث من مواطني دولة ثالثة لها علاقات دبلوماسية مع الطرفين المتعاقدين وقت التعيين.

٦- تحدد هيئة التحكيم قواعد الإجراءات الخاصة بها وتتخذ قراراتها بأغلبية الأصوات وفقا لاحكام هذه الاتفاقية وقوانين الطرف المقام الاستثمار على اقليمه.

٧- يكون مكان التحكيم بلاهاي (هولندا) أو أي دولة أخرى يتفق عليها أطراف نزاعات الاستثمار .

المادة (١٣)

تسوية المنازعات بين الطرفين المتعاقدين

١- جميع المنازعات التي تنشأ بين الطرفين المتعاقدين وتتعلق بتفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية تتم تسويتها اولاً بالطرق الودية . وفي حالة عدم التوصل إلى اتفاق يتم تقديم المنازعة ، بناء على أخطار من أي من الطرفين المتعاقدين إلى الطرف الآخر وفقا لتشريعاته ونظمه ، إلى هيئة تحكيم مكونة من ثلاثة أعضاء . يعين كل طرف متعاقد محكما ويتم اختيار محكما ثالثا لرئاسة الهيئة .

وفي حالة تقديم المنازعة إلى هيئة تحكيم يعين كل طرف متعاقد ، خلال فترة ستين يوما من تاريخ استلام الإخطار ، محكما ، ويختار هذان المحكمان محكما ثالثا خلال فـــترة ستين يوما من آخر تعيين . وفي حالة عدم تعيين أي من الطرفين المتعاقدين لمحكمـه أو إذا لم يتوصل المحكمان إلى اتفاق حول المحكم الثالث خلال الفترة المذكورة ، يجــوز لكل من الطرفين المتعاقدين أن يطلب من رئيس محكمة العدل الدولية أن يعين المحكـــم الخاص بالطرف المتعاقد الذي فشل في تعيينه ، أو أن يعين المحكم الثالث على حســـب الأحوال .

ومع ذلك ، يكون المحكم الثالث من مواطني دولة ثالثة لـــها علاقـــات دبلوماســـية مـــع الطرفين المتعاقدين في تاريخ التعيين .

إذا تعذر على رئيس محكمة العدل الدولية أداء المهمة المذكورة ، أو كان من مواطنـــــي أحد الطرفين المتعاقدين ، فان قرار التعيين يتخذ من قبل نائب رئيس محكمة العـــــدل الدولية . وإذا كانت هناك موانع تحول دون أداء نائب الرئيس لهذه المهمة
أو كان من مواطني أحد الطرفين المتعاقدين ، فان قرار التعيين يتخذ من قبـــل عضـــو المحكمة الذي يليه في الأقدمية على أن لايكون من مواطني أحد الطرفين المتعاقدين .

٢- تضع الهيئة قواعد اجراءاتها ، وتتخذ قراراتها باغلبية الاصوات وفقـــا لاحكـــام هذه الاتفاقية وقوانين الطرفين المتعاقدين .

٣- يكون مكان التحكيم لاهاي (هولندا) أو أي دولة أخرى يتفق عليــــها الطرفـــان المتعاقدان .

٤- تكون القرارات التي تتخذها الهيئة ملزمة للطرفين المتعاقدين .

المادة (١٤)
نفـــاذ الاتفاقيـــة

١- يتم اعتماد هذه الاتفاقية والتصديق عليها بواسطة السلطات المختصة لكل طرف متعاقد .

٢- تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ لفترة عشرة سنوات بعد ثلاثين يوما من تاريخ اخر إخطار يصدره أي من الطرفين المتعاقدين للطرف المتعاقد الآخر باكماله لجميع الإجراءات الضرورية لدخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ وفقا لتشريعاته ونظمه . وبعد انقضاء الفترة المذكورة تستمر الاتفاقية نافذة وسارية المفعول بعد ذلك مالم يخطر أحد الطرفين المتعاقدين الطرف الآخر كتابة ، في أي وقت ، برغبته في انهاء الاتفاقية قبل سته اشهر من تاريخ انقضائها أو انهائها .

٣ - بعد انقضاء فترة سريان هذه الاتفاقية أو انهائها فإن الحماية التي اكتسبها المستثمرون وفقا لأحكامها ومبادئها سوف تنطبق على استثماراتهم بموجب هذه الاتفاقية لفترة عشرة سنوات لاحقة .

٤ - يجوز بعد انقضاء فترة العشرة سنوات الأولى تعديل هذه الاتفاقية باتفاق الطرفين المتعاقدين كتابة ، ويعمل بهذا التعديل من تاريخ إخطار كل طرف متعاقد الطرف الآخر بإكماله لجميع المتطلبات الخاصة بدخول تلك التعديلات حيز التنفيذ .

المادة (١٥)

حررت هذه الاتفاقية من نسختين أصليتين بكل من اللغات العربية والفارسية والإنجليزية ويكون لكل منها ذات الحجية . وفي حالة الخلاف في التفسير يرجع النص المحرر باللغة الإنجليزية .

تم توقيع هذه الاتفاقية في مدينة الدوحة بتاريخ ٥ / ٢ / ١٤٢٠هجري قمري ، ١٣٧٨/٢/٣٠ هجري شمسي ، الموافق ٢٠ / ٥ / ١٩٩٩ ميلادي ، من قبل ممثلي حكومة دولة قطر وحكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية .

عن حكومة	عن حكومة
دولة قطر	الجمهورية الاسلامية الايرانية

مرسوم رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٨
بالتصديق على اتفاقية بشأن التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات بين حكومة دولة قطر وحكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية

نحن حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر،

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى وثيقة التصديق الصادرة في الأول من شهر ربيع الآخر عام ١٤٢٠ هجرية، الموافق للرابع عشر من شهر يوليو عام ١٩٩٩ ميلادية،

وعلى اقتراح رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية،

وعلى مشروع المرسوم المقدم من مجلس الوزراء،

رسمنا بما هو آت:

مادة (١)

صُودق على اتفاقية بشأن التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات بين حكومة دولة قطر وحكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية، الموقعة بمدينة الدوحة بتاريخ ١٩٩٩/٥/٢٠، المرفق نصها بهذا المرسوم، وتكون لها قوة القانون، وفقاً للمادة (٦٨) من الدستور.

مادة (٢)

على جميع الجهات المختصة، كل فيما يخصه، تنفيذ هذا المرسوم. ويُعمل به من تاريخ صدوره. ويُنشر في الجريدة الرسمية.

حمد بن خليفة آل ثاني

أمير دولة قطر

صدر في الديوان الأميري بتاريخ: ١٤٢٩/٢/١٩هـ
الموافق: ٢٠٠٨/٢/٢٦م

الملحق رقم (5)

اتفاق التعاون العمالي والاجتماعي بين حكومة دولة قطر وحكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية بتاريخ 1991/11/10م

إن حكومة دولة قطر وحكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية، رغبة منهما في توثيق أواصر العلاقات الأخوية التي تربط بين بلديهما المسلمين، وحرصاً منهما على تعزيز التعاون بينهما في المجالين العمالي والاجتماعي، ومع مراعاة القوانين والأنظمة المعمول بها في كلا البلدين، قد اتفقتا على ما يلي:

المادة 1

يعمل الطرفان على تبادل الخبرات والمعلومات والدراسات في مجال القوى العاملة، وبخاصة في النواحي الآتية:

(أ) تخطيط القوى العاملة وتطويرها.

(ب) السلامة والصحة المهنية.

المادة 2

يوفر كل طرف للطرف الآخر، في حدود الإمكانات المتاحة، فرص المشاركة في البرامج التدريبية التي ينظمها، ويتحمل كل جانب تكاليف متدربيه. كما يتبادل الطرفان برامج تدريب القوى العاملة.

المادة 3

يتعاون الطرفان في مجال التأمينات الاجتماعية العمالية عن طريق تبادل الخبرات والدراسات والبحوث.

المادة 4

يعمل الجانبان على تنسيق مواقفهما في المنظمات الإقليمية والدولية ذات العلاقة.

المادة 5

يتبادل الطرفان الدراسات والخبرات في مجال برامج التنمية الاجتماعية.

المادة 6

يشكل الجانبان لجنة مشتركة من ثلاثة أعضاء عن كل جانب، تكون مهمتها:
1- التنسيق بين الحكومتين في تنفيذ هذا الاتفاق، واتخاذ التدابير الضرورية في هذا المجال.
2- تفسير أحكام الاتفاق في حال حدوث اختلاف بشأنه، ومتابعة تنفيذه، وتسوية ما قد ينشأ من صعوبات عند تطبيقه.

3- التوصية بمراجعة أو تعديل أي من بنود هذا الاتفاق كلما اقتضت الضرورة ذلك. وتجتمع اللجنة بصفة دورية مرة كل سنة على الأقل. ويتم تحديد مكان وزمان الاجتماع بالاتفاق بين الطرفين.

المادة 7

(أ) يصدر الوزراء المختصون في كل من البلدين القرارات الخاصة بتعيين ممثليهما في اللجنة المشتركة المشار إليها في المادة السابقة، خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تبادل وثائق التصديق.

(ب) تصبح قرارات اللجنة المشتركة وتوصياتها نافذة بعد اعتمادها والتصديق عليها من حكومتي البلدين.

المادة 8

يصبح هذا الاتفاق نافذاً من تاريخ تبادل وثائق التصديق عليه، ويبقى ساري المفعول لمدة ثلاث سنوات، يتجدد بعدها تلقائياً لمدد مماثلة، ما لم يخطر أحد الطرفين الآخر كتابة برغبته في إنهائه، وذلك قبل انتهاء مدته السارية بستة أشهر على الأقل. وإثباتاً لما تقدم قام الموقعان أدناه بتفويض من حكومتيهما بالتوقيع على هذا الاتفاق. حرر هذا الاتفاق في مدينة طهران بتاريخ 1412/5/3هـ الموافق 1370/8/19 شمسي. الموافق 1991/11/10م. من نسختين أصليتين بكل من اللغتين العربية والفارسية، واحتفظ كل من الطرفين بنسخة باللغة العربية وأخرى باللغة الفارسية، ولكل من النصين حجية متساوية.

عن حكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية التوقيع.....................:	عن حكومة دولة قطر التوقيع.....................:

ملحق رقم (6)

اتفاق تجاري بين حكومة دولة قطر وحكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية بتاريخ 1991/11/10م

إن حكومة دولة قطر وحكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية، رغبة منهما في توطيد أواصر الأخوة الإسلامية والعلاقات المتميزة التي تربط بين بلديهما وشعبيهما، وحرصاً منهما على تطوير التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي والفني بينهما على أسس من المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة، قد اتفقتا على ما يلي:

المادة 1

يسعى الطرفان، في حدود القوانين والأنظمة المعمول بها في كل من البلدين، إلى اتخاذ جميع الإجراءات المناسبة لتنمية التعاون الاقتصادي والفني وتعزيز التجارة بين بلديهما.

المادة 2

يعمل الطرفان على تشجيع تصدير واستيراد المنتجات الصناعية والزراعية وكذلك المواد الخام المحلية من وإلى الطرف الآخر على ألا تكون من المنتجات التي تقضي الأنظمة المحلية بحظر استيرادها أو تصديرها، كما يسعى الطرفان لتقديم كافة التسهيلات الممكنة لدعم حركة الاستيراد والتصدير بين البلدين.

المادة 3

مع مراعاة القوانين والأنظمة المعمول بها في كل من البلدين، يشجع الطرفان انتقال رؤوس الأموال بين بلديهما في مجالات الاستثمار وإنشاء المشاريع المشتركة.

المادة 4

يتخذ الطرفان جميع الخطوات الضرورية والممكنة لتعزيز التعاون الفني وتبادل الخبراء والفنيين لتقديم المساعدات اللازمة في هذا المجال، كما يعمل الطرفان على إتاحة الفرص لمواطنيهما للتدريب والتأهيل في المجالات الاقتصادية والفنية بما يؤدي إلى دعم جهود التنمية الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة في البلدين، كما يعملان على تنسيق الجهود في مجالات البحوث والدراسات الاقتصادية والفنية.

المادة 5

يجري الدفع في جميع المعاملات الخاصة بهذا الاتفاق بأي عملة قابلة للتحويل بما يتفق والقوانين والأنظمة المعمول بها في البلدين.

المادة 6

لأغراض تنفيذ ومتابعة أحكام هذا الاتفاق اتفق الطرفان على تشكيل لجنة مشتركة من ممثلين عن كل منهما. وتجتمع اللجنة بصفة دورية مرة كل سنة في كل من البلدين بالتناوب.

المادة 7

يجوز للجنة المشتركة أن تشكل لجاناً فرعية لتقديم التوصيات والاقتراحات بشأن الموضوعات التي تحيلها إليها، والبحث في أوجه محددة للتعاون بين البلدين.

المادة 8

يصبح هذا الاتفاق ساري المفعول بعد اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة، ومن تاريخ تبادل وثائق التصديق عليه لمدة خمس سنوات، تتجدد تلقائياً لمدد أخرى مماثلة، ما لم يخطر أحد الطرفين الآخر كتابة برغبته في إنهائه بإخطار لا تقل مدته عن ستة أشهر. وفي حالة انتهاء العمل بهذا الاتفاق يستمر تطبيق أحكامه على العقود والتعهدات التي نشأت خلال العمل به إلى أن يتم تصفية الحقوق والالتزامات المتعلقة بها خلال المدة التي يتفق عليها الطرفان. وإثباتاً لما تقدم قام الموقعان أدناه بتفويض من حكومتيهما بالتوقيع على هذا الاتفاق.

حرر هذا الاتفاق في مدينة طهران بتاريخ 1412/5/3هـ 1370/8/19 شمسي الموافق 1991/11/10م من نسختين أصليتين بكل من اللغتين العربية والفارسية واحتفظ كل من الطرفين بنسخة باللغة العربية وأخرى باللغة الفارسية ولكل من النصين حجية متساوية.

عن حكومة	عن حكومة
الجمهورية الإسلامية الإيرانية	دولة قطر
عبد الحسين وهاجي	عبد الله صالح المانع
وزير التجارة	وزير الاقتصاد والتجارة بالنيابة

ملحق رقم (7)

الاتفاق التربوي والعلمي بين حكومة دولة قطر وحكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية بتاريخ 1991/11/10م

إن حكومة دولة قطر وحكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية، رغبة منهما في توثيق العلاقات الودية القائمة بين بلديهما المسلمين وتطوير وتعزيز هذه العلاقات بين شعبيهما، وحرصاً منهما على إقامة تعاون أكبر في المجالات العلمية والتربوية وفقاً للقواعد والأنظمة المعمول بها في البلدين، قد اتفقتا على ما يلي:

المادة 1

يبذل الطرفان المتعاقدان جهودهما لتعزيز الصلات بينهما وتطويرها في مختلف المجالات والأنشطة العلمية والتربوية.

المادة 2

يقدم كل طرف للطرف الآخر خبراته في مجالات تعليم الكبار ومحو الأمية والتربية الخاصة ورعاية الموهوبين ومجال التعليم التخصصي والمهني والتقني.

المادة 3

يوفر كل طرف للطرف الآخر، وفي حدود الإمكانات المتاحة، فرص التدريب في مختلف المجالات التربوية، وكذلك فرص المشاركة في المؤتمرات والحلقات الدراسية التي تعقد في بلد الطرف الآخر.كما يتبادل الطرفان البرامج المعدة التدريبية المتميزة.

المادة 4

يعمل كل طرف على تضمين مناهجه المدرسية قدراً كافياً عن تاريخ وجغرافية وثقافة الطرف الآخر بالشكل الذي يسمح بتكوين فكرة صحيحة وسليمة عن البلدين.

المادة 5

يعمل الطرفان على تنمية وتوثيق علاقات التعاون العلمي والتربوي في النواحي الآتية:

- إقامة المعارض الفنية المدرسية في كلا البلدين وتبادل الزيارات للفرق المسرحية المدرسية.

- تبادل الزيارات والرحلات الطلابية والفرق الرياضية المدرسية.

- تبادل التجارب والنماذج في مجال الوسائل التعليمية وبرامج التلفزيون التربوي. ويتم ذلك في حدود الإمكانات المتاحة في كلا البلدين وبالطرق التي يتم الاتفاق عليها.

المادة 6

يعمل الطرفان على تعميق الصلات بين المؤسسات التعليمية والتربوية والعلمية والبحثية في بلديهما على مختلف المستويات، وذلك عن طريق تبادل الخبرات والمشورات والدراسات والبحوث وزيارات المختصين بالشكل الذي يسهم في تطوير وتحديث العلمية التربوية والتعليمية لديهما.

المادة 7

يتعاون الطرفان في تبادل الخبرة في مجالات الأنشطة والخدمات الاجتماعية المدرسية.

المادة 8

يسهل كل طرف للطرف الآخر الحصول على الوثائق والمخطوطات التربوية وتبادلها واستعارتها، وكذلك تيسير عمليات التصوير الميكروفيلمي فيما بينهما، وذلك وفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها في البلدين.

المادة 9

يبذل الطرفان المتعاقدان جهودهما لدراسة الوسائل والشروط اللازمة لتقييم ومعادلة الشهادات الدراسية الخاصة بكل بلد والدرجات العلمية التي تمنحها الجامعات والمعاهد العليا بكل منهما.

المادة 10

يسمح كل من الطرفين للطرف الآخر، وفقاً للقوانين المعمول بها في كلا البلدين، أن يفتح في بلده مدرسة أو أكثر لتطبيق برامج تعليمية وتربوية وفقاً لنظامه التعليمي.

المادة 11

يخصص كل طرف للطرف الآخر عدداً من المنح والمقاعد الدراسية في جامعاته ومعاهده العلمية طبقاً للحاجة، وفي حدود الإمكانات والنظم المعمول بها في كلا البلدين.

المادة 12

يتبادل الطرفان الأساتذة والمحاضرين الجامعيين للعمل أو إلقاء المحاضرات وعقد الندوات وفق شروط يتفق عليها.

المادة 13

يتعاون الطرفان في مجال التعليم الجامعي وذلك عن طريق تبادل المعلومات والنشرات العلمية والمجلات والمخطوطات والمطبوعات وقوائم البحوث والدراسات العلمية والأدبية والنظم وزيارة الخبراء والمختصين.

المادة 14

ينظم الطرفان لقاءات وزيارات طلابية في المجالات العلمية والثقافية والرياضية الجامعية.

المادة 15

يشجع الطرفان تنمية علاقات التعاون بين مؤسسات التعليم العالي عن طريق تبادل الأبحاث والباحثين.

المادة 16

1- يتم تحديد أعضاء الوفود والمشاركين في الندوات والدورات وسائر ما يتعلق بتبادل الزيارات بين الجانبين، وكذلك مواعيد انعقاد هذه الندوات واللقاءات ومددها برسائل متبادلة بين الطرفين على أن يتم إعلان الطرف الآخر قبل الموعد بشهر على الأقل.

2- في تطبيق المواد والبنود الواردة في هذا الاتفاق، تتكفل الدولة الموفدة بنفقات سفر وفدها إلى البلد المضيف ذهاباً وإياباً.

وتتحمل الدولة المضيفة نفقات الإقامة والمواصلات الداخلية والعلاج لوفود الدولة الأخرى وفق القواعد المعمول بها في البلدين.

المادة 17

تنفيذاً لأحكام هذا الاتفاق شكل لجنة مشتركة بين الجانبين، وتختص اللجنة المشتركة بالآتي:
1- إعداد مشروعات البرامج المفصلة لتنفيذ أحكام الاتفاق وتحديد الالتزامات والتكاليف المترتبة عليها، تمهيداً لاعتمادها من الجهات ذات الاختصاص.
2- تفسير ومتابعة تنفيذ أحكام الاتفاق وتقويم النتائج المترتبة على ذلك.
3- اقتراح أوجه جديدة للتعاون بين الطرفين في المجالات التي يشملها الاتفاق.
وترفع اللجنة المشتركة توصياتها إلى الوزراء المختصين في كلا البلدين لإصدار القرارات اللازمة بشأن البرامج التنفيذية للاتفاق.

وتصبح هذه القرارات نافذة بعد اعتمادها وفقاً للقوانين المعمول بها في كل من البلدين.

المادة 18

يصدر الوزراء المختصون في كلا البلدين القرارات الخاصة بتعيين أعضاء اللجنة المشتركة خلال شهرين من تاريخ تبادل وثائق التصدير على هذا الاتفاق.

المادة 19

يعمل بهذا الاتفاق من تاريخ تبادل وثائق التصديق، ويبقى سارياً لمدة ثلاث سنوات تتجدد تلقائياً لمدد مماثلة ما لم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر كتابة برغبته في إنهائه وذلك قبل انتهاء مدته السارية بستة أشهر على الأقل. ولا يؤثر انتهاء الاتفاق على المشروعات التربوية القائمة أو المستمرة.

حرر هذا الاتفاق وتم التوقيع عليه في مدينة طهران بتاريخ 1412/5/3هـ 1370/8/19 شمسي الموافق 1991/11/10م. من نسختين أصليتين بكل من اللغتين العربية والفارسية واحتفظ كل من الطرفين بنسخة باللغة العربية وأخرى باللغة الفارسية ولكل من النصين حجية متساوية.

عن حكومة	عن حكومة
الجمهورية الإسلامية الإيرانية	دولة قطر
د. محمد علي نجفي	عبد العزيز عبد الله تركي
وزير التربية والتعليم	وزير التربية والتعليم